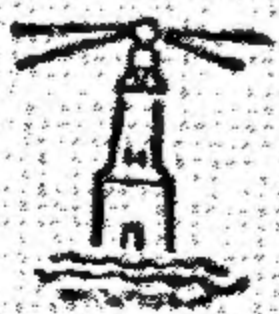


المكتبة القانونية

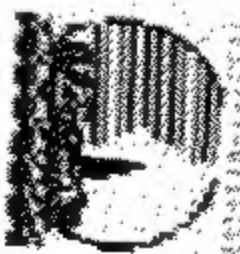
الإدارة المحلية والحكم في عهد الثورة علما وعملا في ١٥ سنة

خالد عبد الحميد فراج
المراقب العام بمحافظة الإسكندرية
والنائب لرئيس القانون بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

١٩٦٧



دار المعارف



Bibliotheca Alexandrina

خالد عبد الحميد فراج
المراقب العام بمحافظة الإسكندرية
والتيهات بين القانن بركة الشربة والقانن بجماعة الأذهر

الإدارة المحلية والحكم في عهد الثورة علما وعملا ف ١٥ سنة

للطبعة الأولى

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م



دار المعارف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

والصلاة والسلام على خاتم المرسلين

على أنبيائه ورسله أجمعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن تجربتنا الاشتراكية العربية تجربة حرة رفضت منذ البداية أن تصب في قالب جامد غير متطور ، ولم تقيد نفسها بنظرية مسبقة ، وقررت في حسم وبوضوح أن المجتمع الاشتراكي الحر لا يمكن أن يبنى إلا على اكتاف مواطنين أحرار . وإن أبرز ما يميزها بالاضافة إلى أصالتها المنبثقة من ارتباطها الوثيق بالواقع والتراث ، هو اعتمادها على الاسلوب الديمقراطي الساسى فى التطبيق .

وقد أكد الميثاق الوطنى هذه الحقيقة بقوله أن « العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلما إلى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية »

كما أوضح السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى بيانه الذى القاه فى مؤتمر الانتاج فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ « أن التنظيم السياسى لأى قوة من قوى الشعب فى أى بلد من البلدان هو وسيلتها للوصول ديمقراطيا إلى سلطة الدولة لكى تضع هذه السلطة فى خدمة مصالحها ... » .

« ... ومعنى ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم سياسى يسعى إلى أن يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة وفى خدمة مصالحها ... »

كما أوضح سيادته في مجال الإدارة أن « ... الإدارة علم له قواعده وله أصوله وهو في تطوره يتبع منهجا علميا ولا يتطور بالمصادفات أو بالشعارات أو بالنوايا الحسنة وحدها ... »

« ... إن علم الإدارة في كل المجتمعات هو علم تحريك وسائل الإنتاج لتحقيق اكفاً وأعلى نسبة نمو فيه ... »

ولما كانت الديمقراطية في الإدارة نتيجة لازمة لمبدأ السيادة الشعبية ونجاحها الخصب في ازدهار اللامركزية في مجال الإدارة ، لأنها خطوة أوسع للنظام الديمقراطي من حيث كونها تساعد على تربية الناخبين تربية سياسية صالحة ، فهي التي تخلق إلى جانب الهيئة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة مجالس محلية تشد من عضد الحياة النيابية ذاتها وتقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وعلى حسنها . فقد حرص الميثاق الوطني أن يؤكد بعينه عامة ضرورة الالتزام بهذا المبدأ في تطبيقنا الاشتراكي العربي قائلا في حسم وبوضوح « إن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحدود سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطة الشعبية ، فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسنها . »

وفي نثر هذا المدلول الجديد للديمقراطية كان طبيعيا أن يحتل نظام الإدارة المحلية والحكم المحلي أهمية بالغة باعتباره أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق الديمقراطية في ميدان الإدارة ... فهذا للنظام يعهد بجزء أساسي من اجزاء الوظيفة الادارية إلى هيئات منتخبة في اقاليم الدولة المختلفة ... وبضمن هذه الهيئات الاقليمية قدرا من الاستقلال عن السلطة التنفيذية المركزية ... يجعل ممارستها للنشاط الاداري تطبيقا لمبدأ « الإدارة الذاتية » الذي يوجب منطق الديمقراطية والاشتراكية على حد سواء .

— ج —

لهذا كله كان طبيعيا أن نجمع حصيلة الجهود المتواصلة للثورة المباركة
لتدعيم نظام الإدارة المحلية والحكم المحلي في ١٥ سنة بصورة موجزة في هذا
الكتاب ليكون موردا قريبا المتال لكل من يروقه للبحث في شؤون الإدارة
المحلية والحكم المحلي هادفين إلى تحقيق ما ينشده الميثاق العظيم من نقل سلطة
الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطة الشعبية لتقيم مجتمع الكفاية والعدل، بفضل
قيادة زعيمنا وقائد ثورتنا الرئيس جمال عبد الناصر .
وإني أسأل الله وهو خير مسئول أن يوفقنا جميعا لخدمه الوطن العزيز .

خالد عبد الحميد فراج

الادارة المحلية والحكم المحلى

فى عهد الثورة

تهيد

مر تاريخ الادارة المحلية بمراحل متعددة حتى وصل أخيراً إلى هذه الصورة التى تراها اليوم فى الجمهورية العربية المتحدة فكان هناك مجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية ثم المجالس البلدية والوحدات المجمعـة ثم جاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وسلك سبيل التوحيد فألغى جميع التشريعات السابقة وأخضع جميع المجالس المحلية لتشريع واحد .

وفى ضوء الميثاق ودساتير الثورة والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى سارت الادارة المحلية والحكم المحلى نحو اللامركزية المنشودة التى طالب بها الميثاق «... فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالخاص سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدى السلطة الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب، وأقدر على حلها . »

وفىما يلى موجز للمراحل التى مرت بها نظم الادارة المحلية فى مصر .
وفى الجمهورية العربية المتحدة منذ أن عرفت نظام المجالس المحلية فى مايو (١) سنة ١٨٨٣ .

مجالس المديرىات : - انشئت مجالس المديرىات لأول مرة بمقتضى

(١) راجع فى الموضوع مبادئ القانون الادارى المصرى والعربى - دراسة مقارنة - الطبعة الرابعة - للدكتور سليمان محمد الطماوى ص ٢١٢ وما بعدها : والقانون الدستورى للدكتور سليمان محمد الطماوى بالاشتراك مع الدكتور عثمان خليل .

دستور الاحتلال الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ كفرع للإدارة المركزية، ولم تمنح الشخصية المعنوية، فكانت اختصاصها استشارية.

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٢٢ الذي اعترف لمجالس المديرية بالشخصية المعنوية، ومنحها بعض الاختصاصات، فولد بذلك نظام للامركزية الإدارية الإقليمية لأول مرة في مصر.

وقد أعاد القانون النظامي رقم ٢٩ الصادر في أول يوليو سنة ١٩١٣ أحكام قانون سنة ١٩٠٩، كما صدر في ذات التاريخ القانون رقم ٣٠ متضمنا قواعد انتخاب أعضاء مجالس للمدريات.

وفي سنة ١٩٢٣ صدر الدستور، تضمن الأسس العامة للامركزية الإدارية في الفصل الخامس منه^(١). فنص في المادة ١٣٢ منه على أنه «تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة.

ويعين القانون حدود اختصاصها.

كما نص في المادة ١٣٣ منه على أنه «ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تيينها القوانين. ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية:

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين.
(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها.

(١) الفصل الخامس من دستور ١٩٢٣ بعنوان «مجالس المديرية والمجالس المحلية».

- (ثالثا) نشر ميزانياتها وحساباتها .
- (رابعا) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .
- (خامسا) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .
- المجالس البلدية والقروية : عرفت مصر نظام المجالس البلدية لأول مرة سنة ١٨٩٠ ، إذ أنشئ في هذا التاريخ مجلس بلدى لمدينة الإسكندرية عقب مفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات .
- وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٣ أصدر مجلس النظار قراراً بإنشاء مجالس محلية في بعض مدن القطر ، تتكون من المواطنين دون الأجانب ، وتعتمد في مواردها على إعانة من الحكومة . وقد وصفت لها الحكومة لائحة أساسية صدرت بقرار من وزير الداخلية في ٤ يوليو ١٩٠٣ واستعفى عنها بلائحة أخرى صدرت في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ .
- وابتداء من سنة ١٨٩٦ تعددت المجالس البلدية المختلطة التى يشترك في عضويتها الوطنيون والأجانب في مقابل التزامهم بدفع الرسوم البلدية ، نظرا لما ثبت من أن الإعانة الحكومية غير كافية للنهوض بجميع المرافق البلدية . وقد أنشئ هذا النوع حتى سنة ١٩١٧ ثلاثة عشر مجلسا . وفي هذا التاريخ عدلت الحكومة عن إنشاء مجالس جديدة من هذا النوع . وبقيت تلك المجالس خاضعة للأحكام التى تضمنتها الأوامر العالية الخاصة بكل منها .
- وفي سنة ١٩١٨ أنشئ نوع ثالث من المجالس هو المجالس « القروية » يعتمد على الرسوم الاختيارية التى يقررها ، وكانت تحكمه اللائحة الأساسية الصادرة من وزير الداخلية في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ . وهكذا وجد في مصر ثلاثة أنواع من المجالس وهى : -
- ١ - المجالس المحلية . ٢ - المجالس البلدية المختلطة . ٣ - المجالس القروية .

وكان مرجع هذا التنوع إلى نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان يقيد من سلطات الحكومة لصالح الأجانب الممتازين . وبالرغم من صدور الدستور سنة ١٩٢٣ الذي اعترف صراحة للمدن والقرى بالشخصية المعنوية ، فقد ظلت تلك الشخصية معطلة ردها من الزمن لعدم وجود مجالس في كثير من المدن والقرى وعلى رأسها عاصمة البلاد .

ولما أزيح عن عائق البلاد كابوس الامتيازات الأجنبية ، واستردت للدولة حريتها صدر القانون رقم ١٤٥ في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، ففضى على الأنظمة القديمة ، ووجد نظام المجالس البلدية ، وجعلت عضوية تلك المجالس مقصورة على المصريين دون الاجانب وصدر بانتخاب أعضاء المجالس البلدية والقروية مرسوم في ١٧ يونية سنة ١٩٤٥ .

وقد عدل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ عدة مرات (وكذلك مرسوم ١٧ يونية سنة ١٩٤٥ .

وبالرغم من اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٤٥ إلى إخضاع المجالس البلدية إلى تشريع واحد ، فانه جرى أيضا على استثناء بعض المدن التي تحيط بها اعتبارات خاصة ، ونظمها بقوانين خاصة . ومن أمثلة ذلك القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية ، والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، أعيد النظر في أنظمة الحكم المحلى المذبقة تدريجيا تحت أضواء جديدة ومفاهيم متغيرة . تتيح الفرصة أمام المواطنين لكي يحققوا أكبر قدر من الخدمات التي تتطلبها احتياجاتهم وبأقل نفقة .

فصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية والقروية في

في ١ فبراير سنة ١٩٥٥ ليقتضى على التفرقة القائمة قبله بين المجالس البلدية والقروية طالما أن كلا من هذين النوعين من المجالس يتولى شئونا ذات صبغة واحدة ألا وهي الشئون ذات الصبغة البلدية (١) .

كما صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ (٢) في شأن الوحدات المجمعة لتوفير الخدمات الشاملة لآبناء الريف جميعا وتربية الوعي القومي وتنسيق الخدمات الموجودة بالريف فضلا عن أنه يعتبر نواة للحكم المحلي .

ثم جاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وسلك سبيل التوحيد ، فألغى جميع التشريعات السابقة . واخضع جميع المجالس المحلية لتشريع واحد يرسم بدقة دور كل من المجالس المحلية ، ويحدد التعاون بينها في ضوء ماقرره الميثاق وما رسمته الدساتير وفقا لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

وستكلم فيما يلي عن الإدارة المحلية والحكم المحلي في عهد الثورة في أربعة أبواب وملحق على الوجه التالي :

الباب الأول : الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الميثاق .

الباب الثاني : الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الدستور .

الباب الثالث : الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الاتحاد

الاشتراكي العربي .

الباب الرابع : الإدارة المحلية والحكم المحلي وفقا لأحكام القانون رقم

١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له .

الملحق : القواعد التنظيمية للإدارة المحلية في عهد الثورة السابقة على

القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

(١) أنظر الملحق القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الإيضاحية .

(٢) أنظر الملحق القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الإيضاحية .

الباب الأول

الإدارة المحلية والحكم المحلي

في ضوء الميثاق

الادارة المحلية والحكم المحلى

فى ضوء الميثاق

الديمقراطية السليمة فى ضوء الميثاق :

تضمن الميثاق فى الباب الخامس منه "تحليلا للطرق والوسائل التى تكفل تحقيق الديمقراطية السليمة فى الجمهورية العربية المتحدة ... وقد نص الميثاق الوطنى على ما يلى :-

١ - « أجمع الشعب المصرى على رفض دكتاتورية أية طبقة وقرر أن إزالة الفوارق بين الطبقات يجب أن تكون الوسيلة للديمقراطية الصحيحة لجميع قوى الشعب العاملة »

٢ - « هذه الأهداف التى هى تعبير صادق عن الضمير القومى العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة . »

٣ - « أن العمل الثورى يجب أن تتوافر فيه الصفتان (١) الشعبية (٢) التقدمية . »

٤ - « أن المنظمات الشعبية والسياسية القائمة على الانتخاب المباشر الحر يجب أن تمثل بصدق وعدل أغلبية السكان . »

٥ - « وينتج عن ذلك اذن أن الدستور الجديد يجب أن يكفل أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد فى المنظمات السياسية والشعبية فى جميع المستويات مادامو هم أغلبية الشعب . »

٦ - « يجب دعم سلطة المجالس الشعبية المنتخبة دائما ورفعها فوق سلطة الجهاز الادارى للدولة . هذا هو النظام الطبيعى لتنظيم سيادة الشعب وكفالة أن يكون الشعب دائما قائد العمل القومى . »

٧ - « هذا هو الضمان الذي يحمى الاتجاه الثورى من الر كود بسبب تعقيدات الجهاز الادارى والحكومى نتيجة للاهمال والانحراف » .

٨ - « وتستطيع الحكومة المحلية تدريجيا وبالحاح نقل السلطة من الدولة إلى الشعب لأنها فى موقف أفضل للاحساس بمشاكله وإيجاد الحلول الصحيحة لها » .

٩ - « إن المناهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية » .

وفى ضوء ما تقدم نرى أن المقومات الاساسية للديمقراطية السليمة التى تضمناها المبدأ السادس من مبادئ الثورة والتى - بدونها - لا تتحقق الديمقراطية السليمة . نتلخص فيما يلى :-

١ - وابط الديمقراطية (الحرية السياسية) بالحرية الاجتماعية :

الميثاق يقرر :

أن حرية التصويت فى الانتخابات (وهى الحرية السياسية) لا يملكها المواطن إلا إذا توافرت لها الضمانات الآتية :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

- أن تكون له فرصة متكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات يملك المواطن حريته السياسية .

٢ - رفض سيطرة الطبقة الواحدة ومنح الفرصة الكاملة لمجاهير الشعب

العامة هو باب أساسى للديمقراطية السليمة .

٣ - الوحدة الوطنية الشاملة التى تجمع كل الشعب على أساس وحدة المهدف .

٤ - القيادة الجماعية التي تركز في قيامها على مطالب الناس واحتياجاتهم وآمالهم .

• - ارساء النقد والنقد الذاتى ، فان حرية النقد تكفل استمرار تقدمية العمل وتخلصه من العوائق .

يقر الليتاق :

« إن ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائماً فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

ويقرر ايضا ان :

« حرية النقد والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب في فترات التغير المتلاحق خلال العمل الثورى » .

٥ - دعم التنظيمات التعاونية والنقائية :

- أن التنظيمات التعاونية والنقائية اذ تقوم على حرية الرأى وحرية الانتخاب فانها تفتح آفاقاً جديدة لممارسة الديمقراطية السليمة .

- وهى لهذا معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس باصابعها مباشرة أعصاب الجماهير ، وتشعر بقوة نبضها .

وقد أصبح فى مقدورها أن تباشر مسئولياتها الكاملة فى رفع الكفاية الفكرية والفنية والانتاجية ، بعد أن ذهب عنها الضغط الذى كان يقيد نشاطها فى ظل النظام الرأسمالى .

٦ - اشراف المجالس الشعبية على أجهزة الدولة التنفيذية :

- إن الديمقراطية السليمة لا تتحقق الا إذا كانت سلطة المجالس الشعبية باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

- لأن هذا الوضع يحقق .

. سيادة الشعب .

. حماية العمل الوطنى .

. حماية قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة

الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف .

. نقل سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطات الشعبية التى هى أقدر على

الاحساس بمشاكل الشعب ، وعلى إيجاد حلول سليمة لها .

٧ - تطبيق المفاهيم الثورية الجديدة :

. ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة يجب أن تفرض

نفسها على التعليم والقوانين واللوائح الإدارية .

. وأنه يجب أن يعاد النظر فى مناهج التعليم ليكون هدفها تمكين

الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

. كما ينبغى أن تعاد صياغة القوانين لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة .

. وأن تغير اللوائح الحكومية تغييرا جذريا لتكون قادرة على خدمة

الشعب كله ، فلقد وضعت كلها أو معظمها فى ظل حكم الطبقة الواحدة .

. كما أنه يجب خلق جهاز سياسى داخل اطار الاتحاد الاشتراكى

العربى ، ليجند العناصر الصالحة للقيادة ، وينظم جهودها ، ويلو الخوافز

الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ، ويساعد على إيجاد الحلول

الصحيحة لها ^(١) .

(١) المراجع : الميثاق - تقرير لجنة الميثاق - المرجع الموحد للتوعية

القومية المجلد الأول الصادر عن القيادة العليا للقوات المسلحة وإدارة اتوجيه

المعنوى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية عدد ٢٣ يولية ١٩٦٤ .

الإدارة المحلية والحكم المحلى فى ضوء الميثاق :-

يبين مما تقدم أنه توجد علاقة قوية بين الميثاق الوطنى والإدارة المحلية . وتنبتق هذه العلاقة أساسا من أن كلا من الميثاق الوطنى ومفهوم الحكم المحلى يستهدفان هدفا مشتركا بينهما فى ما يهدفان إلى كفالة حق الشعب فى الحكم الديمقراطى والمساهمة الفعالة فى التنمية القومية وتقديم الخدمات للشعب .

فلقد أوضح الميثاق مدى أهمية نظام الإدارة المحلية ... حيث نص على « أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية... فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذيه بفعل الإهمال أو الانحراف ، كذلك ... فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالجامح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدى السلطة الشعبية فانها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حلها » نخلص من ذلك إلى أن الحكم المحلى فى ضوء الميثاق هو وسيلة الدولة لتطبيق الديمقراطية السليمة فى الحكم والوحدات المحلية الأخرى ولتمكين الشعب من ممارسة حقه فى المساهمة الإيجابية فى حكم نفسه بنفسه وتصريف أموره وإدارة الخدمات الأساسية اللازمة له فى الريف والحضر بالقرى والمدن بأسلوب عملى واقتصادى يتماشى مع رغبات أهالى المحليات التى يتكون الشعب من مجموعهم .

الباب الثاني
الادارة المحلية والحكم المحلي
في ضوء الدستور

الإدارة المحللة والحكم المحلي

في ضوء دستور ١٩٥٦

عن دستور ١٩٥٦ عناية خاصة بموضوع الإدارة المحلية وافسح له في نصوصه عشر مواد كاملة في الفرع الثالث من الفصل الثالث من الباب الرابع « السلطة التنفيذية » على الوجه التالي :-

مادة ١٥٧ : تقسم الجمهورية المصرية إلى وحدات إدارية ، ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .

ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات وينظم الهيئات الممثلة لها .

مادة ١٥٨ : يمثل الوحدة الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك في عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين في القانون .

مادة ١٥٩ : تختص المجالس الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، ولها أن تنشئ ، وأن تدير المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدوائرها ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة ١٦٠ : جلسات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية علنية ، ويجوز انعقادها في جلسة سرية في الحدود التي يقررها القانون .

مادة ١٦١ : تدخل في موارد الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي ، أصلية كانت أو إضافية ، وذلك كله في الحدود التي يقررها القانون .

مادة ١٦٢ : تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية من معاونة فنية وإدارية ومالية وفقا للقانون .

مادة ١٦٣ : ينظم القانون تعاون الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية في الأعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينها وبين مصالح الحكومة .

مادة ١٦٤ : يعين القانون اختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية والأحوال التي يكون فيها قراراتها نهائية وتلك التي يجب التصديق عليها من الوزير المختص .

مادة ١٦٥ : ينظم القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الإدارية .

مادة ١٦٦ : يجوز حل المجالس الممثلة للوحدات الإدارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية . وينظم القانون تأليف هيئة مؤقتة تعمل محل المجلس خلال فترة الحل .

يبين من استقراء النصوص السابقة أن دستور ١٩٥٦ قد أبرز لنا الاتجاه الانتخاب الديمقراطي الرصين الذي انتهجه نحو الإدارة المحلية فمن انساح في اختصاص مجالس الوحدات الإدارية بجميع المرافق المحلية ، إلى تدعيم للموارد المالية فضلا عن ما كفله لها من معونة في مباشرة مرافقها سواء من الوجهة الفنية أو المالية أو الإدارية :-

ففي المادة ١٥٧ - قرر تقسيم الجمهورية المصرية إلى وحدات إدارية يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون . وعهد إلى القانون تحديد نطاق هذه الوحدات وتنظيم الهيئات الممثلة لها .

وفي المادة ١٥٨ - جعل لكل وحدة إدارية ذات شخصية اعتبارية مجلسا يمثلها بطريق الانتخاب من أهل الوحدة ، مع جواز إشراك أعضاء معينين في المجلس لامداده بالخبرة الفنية والإدارية التي قد تعوز أعضاءه المنتخبين .

وفي المادة ١٥٩ - افسح اختصاص هذه المجالس إلى كل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، وأجاز لها أن تنشئ وتدير المرافق أو الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدأثرتها .

وفي المادة ١٦٠ - فرض أن تكون جلسات هذه المجالس علنية حتى تمتد إليها رقابة الناخبين ، مع إجازة الانعقاد السري في الحدود التي يقرها القانون .
وفي المادة ١٦١ كفل لها ما تتطلبه من موارد مالية ، فمنحها سلطة ضريبة على أهل الوحدات التي تمثلها هذه المجالس ، بأن أدخل في عداد مواردها الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي ، سواء كانت أصلية - أي ضرائب ورسوم محلية بحجة تفرضها هذه المجالس ابتداء على أهل الوحدات التي تمثلها - أو كانت إضافية أي بنسبة ماثوية إضافية تعلى على الضرائب التي تختص بها الحكومة المركزية .

وفي المادة ١٦٢ - كفل لها كل ما تتطلبه من بجانب الحكومة المركزية من معاونة فنية وإدارية ومالية وفي مجالي المادتين السابقتين كفل الدستور للسلطة المحلية تمويلا سخيا من مصدرين : كتمويل ذاتي بما تفرضه من ضرائب ورسوم ذات طابع محلي ، وتمويل خارجي عن إعانات الدولة .
كفل لها توجيهها وإرشادها فنيا في الاضطلاع بمراقبتها المحلية من مصدرين أيضا : أعضاء تعيينهم الحكومة في المجالس - جوازا لا وجوبا - لمعاونة الأعضاء المنتخبين . ومعاونة فنية تواليهم بها الحكومة المركزية .

وفي المادة ١٦٣ - في مجال التعاون بين الوحدات الادارية ومصالح الحكومة ، فقد عهد إلى القانون تنظيم أساليب التعاون بين الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية في الاعمال ذات النفع المشترك ، لما في ذلك من توفير كبير في النفقات ، كما عهد إلى القانون تنظيم وسائل التعاون بين هذه

الوحدات وبين مصالح الحكومة .

وفي المادة ١٦٤ - في مجال القوة التنفيذية لقرارات المجالس المحلية فقد رأى الدستور ، امعانا في الحيلة ، ووقاية لها من الزلل أو سوء التصرف - أن يعهد إلى القانون بيان ما يكون من هذه القرارات نهائيا لا يحتاج إلى اعتماد ، وما يكون منها في احتياج إلى التصديق عليه من الوزير المختص .

وفي المادة ١٦٥ - في مجال الرقابة على أعمال المجالس عهد إلى القانون تنظيم الرقابة على أعمالها ضمانا لسلامتها من الوجهتين الادارية والمالية .

وفي المادة ١٦٦ - في مجال وقاية هذه المجالس ، فقد كفل الدستور وقايتها من احتمال اساءة اختيار اعضائها أو تسرب الفساد اليهم فأجاز حل هذه المجالس ، وعهد إلى القانون تنظيم تأليف هيئة مؤقتة تحل محل المجلس خلال فترة الحل لكيلا ينقطع اطراد نشاطها ، ولسكنه اشترط أن لا يقع الحل إلا بقرار من رئيس الجمهورية (١) .

(١) راجع ص ١٠٣ وما بعد من نقرات في دستور الشعب للدكتور محمد

عبدالله العربي « عدد خاص من كتب للجميع ١٥ يونيو ١٩٥٧ »

الادارة المحلية والحكم المحلى

فى ضوء دستور ١٩٦٤

عننى دستور ١٩٦٤ عناية خاصة بموضوع الادارة المحلية واضمح له الفرع الرابع من الفصل الثالث « السلطة التنفيذية » على الوجه التالى .

المادة ١٥٠ - تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات ادارية ، ويجوز أن يكون لكل منها ، أو بعضها ، الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .
المادة ١٥١ - تختص الهيئات الممثلة للوحدات الادارية بكل ما بهم للوحدات التى تمثلها ، وتساهم فى تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها أن تنشئ وتدير المرافق ، والمشروعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية .
وذلك على الوجه المبين فى القانون .

يبين من استقراء النصين السابقين أن دستور ١٩٦٤ قد ابرز لنا الاتجاه الديمقراطي الرصين الذى انتهجه نحو الادارة المحلية ، فقد قرر تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات ادارية يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون ، وافصح اختصاص المجالس المحلية إلى كل ما بهم الوحدات التى تمثلها ، فى ضوء مساهمتها فى تنفيذ الخطة العامة للدولة كما أجاز لها أن تنشئ وتدير المرافق أو الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائلتها فى الحدود التى يقرها القانون .

الادارة المحلية والحكم المحلي

في ضوء الدستور الجديد

لقد أوضح الميثاق في بابه الخامس بشأن الدستور الجديد من « أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو لا كفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالبحاح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها »

الباب الثالث

في ضوء

الاتحاد الاشراكي العربي

الادارة المحلية والحكم المحلي

في ضوء الاتحاد الاشتراكي العربي

الإدارة المحلية والاتحاد القومي : - رعى في تشكيل مجالس الإدارة

المحلية أن يكون لممثلي الشعب الأغلبية فيها ، ففي مجلس المحافظة جعل القانون عدد الاعضاء المنتخبين عن دائرة المحافظة أربعة من كل مركز من مراكز المحافظة - أو عن كل قسم إداري في المدن التي اعتبرها القانون في مرتبة المحافظات وأشترط أن يكون هؤلاء الأربعة من أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في هذه المراكز أو الأقسام فإذا كانت المحافظة تتألف مثلاً من عشرة مراكز أو عشرة أقسام صار عدد الاعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب أربعين عضواً .

ولما كان الأعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً في اللجنة التنفيذية لكل مركز أو قسم عددهم ثلاثون فإن الأربعة الذين يمثلون المركز أو القسم في مجلس المحافظة يكون اختيارهم من بين الثلاثين بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ولما كان القانون يحرص على أن تكون الأغلبية في مجلس المحافظة لهؤلاء الأعضاء المنتخبين من الشعب انتخاباً مباشراً فقد رأى - من باب الاحتياط الكلي - أن يرفع عددهم من أربعة إلى ستة عن كل مركز أو قسم إذا كان الاقتصاد على أربعة لا يكفل لهم هذه الأغلبية .

ولما كان الانتخاب العام المباشر للجان التنفيذية للاتحاد القومي قد تخاف فيه - أو قد تحجم عن الاقدام عليه - بعض الكفايات ممن يحسن الاستفادة من كفاءتهم في تشكيل مجلس المحافظة ، فقد رأى القانون ، تعزيزاً للممثل

الشعبى فى المجلس ، أن يضم إلى الأعضاء المنتخبين فيه ، عدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ، ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس ، يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ .

وقد روعيت المبادئ المتقدمة فى تشكيل مجلس المدينة ، فأجاز القانون أن يصل عددهم إلى عشرين عضواً من الأعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً فى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى المدينة ، ويكون اختيارهم من بين الأعضاء الثلاثين الذين تتألف منهم اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى المدينة بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى .

وعلى النحو السابق بيانه فى تشكيل مجلس المحافظة ، وللغاية ذاتها ، أضيف إلى هؤلاء الأعضاء المنتخبين عدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى لا يقل عن اثنين ولا يزيد على ثلاثة ، ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية مجلس المدينة ^(١) يختارون من ذوى الكفاية فى شئون المدينة ، من غير أعضاء مجلس المحافظة ، ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ .

وفى مجالس القرية قد يصل عدد الأعضاء المنتخبين إلى اثنى عشر عضواً من المنتخبين انتخاباً مباشراً لعضوية اللجنة التنفيذية أو اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى القرية أو القرى التى يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى ، وقد أجاز رفع عددهم إلى اثنى عشر مع أن أعضاء اللجنة التنفيذية فى القرية الواحدة لا يتجاوز العشرة لاجتماع أن

(١) انظر فيما بعد شروط العضوية .

يشمل المجلس أكثر من قرية .

ويجوز ضم عضوين من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة لعضوية المجلس ينتارون من ذوي الكفاية في شئون القرية من غير أعضاء مجلس المدينة ، ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ . ويلاحظ أن ضم العضوين المختارين هنا جوازى لا وجوبى كما في تشكيل مجلس المدينة .

وجدير بالملاحظة أن رائد الاتحاد القومي في اختيار أعضاء المجالس المحلية على الوجه السابق بيانه الاهتداء باعتبارين : الأول اختيار أكثرهم دراية بالشئون المحلية ، والثاني اختيار أعظمهم كفاية في اختصاصات المجالس والاهتداء بهذين الاعتبارين يقتضى مرونة كبيرة في التقدير ، لذلك لم يشأ القانون أن يضع أى قيد على الاتحاد القومي في إجراء هذا الاختيار .

وقد صدر قرار المشرف على تنظيم الاتحاد القومي رقم ١ لسنة ١٩٦١ بيان طريقة اختيار أعضاء مجلس المحافظات من بين أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي متضمنا أن يكون اختيار أعضاء مجلس المحافظات المنصوص عليهم في الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من بين أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمراكز والبنادر والأقسام المتوافرة فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون المشار إليه بعد أخذ رأى هيئات مكاتب اللجان التى ينتسبون إليها وأمانة سر الاتحاد القومي على أن يراعى عند الاختيار تمثيل الهيئات المختلفة والمناطق المختلفة جغرافيا وعلى أن تكون الأولوية في التعيين : -

أولا : لأعضاء هيئات المكاتب ثم للعاملين على أكبر عدد من

الأصوات في انتخابات اللجان التنفيذية للاتحاد القومي عند التكافؤ في الأهلية كما تضمن أن تتوافر لديهم الجهود الواضحة والنشاط الملحوظ في مجال الاتحاد القومي وتنظيماته . وبنفس الأسس يتم تحديد الأعضاء الذين يختارون بقرار من المشرفين على تنظيم الاتحاد القومي .

كما صدر قرار المشرف على تنظيم الاتحاد القومي رقم (٢) لسنة ١٩٦١ بيان طريقة إختيار أعضاء مجالس المدن من بين أعضاء اللجان التنفيذية ، وقد تضمن أن يكون إختيار أعضاء مجالس المدن المنصوص عليها بالفقرة (ج) من المادة العاشرة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من بين أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي المتوافرة فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون المشار إليه بعد أخذ رأى هيئات مكاتب اللجان التي منتسبون إليها على أن يراعى عند الاختيار تمثيل الهيئات المختلفة والمناطق المختلفة جغرافيا وعلى أن تكون الأولوية في التعيين أولا : لأعضاء هيئات المكاتب ثم لممثلي البندر في اللجنة التنفيذية للمركز ثم للحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي عند التكافؤ في الأهلية . ثانيا : لمن تتوافر لديهم الجهود الواضحة والنشاط الملحوظ في مجال الاتحاد القومي وتنظيماته .

كما تضمن أنه بنفس الأسس يكون تحديد الأعضاء الذين يختارون بقرار من المشرف على تنظيم الاتحاد القومي .

وهكذا ارتبط نظام الإدارة المحلية والاتحاد القومي .

ومن المعلوم أن نظام الاتحاد القومي قد لقي وحل عمله نظام الاتحاد

الاشتراكي العربي .

الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الاتحاد الاشتراكي العربي :

العلاقة وثيقة بين نظامي الاتحاد الاشتراكي العربي ونظام الإدارة المحلية، لأن كلا من النظامين ، يعمل في صعيد واحد^(١) ، ولتحقيق أهداف متصلة ومتشابكة والقدر الأدنى للعلاقة بين النظامين يتمثل في اشتراط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي كشرط أساسي لعضوية المجالس المحلية بمختلف مستوياتها، فقد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية متضمنا في مادته الاولى أنه يشترط في الاعضاء المنتخبين بالمجالس المحلية أن يكونوا من أعضاء لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي في المحافظات التي يدخل في نطاقها المجلس المحلي . ، كما يشترط في الاعضاء المختارين بهذه المجالس أن يكونوا من الاعضاء العاملين - بالاتحاد الاشتراكي العربي وتضمن في مادته الثانية أنه إلى أن يتم إستكمال تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي والمجالس الشعبية تستمر المجالس المحلية بتشكيلاتها الحالية قائمة في مباشرة اختصاصاتها بعد إسقاط العضوية من أعضائها المنتخبين أو المختارين الذين لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة . على أن تستكمل تشكيلات هذه المجالس من الاعضاء المنتخبين أو المختارين وفق الاعداد المقررة قانونا بقرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي .

(١) راجع الادارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الميثاق .

كما تضمن استثناء من أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أنه « لا يشترط أن يكون رئيس مجلس المدينة بين أعضاء المجلس ويشتتني رؤساء مجالس المدن من شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون ويجوز لوزير الإدارة المحلية عند الضرورة نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التي يرأسونها إلى مجالس مدن أخرى » .

ولتعريف ماهية الاتحاد الاشتراكي العربي كنظام أو كسلطة نستعين بما ورد في الميثاق بشأنه في الباب الخامس ، فقد جاء به .
« إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد أن يفسخ المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي نستطيع أن نقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارثة على قيم الديمقراطية السليمة .

أن هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة من الاتحاد الاشتراكي العربي وانطلاق فاعليتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحث شكل التنظيم السياسي للدولة - لعدة ضمانات لازمة ... »

وفي الحديث الذي لقيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٥، أشار إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، ... « الاتحاد الاشتراكي هو أوضح تجربة في العمل السياسي، ولا بد أن تنجح هذه التجربة » .

وفي حديث السيد الرئيس في مؤتمر الانتاج بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ حدد دور الاتحاد الاشتراكي « ... ومعنى ذلك أن الاتحاد الاشتراكي هو تنظيم سياسي يسعى إلى أن يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة في يد تحالف قوى الشعب العاملة وفي خدمة مصالحها .

إن ذلك التصور العام يحدد دور الاتحاد الاشتراكي على كل المستويات، أن يعمل سياسيا ويوضح قاعدة عمله ويكسب في كل يوم بالوعي والفهم الجماهير جديدة تعزز بقاء سلطة الدولة ديمقراطية في يد تحالف قوى الشعب العاملة .

ثم أن يؤكد من أن سلطة الدولة تخدم مصالح هذا التحالف لقوى الشعب العاملة . وعلى مستوى وحدات الانتاج فإن عمل التنظيمات الشعبية سياسي بطبيعته يتمثل في التوعية وإدارة المناقشات وكسب الجماهير المزددة والتفاعل التام مع العمل السياسي العام كله من ناحية ومن ناحية أخرى متابعة العمل في وحداتها والاطمئنان إلى سيره السليم أو في تفصيلها فإذا كان لديها ما تلاحظه عليها كان أمامها أن تعمل في شأنه برئاسة في التنظيم السياسي وإذا حاولت التنظيمات السياسية في وحدات الانتاج أن تتدخل في عملية الانتاج ذاتها وفي تفصيلها تدخلها مباشرة فإنها بذلك لا تكون قد خرجت على مهمتها فحسب وإنما تكون قد أساءت إلى هدف

الانتاج وسيلة لتحقيق الاشتراكية . فضلا على أنها باحتمالات ازدواجية
السلطة سوف يمنع المسؤولية وتحول دون حساب حقيقي للمسؤولين عن
أى تقصير أو انحراف .

وعلى هدى ماركس الميثاق وتوجيهات السيد الرئيس لدور الانتعاش
الاشتراكي العربى فى مجالاته المختلفة يصير تحقيق رسالة الإدارة المحلية
والحكم المحلى ، بفعل سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدى السلطة الشعبية
لتحقيق الديمقراطية فى ميدان الإدارة .

الباب الرابع

قانون الادارة المحلية رقم ١٧٤ لسنة ١٦٩٠
والقوانين المعدلة له
ولأئحته التنفيذية
والقرارات التنفيذية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

باصدار قانون نظام الإدارة المحلية

المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١

والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس

المديريات ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس

المديريات ،

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ،

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة الإسكندرية ،

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى بور سعيد ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مجلس بلدى مصيف

رأس البر ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،

وعلى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ بإعادة تنظيم مركز التنظيم

والتدريب بقليوب ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن الوحدات المجمعة ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في
الميزانيات المستقلة أو الملحقة ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،
وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة بورتوفاو،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين
اللجان المحلية للاتحاد القومى فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اختصاص وزارة الصحة
العمومية والمجالس البلدية فى الأعمال الصحية ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام الادارة المحلية على
أن يبدأ سريانه فى الاقليم الجنوبى ويمتد تطبيقه على الاقليم الشمالى
بقانون خاص .

مادة ٢ - تتولى اللجنة الوزارية للادارة المحلية وضع برامج لتنفيذ أحكام
القانون المرافق بالتدريج خلال مدة أقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة
مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

- (أ) العمل على سريان نظام الادارة المحلية على اقليمى الجمهورية .
- (ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الادارة المحلية بصفة نهائية .
- (ج) نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا
لأحكام القانون . . .

(د) تدير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .

مادة ٣ - يعتبر مجلس مدينة في حكم القانون المرافق المجالس البلدية القائمة وقت العمل به والتي يصدر بتعديدها قرار من وزير الادارة المحلية ، أما المجالس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية .

مادة ٤ - يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم . وذلك كله إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية .

مادة ٥ - تلغى أحكام القوانين أرقام ٢٤ لسنة ١٩٣٤ و ٦٨ لسنة ١٩٣٦ و ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ و ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٦٦ لسنة ١٩٥٥ و ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٤١ لسنة ١٩٥٩ و ١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وتصدر لأئحته التنفيذية بقرار من رئيس الجمهورية :
ولرئيس الجمهورية خلال هذه الفترة أن يصدر للقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون نظام الادارة المحلية

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

تقسيمات الادارة المحلية

مادة ١ - تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون اسكل منها الشخصية المعنوية .

ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من وزير الادارة المحلية ونطاق القرى بقرار من المحافظ .

مادة ٢ - يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس القروي .

ويجوز ان يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة يمثلها مجلس محافظة ويكون للمجلس في هذه الحالة موارد واختصاصات مجلس المحافظة والمدينة المقررة في هذا القانون وتبين طريقة تشكيله بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يجتمع أعضاء مجلس المحافظة ورؤساء مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرة المحافظة في هيئة مؤتمر بدعوة من المحافظ مرة على الأقل في السنة .

مادة ٤ - يختص المؤتمر بإبداء الرأي في كل ما يطلب المحافظ بمحثة مما يتعلق بالشئون العامة للمحافظة ومناقشة مايقدم إلى المحافظ من اقتراحات ورغبات .

ويبلغ المحافظ رغبات المؤتمر وآراءه واقتراحاته الى الجهات المختصة :

الفصل الثاني

المحافظ

مادة ٥ - يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه واعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية وتسرى عليه الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباته ومعاشه واسبقيته وتسرى عليه فيما عدا ذلك الأحكام الخاصة بوكلاء الوزارات ويقسم المحافظ امام رئيس الجمهورية قبل مباشرة أعمال وظيفته اليمين الآتية :

« اقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وان ارفع مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن احترم الدستور والقانون وأن اؤدى اعمالى بالذمة والصدق »

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمررون فى مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم فى المعاش أو المكافاة .

مادة ٦ - يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

ويكون المحافظ مسئولا عن الأمن والأخلاق العامة فى المحافظه ويرتبط فى ذلك ارتباطا مباشرا بوزير الداخلية الذى يصدر القرارات اللازمة فى هذا الشأن .

وللمحافظ فى حالة وقوع غصب بين على عقار أو على حقوق عينية عقارية أن يصدر قرارا باعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب . كما له عند وقوع اعتداء بين من شأنه ايجاد خلاف هام على الغلال يؤثر على الأمن أن

يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها وأن يأمر بتوزيعها بين ذوى الاستحقاق وفق العرف الجارى أو أن يضعها أمانة لدى شخص ثالث دون أن يكون لذلك فى الحالين تأثير فى الحكم الذى تصدره السلطات القضائية .

ويعتبر التعدى على حقوق الانتفاع بمياه الرى الثابتة بمثابة الغصب البين . ويجب مراجعة المحافظ لازالة الغصب أو الاعتداء خلال شهر من حدوثهما أو خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للغائب عن اراضى الجمهورية والا خرج الخلاف عن اختصاص المحافظ ويبقى مفعول التدبير الادارى قائما إلى أن يلقى أو يعدل بقرار مسبب من المحافظ أو بحكم أو قرار من السلطة القضائية .

ويجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه إلى المحافظ ببعض اختصاصاته وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته إلى الوزراء ذوى الشأن فى كل ما يتعلق بشئون المحافظة .

كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتد الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن فى حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وينتخب المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى .

(أ) تعيين من لاتعلو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهة ذات الشأن وفى حدود الميزانية التى تخصصها كل وزارة للمحافظ . وفى جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن أن تأخذ رأى المحافظ عند ترقية أو نقل موظفى فروعها فى المحافظة .

كما أن للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف من محافظته إذا تراءى له

- أن وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع المصلحة العامة .
- وإذا لم تأخذ الوزارة برأى المحافظ في الحالات المشار إليها فيما تقدم جاز له أن يرفع الأمر إلى وزير الإدارة المحلية .
- (ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .
- وتسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية وبالنسبة لممثلي فروع للوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس .
- مادة ٧ - يرأس المحافظ مجلس المحافظة ويدعوه للانعقاد العادي وغير العادي طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون وفي لائحته التنفيذية .
- مادة ٨ - يتولى المحافظ التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية في نطاق المحافظة وله أن يفوض لأجراء هذا التفتيش من يتدبه لذلك .
- مادة ٩ - يكون للمحافظ علاوة على الاختصاصات المقررة له في هذا القانون ولائحته التنفيذية حق التصديق على بعض قرارات مجالس المدن والمجالس القروية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثاني مجالس المحافظات

الفصل الاول تشكيل مجالس المحافظات

مادة ١٠ - يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويكون مقره
عاصمتها وبؤلف المجلس من :

(أ) المحافظ وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه .

ويكون تعيين مديري الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على أربعة عن كل مركز
أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية
اللجان التنفيذية للاتحاد القومي^(١) بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها
الاتحاد القومي .

ويحدد عدد الأعضاء المذكورين من كل مركز أو قسم إداري بالاتفاق
بين وزير الإدارة المحلية والاتحاد القومي .

(ج) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد عن عشرة
يختارون من ذوى الكفاءة ويمدر باختيارهم قرار من وزير الإدارة المحلية
بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(١) أنظر فيما بعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٥

لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيل المجالس المحلية .

(د) أعضاء بمحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائما أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين، فإذا لم تتوافر لهم الأغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إدارى إلى ستة أعضاء .

مادة ١١ - يجوز للمجلس أن يطلب من الوزارات ندب أحد موظفيها لحضور اجتماعاته أو اجتماعات لجانه إذا اقتضت المسائل المعروضة ذلك ويشترك هؤلاء المندوبون في المناقشات دون التصويت .

مادة ١٢ - مدة عضوية المجلس أربع سنوات ويتجدد اختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين كل سنتين وعند انقضاء الستين الأوليين يخرج بطريق القرعة نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين أما النصف الآخر فتنتهي مدة عضويتهم بانقضاء مدة السنوات الأربع . ويجوز دائما تجديد عضوية هؤلاء الأعضاء .

مادة ١٣ - يشترط فيمن يكون عضوا بالمجلس من المنتخبين أو المختارين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - ألا تقل سنة عن خمسة وعشرين سنة ميلادية كاملة .

٢ - أن يكون مقبلا في دائرة المجلس .

٣ - أن يحسن القراءة والكتابة .

٤ - أن يكون راغبا في الاشتراك في عضوية المجلس .

٥ - ألا يكون من إحدى الفئات الآتية :

(أ) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس في جنابة أو جنحة مخجلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو كانت العقوبة موقوفا تنفيذها .

- (ب) من سبق فصلهم تأديبيا من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف
مالم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل .
(ج) من سلبت ولايتهم أو عزلوا من الوصاية مالم تنقضى خمس سنوات
من تاريخ الحكم بسلب الولاية أو العزل .
(د) المحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية .
(هـ) المحجور عليهم مدة الحجر .
(و) المصابون بأمراض عقلية ، مدة حجزهم .
(ز) من شهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر افلاسهم مالم
يرد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ١٤ - لا يجوز للعضو المنتخب الجمع بين عضوية أكثر من مجلس
عمل واحد .

مادة ١٥ - إذا تبين عدم استكمال العضو المنتخب أو المختار الشروط
الواردة في المادة ١٣ أو فقد شرطا من هذه الشروط أثناء عضويته للمجلس
أو زالت عنه عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى أو العضوية العاملة
فيه ، يصدر المجلس قرار باسقاط عضويته ويعان خلو المحل .

ويجوز الطعن في هذا القرار بغير رسوم أمام محكمة القضاء الادارى .

مادة ١٦ - يوجه المحافظ الدعوة لاجتماع المجلس خلال شهر على الأكثر
من تاريخ الانتهاء من تشكيل المجلس .

مادة ١٧ - تقدم الاستقالة من عضوية المجلس إلى رئيسه الذى يعرضها
على المجلس فى أول جلسة تالية وتعتبر مقبولة إذا وافق عليها المجلس أو لم
يبت فى أمرها خلال شهر من تاريخ تقديمها اليه وعندئذ يقرر المجلس
خلو المحل .

مادة ١٨ - في حالة خلو محل أحد الأعضاء المنتخبين أو المختارين يكون شغل محله خلال شهرين من تاريخ إعلان خلو المحل ويكمل العضو الجديد في هذه الحالة مدة سلفه .

الفصل الثاني

أختصاصات مجالس المحافظات

مادة ١٩ - يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :

(أ) الإشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته في حدود اختصاصه وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وللمجالس حق اقتراح إنشاء مجالس مدن أو مجالس قروية في المدن والقرى التي تقتضى بحالها ذلك .

(ب) القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

(ج) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية والعمل على النهوض بالانتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة ونشر التعاون بين أهالي المحافظة وإقامة معارض في المكان الذي يحدد في دائرة المحافظة .

(د) تهيئة العمل للمتطلين وحماية الأمومة والطفولة ورعاية المعجز والشيوخ .

(هـ) تقديم المقترحات والمساعدات اللازمة لصيانة الأمن المحلي في دائرته .

(و) إدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه والتي تعهد الحكومة اليه بإدارتها وفقا لتعليماتها في هذا الشأن .

(ز) شئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

(ح) العمل على تعميم دور الكتب والمناحف ومراكز الثقافة الشعبية والقرية الأساسية ومكافحة الأمية والتدريب المهني والفني والإداري والمجتمعات الاجتماعية وتشجيع التربية الرياضية وتيسير التدريب العسكري في المستوى المحلي .

مادة ٢٠ - لمجلس المحافظة القيام بالمشروعات ذات الطابع المحلي التي لا تتمكن مجالس المدن والمجالس القروية من انشائها أو إدارتها وله مباشرة الخدمات المختلفة في البلاد التي ليست فيها مجالس وذلك في النطاق الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - للمجلس أن يمد أية هيئة اجتماعية أو خيرية في دائرته بعونه المالي والفني والإداري وله أن يقرض الجمعيات التعاونية ويمدها بعونه الفني والإداري .

مادة ٢٢ - لمجلس المحافظة أن يشترك مع غيره من مجالس المحافظات أو مع مجالس المدن أو المجالس القروية في إنشاء أو إدارة الأعمال أو المرافق التي تعود بالنفع على الجهات التي تمثلها تلك المجالس وتنظم اللائحة التنفيذية شروط هذا التعارن كما أن لكل مجلس أن يعهد لمجلس آخر بإنشاء أو إدارة الأعمال والمرافق المشار إليها لحساب المجلسين .

مادة ٢٣ - تحدد اللائحة التنفيذية المسائل التي يجب أخذ رأي المجلس فيها

كما تعدد المسائل التي يجب موافقة المجلس مقدما عليها مما تختص به الوزارات .

مادة ٢٤ - يجوز لكل وزير وللمحافظ أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

وللمجلس كذلك أن يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمحافظة .

مادة ٢٥ - يجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بإيجار أسمى أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة أو كان لاحدى الوزارات أو المصالح الحكومية .

أما التصرفات لغير الوزارات والمصالح الحكومية فيما يجاوز ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة فيكون بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٥ مكرر - للمجلس أن يقرض الهيئات والمؤسسات العامة المحلية أموالا لتنفيذ مشروع ذي نفع عام محلى على ألا يكون قراره في هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة وزير الإدارة المحلية .

مادة ٢٦ - يجوز للمجلس عقد قرض في الحدود التالية :

(أ) ١٠ ٪ من ميزانية المجلس بعد موافقة وزير الإدارة المحلية .

(ب) مازاد على ١٠ ٪ لغاية ٢٠ ٪ يكون بقرار من اللجنة الوزارية

للإدارة المحلية .

(ج) مازاد على ذلك يكون بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٧ - لا يجوز للمجلس الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة إلا في حدود الشروط والأوضاع الواردة في الميزانية

مادة ٢٨ - لا يجوز للمجلس أن يقبل التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذها عن سلطة المجلس أو بغير تخصيصها إلا بموافقة وزير الإدارة المحلية وتشرط موافقة رئيس الجمهورية على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية .

الفصل الثالث الموارد المالية

مادة ٢٩ - تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(أ) إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن ما يأتي :

١ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ويحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حدها الأقصى ٣ ٪ من قيمة الضريبة الجمركية الأصلية .

ويختص المجلس بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

٢ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد عن ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين وزير الإدارة المحلية ووزير الخزانة .

ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة ويوضع النصف الآخر في
رصيد الإيرادات المشتركة .

وإذا اختلف المركز الرئيسى لأحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى
اختص مجلس المحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلى بفرض الضريبة
الاضافية واحتفظ بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر في
رصيد الإيرادات المشتركة .

يكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذين الموردين على مجالس
المحافظات بقرار من وزير الإدارة المحلية .

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتى :

١ - ربع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان في المحافظة
وكذلك ربع حصيلة الضريبة الاضافية التى يفرضها المجلس على ضرائب
الأطيان في المحافظة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بقرار من
مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من وزير
الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية إذا زادت على ٥٪
بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك فى حدود ١٥٪ يكون بقرار من
رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين وزير الإدارة المحلية ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص
بها من المحافظة .

٣ - نصف ثمن بيع المباني والأراضى القضاء المملوكة للحكومة والداخلية
فى كردون البنادر التى ينطبق عليها القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨
فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض
التعديلات على اختصاصات الوزارات .

- ٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .
 - ٥ - إعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .
 - ٦ - الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .
 - ٧ - القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لأحكام المادة ٢٦ .
- ويتولى مجلس المحافظة توزيع جزء من موارده المشار إليها في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة على مجالس المدن والمجالس القروية الداخلة في دائرة المحافظة بالنسبة التي يقررها ومع مراعاة ظروف كل مجلس واحتياجاته .

الباب الثالث نظام مجالس المدن

الفصل الاول إنشاء مجالس المدن وتشكيلها

مادة ٣٠ - يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من وزير الادارة المحلية وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرائية بإنشاء مجلس مدينة فيها .

ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها .

مادة ٣١ - يؤلف المجلس من :

(١) أعضاء لا يجاوز عددهم ٢٠ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي^(١) في المدينة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

(ب) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على خمسة يختارون من ذوي الكفاية في شئون المدينة ويصدر باختيارهم قرار من وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(ج) ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون الوظائف الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية^(٢) .

(١) أنظر فيما بعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٥

لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية .

(٢) أنظر فيما بعد قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٨٢ لسنة ١٩٦٦

بشأن تمثيل وزارة الارشاد القومي في بعض مجالس المحافظات .

ويراعى دائماً ان تكون الأغلبية للاعضاء المنتخبين .
ويعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الاعضاء رئيساً للمجلس وينتخب
الاعضاء وكيلاً للمجلس من بين الاعضاء المنتخبين .
(د) ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو
إذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات .
مادة ٣٢ - يجوز تقسيم بعض المدن إلى أحياء يكون لكل حى منها
مجلس فرعى يصدر بتنظيمه واختصاصاته قرار من وزير الادارة المحلية.
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل تشكيل بعض مجالس المدن
التي تنشأ في المدن ذات الامة الخاصة والمصايف والمشاتي .
مادة ٣٣ - تسري أحكام المواد من ١١ إلى ١٨ على مجالس المدن بشرط
ألا تتعارض مع الاحكام الواردة في هذا الباب .

الفصل الثاني

اختصاصات مجالس المدن

مادة ٣٤ - تباشر مجالس المدن بوجه عام في ذائرتها الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والانارة
والمجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في
الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الاخرى التي
يختص بها المجلس .
وللمجالس أن تنشئ وتدير في دوائرها اختصاصاتها بالذات أو بالواسطة
الاعمال والمؤسسات التي تراها كفيلة بتنفيذ اختصاصاتها .
كما تختص باصدار القرارات في المسائل الآتية :

- (أ) مشروع ميزانية السنة المالية .
- (ب) الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .
- (ج) مراقبة تحصيل إيرادات المجلس أيا كان نوعها .
- (د) الاقتراحات التي تقدم من الحكومة أو من رئيس المجلس أو وكيله أو من أحد أعضائه في شأن من شئون المجلس .
- (هـ) مساعدة المنشآت والمؤسسات والمعاهد الخيرية والرياضة .
- ويجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة أو كان لأحدى الوزارات أو المصالح الحكومية .
- ما التصرف لغير الوزارات والمصالح الحكومية فيما يجاوز ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة فيكون بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٣٥ - يقوم المجلس في دائرة اختصاصه بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة وللجهات الحكومية المختصة أن تراقب حسن تنفيذها والتفتيش على المنشآت التي يقوم المجلس بإدارتها .
- مادة ٣٦ - تحدد اللائحة التنفيذية المسائل التي يجب أخذ رأي المجلس فيها والمسائل التي يجب موافقة المجلس مقدما عليها مما تختص به الوزارات أو مجالس المحافظات .

مادة ٣٧ - في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس مدن متجاورة أو مجالس قروية يجوز لوزير الإدارة المحلية من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس وبعد أخذ رأي مجلس المحافظة أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع ويحدد الوزير عدد الأعضاء اللذين ينتخبهم

كل مجلس في هذه الهيئة ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بمحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسته الهيئة للعضو الذي يختاره الوزير ذو الشأن . كما أن لكل مجلس أن يعهد لمجلس آخر بإنشاء أو إدارة الأعمال والمرافق المشار إليها لحساب المجلسين .

مادة ٣٨ - يجوز لكل وزير وللحافظ أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها وللمجلس كذلك أن يبدى لكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمدينة .

الفصل الثالث

في الموارد المالية لمجالس المدن ومصرفاتها

- مادة ٣٩ - تشمل موارد المجلس الضرائب الآتية .
- أولا - الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المعلاة عليها ما عدا ضريبة الدفاع .
- ثانيا - حصيلة ضريقتي الملاهي والمراهنات المفروضتين في دائرة اختصاص المجلس .
- ثالثا - ثلاثة أرباع حصيلة ضريبة الأطنان الكائنة في دائرة اختصاص المجلس وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة عليها .
- رابعا - نصيب المجلس مما يقرره مجلس المحافظة لصالح مجلس المدينة من الموارد المشار إليها في الفقرتين (١ ، ب) من المادة ٢٩
- مادة ٤٠ - للمجلس أن يفرض في دائرته رسوما على :
- (١) مستخرجات قيد المواليد والاجراءات الصحية .
- (ب) رخص المحاجر والمتاجم ورخص الصيد .

- (ج) أعمال التنظيم والمجارى وأشغال الطرق والحدائق العامة .
- (د) المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية .
- (هـ) العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب والدواب وما مائل ذلك .
- (و) المراكب التجارية ومراكب الصيد والزهرة ومعاذى النيل والعائمات على اختلاف أنواعها .
- (ز) ما يذبح في المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك .
- (ح) الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات .
- (ط) العقارات التى انتفعت من المشروعات العامة التى قام بها المجلس بحيث لا تتجاوز قيمتها ٥٠ ٪ من من الزيادة فى قيمة هذه العقارات .
- (ى) استغلال الشواطىء والسواحل .
- (ك) استهلاك المياه والتيار الكهربائى والغاز إذا لم يتولى المجلس استغلالها على الا تتجاوز نسبتها ١ ٪ من قيمة الاستهلاك .
- مادة ٤١ - للمجلس أن يفرض رسما ايجاريا يؤديه شاغلو العقارات المبنية لغاية ٤ ٪ على الأكثر من قيمتها الايجارية .
- وعلى ملاك هذه العقارات أو المتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها وأداؤه فى مكاتب التحصيل فى المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية .
- ويعنى من هذا الرسم .

(ا) العقارات التى تشغلها المصالح العامة والمجالس الممثلة للوحدات الادارية .

(ب) المساكن التى لا تتجاوز قيمتها الايجارية السنوية ثمانية عشر جنيها

بشرط الا تزيد القيمة الايجارية للمساكن التى يشغلها الممول على هذا المبلغ .

(ج) العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .

مادة ٤٢ - للمجلس أن يفرض رسوما أو اتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التى يملكها أو المعهود اليه بإدارتها أو مقابل استغلال المرافق العامة أو مقابل استعمال الأملاك العامة التى آلت اليه مباشرة شئونها أو غير ذلك من الرسوم التى لها صفة بلدية محضة .

مادة ٤٣ . لا يكون قرار المجلس فى شأن فرض الرسوم المنصوص عليها فى المواد السابقة نافذا الا بقرار من وزير الادارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للادارة المحلية ويجوز للوزير أن يطلب من المجلس تقرير أو تعديل رسم بلدى معين تمكينا له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى . كما يجوز له بعد موافقة اللجنة الوزارية للادارة المحلية أن يطلب إلى المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه أن رأى فى بقائه على حالة ما لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة . فاذا رفض المجلس الحالات المذكورة اجابة الطلب يعرض الأمر على رئيس الجمهورية ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٤ - تشمل إيرادات المجلس بالاضافة الى ما تقدم الوارد الآتية:

(أ) إيرادات أموال المجلس .

(ب) الاعانات الحكومية والتبرعات غير الحكومية مع مراعاة حكم

المادة ٢٨ .

(ج) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافي المبالغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي المذكورة .

(د) صافي ايراد الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه .

(هـ) القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لأحكام المادة ٢٦ .

الباب الرابع لمجالس القروية

مادة ٤٥ - ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروي بقرار من وزير الادارة المحلية ويحدد القرار مقر المجلس .
ويكون لكل منطقة من مناطق التقسيم الريفية التي تنشأ بها وحدة مجمعة مجلس قروي ويكون مقره في مركز الوحدة المجمعدة .

مادة ٤٦ - يشكل المجلس القروي على الوجه الآتي :

(أ) أعضاء منتخبون لا يتجاوز عددهم ١٢ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة أو اللجان التنفيذية للاتحاد القومي^(١) في القرية أو القرى التي يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القروي ويصدر بتحديدهم قرار من المحافظ وفقاً للأسس التي توضحها اللائحة التنفيذية .

ويموز تعيين عضوين من الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي يختاران من ذوي الكفاية في شئون القرية ويصدر باختيارهما قرار من وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ ويراعى دائماً أن تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين .

(ج) يتولى رئاسة المجلس أحد الأعضاء يعينه وزير الادارة المحلية

(١) أنظر فيما بعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية .

لخدة سنتين بالانفاق مع الاتحاد القومى بعد أخذ رأى المحافظ ويمجوز
تحدد تعيينه .

مادة ٤٧ - يقوم المجلس القروى فى دائرة اختصاصه بأداء الخدمات
التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية وسائر
الخدمات التى يعهد اليه بها وفقا لهذا القانون ولائحته التنفيذية .

كما يقوم المجلس القروى بإدارة الوحدة المجهزة التى تقع فى دائرة اختصاصه
أن وجدت وذلك فى الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية .
مادة ٤٨ - تشمل موارد المجلس القروى .

(أ) ٧٥ ٪ من حصة الضريبة الأصلية المقررة على الأتبان الكائنة فى
دائرة اختصاص المجلس و ٧٥ ٪ من حصة الضريبة الاضافية المقررة على
هذه الأتبان .

(ب) نصيب المجلس فيما يقرر مجلس المحافظة لصالح المجلس القروى
من الموارد المشار اليها من الفقرتين (أ ، ب) من المادة ٢٩ .
(ج) الاعانات الحكومية والتبرعات مع مراعاة حكم المادة ٢٨ .
(د) إيرادات أموال المجلس والمرافق التى يقوم بإدارتها .
(هـ) الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى التى يفرضها المجلس على النحو
المقرر لمجالس المدن .

(و) القروض التى يعقدها المجلس طبقا لأحكام المادة ٢٦ .
(ز) حصة ضريبة الملاحى والمراهنات المقررة فى دائرة اختصاص المجلس
مادة ٤٩ - تسرى على المجالس القروية الأحكام الخاصة بمجالس المدن
فما لا يعارض مع أحكام هذا الباب .

الباب الخامس

أحكام عامة لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية

الفصل الاول

نظام سير العمل

مادة ٥٠ - يجتمع المجلس في المكان المخصص لذلك اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس في موعد يحدده ، وبوالى عقد جلساته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٥١ - للرئيس دعوة المجلس لاجتماع غير عادى وعليه أن يدعوة إذا طلب ذلك كتابة ثلث أعضاء المجلس ويجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور غير عادى أكثر من مرة كل شهرين .

ولا يجوز للمجلس أن يتداول في الاجتماع غير العادى إلا في المسائل التى دعى من أجلها .

مادة ٥٢ - يقسم عضو المجلس في جلسة علنية قبل أن يتولى عمله
اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

مادة ٥٣ - يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفى صلاته مع الغير .

مادة ٥٤ - جلسات المجلس علنية ما لم يطلب الرئيس أو ثلث الأعضاء جعلها سرية وفى هذه الحالة يقرر المجلس فى جلسته سرية ما إذا كانت المناقشة فى

الموضوع المطروح أمامه تستمر في جلسة سرية أو علنية .

مادة ٥٥ - في حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة الجلسة في مجلس المحافظة مدير الأمن وفي مجلس المدينة الوكيل المنتخب وفي المجلس القروي أكثر الأعضاء الحاضرين سنا .

مادة ٥٦ - لا تكون مداورات المجلس قانونية إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وفي حالة عدم تكامل هذا العدد تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة أيام على الأكثر . ويدعى الاعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع .

فان كان عدد الحاضرين في الاجتماع الجديد أقل من العدد القانوني عرض الأمر على وزير الادارة المحلية ، ويجوز في هذه الحالة حل المجلس .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ما لم ينص على اشتراط أغلبية خاصة وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٧ - يضع كل مجلس لائحة إجراءاته الداخلية خلال الثلاثة أشهر التالية لأول اجتماع يعقده وذلك وفقا للوائح النموذجية^(١) التى تضعها اللجنة الوزارية للادارة المحلية لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة والمجلس القروي مع مراعاة مستوياتها المختلفة .

ويجوز لكل مجلس أن يضمن لائحته الداخلية أحكاما خاصة بشرط

(١) أنظر فيما بعد قرار اللجنة المركزية للادارة المحلية رقم ١ فى شأن اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية .

تصديق وزير الادارة المحلية بالنسبة إلى مجلس المحافظة والمحافظة بالنسبة إلى المجالس الأخرى .

مادة ٥٨ - يؤلف المجلس من بين أعضائه لكل اختصاص أو أكثر من الاختصاصات الموكولة إليه لجنة تتولى الاشراف على هذا الاختصاص وتعرض اقتراحاتها على المجلس لاستصدار القرارات اللازمة .

كما يجوز للمجلس أن يؤلف عند الاقتضاء لجانا خاصة لأغراض معينة ويكون اختيار أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية . وتختار كل لجنة رئيسها على أن يراعى بقدر الامكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته الممثل لاختصاصها كما تختار اللجنة سكرتيرها .

ولرئيس المجلس الاشتراك في أعمال اللجان ويرأس الجلسة التي يحضرها ويجوز للمجلس بناء على طلب اللجنة المختصة الاستعانة بمن تراه من الخبراء الفنيين في الموضوع المطروح أمامها وله أيضا أن يتصل بالهيئات المصرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستئناس بأرائها فيما يدرسه المجلس من مشروعات .

وتحدد اللائحة الداخلية لكل مجلس عدد أعضاء اللجان ونظام سير العمل فيها .

مادة ٥٩ - جلسات اللجان سرية ولكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلساتها دون أن يشترك في المناقشات أو التصويت .

مادة ٦٠ - تعرض تقارير اللجان على المجلس لإصدار قرار في شأنها وتشرط موافقة وزير الادارة المحلية مقدما ليعهد بالمجلس بشئ من اختصاصه إلى احدى لجانه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٦١ - تنشأ لجنة وزارية للإدارة المحلية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقوم بوضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الإدارة المحلية ولنشاط المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة وفي حدود الاختصاصات الموكولة للمجالس ، وتتولى على وجه الخصوص نقل الاختصاصات .
والموظفين والاعتمادات من الوزارات إلى المجالس المحلية .

مادة ٦٢ - مع مراعاة مانص عليه في المادة السابقة تختص اللجنة الوزارية للإدارة المحلية بما يأتي :

(أ) ابداء الرأي فيما يعرضه عليها وزير الإدارة المحلية من مشروعات لتشريعات الإدارة المحلية أو للقرارات الجمهورية التنظيمية التي تصدر في هذا الشأن .

(ب) ابداء الرأي في قرارات المجالس التي ينص القانون أو اللائحة التنفيذية على وجوب عرضها عليها .

(ج) اعتماد كل مصروف طارئ غير وارد في ميزانيات مجالس المحافظات بقراره هذه المجالس .

(د) التنسيق بين المشروعات الحكومية وبين المشروعات التي تقوم بها المجالس بما يحقق التعاون في تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع المحافظات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

(هـ) اعتماد فرض الرسوم التي تفرضها مجالس المدن والمجالس القروية أو إلغاء بعضها أو تعديله أو تقصير أجل سريانه .

(و) اعتماد ما تضعه المجالس المحلية من نظام خاص لبعض الوظائف المحلية .

مادة ٦٣ - يكون لوزير الإدارة المحلية مباشرة الاختصاصات الآتية :

(أ) ابداء الرأى فى قرارات المجالس التى ينص القانون أو اللائحة التنفيذية على وجوب عرضها عليه .

(ب) ادراج المبالغ الآتية فى ميزانية المجالس إذا أهملها المجالس كلها أو بعضها .

١ - الالتزامات التى يكون المجلس مقيدا بها .

٢ - المصروفات التى يفرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

٣ - مصروفات الادارة والصيانة المتعلقة بالمرافق أو المنشآت أو الأعمال التى يقوم بها المجلس .

(ج) اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من أبواب ميزانيات المجالس المحلية مع استثناء الباب الأول .

(د) توزيع حصيلة الموردين المشار اليهما فى الفقرة ١ من المادة ٢٩ على مجالس المحافظات .

الفصل الثانى

حقوق الأعضاء وواجباتهم

مادة ٦٤ - يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والمختارين فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم فى هذه المجالس .

ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور اضافية أو مكافآت عن أعمالهم فى المجالس فيما عدا ما قد يقرره المجلس - بتصديق من وزير الادارة المحلية لكل عضو مقابل حضور الجلسات .

ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء^(١) مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

كما يجوز أن يسترد العضو نفقات انتقاله من محل اقامته إلى الجهات التي يكلف بأداء أعمال فيها .

مادة ٦٥ - لكل عضو أن يبلغ الرئيس ما يرى أدراجه في جدول أعمال المجلس قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وعلى الرئيس أن يضمن جدول الأعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات والموضوعات إذا كان النظر فيها من اختصاص المجلس ولكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس .

مادة ٦٦ - إذا غاب العضو المختار أو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التي أختير عضوا فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أكثر من ربع عدد الجلسات في السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو مستقيلا ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي يدعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو إليها .

وإذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين في الفقرة السابقة أخطر المجلس المحافظ لا بلاغ الوزارة ذات الشأن .

(١) انظر فيما بعد قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٣ لسنة ١٦٩١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن وكذلك مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ .

مادة - ٦٧ - إذا أتضح أن أحد الأعضاء فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته في المجلس جاز فهله بقرار من وزير الادارة المحلية بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم . ويجوز للمجلس أن يقرر وقف أحد أعضائه بناء على قرار ثلثي الأعضاء الحاضرين الى أن يتخذ المجلس قرارا في شأنه .

مادة ٦٨ - يحظر على العضو أن يحضر في جلسات المجلس أو لجانه مداولة له فيها معاملة شخصية بالذات أو بالواسطة أو لأحد أقربائه أو اصهاره لغاية (الدرجة الرابعة) أو تكون له فيها مصلحة بعنفته وصيا أو فيما أو وكلاء ،

مادة ٦٩ - لا يجوز العضو أن يتعاقد مع المجلس بالذات أو بالواسطة . ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة أن يرم عقداً مع العضو اذا كانت للمجلس في أبرامه مصلحة محققة ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا الا بعد موافقة وزير الادارة المحلية بالنسبة الى مجالس المحافظة أو المحافظ بالنسبة الى المجالس الأخرى .

مادة ٧٠ - تسقط العضوية بقرار من وزير الادارة المحلية عن كل عضو يخالف أحكام المادتين السابقتين ويجوز للعضو أن يطعن فيه بغير رسوم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه به وتفصل محكمة القضاء الاداري في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

الفصل الثالث الشؤون المالية

مادة ٧١ - يضع المجلس مشروع ميزانية شاملة لايراداته ومصروفاته وفقا للقواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة ويقدم كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي مشروع ميزانيته الى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل ويرفق بها جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الايرادات والمصروفات .

وتتضمن ميزانية مجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي وتعتبر ميزانية كل منها ميزانية ملحقه بميزانية مجلس المحافظة .
ويجب وضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

مادة ٧١/٢ - وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ميزانية ملحقه بميزانية مجلس المحافظة .

مادة ٧٢ - تتولى اللجنة الوزارية للادارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات بناء على عرض وزير الادارة المحلية بعد بحثه لها . وللجنة أن تستدعي المحافظ المختص عند فحص ميزانية مجلس .

وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .
ويكون اعتماد ميزانيات المؤسسات العامة المحلية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وحساباتها الختامية بقرار من وزير الادارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة والوزير ذي الشأن بالنسبة للمؤسسات التابعة لهذا

المجلس . وبقرار من مجلس المحافظة بعد موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروي بالتسبة للمؤسسات التابعة لهذه المجالس الأخيرة .

مادة ٧٣ - يعمل بالميزانية القديمة لحين اعتماد الميزانية الجديدة ، وذلك وفقا للقواعد التي يقررها وزير الادارة المحلية في هذا الشأن .

مادة ٧٤ - على المجلس أن يضع حسابه الختامي للادارة المالية عن العا المنتقضى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

مادة ٧٥ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها وتبين بقرار من وزير الادارة المحلية قواعد واجراءات نشر ميزانيات المجالس .

مادة ٧٦ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة للمجالس ، وفي حفظ وصرفها والاعفاء منها القواعد المقررة في شأن أموال الدولة ، ويكوز للمجالس في تحصيل هذه الرسوم امتياز على جميع الأشخاص المستحق عليهم وتأتي في الترتيب بعد المصاريف القضائية وبعد الضرائب الحكومية مباشرة .

وتستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها .

مادة (١) ٧٧ - تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة بتحديد أسس جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وكذلك قواعد الاعفاء منها أو تخفيضها ويجوز أن تتضمن اللائحة النص

انظر فيما بعد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية .

على قواعد مختلفة لحساب أسس الرسوم وكيفية تحصيلها على أن يترك لكل مجلس تطبيق الطريقة التي تلائمه .

مادة ٧٨ - تسرى على الأموال العامة للمجالس القوانين واللوائح الحكومية المتبعة في إدارة الأموال العامة الحكومية فيما لم يرد فيه نص في اللائحة التنفيذية وتعفى المجالس من جميع الضرائب والرسوم التي تعفى منها الإدارات الحكومية فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية ورسم الدمغة وتعامل في ذلك معاملة وزارات الحكومة ومصارفها سواء في ذلك الأموال أو الممتلكات أو العقود .

مادة ٧٩ - تعين وزارة الخزانة مراقبا ماليا يكون تابعا لها ويختص بمراجعة حسابات المجلس إيرادا ومصرفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها في المجلس وبعاونه في ذلك مديرو أو رؤساء الحسابات ووكلاء لهم ويكونون تابعين له .

وتدرج وظائفهم في ميزانية وزارة الخزانة وعلى المجلس المختص أن يؤدي مرتباتهم لوزارة الخزانة وأن يدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانيته .

الفصل الرابع

موظفو المجالس وعملها

مادة ٨٠ - تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية .

مادة ٨١ - موظفو مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية في دائرة المحافظة يعتبرون وحدة واحدة فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل وذلك على الوجه الذي تفصله اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٢ - يكون التعيين في الوظائف الحالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجربها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة بقدر الامكان .

ويبين المحافظ بقرار منه اجراءات الاعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة والاستثناء منها . ويكون التعيين في الوظائف وفق درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان . كما يكون التعيين في بعض الوظائف التي تحدد في اللائحة التنفيذية وفق درجة الاسبقية الواردة في ترتيب التخرج ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم في دائرتها اقامة عادية .

ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد باجراء المسابقة إلى جهة عامة أخرى .

مادة ٨٣ - يكون التعيين في الوظائف الحالية في المجالس بناء على طلب كل مجلس ويصدر التعيين بقرار من المحافظ .

ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختلفة في مجلس المحافظة في

اصدار قرارات التعيين المشار اليها إذا كانت الوظيفة لا تملو درجتها على الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلب اليه وزير الادارة المحلية اصدار هذا التفويض .

مادة ٨٤ - لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أو احكاما أخرى علاوة على الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك ؛ كما يجوز له أن يقرر إلى جانب المرتب الأصلي علاوة وظيفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف .

مادة ٨٥ - يجوز لرئيس كل مجلس بعدم موافقة المجلس واعتماد المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها في العقد .

مادة ٨٦ - فيما عدا الوظائف التي يسرى على شاغليها نظام موظفي الدولة يجوز لكل مجلس محلي أن يضع نظاما محليا لبعض وظائفه التي تقتضى التفرغ وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة الوزارية للادارة المحلية تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ويصدق على هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٧ - تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة .

مادة ٨٨ - تنشأ بديوان كل مجلس محافظة لجنة شئون موظفين تشكل من أحد أعضاء المجلس المعينين بحكم وظائفهم رئيسا ومن ثلاثة إلى خمسة من

يمثل الوزراء في المجلس ومن اثنين من كبار موظفي المحافظة أعضاء ويكون تشكيل اللجنة بقرار من المحافظ .

مادة ٨٩ - لوزير الادارة المحلية أن ينقل موظفي المجالس إلى الحكومة أو الهيئات العامة الأخرى وذلك بالاتفاق مع الجهة التي ينقلون اليها وبعد موافقة المجلس التابع له الموظف المنقول .

كما يجوز نقل موظفي السلطات المحلية من محافظة إلى أخرى ويصدر قرار النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين وفي جميع الأحوال ينقل الموظف بحالته وفي درجة مالية لا تقل عن الدرجة التي يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

مادة ٩٠ - فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية تسري على مستخدمي وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها .

وللمحافظ أن يضع أحكاما تكميلية تسري على مستخدمي وعمال مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك في حدود انظمة عامة تضعها اللجنة الوزارية للادارة المحلية ويصدق عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩١ - لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجلس بالنسبة إلى الأهل الفنية التي تقتضى مهارة أو خبرة خاصة صناعاتا ممتازين وذلك بطريق التعاقد نظير أجر يحدد في العقد .

الفصل الخامس

في الاشراف على أعمال المجالس

مادة ٩٢ - تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعنية به اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من ارشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بتنفيذها من هذا المرفق .
كما أن لكل وزارة بناء على اتفاق سابق مع المجالس أن تساهم في الاعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس .

مادة ٩٣ - تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجلس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس ولوزير الادارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس .

وإذا اسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير ذى الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال . ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجالس .

مادة ٩٤ - مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية الحالات التي يجب فيها التصديق على قرارات المجالس من اللجنة الوزارية للادارة المحلية أو وزير الادارة المحلية كما تحدد الحالات

التي يجب التصديق فيها على قرارات مجالس المدن والمجالس القروية من المحافظ .

مادة ٩٥ - يجوز عند الضرورة حل مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو المجلس القروي بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي ويكون غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة كانت .

ولا يجوز حل مجالس المحافظات أو مجالس المدن أو المجالس القروية باجرا . شامل ، كما لا يجوز أن يحل المجلس مرتين لسبب واحد .
مادة ٩٦ - عقب صدور قرار الحل يصدر وزير الادارة المحلية قرارا بتأليف مجلس مؤقت بالاتفاق مع الاتحاد القومي .

ويراعى في تشكيل هذا المجلس أن يضم الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل وعددا من الاعضاء العاملين في الاتحاد القومي من ذوي الكفاية الخاصة المهتمين بشئون دائرة المجلس وتكون رئاسة مجلس المحافظة المؤقت للمحافظ .

مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤
بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربي ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يشترط فى الأعضاء المنتخبين بالمجالس المحلية أن يكونوا من أعضاء لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي فى المحافظة التى يدخل فى نطاقها المجلس المحلى .
كما يشترط فى الأعضاء المختارين بهذه المجالس أن يكونوا من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٢ - إلى أن يتم استكمال تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي والمجالس الشعبية تستمر المجالس المحلية ، بتشكيلاتها الحالية قائمة فى مباشرة اختصاصاتها بعد اسقاط العضوية من أعضائها المنتخبين أو المختارين الذين

لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة ، على أن تستكمل تشكيلات هذه المجالس من الأعضاء المنتخبين أو المختارين وفق الأعداد المقررة قانونا بقرار من وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه د لا يشترط أن يكون رئيس مجلس المدينة من بين أعضاء المجلس ويستثنى رؤساء مجالس المدن من شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون . ويجوز لوزير الادارة المحلية عند الضرورة نقل رؤساء مجالس المدن التي يرأسونها إلى مجالس مدن أخرى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦
بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بنظام الإدارة المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف فقرتان أخيرتان إلى المادة ٧٧ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية، نصها كالآتي :

« ويعتبر فرض وتحصيل الموارد والرسوم المحلية المعمول بها قبل قانون نظام الإدارة المحلية صحيحا ، ومع ذلك لا يجوز للمجالس المحلية أن تجمع بين هذه الموارد والرسوم وبين أية موارد ورسوم أخرى تقرر على نفس النشاط استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ويستمر العمل بأحكام المقرة السابقة إلى أن تلغى أو تعدل الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وفي مدة أقصاها ٣٠ يونية سنة ١٩٦٧ . »

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبعهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس
سنة ١٩٦٦) .

جمال عبد الناصر .

المذكرة الإيضاحية

لقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

ملاحظات عامة على نظام الإدارة المحلية :

استكمالاً لبناء مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني رؤى وضع نظام الإدارة المحلية المرافق لهذا القانون ، أريد به إشراك الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في ديمقراطية سليمة ، واشترائية مثمرة ، وتعاون وثيق .

ذلك لأن إشراك أهل القرية في إدارة شئون قريتهم ، وإشراك أهل المدينة في إدارة شئون مدينتهم ، وإشراك أهل مجموع هذه المدن والقرى - هذا المجموع الذي يتألف منه القسم الإداري المسمى « المحافظة » - في إدارة الشئون التي تهم أهل هذا المجموع - هذا الإشراك الفعلي هو أصدق صورة من صور الديمقراطية المباشرة ، وهو أوسع مجال لتحقيق التعاون اليومي بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية .

ولتوضيح أهمية هذا الهدف في بناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني تجب المفاضلة بين أسلوبين في إدارة شئون الدولة :

الأسلوب الأول : أن تتولى الإدارة المركزية - من دواوينها في عاصمة الدولة وبفروع هذه الدواوين في المحافظات والمدن والقرى - إدارة جميع الشئون والمرافق من قومية ومحلية .

الأسلوب الثاني : أن تستأثر الإدارة المركزية ببعض المرافق القومية الكبرى وبالجانب القومي من بعض المرافق الأخرى ، وتترك ما عداها إلى سلطات محلية منتخبة من أهل القرية والمدينة والمحافظة لتتولى إدارتها بإشراف الوزارات وتوجيهها ومعاونتها الفنية والمادية .

هذان أسلوبان في الإدارة الحكومية . وإذا كان معيارا للفاضلة بينهما هو مدى تحقيق كل منهما لمخير الشعب وأثر كل منهما في بناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني فلا شك أن الأسلوب الثاني هو الجدير بالاتباع ، وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا : أن الإدارة الحكومية عندما كانت ضيقة النطاق وكان نشاطها يقتصر على عدد محدود من المرافق العامة - وهو الذي لا مندوحة عنه لصيانة كيان الدولة كال دفاع والشئون الخارجية وصون الأمن والقضاء - في المحصومات - كان استئثار الحكومة المركزية بإدارة هذه المرافق المحدودة العدة أمرا ميسورا ولا حرج فيه . أما وقد اتسع نطاق النشاط الحكومي هذا الاتساع الحديث المطرد الازدياد ، وأصبح يمتد في كل يوم إلى أنواع من الخدمات المشتركة كانت إلى أمس القريب في صميم النشاط الفردي ، وبعد أن انتهجت جميع الدول - بمقادير متفاوتة - سياسة التوجيه الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي ، أصبح أداء هذه الخدمات جميعا على نحو يشبع رغبات الشعب ، مهمة عسيرة بنوء بها - كاهل الإدارة المركزية ، سواء من حيث التنظيم الإداري أو التنظيم المالي .

ثانيا : أن الإدارة الحكومية من شأنها أن تتقيد في إنجاز أعمالها بأنماط متشابهة مماثلة لما في ذلك من تحقيق المساواة بين الكافة في الانتفاع بخدماتها ، وهذا يتعارض مع ما قد تستلزمه إدارة مرافق محلية - تختلف بطبيعتها من وحدة محلية إلى أخرى - من وجوب اختلاف أنماط العمل بحسب تفاوت الخدمات المحلية المطلوبة نوعا وحجما . وعلى هذا النحو أيضا يجب أن تختلف الإجراءات اللازمة لإيجاز هذه الخدمات بحسب اختلاف الوحدات المحلية في النوع والحجم .

ومن شأن التقيد بأنماط متباعدة - وهو دأب الإدارة الحكومية - أن يقل هذا التفاوت المختلف العصور الكائن بين الاحتياجات المحلية لجهات محلية مختلفة .

ثالثا : من الأصول المقررة في علم الإدارة العامة أن أى مرفق تتولاه سلطة حكومية يجب لنجاحه أن يلقي تجاوبا من الشعب الذى يخدمه هذا المرفق ، وأن تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية شرط أساسى لازدهار المرفق وتعميم خيره وتيسير أدائه . ولاشك أن مجال الخدمات المحلية مجال مهيأ بطبيعته لتعاون هذه الجهود ، فاشراك أهل الوحدة المحلية في إدارة هذه الخدمات يحقق هذا التعاون على الوجه الأكمل . بعكس الحال إذا استأثرت الحكومة المركزية بإدارة هذه الخدمات بواسطة موظفيها الموفدين من عاصمة الدولة إلى تلك الوحدات المحلية لأجل محدود ، لا تربطهم برافتها روابط دائمة ، ولا يتوافر في الكثير منهم دقة الأحساس واتساع الدراية بمحاجات الأهلى ورغائبهم .

رابعا : إدارة الخدمات المحلية بمجلس منتخب فى أكثرية من أهل الوحدة المحلية هو تدريب طيب لهم على أساليب الحكم النيابى ، مما يؤهلهم فيما بعد لحسن أداء الوظائف النيابية الأجل شأننا كالتيا به عن الأمة فى برلمانها القومى كما أن شعورهم بالدور الذى يؤدونه فى إدارة مرافقهم المحلية من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية وكل ما يزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء الاجتماع من أقوى الضمانات لحيوية الأمم .

خامسا : أن قيام الإدارة المركزية بجميع المرافق العامة من قومية وحماية

يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء المالية ، إذ يتبعه حتماً غبن على دافعي الضرائب ، ذلك لأن الجانب المخصص من ميزانية الدولة لكي تديره الحكومة المركزية مرافق الوحدات المحلية يكون توزيعه عليها بمشيئة الحكومة المركزية لا بمشيئة أهل هذه الوحدات بنفسه مادفعوه إلى خزانة الدولة . بخلاف الحال في نظام الإدارة المحلية ، فإن ما يربطه أهل الوحدة المحلية على أنفسهم من الضرائب المحلية سواء لمرافقهم المحلية يضمنون صرفه في هذه المرافق بالذات ، إلى جانب ما يؤدونه لخزانة الدولة من ضرائب مركزية لمواجهة المرافق القومية .

سادساً : أثبتت تجارب الدول أن المركزية الإدارية لا تتفق مع نظام نيابي رشيد ، وأنه كلما ازدادت الدولة مركزية كلما أعتلت حياتها النيابية . ذلك لأن استئثار الإدارات المركزية بمرافق الوحدات المحلية يجعل الوزراء وهم على رأس هذه الإدارات في حرج دائم من ضغط أعضاء البرلمان ، الذين أمام وعدم لتأخيرهم بقضاء هذه المطالب المحلية لدى الوزراء ، لا يجدون بدا من مساومة هؤلاء على تأييدهم في الشئون القومية الكبرى إذا بتوا في الشئون المحلية وفق هوى أعضاء البرلمان . وتكون النتيجة الحتمية هي انشغال أعضاء البرلمان بهذه الشئون المحلية الضئيلة والتفصيلة بالمصالح القومية الكبرى .

هذه هي أهم الاعتبارات التي من أجلها أنعقد الإجماع على تفضيل الأسلوب الثاني على الأسلوب الأول ، حتى أصبح اتساع أفق نظام الإدارة المحلية من علامات الحكم الديمقراطي الصحيح ، وبرهاناً صادقاً على قوة الإدارة المركزية واطمئنانها إلى شعبها ، وأصبح أنسب الأسلوب الأول

رمزا على الدكتاتورية التي لا تأمن مباشرة الشعب لأى جانب من اختصاصات الحكم فقد لوحظ أن النظم الدكتاتورية تأبى التسليم لشعوبها بنظام الإدارة المحلية .

وهذا موسولينى عندما تولى الحكم فى إيطاليا كان أول ما فعله أن قضى على نظام الإدارة المحلية مع أنه كان نظاما محدود الأفق ضئيل الاختصاصات وركز جميع الاختصاصات فى أيدي الإدارة المركزية . وكذلك فعل هتلر فى ألمانيا .

ولما كنا بصدد بناء مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، وكان نظام الإدارة المحلية من أهم الوسائل إلى إقامة هذا البناء فقد صدر القانون المرافق ، آخذا بنظام الإدارة المحلية على أوسع نطاق ، مع توفير الضمانات التي تصونه من العبث أو سوء التصرف ، كما تحميه من العجز أو الفشل .

اسماء الادارة المحلية :

يبدأ القانون ببيان تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى ، وإقرار هذا التقسيم بقرار من رئيس الجمهورية . أما تحديد نطاق كل وحدة منها فيختلف تبعا لأهمية الوحدة ، فنطاق المحافظة يحدده قرار جمهوري على ضوء اقترحات اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية أما نطاق المدينة فيحدد قرار الوزير المختص بالإدارة المحلية وأما نطاق القرية فيحدده قرار من المحافظ وذلك وفق القواعد التنظيمية التي تضعها هذه اللجنة في شأن هذا التحديد (المادة ١ من القانون والمادة ٢ من اللائحة) ، وإذا كان مجلس القرية يتألف من عدة قرى متجاورة فيحدد الوزير المختص بالإدارة المحلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية مقر المجلس في إحدى هذه القرى التي يتسمى

المجلس باسمها . وفي كل وحدة مجموعة أنشئ بها مجلس قروي يكون مقر المجلس في مركز الوحدة المجمعة .

وبراعى عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان من العناصر الأساسية في هذا التقسيم (المادة ١ من اللائحة) إلى جانب العناصر الأخرى كدرجة العمران والمستوى الاقتصادي للبيئة .

ثم يضمن القانون على كل من هذه الوحدات الإدارية شخصية معنوية ، فيكون لها بذلك ذمة مالية منفصلة من شخصية الدولة . ولكنها شخصية قانونية ثانوية بالنسبة لشخصية الدولة التي تنفرد وحدها بالسيادة القومية على جميع هذه الوحدات الإدارية ، ويكون لها بحكم هذه السيادة سلطة التوجيه والإشراف والرقابة على مجالس هذه الوحدات لكي تلتزم في نشاطها المحلي المحدود السياسة العامة للدولة .

وبحكم الشخصية المعنوية التي أضفاها القانون على هذه الوحدات يكون لكل وحدة مجلس يمثل أهل الوحدة . فالقرية - أو مجموعة قرى متجاورة - مجلسها القروي ، وللمدينة مجلس المدينة ، وللمحافظة مجلس المحافظة ، وجعل القانون مجالس كل نوع من هذه الوحدات متماثلة في تنظيمها وتشكيلها واختصاصاتها ومواردها المالية . أى أن الجهاز الإداري للقرى متماثل فيها جميعا ، وكذلك في المدن ، وكذلك في المحافظات . (مادة ٢ من القانون فقرة أولى) .

وبلاحظ في ذلك أن القانون قدميز بين القرية والمدينة . فالقرية في بيئتها الريفية واقتصادها الريفي تختلف عن المدينة في بيئتها الحضرية . وفي هذا تقدم على تشريعات بعض الدول كالتشريع الفرنسي الذي لا يميز بين القرية

والمدينة ولا بين المدن المتفاوتة في الحجم والعمران ، فيجعل لها جميعا على السواء جهازا إداريا متائلا في تشكيله واختصاصاته وموارده بالرغم من اختلافها في عدد السكان ومستوى العمران واختلافها في طبيعة اقتصادها المحلي .

عنى قانوننا إذن بالتمييز بين القرية والمدينة ، فيجعل للقرى نظاما متائلا يتفق مع بيئتها الريفية ، وللمدن نظاما متائلا يلائم بيئتها الحضرية . ولكنه في المدن لم يشأ أن يتقيد بهذا التماثل إلى نهايته فيجعل لجميع المدن مهما اختلفت في أهميتها نظاما متائلا . لما في ذلك من مجافاة للمنطق وتعارض مع طبيعة الواقع . فقد يكون لبعض المدن من الأهمية ومستوى العمران وضخامة الحجم وعدد السكان ما يؤهلها لأن تكون في مستوى المحافظات بالرغم من أنها ليست مجموعة من المدن والقرى كسائر المحافظات . مثل هذه المدن (كالقاهرة والاسكندرية) خصها القانون بجهاز خاص لإدارتها المحلية ، جهاز يجمع بين اختصاصات مجلس المحافظة ومجلس المدينة ، ويكون له مواردها المالية ، ويصدر بتشكيل مجلس كل منها قرار من رئيس الجمهورية (مادة ٢ من القانون فقرة ثانية) .

مؤتمرات الإدارة المحلية :

ولما كانت كل محافظة تشتمل على عدد كبير من المدن والقرى ، وكان لمجلس المحافظة إشراف نظمه القانون على مجالس المدن ومجالس القرى في دائرة المحافظة ، فقد رأى القانون أن يدبر وسيلة لتوثيق عرى التعارف والتعاون بين مجلس كل محافظة والمجالس المحلية الكائنة في دائرته ففرض اجتماع أعضاء مجلس المحافظة برؤساء مجالس المدن ومجالس القرى في هيئة مؤتمر ، مرة على الأقل في السنة ، بدعوة من المحافظ ، ويكون انعقاد

المؤتمر في عاصمة المحافظة ورأسه المحافظ ويحل محله عند غيابه من يندبه الوزير المختص بالإدارة المحلية .

ويتداول المؤتمر فيما يرى بحته من الشؤون العامة للمحافظة سواء ما يعرضه المحافظ أو ما يعرضه أعضاء المؤتمر من اقتراحات ورغبات. ويقوم المحافظ بإبلاغ ما يسفر عنه المؤتمر من اقتراحات ورغبات إلى الجهات المختصة ، كما نظمت اللائحة التنفيذية نظام العمل في هـ . هذا المؤتمر واختصاص لجنته التمهيدية (ماده ٣ و ٤ من القانون والمواد ٤ و ٥ و ٦ من اللائحة) .

المحافظ

والمحافظ له صفتان :

الصفة الأولى - أنه يمثل السلطة التنفيذية للدولة في نطاق المحافظ .
يصدر بتعيينه وعزله قرار من رئيس الجمهورية ، وتسرى عليه الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباتهم ومعاشاتهم وأسبقيتهم وتسرى عليه فيما عدا ذلك الأحكام الخاصة بوكلاء الوزارات . ويعتبر مستقila بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمر في مباشرة أعمال وظيفته إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ولا يترتب على ذلك سقوط حقّه في المعاش أو المكافأة (المادة ٥ من القانون) .

ويترتب على هذه الصفة - النيابة عن السلطة التنفيذية للدولة في دائرة المحافظة - أن يكون المسئول الأول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في هذه الدائرة ، وعن تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية فيها .

ويجب عليه إبلاغ الوزراء المختصين ما يعين له من ملاحظات في كل ما يتعلق بشؤون المحافظة ، كما قد يهد إليه الوزراء ببعض اختصاصاتهم في هذه الشؤون .

وعليه موالاة الإشراف على فروع الوزارات في دائرة المحافظة وعلى موظفي هذه الفروع ويكون هو الرئيس المحلي لهم (المادة ٦ من القانون).
وأستنادا إلى هذه الصفة أيضا يتولى الإشراف على نشاط جميع مجالس المدن ومجالس القرى الكائنة في دائرة المحافظة ، ويتولى التفتيش على أعمالها .
وله أن يستعين في إجراء هذا التفتيش (١) بسلطات الرقابة في الدولة بالاتفاق مع جهات الاختصاص ، (٢) بممثلي الوزارات الأعضاء بحكم وظائفهم في المجلس ، ٣ بلجان تشكل من أحد هؤلاء الممثلين وبعض أعضاء المجلس . كما له في سبيل أداء هذا التفتيش اتخاذ ما يراه مناسبا من وسائل أخرى . (مادة ٨ من القانون ومادة ١٠ من اللائحة) .

واستنادا إلى هذه الصفة أيضا يعلن أسماء أعضاء المجالس المحلية في دائرة المحافظة بعد الانتهاء من الاجراءات المقررة وفقا للقانون لاختيار أعضاء كل مجلس (المادة ٨ من اللائحة) كما تخضع قرارات المجالس المحلية في نطاق المحافظة لتصديقه في حالة اشتراك أحدها مع مجلس آخر في إدارة الأعمال والمرافق المشتركة ، وفيما تتضمنه اللائحة الداخلية لأي مجلس من أحكام خاصة غير واردة في اللائحة النموذجية (المادة ٩ من القانون والمادة ١١ من اللائحة) .

وبعين المحافظ الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في مجالس المدن ومجالس القرى في دائرة المحافظة بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة (مادة ٢٣ و ٢٤ من اللائحة) .

الصفة الثانية - أنه رئيس مجلس المحافظة . أي أنه هنا العضو ذو الرئاسة في الهيئة المحلية التي تمثل المحافظة باعتبارها الوحدة الإدارية المحلية ذات الشخصية المعنوية . (مادة ٧ من القانون) .

وقد فرض عليه القانون بحكم هذه العضوية الرياسة لمجلس المحافظة أن يكون هو الأداة المنفذة لقرارات المجلس ، مستعيناً في هذا التنفيذ بممثلي الوزارات في المجلس ، فيعهد تحت إشرافه إلى كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذه القرارات ، ويكون لهؤلاء الممثلين سلطة رؤساء المصالح في مباشرة هذا التنفيذ (مادة ٢٢ من اللائحة) . على أنه لا يجوز له تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتماداً من سلطة أعلى إلا بعد صدور هذا الاعتماد . (مادة ٣١ من اللائحة) .

وهو الذي يدعو مجلس المحافظة إلى الانعقاد مرة على الأقل كل شهر . وعليه أن يدعو إلى الانعقاد في خلال شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء تشكيله . (مادة ٧ و ١٦ من القانون) كما له أن يدعو المجلس لاجتماع غير عادي ، وعليه أن يدعو إذا طلب ذلك كتابه ثلث الأعضاء (مادة ٧ من القانون) .

وهو الذي يمثل مجلس المحافظة أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلات المجلس مع الغير (مادة ٥٣ من القانون) . وله أن يشترك في أعمال لجان المجلس ويرأس جلسة اللجنة التي يحضرها (مادة ٥٨ من القانون) . وإذا تضمن جدول أعمال المجلس مسائل تتعلق بنشاط وزارة غير ممثلة في المجلس فعلى المحافظ أن يبلغ ممثلها في دائرة المحافظة بجدول الأعمال وذلك قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل (مادة ١٢ من اللائحة) .

هذا بالإضافة إلى ماخوله القانون ولائحته التنفيذية من اختصاصات في الشؤون المالية وشؤون الموظفين مما سيرد إيضاحه في موضوعة .

هذه اختصاصات المحافظ في صفتيه . فإذا طرأ ما يمنع مباشرته لهذه الاختصاصات فإن مدير الأمن في المحافظة يتوب عنه فيها .

تشكيل مجالس الإدارة المحلية

١ : تشكيل مجلس المحافظة :

روعى فى تشكيل مجالس الإدارة المحلية بصفة عامة أن يكون لمثل الشعب الاغلبية فيها . ولما كانت إدارة شئون الوحدات المحلية من شئون تعليمية وصحية وهندسية وغيرها مما يهم أهل الوحدة ، تتطلب خبرة فنية قد لا تتوفر فى الغالب عند الأعضاء الذين أنتخبهم أهل الوحدة ، فقد حرم القانون على أن ينضم اليهم فى عضوية المجلس ممثلو الوزارات المختصة فى هذه الوحدات ، ليمدوا المجلس بخبرتهم الفنية ، على أن تكون الاكثية فى كل مجلس لأصوات الاعضاء المنتخبين .

وفى مجلس المحافظة جعل القانون عدد أعضاء المنتخبين عن دائرة المحافظة أربعة من كل مركز من مراكز المحافظة - أو عن كل قسم إدارى فى المدن التى اعتبرها القانون فى مرتبة المحافظات - وأشترط أن يكون هؤلاء الاربعة من أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى هذه المراكز أو الأقسام . فاذا كانت المحافظة تتألف مثلاً من عشرة مراكز أو عشرة أقسام صار عدد الاعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب أربعين عضواً .

ولما كان الاعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً فى اللجنة التنفيذية لكل مركز أو قسم عددهم ثلاثون فإن الاربعة الذين يمثلون المركز أو القسم فى مجلس المحافظة يكون اختيارهم من بين الثلاثين بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى .

ولما كان القانون يحرص على أن تكون الاغلبية فى مجلس المحافظة لهؤلاء الاعضاء المنتخبين من الشعب انتخاباً مباشراً فقد رأى - من باب الاحتياط الكلى - أن يرفع عددهم من أربعة إلى ستة عن كل مركز

أو قسم إذا كان الاقتصار على أربعة لا يكفل لهم هذه الأغلبية (مادة ١٠ من القانون فقرة د) .

هذا عن الأعضاء المنتخبين من الشعب ، أما الأعضاء بحكم وظائفهم فقد جعلهم عشرة يمثلون الوزارات الآتية : العربية والتعليم ، الداخلية ، الصحة ، الزراعة ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، الشؤون البلدية والقروية ، الأشغال العمومية ، المواصلات ، الخزانة ، التموين .

وبعين كل وزير تنفيذى أعلى موظفى وزارته فى نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته فى مجلس المحافظة (المادة ٢٢ من اللائحة) ، كما يعين من يليه من المساعدين أو الوكلاء (المادة ٢٢ من اللائحة) .

وبعين المحافظ بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن فى مجلس المحافظة ، من يكون عضواً بحكم وظيفته فى مجلس المدينة أو فى المجلس القروى (المادة ٢٣ ، ٢٤ من اللائحة) .

أما غير هذه الوزارات العشرة من الوزارات الأخرى فإن كان المجلس سيتداول فى مسألة تتعلق بنشاطها فإن لها أن توفد ممثلين عنها يشتركون فى جلسات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود فى إصدار القرارات (مادة ٢٦ من اللائحة) .

كما أنه يجوز فى بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات أخرى وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية وفى هذه الحالة يكون لهؤلاء الأعضاء أصواتهم فى إصدار القرارات أسوة بالأعضاء العشرة المعيّنين بحكم وظائفهم على أن يكون للوزارة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها ، بما فى ذلك المؤسسات

العامه المحاضمة لاشرافها (المادة ٢٥ من اللائحة) .
ويلاحظ بصفة عامة أنه يجوز لممثل الوزارة بحكم وظيفته أن يكون
عضوا في أكثر من مجلس (مادة ٢٧ من اللائحة) .

ولما كان الانتخاب العام المباشر للجان التنفيذية للاتحاد القومي قد
تخلف فيه - أو قد تحجم عن الإقدام عليه - بعض الكفايات ممن يحسن
الاستفادة من كفايتهم في تشكيل مجلس المحافظة ، فقد رأى القانون ،
تعزيزا للتمثيل الشعبي في المجلس ، أن يضم إلى الأعضاء المنتخبين فيه ، عدد
من الأعضاء العامين في الاتحاد القومي لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ،
ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس ، يصدر باختيارهم قرار
من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ (مادة ١٠ من
القانون فقرة ج) .

وجعل القانون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين والأعضاء المختارين أربع
سنوات ، يتجدد نصفهم كل سنتين ، مع جواز تجديد عضويتهم (مادة ١٢
من القانون) .

وتأييدا للطابع الديمقراطي في عضوية الأعضاء المنتخبين لم يشترط
القانون في العضو المنتخب أى نصاب مالى أو أى قيد آخر يحد من نطاق
التمثيل الشعبي إلا أن تتوافر فيه شروط الترشيح لعضوية مجلس الامة ،
وإلا أقامته في دائرة المجلس ، وأن لا تقل سنه يوم الانتخاب عن خمس
وعشرين سنة ميلادية وأن يكون راغبا في الاشتراك في عضوية المجلس
(مادة ١٣ من القانون) .

ولكى يتمكن عضو مجلس المحافظة المنتخب من أن يركز جهوده في

خدمة نشاط. المجلس ، ولا يشتت جهوده في عضوية مجالس مدن أو مجالس قرى أخرى ، قرر القانون أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المحافظة وعضوية مجالس المدن أو المجالس للقروية (مادة ١٤ من القانون) .

٢ - تشكيل مجلس المدينة :

روعت المبادئ المتقدمة في تشكيل مجلس المدينة . والاعضاء بحكم وظائفهم فيه ستة يمثلون الوزارات الآتية : التربية والتعليم ، الداخلية ، الشؤون البلدية والقروية ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، الخزانة (المادة ٣١ من القانون فقرة ١) .

وبعين المحافظ الاعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المدينة بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة (المادة ٢٣ من اللائحة) . كما يجوز أن يكون ممثل الوزارة بحكم وظيفته عضوا في أكثر من مجلس (مادة ٢٧ من اللائحة) . كما يجوز أن يضم إليهم بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية أعضاء يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة . (مادة ٢٥ من اللائحة) ، على أن تكون الاغلبية دائما للأعضاء المنتخبين (مادة ٣١ من القانون فقرة أخيرة) . ويسرى هنا أيضا الحكم العام الخاص بوزارة غير ممثلة في المجلس إذا كان المجلس سيتداول في مسألة تتصل بنشاطها فلها أن توفد ممثلا عنها يشترك في مناقشاته بغير أن يكون لها صوت محدود في قراراته (مادة ٢٦ من اللائحة) .

أما الاعضاء المنتخبون في المجلس فقد أجاز القانون أن يصل عددهم إلى عشرين عضوا من الاعضاء المنتخبين انتخابا مباشرا في اللجنة التنفيذية

للاتحاد القومى فى المدينة ، ويكون اختيارهم من بين الأعضاء الثلاثين الذين تتألف منهم اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى المدينة بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى (مادة ٣١ من القانون فقرة ج) .

وعلى النحو السابق يبان فى تشكيل مجلس المحافظة ، وللغاية ذاتها ، أضيف إلى هؤلاء الأعضاء المنتخبين عدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى لا يقل عن اثنين ولا يزيد على ثلاثة ، ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية مجلس المدينة (وهى ذات الشروط السالف بيانها فى تشكيل مجلس المحافظة) ، يختارون من ذوى الكفاية فى شئون المدينة ، من غير أعضاء مجلس المحافظة ، ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظة (مادة ٣١ فقرة ب من القانون) .

رياسة مجلس المدينة :

رئيس مجلس المدينة يختلف عن رئيس مجلس المحافظة فى أن له صفة واحدة بينما رأينا أن للمحافظ صفتين ، فهو ممثل للسلطة التنفيذية فى دائرة المحافظة وهو عضو يتولى رياسة مجلس المحافظة . أما رئيس مجلس المدينة فله الصفة الثانية دون الأولى : عضو من أعضاء مجلس المدينة يتولى رياسته . وله فى هذه الصفة اختصاصات شبيهة باختصاصات رئيس مجلس المحافظة ولكن فى حدود مدينته وحدها . فله دعوة المجلس للانعقاد فى دور عادى وغير عادى ، وهو الأداة المنفذة لقرارات المجلس مستعينا فى هذا التنفيذ بممثلى الوزارات فى المجلس الذين يكون لهم فى هذا التنفيذ سلطات رؤساء الفروع (مادة ٢٣ من اللائحة) .

أما رئيس مجلس المدينة فيكون له فى ذلك سلطات رئيس المصلحة بخلاف رئيس مجلس المحافظة الذى يكون له سلطات وكيل الوزارة

(مادة ٧٧ من اللائحة) . وهو الذى يمثل مجلس المدينة أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلات المجلس مع الغير (مادة ٥٣ من القانون) ويشترك في أعمال لجان المجلس ويرأس جلسة اللجنة التى يحضرها (مادة ٥٨ من القانون) ، ويضع جدول أعمال المجلس ، وإذا تضمن جدول أعمال المجلس مسائل تتعلق بنشاط وزارة غير ممثلة في المجلس فعليه أن يبلغ ممثليها في دائرة المدينة بجدول الأعمال . وهذا بالإضافة إلى ما خوله القانون ولائحته التنفيذية من اختصاصات في الشؤون المالية وفي شؤون الموظفين مما سيرد إيضاحه في موضحه ٤٨ .

ولما كانت هذه الاختصاصات التى عهد بها القانون إلى رئيس مجلس المدينة تتطلب كفاية خاصة واستعدادا لبذل الجهد وبعض التفرغ للقيام بأعبائها ، ولما كانت المدن تتفاوت في مدى توافر مثل هذه الكفايات فيها ، فقد حرص القانون على أن يحقق المرونة اللازمة في اختيار من يشغل منصب الرئاسة ، ولم يشترط فيه إلا أن يكون عضوا بالمجلس سواء كان عضوا منتخبا أو عضوا مختارا أو عضوا بحكم وظيفته ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية (مادة ٣١ من القانون فقرة أخيرة) ، وأجاز القانون تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية (المادة ٦٤ من القانون) . أما وكيل المجلس فإن أعضاء المجلس هم الذين يتولون انتخابه ، واشترط القانون أن يكون من فئة الأعضاء المنتخبين (مادة ٣١ من القانون فقرة أخيرة) .

هذا عن تشكيل مجلس المدينة .

وبلاحظ أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل تشكيل بعض مجالس المدن ذات الأهمية الخاصة والمصايف والمشاتي .

أما إنشاء مجلس مدينة في أية وحدة محلية فيكون بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها (مادة ٣٠ من القانون) .

وبلاحظ أن بعض المدن يجوز تقسيمها إلى أحياء يكون لكل حي منها مجلس فرعي يصدر بتنظيمه واختصاصاته قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية (مادة ٣٢ من القانون) .

٣ - تشكيل مجلس القرية :

عهد القانون تحديد عدد الأعضاء بحكم وظائفهم في مجلس القرية إلى قرار من المحافظ ، وفقا للأسس التي توضحها اللائحة التنفيذية (مادة ٤٦ من القانون فقرة ١) . والأسس التي فرضتها اللائحة هي أن يراعى في هولاء الأعضاء أن يكون من بينهم ممثلون لوزارات التربية والتعليم ، والداخلية ، والزراعة ، والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل ، والشؤون البلدية والقروية . وهنا أيضا أجاز لمثل الوزارة بحكم وظيفته أن يكون عضوا في أكثر من مجلس (مادة ٢٧ من اللائحة) كما أجاز للوزارات غير الممثلة في الممثلة في المجلس أن توفد ممثلا لها عند المناقشة في مسألة تتعلق بنشاط الوزارة بغير أن يكون له صوت في إصدار القرارات (مادة ٢٦ من اللائحة) . وحيث يدير مجلس القرية وحدة مجمعة يكون رؤساء أقسام الخدمات بهذه الوحدة أعضاء بحكم وظائفهم في مجلس القرية (مادة ٥٧ من اللائحة فقرة ١) على أن تكون الأغلبية في المجلس للأعضاء المنتخبين .

أما الأعضاء المنتخبون فعددهم قد يصل إلى إثني عشر عضوا ، من المنتخبين انتخابا مباشرا لعضوية اللجنة التنفيذية أو اللجان التنفيذية للاتحاد

القوى في القرية أو القسرى التي يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القوي ، وقد أجاز رفع عددهم إلى اثني عشر مع أن أعضاء اللجنة التنفيذية في القرية الواحدة لا يتجاوز العشرة لاحتمال أن يشمل المجلس أكثر من قرية (مادة ٤٦ من القانون فقرة ب) .

ويجوز ضم عضوين من الأعضاء العاملين في الاتحاد القوي ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة لعضوية المجلس يختارون من ذوي الكفاية في شئون القرية من غير أعضاء مجلس المدينة ، ويصدر باختيارها قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ (مادة ٤٦ من القانون فقرة ٣) .
ويلاحظ أن ضم العضوين المختارين هنا جوازي ، لا وجوبي كما رأينا في تشكيل مجلس المدينة .

رياسة مجلس القرية :

رئيس مجلس القرية كرئيس مجلس المدينة له صفة واحدة ، أنه عضو في مجلس القرية يتولى رياسته ، وله في حدود قريته اختصاصات شبيهة باختصاصات رئيس مجلس المدينة في نطاق مدينته ، وهو الأداة المنفذة لقرارات المجلس ويعهد إلى الأعضاء بحكم وظائفهم في المجلس كل فيما يخصه تنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه (مادة ٢٤ من اللائحة) وإن كانت اختصاصاته في التنفيذ تختلف عن اختصاصات رئيس مجلس المدينة ، في أنها لا تتجاوز سلطات رئيس الفرع (مادة ٨٧ من اللائحة) إلا في شئون عمال المجلس حيث خولته اللائحة التنفيذية الاختصاصات الممنوحة في القوانين واللوائح لرؤساء المصالح (المادة ٢١ من اللائحة) .

وقد روعيت في اختيار رئيس مجلس القرية ذات الاعتبار التي سبق بيانها في اختيار رئيس مجلس المدينة ، فقرر القانون أن يتولى رياسة

٦ مجلس القرية أحد أعضاء المجلس ، سواء كان عضوا منتخبا أو عضوا مختارا أو عضوا بحكم وظيفته ، يعينه الوزير المختص بالإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي بعد أخذ رأى المحافظ ، لمدة سنتين مع جواز تجديد تعيينه (مادة ٤٦ من القانون فقرة ج) .

اختصاصات مجالس الإدارة المحلية

يلاحظ أن القانون حدد اختصاصات هذه المجالس إجمالا ثم ترك التفصيل فيها إلى اللائحة التنفيذية . فعهد إلى المجالس باختصاص واسع النطاق في شئون التربية والتعليم ، وشئون الصحة العامة ، والشئون البلدية والقروية ، والشئون الاجتماعية والعملية ، وشئون الزراعة ، وشئون التموين ، وشئون المواصلات ، والشئون الاقتصادية ، وشئون الثقافة ، وشئون الأمن ، وفي المشروعات المشتركة بين عدة مجالس . كما حدد بعض مسائل مما تختص بها الإدارة المركزية واشترط موافقة المجالس عليها أو إبداء الرأى فيها قبل مباشرة الإدارة المركزية لها .

ثم فرض على المجالس في اضطلاعها بجميع هذه الاختصاصات أن يكون ذلك في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن .

ثم جاءت اللائحة التنفيذية ففصلت هذه الاختصاصات التي أوجها القانون ، وذلك على النحو الآتى :

١ في التربية والتعليم :

رأى القانون أن التعليم العالى سواء فى معاهد الوزارة أو فى الجامعات مرفق قومى يجب أن تخطط به الوزارة أما ماعداه من مراتب التعليم

الأخرى لما قد تقتضيه من تنوع فيها على ضوء مطالب البيئات المحلية فعهد به إلى مجالس المحافظات ومجالس المدن ومجالس القرى .

فجعل لمجلس المحافظة المدارس الثانوية العامة والابتدائية ماعدا المدارس التجريبية والنموزجية ، ومدارس المعلمين والمعلمات ماعدا معاهد المعلمين العليا ، والمدارس المختلفة في المدن والقرى التي ليست بها مجالس محلية أو التي لا تدخل في اختصاصها هذه الأنواع من المدارس .

وجعل لمجلس المدينة المدارس الإعدادية العامة والثنية والمدارس الابتدائية في دائرة المجلس .

وجعل لمجلس القرية المدارس الابتدائية في نطاق القرية أو القرى التي يشملها مجالس القرية .

وهذا الاختصاص الذي عهد به إلى هذه المجالس يشمل الإنشاء والتجهيز والإدارة وكل ما يتصل بهذه المعاهد من فتح فصول وإنشاء المكتبات المدرسية وتجهيزها وإنشاء الأندية الرياضية المدرسية وتنظيم مسائل التغذية ، وتعليم الكبار ومحو الأمية وتحديد مواعيد الإجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية وتحديد مواقيت الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية وتحديد أماكن المدارس الداخلة في اختصاص المجالس وتيسر كل ما يتصل بالرعاية الصحية المدرسية ، كما ناط بالمجالس الاشراف على تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها البيئة المحلية (المواد ١٩ و ٣٤ و ٤٧ من القانون والمواد من ٣٥ إلى ٣٨ من اللائحة) .

في الصحة العامة :

قرر القانون قيام مجالس الإدارة المحلية بالشئون الصحية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية (مواد ١٩ فقرة ب و ٣٤ و ٤٧ من القانون) وذلك طبقا للسياسة العامة والنظم التي تضعها وزارة الصحة التنفيذية ووفق توجيهاتها

وقد حددت اللائحة هذا المستوى بأن قررت نقل أجهزة المناطق الطبية من وزارة الصحة إلى المجالس المحلية فيما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لأغراض البحوث أو التدريب التي يصدر بها قرار من وزير الصحة التنفيذي (مادة ٤٠ من اللائحة) .

ثم جعلت لمجلس المحافظة الإشراف على هذه الوحدات من مستشفيات وغيرها ، كما جعلت له إنشاء مستشفيات جديدة طبقا لبرامج التخطيط ، والمواصفات القياسية التي تضعها لذلك وزارة الصحة التنفيذية .

وهذا الإشراف يتناول إعداد الإحصاءات والتقارير الدورية عن أعمال المستشفيات ورفعها إلى وزارة الصحة التنفيذية ، ومراجعة ميزانيات المستشفيات التي تقدمها مجالس المدن والقرى وإعداد ميزانية الوحدات الصحية الأخرى في دائرة المحافظة ، والنظر في مقترحات مجالس المدن والقرى مشفوعة برأي مدير المنطقة الطبية . (مادة ٤٠ فقرة ١ من اللائحة) .

وجعلت اللائحة لمجلس المدينة أو مجلس القرية إدارة المستشفيات والوحدات الطبية الأخرى في دائرة كل منهما (والادارة تشمل الانشاء والتجهيز) وذلك طبقا للقرارات والنظم التي تضعها وزارة الصحة التنفيذية فيختص مجلس المدينة أو القرية بإدارة المستشفيات وغيرها من الوحدات

التي في دائرته ، وفحص التقارير التي تقدم إلى المجلس من مديرها واتخاذ ما يراه بشأنها ، وإعداد مشروع ميزانيتها ، وإعداد مقاييسات الأدوية والمستلزمات الطبية والمهمات المطلوب شراؤها على أن تعتمد تلك المقاييسات من مدير المنطقة الطبية ومنح الاعانات المؤسسات العلاجية الحرة في دائرة المجلس (مادة ٤٠ فقرة ب من اللائحة) .

أما الوحدات الصحية التي أصبحت بحكم اللائحة من اختصاص مجالس الادارة المحلية، إشرافا أو إدارة على النحو السابق بيانه فتشمل: المستشفيات العامة ، والمستشفيات المركزية ، ومستشفيات طب العيون ومصحات ومستوصفات الامراض المعدية ، ومستشفيات ومعازل الحيات ، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة ، ووحدات الصحة المدرسية، والمجموعات الصحية، والوحدات الصحية القروية ، ومكاتب الصحة ، ووحدات الثقيف الصحي ووحدات علاج الأمراض المتوطنة ، ومعامل التشخيص ومعامل الصحة العامة فيما عدا المعامل المعدة للبحوث أو التدريب أو الإنتاج التي يصدر بها قرار من وزير الصحة التنفيذي ، واللجان الطبية المحلية ، والتفتيش على المؤسسات الصيدلية فيما عدا مصانع المستحضرات الصيدلية (مادة ٤٠ من اللائحة) .

يضاف إلى ما تقدم أنه في البلاد ليس بها مجلس مدينة أو مجلس قرية يتولى مجلس المحافظة جميع شئونها الصحية والطبية ، إشرافا وإدارة (مادة ٤١ من اللائحة) .

في الشئون البلدية والقروية :

ليس لمجلس المحافظة اختصاص إيجابي في مرفق الشئون البلدية والقروية، إلا في المناطق التي لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قرى وإلا في الإشراف

على مجالس المدن والمجالس القروية المختصة أصلاً بهذه الشؤون، وإلا في التعاون معها في بعض مشروعاتها الكبرى . (مادة ٣٠ من القانون) .

أما الاختصاص الأصيل فهو لمجالس المدن ومجالس القرى ، التي جعلها القانون تباشر الشؤون العمرانية الخاصة بمدنها وقرائها ، وذلك في نطاق السياسة العامة التي تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية ووفق تعليماتها . (المادة ٣٤ و ٣٧ من القانون والمادة ٤٣ من اللائحة) .

وقد فصلت اللائحة هذه الشؤون ، فجعلت من اختصاص مجالس المدن ومجالس القرى :

١ - مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الامتداد العمراني لها (دراسة وإعدادا) .

٢ - شؤون التنظيم (إدارتها وتطبيق كراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي) .

٣ - المسائل الخاصة بزوائد أو ضوائع التنظيم (فحصها ومراجعتها واعتمادها والتصرف فيها وفقاً للشروط الواردة في الفقرة (د) من المادة ٤٣ من اللائحة) .

٤ - مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها (دراسة وإعدادا وتجهيزا وتنفيذا) .

٥ - أعمال النظافة العامة .

٦ - أعمال المتزهات وتجميل الشوارع وأعمال المشاتل ومزارع الهجاري ومشروعات إنتاج السماد العضوي والكسح والساحانات (إعداد المشروعات اللازمة لها وتنفيذها) .

٧ - ردم البرك وإعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها .

- ٨ - وسائل النقل العام المحلي (توفيرها وإدارتها والإشراف على ما يكون مدارا منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة) .
- ٩ - تنفيذ الأعمال المرتبطة بالإسكان (على أساس النماذج القياسية التي تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية ووفق الخطة العامة للإسكان في هذا الشأن) .
- ١٠ - الأسواق العامة (إنشاؤها وإدارتها) .
- ١١ - أعمال الإسعاف والإنقاذ وإطفاء الحرائق .
- ١٢ - الجبانات (إنشاؤها وصيانتها وإلغاؤها طبقا للأوضاع المعمول بها) .
- ١٣ - المصايف والمشاتي (القيام بجميع الأعمال اللازمة لإدارتها والنهوض بها) .
- ١٤ - مشروعات المباني العامة (تصميمها وتنفيذها إذا لم تزيد قيمتها على عشرين ألف جنيه هذا بالنسبة لمجالس المدن ، أما إذا كان تصميم المباني العامة من وضع وزارة الشؤون البلدية والقروية فلمجلس المدينة تنفيذها وإن زادت قيمتها على عشرين ألف جنيه . أما بالنسبة للمجالس القروية فيجب أن يكون تصميم المباني العامة بالتعاون مع مجلس المحافظة ، ويجب لنفاذ قراراتها في مشروعات المباني العامة إذا زادت قيمتها على ألفين من الجنيهات تصديق مجلس المحافظة ، كما يجب - بالنسبة لقرارات مجالس المدن في شأن مشروعات المباني العامة التي تزيد قيمتها على الحد المقرر لبيت فيه لرئيس المصلحة في القوانين واللوائح - تصديق مجلس المحافظة) .
- ١٥ - أعمال الترميمات والصيانة اللازمة للمباني العامة (على أن يأخذ مجلس القرية رأى مجلس المحافظة قبل إجراء الأعمال التي تزيد قيمتها على ألفين من الجنيهات وأن يتم التنفيذ بالتعاون بينهما) .

١٦ - مواقع المباني والأسواق العامة وما يماثلها (فحص واعتماد الاقتراحات الخاصة بها) .

أما مجلس المحافظة فاختصاصه هنا كما قدمنا اختصاص إشرافي وتعاون مع مجالس المدن ومجالس القرى في الشؤون التي تعجز إمكانياتها الفنية من القيام بها ، وهذه الشؤون تتناول :

١ - مشروعات وعمليات انكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية التي لا ترتبط بأكثر من محافظة (عمل جميع الأبحاث الخاصة بها واختيار المواقع المختلفة لها ، وطرح مناقصاتها وممارساتها ، ثم تنفيذها ، وكذلك مشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكتها أو تعديليها أو تجديدها) .

٢ - تعاون مجلس المحافظة مع مجالس المدن ومجالس القرى طبقاً لإمكانيات كل منها في إدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التي لا تدار بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة .

٣ - قيام مجالس المحافظة باختصاصات مجالس المدن ومجالس القرى في المدن والقرى التي لم تنشأ مجالسها بعد (مادة ٢٠ من القانون ومادة ٤٢ من اللائحة فقرة و) .

٤ - يجب تصديق مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن أو مجالس القرى في شئون زوائد التنظيم أو ضوائعه إذا زادت قيمتها على ٣٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس القرية وعلى ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس المدينة .

٥ - يجب تصديق مجلس المحافظة على تصميم وتنفيذ مشروعات المباني العامة بالتفصيل الذي سبق إيضاحه .

في الشؤون الاجتماعية والعمالية :

٦ - القانون قيام مجالس المحافظات ومجالس المدن ومجالس القرى

بالشئون الاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية (المادة ١٩
فقرة ب والمادة ٣٤ والمادة ٤٧ من القانون) (فصلت اللائحة التنفيذية
اختصاصات هذه المجالس في المادة ٤٥) .

فقرضت بصفة عامة عليها تنفيذ القوانين واللوائح الاجتماعية والعمالية
طبقا للسياسة العامة والنظم والقرارات التي تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية
والعمل التنفيذية ووفق توجيهاتها ، ثم حددت اختصاصات كل من مجلس
المحافظة ومجلس المدينة ومجلس القرية على النحو الآتي :

فجعلت لمجلس المحافظة في الشؤون الاجتماعية اختصاصات في التعاون
وفي النشاط الأهلي ، وفي رعاية الشباب والتربية الرياضية ، وفي الصناعات
الريفية والبيئية ، وفي المساعدات الاجتماعية .

ففي التعاون يتولى مجلس المحافظة العمل على إنشاء حركة تعاونية
استهلاكية وحركة للتسويق التعاوني وذلك بالتنسيق مع الوزارة التنفيذية ،
ويتولى الاشراف على الاتحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية ، كما
له حق اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات أو الهيئات التعاونية واقتراح
تعيين مجالس إدارة مؤقتة لها .

وفي النشاط الأهلي يتولى إنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الاجتماعية
طبقا للسياسة العامة ، والترخيص بجمع التبرعات للجمعيات الأهلية ، واقتراح
حل الهيئات الاهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، وتعيين مدير
أو مجالس مؤقتة لها ، وصرف إعانات جديدة لها .

وفي رعاية الشباب والتربية الرياضية يتولى إقامة وتجهيز مراكز رعاية
الشباب على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء المحافظة .

وفي الصناعات الريفية والبيئية يتولى إجراء الدراسات التي تتطلبها هذه الصناعات ورفعها للجهات الاختصاصية، وبحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة لتمويل هذه الصناعات ، وتقديم الاقتراحات الخاصة بها لصندوق الدعم ، والإشراف على القروض والإعانات التي يمنحها صندوق الدعم ، كما يتولى إقامة المعارض الإقليمية والدعابة لها .

وفي المساعدات الاجتماعية يتولى تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية المختلفة التي تزيد قيمتها على ١٠ جنيهات للعالة ، وتقدير وصرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة ، وإنشاء وتجهيز وإدارة مراكز ومكاتب التأهيل المهني لذوي العاهات، وأخيراً تنظيم المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعلومات في هذا الشأن بين الهيئات الأهلية والحكومية المختلفة .

ثم جعلت اللائحة التنفيذية لمجلس المحافظة في شئون العمال اختصاصات في القوى العاملة وفي التفتيش العمالي .

ففي القوى العاملة يتولى إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقاً للسياسة العامة ، كما يتولى تكوين اللجان الاستشارية الخاصة برسم سياسة الترخيم المحلية وإرسالها إلى الوزارة، واللجان الثلاثية الخاصة باقتراح المهن الخاصة بالتدرج والبرامج الدراسية النظرية والعملية وإرسالها إلى الوزارة ، ويتولى أخيراً الإشراف على تنفيذ الخطط التي ترسمها الوزارة ، التنفيذية في تنظيم هجرة فائض الأيدي العاملة عن سوق العمل المحلي .

وفي التفتيش العمالي يتولى إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب تفتيش العمال. وجعلت اللائحة التنفيذية لمجالس المدن والمجالس القروية على السواء اختصاصات في الشئون الاجتماعية تتناول التعاون ، وفي النشاط الأهلي ،

وفي رعاية الشباب والتربية الرياضية ، وفي الصناعات الريفية والبيئية ، وفي المساعدات الاجتماعية .

ففى التعاون تتولى تنفيذ قوانين التعاون ، والعمل على نشر الوعى التعاونى ، والإشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية ، واقتراح مجالس إدارتها وتعيين مجالس إدارة مؤقتة لها ورفع الأمر إلى مجلس المحافظة . وفي النشاط الأهلى تتولى الإشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الأهلية ، واقتراح شهر هذه الهيئات ، واقتراح حلها وتعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها، وصرف إعانات جديدة لها كما لها اقتراح إنشاء المشروعات الاجتماعية الجديدة .

وفي رعاية الشباب تتولى تنفيذ السياسة الموضوعة فى مجال رعاية الشباب والتربية الرياضية وتوجيه الهيئات العاملة فيه للعمل بمقتضاها والإشراف عليها .

وفي الصناعات الريفية والبيئية تتولى العمل على نشرها والنهوض بها ، وإستغلال الخامات المتوفرة فى المدينة أو القرية التى لم تصنع ، واقتراح عمليات التموين لكل صناعة على مجلس المحافظة .

وفي المساعدات الاجتماعية تتولى تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقا للقوانين المنظمة لها ، وتقرير وصرف المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة التى تصرف دفعة واحدة إذا لم تتجاوز عشرة جنيهات، وتقرح على مجلس المحافظة ما يزيد على هذا القدر، كما تتولى تقرير وصرف المساعدات الوقتية العاجلة ، وتقرير وصرف المساعدات العاجلة للاغاثة فى حالة الكوارث والنكبات التى تصرف فى الثمانية والأربعين ساعة الأولى من حدوث الكارثة، كما تتولى بحث حالة ذوى العاهات وتوجيههم مهنيا .

كما جعلت اللائحة لمجالس المدن ومجالس القرى اختصاصات في شئون العمل تتناول الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح العالية ، وعلى مكاتب الترخيم والتوظيف ، طبقا للسياسة العامة .

في الزراعة :

ليس لمجلس المدينة اختصاص في مرفق الزراعة ، لأن بيئته حضرية وليست ريفية . وذلك خص القانون مجلس المحافظة ومجالس القرى الواقعة في دائرته بشئون هذا المرفق (المادة ١٩ فقرة ج و ٤٧ من القانون) .

وقد فصلت اللائحة التنفيذية اختصاص مجلس المحافظة ومجالس القرى الكائنة في دائرة في الشؤون الزراعية بتقسيمها إلى ثلاث أقسام (المادة ٤٦ من اللائحة) :

القسم الأول : أعمال زراعية ذات طابع عملي تقوم المجالس بها كل في دائرة اختصاصه ، وتشمل : تنفيذ التشريعات الزراعية ، والإرشاد الزراعي ، وجمع الإحصاءات الزراعية والحيوانية ، ومقاومة الآفات الزراعية ، وتنفيذ الحجز الزراعي الداخلي ، ومراقبة المشاتل المحلية ، ومراقبة الاتجار في البذور . وأعمال بيطرية وتشمل : مكافحة أمراض الحيوان ، وتنفيذ القوانين البيطرية وأعمال التفاتيش البيطرية ، ومراقبة سلخ الجلود ، والكشف على اللحوم .

القسم الثاني : مرافق ذات طابع عملي وتتولى المجالس تنظيم الخدمات الزراعية والحيوانية بها وما تتطلبه من إنشاء وتجهيز وإدارة تحت إشراف الوزارة وفي نطاق السياسة العامة . وتشمل : المتاحف والمعارض والمكتبات

الاقليمية ، وإدارة الوحدات الزراعية ، والمعامل البيطرية الاقليمية ، والمستشفيات البيطرية الاقليمية ، ووحدات مكافحة أمراض الحيوان ،

القسم الثالث : أعمال عامة تخرج عن نطاق الطابع المحلي ، وتخدم أكثر من محافظة وتستمر تحت الإشراف الفنى والتوجيه المباشر للوزارة - على أن يكون الإشراف الادارى والرقابة المحافظ الذى تقع هذه الأعمال فى دائرته ، وتشمل : توزيع التقاوى ، وإعداد وتوزيع الشتلات ، والمحالج وتنظيم الاتجار ببذرة القطن ، ومحطات فحص البذور .

وظاهر أن أعمال القسم الأول والثانى ، وهى التى من اختصاص مجالس المحافظات والمجالس القروية معا ، سيجرى توزيعها بين مجالس المحافظة ومجالس القروية بتوجيه وزارة الزراعة وبالاتفاق مع مجلس المحافظة المختص .

فى التمويل :

التمويل مرفق يغلب طابعه القومى على طابعه المحلى ، وسلطة التمويل يجب أن تنتهج سياسة تكامل بين أجزاء الوطن الواحد ، حتى لا يترك لكل وحدة محلية الاستئثار بما يتوافر لديها من مواد تموينية . ولذلك اقتصر القانون فى تحديد اختصاص المجالس المحلية فى شئون التمويل على فرض معاونة مجالس المحافظات لوزارة التمويل فى هذا المجال ، وذلك فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا للتوجيهات الصادرة من وزارة التمويل ، وقرر أن يمارس المحافظ بالنيابة عن مجلس المحافظة القيام بالمعاونة فى الشئون الآتية : رئاسة لجنة التسعيرة المحلية التى تشكل بكل محافظة وفقا للقانون ، الإشراف على تنفيذ الأسعار داخل حدود المحافظة ، البت فى الشكاوى التموينية المتعلقة بالمحافظة ، الإشراف على تنفيذ التوجيهات والقواعد التى يقرها مجلس المحافظة لتنظيم تداول السلع التموينية والسلع غير الخاضعة

أقيود البطاقات في حدود الكميات التي تخصصها الوزارة لكل محافظة ، وألبت في طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلهم والمخازن عن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم بتوزيعها وإعدادها (المادة ٤٧ من اللائحة) .

في المواصلات :

قرر القانون اختصاص مجلس المحافظة بشئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذي تحدده اللائحة التنفيذية (المادة ١٩ الفقرة ز من القانون) ولم يجعل لمجلس المدينة أو مجلس القرية اختصاصا فيها لأن المواصلات الداخلية ووسائل النقل المحلي في كل منها تدخل في اختصاصها في الشئون البلدية والقروية السابق بيانه .

وقد فصلت اللائحة التنفيذية اختصاص مجلس المحافظة في مرفق المواصلات على النحو الآتي ، يمارسه طبقا للسياسة العامة التي تضعها وزارة المواصلات ووفق توجيهاتها (المادة ٤٨ من اللائحة) :

١ - في الطرق والكبارى : أجازت اللائحة لمجلس المحافظة إنشاء الطرق الاقليمية وطرق الدرجة الثالثة ، وهي التي تربط القرى بعضها ببعض أو بالطرق الرئيسية والتي لا تتعدى دائرة المحافظة الواحد ، وصيانتها . وإقامة الكبارى المنشأة على هذه الطرق والتي تقل فتحتها عن ستة أمتار ، وصيانتها . وتنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له ، في دائرة الطرق الاقليمية الواقعة في اختصاص كل محافظة . وتنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب في الاقاليم فيما يختص بالمخطوط الجديدة التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة ، على أن يكون منح المحافظ للالتزام المذكور بعد موافقة وزارة المواصلات .

٢ - في السكك الحديدية : أجازت اللائحة لمجلس المحافظة أن يقدم

اقتراحاته وتوصياته فيما يختص بحركة الجداول ونظافة المحطات وإضاءتها وإقامة المظلات وتحسين مستوى الخدمة .

٣ - في النقل النهري : أجازت اللائحة لمجلس المحافظة إدارة ومنح التزام المديريات وتشغيلها طبقا لقواعد وتعليمات وتوجيهات وزارة المواصلات ، وتقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسي وبراميج الأولويات بها .
٤ - في البريد : أجازت اللائحة لمجلس المحافظة المساهمة في إنشاء وتجهيز وإدارة المكاتب الأهلية طبقا لقواعد وتعليمات وتوجيهات وزارة المواصلات .

في الشؤون الاقتصادية :

هذا اختصاص مشترك بين مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية الكائنة في دائرة المحافظة ، لم يحدده القانون ولا اللائحة على أساس أن يكون هذا الاختصاص المشترك دعوة لكل مجلس لمباشرة هذه الشؤون في حدود طاقته وما يتوافر له من إمكانيات (المادة ١٩ فقرة ز من القانون والمادة ٤٩ من اللائحة) .

هذا الاختصاص يمس في تنفيذه مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية طبقا للسياسة التي ترسمها الوزارات ذات الشأن ووفق توجيهاتها ، وهو يشمل : تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية ، وتنمية الصناعات المحلية على ضوء توجيهات وزارة الصناعة ، والإشراف على الأسواق العمومية وأسواق الأقطان وسواحل الغلال ، وإقامة المعارض وتنظيمها ، والعمل على توفير المواد الغذائية والكساء في نطاق المحافظة ، والعمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية ، والعمل

على تشجيع السياحة الداخلية وزيارة مناطق الآثار وتدير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

وظاهر أن كثيرا من جوانب هذا الاختصاص ستكون مجال « المشروعات المشتركة » التي سيأتي بيان أحكامها .

في شئون الأمن :

مرفق الأمن من المرافق الجائزة التوزيع بين الإدارة المركزية من جانب ومجالس الإدارة المحلية من جانب آخر . فلا شك أن حرص أهل كل وحدة محلية على استتباب الأمن فيها يبرر اختصاصها بقسط من هذا المرفق ، ولكن مرفق الأمن عندنا لا يقتصر على اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع وقوع الجرائم ، بل يتعداه إلى اتخاذ الاجراءات لضبط ما يقع من الجرائم والقيام بالتحقيقات الابتدائية فيها ، وهذا اختصاص شبه قضائي يجب أن تستأثر به إدارة مركزية محايدة ، ترتفع عن مستوى التأثير بالاعتبارات المحلية .

لذلك آثر القانون أن يعهد بمرفق الأمن كله إلى الإدارة المركزية وأن لا تساهم فيه المجالس المحلية إلا على سبيل النصيحة والتوصية وإبداء الرغبات فأجاز لمجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية تقديم اقتراحات وتوصيات إلى وزارة الداخلية في كل ما يتعلق باستتباب الأمن كانشاء مراكز أو نقاط الشرطة أو زيادة القوات فيها وكذلك بالنسبة لمكافحة الكوارث والنكبات الطبيعية (المادة ١٩ فقرة هـ من القانون والمادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية) .

في الشئون الثقافية :

هذا أيضا مرفق مشترك بطبيعته بين مجلس المحافظة ومجالس المدن

ومجالس القرى في دائرته ، يساهم فيه كل مجلس على قدر موارده وما يتوافق لديه من امكانيات ذمنية ومادية .

وقد فرضه القانون على مجلس المحافظة فيما قرره في المادة ١٩ فقرة ج من دعوة المجلس إلى العمل على تعميم دور الكتب والمتاحف ومراكز الثقافة الشعبية ، وفرضه على مجلس المدينة فيما قرره في المادة ٣٤ فقرة أولى من القانون من دعوته إلى مباشرة الشؤون الثقافية ، وفرضه على مجلس القرية فيما قرره في المادة ٤٧ من القانون من قيام المجلس بالخدمات الثقافية .

وقد فصلت اللائحة التنفيذية في المادة ١٥ فروع هذا الاختصاص فصارت تشمل : مؤازرة الجمعيات والمنتديات الفنية والادبية والثقافية والتشجيع على إنشائها ، والعمل على إنشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية في نطاق المحافظة ، وتنظيم المسابقات والمهرجانات والموااسم الفنية المحلية ، وتنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر الوعي القومي ، والدعوة إلى مشاهدة المناطق الاثرية وتشجيع ازيادها.

المشروعات المشتركة :

هذا الحكم الذي أتى به القانون يعتبر من أجلى خصائص نظامنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني بين وحداتنا المحلية ، إذ لم يقتصر القانون على فرض هذه الخصائص في مجتمع القرية ، وفي مجتمع المدينة ، وفي مجتمع المحافظة ، بل فرضها كذلك بين المجتمعات الثلاثة ، سواء في داخل محافظة واحدة ، أو في داخل محافظات متعددة .

ذلك لان من المشروعات العمرانية ما تسمح طبيعته بامتداد نفعه إلى عدة وحدات محلية ، ويكون اشتراكها فيه أقصد في نفقات الإنشاء والإدارة

من استئثار كل وحدة منها بمشروع مماثل ، بل قد تعجز ميزانية كل وحدة عن النهوض بهذا المشرع . فهنا يأتي القانون ويجيز ، لمجلس المحافظة أن يشترك مع غيره من مجالس المحافظات أو مع مجالس المدن أو المجالس القروية في إنشاء وإدارة الأعمال أو المرافق التي تعود بالنفع على الجهات التي تمثلها تلك المجالس . وتنظم اللائحة التنفيذية شروط هذا التعاون « (المادة ٢٢ من القانون) . فهذا اشتراك بين عدة مجالس محافظات ، أو بين مجلس محافظة وبعض مجالس مدن أو مجالس قروية سواء كانت في دائرة المجلس ذاته أو في دائرة مجلس محافظة آخر .

وتمت اشتراك آخر نص عليه القانون « في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس مدن متجاورة أو مجالس قروية » (المادة ٣٧ من القانون) .

وقد عهدت اللائحة التنفيذية إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية - إما من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس - أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع . ويحدد في قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة التي يجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع ، وتكون رئاسة الهيئة للعضو الذي يختاره الوزير ذو الشأن . (المادة ٥٣ من اللائحة) .

مسائل من اختصاص الوزارات ولكن يجب عليها أخذ رأى المجالس المحلية فيها أو الحصول على موافقتها عليها :

أوضحنا الاختصاصات التى عهد بها القانون إلى مجالس الوحدات المحلية وأعتبرها مرافق محلية، تضرطع بها هذه المجالس تحت إشراف الدولة وتوجيهها ومعاونتها . ولكن هناك بعض شئون من اختصاص الإدارة المركزية ولكن القانون فرض عليها قبل البت فيه أن تستطلع رأى المجالس المحلية أو تحصل على موافقتها فيها . (المادة ٢٣ من القانون) .

وهذا مظهر آخر من عناية القانون ببسط آفاق الإدارة المحلية ، ومزيد من التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية .

فالمسائل التى يجب موافقة مجلس المحافظة عليها مبدئيا حددتها المادة ٥٣ من اللائحة والمسائل التى يجب موافقة مجلس المدينة أو مجلس القرية عليها مقدما حددت المادة ٥٤ من اللائحة ، والمسائل التى يجب أخذ رأى مجلس المحافظة فيها مقدما حددتها المادة ٥٥ من اللائحة ، والمسائل التى يجب أخذ رأى مجلس المدينة أو مجلس القرية مقدما فيها حددتها المادة ٥٦ من اللائحة . والنص فيها ظاهر لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح .

الوحدات المجمععة :

أشرنا إلى الوحدات المجمععة فى كلامنا على تشكيل مجلس القرية ، وقد نص القانون على أن يقوم المجلس القروى بإدارة الوحدة المجمععة التى تقع فى دائرة اختصاصه إن وجدت وذلك فى الحدود التى تقررها اللائحة التنفيذية . ولما كان نظام الوحدات المجمععة قد أدى خدمات عظيمة للريف المصرى فقد رأى الإبقاء عليه بإدماجه فى مستوياته المختلفة فى نظام الإدارة المحلية .

فقررت اللائحة التنفيذية أن يكون لمجلس القرية عند إدارته لوحدة مجمعة الاختصاصات التي كانت مخولة لمجلس إدارة الوحدة ، وأن يتولى مجلس المحافظة الاختصاصات التي كانت مخولة لمجلس الخدمات الإقليمي بواسطة إحدى لجانه « لجنة تنسيق الخدمات » ، وأن تحل « اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية » محل « اللجنة التنفيذية للوحدات المجمع » ، وأن تحل اللجنة المركزية للإدارة المحلية ، محل « اللجنة العليا للوحدات المجمع » .
(المادة ٥٧ من اللائحة) .

اختصاصات مالية لمجالس الإدارة المحلية :

سيأتي شرح الموارد المالية لهذه المجالس فيما بعد . ولكننا الآن بصدد ماعهد به القانون إلى هذه المجالس من اختصاصات ، فيجب أن نشير هنا إشارة عامة إلى ما خصها به القانون من سلطة ضريبية .

فقد أذن القانون لهذه المجالس - بالإضافة إلى ماقرره لها من إيرادات ضريبية معلاة بنسبة مئوية على بعض الضرائب الحكومية ومن ضرائب حكومية تنازلت عنها الدولة لهذه المجالس كضريبة الأتربة وضريبة المباني - أذن القانون لهذه المجالس بفرض ضرائب ورسوم أخرى ذات طابع محلي .

ففي مجلس المحافظة أجاز القانون (في المادة ٢٩ فقرة ب بند ٧) لمجلس المحافظة فرض ضرائب ورسوم أخرى ذات طابع محلي .

وفي مجلس المدينة أجاز القانون (في المادة ٤٠) لمجلس أن يفرض طائفة كبيرة من الرسوم على أعمال وترخيصات مختلفة ، كما أجاز القانون (في المادة ٤١) للمجلس فرض رسم إيجارى على شاغلي العقارات المبنية . كما أجاز القانون (في المادة ٤٢) للمجلس فرض رسوم مقابل الانتفاع

بالمرافقة العامة التي يملكها أو المهرود اليه بإدارتها أو مقابل استغلال المرافق العامة أو مقابل استعمال الأملاك العامة التي آلت اليه مباشرة شئونها أو غير ذلك من الرسوم التي لها صفة بلدية محضة .

وفي مجلس القرية قرر القانون (في المادة ٤٨ فقرة هـ) أن موارد المجلس تشمل « الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن » .

اختصاص ابداء الرغبات :

هذا اختصاص قد يبدو في ظاهرة قليلة الأهمية ، ولكنه في الواقع وسيلة من وسائل الديمقراطية الحية . فهو يتيح لهذه المجالس المحلية أن تتعمل بنمير واسطة بالسلطات العليا في الدولة .

فقد أجاز القانون « لمجلس المحافظة أن يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمحافظة » . (المادة ٢٤ من القانون) .
والحاجات العامة المحافظة « تشمل الشؤون التي تتولاها الحكومة في دائرة المحافظة بطريق مباشر أى تدخل في اختصاصها الذي لم ينقله القانون إلى مجلس المحافظة ، أو الشؤون التي تتولاها الحكومة في دائرة المحافظة بطريق غير مباشر أى عن طريق ما تملكه من سلطة التوجيه والإرشاد لهذه المجالس وإمدادها بالمعونة المالية والفنية في شئونها المحلية .

وفي مقابل هذا الاختصاص أجاز القانون لكل وزير ، وكذلك للمعافظ بصفتهم ممثلاً للسلطة التنفيذية ، أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

وبالنسبة لمجلس المدينة والمجلس القروي أجاز القانون لكل منها ابداء رغباته لكل وزير فيما يتعلق « بالحاجات العامة للمدينة » . كما أجاز لكل

وزير والمحافظة أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها
(المواد ٢٤ و ٣٨ و ٤٩ من القانون) .

اختصاصات اضافية :

بقيت اختصاصات أخرى خولها القانون للمجالس المحلية ، بعضها سيرد
بيانها في الكلام على شئون الموظفين والشئون المالية ، وبعضها تأتي به هنا
استكمالا لبيان اختصاصات المجالس :

١ - كان في تقدير الشارع أن تعميم مجالس المدن ومجالس القرى قد
لا يتم في سنة أو سنتين ، بل قد يمتد إلى فترة جعـل القانون حداها الاقصى
خمس سنوات ، بعكس مجالس المحافظات فهي قائمة منذ بداية تنفيذ القانون .
ولما كان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من أسس مجتمعنا الديمقراطي
الاشتراكي التعاوني فقد حرص القانون على تحقيق هذين الهدفين من أول
يوم في تنفيذ نظام الادارة المحلية ، فأجاز « لمجلس المحافظة مباشرة الخدمات
المختلفة في البلاد التي ليس فيها مجالس وذلك في النطاق الذي تحدده اللائحة
التنفيذية (المادة ٢٠ من القانون) وقررت اللائحة التنفيذية « أن يختص
مجلس المحافظة بمباشرة الخدمات المحلية الضرورية في المدن والقرى التي لم
يتم إنشاء مجالس فيها ، وذلك بقرارات يصدرها في هذا الشأن . وله أن
يعهد بتنفيذها إلى من يرى اختياره لذلك ، مع منحه الاختصاصات اللازمة
في هذا الشأن » (المادة ٣٣ من اللائحة) .

٢ - كذلك كان في تقدير الشارع أن تكون بعض مجالس المدن
ومجالس القرى في حاجة ماسة إلى بعض مشروعات حيوية ولكن مواردها
المالية وإمكاناتها الفنية قد تعجزها عن القيام بها ، فأجاز « لمجلس المحافظة

القيام بالمشروعات ذات الطابع المحلي التي لا تتمكن مجالس المدن ومجالس القرى من إنشائها أو إدارتها « (المادة ٢٠ من القانون) .

٣- إذا اتسع العمران في قرية وقطعت شوطا كبيرا في طريق التصنيع فقد يكون من المناسب تحويل القرية إلى مدينة ، وتحويل جهازها الإداري من مجلس قرية إلى مجلس مدينة ، لذلك عني الشارع بمواجهة هذا الاحتمال ، فأجاز لمجلس القرية أن يتقدم بهذا الطلب إلى مجلس المحافظة ، ومتى أقره مجلس المحافظة اتخذت الاجراءات التي نص عليها القانون في إنشاء مجالس المدن ، وهي التي أشارت اليها المادة ٣٠ من القانون ، تقضى باستصدار قرار بذلك من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية . (المادة ٣٤ من اللائحة) .

٤- أعطى القانون لكل مجلس من مجالس الادارة المحلية حق عقد قرض في حدود معينة لا يتعداها ، من ميزانية إيراداته . فبالنسبة لمجلس المحافظة أجاز له أن يعقد قرضا في حدود ١٠ ٪ من ميزانية إيراداته بموافقة الوزير المختص . وما زاد على ١٠ ٪ لغاية ٢٠ ٪ يكون بقرار من اللجنة الإقليمية للادارة المحلية ، وما زاد على ذلك يكون بقرار من رئيس الجمهورية . وتسرى هذه القيود ذاتها بالنسبة لمجالس المدن ومجالس القرى (المواد ١٦ و ٤٤ فقرة « ب » و ٤٨ فقرة « و » من القانون) .

٥- أجاز القانون لمجالس الادارة المحلية قبول التبرعات ، بالشروط التي سيأتي إيضاها في الموارد المالية للمجالس (المادة ٢٨ و ٤٤ فقرة « ب » و ٤٨ فقرة « ج ») .

تيسير مباشرة المجالس لاختصاصاتها .

رأي الشارع - تيسير قيام مجالس الادارة المحلية بالاختصاصات الضخمة

الى عهد بها القانون إليها - ألا يدخر وسعاً في معاونتها على حسن الاضطلاع
بهذه الاختصاصات . ولما كانت الوزارات التنفيذية التي كانت تباشر هذه
الاختصاصات من قبل ، لديها من الخبرة النية ما يصبغ أن تمتد به هذه المجالس
الناشئة ، فيكون خير عون لها في سلامة التنفيذ ، وخير عاصم لها من الخطأ
أو إساءة التصرف ، فقد فرض القانون أن تتولى كل وزارة بالنسبة إلى
شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة
للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه
من أرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق
(المادة ٩٢ من القانون) . ونصت اللائحة التنفيذية على أن تباشر المجالس
المحلية اختصاصاتها في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً لتوجيهات الوزارات
ذات الشأن (المادة ٢٨ من اللائحة) .

نظام سير العمل

في مجالس الإدارة المحلية

مجالس الإدارة المحلية سلطة تقرير في الاختصاصات التي تتولاها ، فهي
تداول في الشئون التي تدخل في نطاق هذه الاختصاصات ، ثم تصدر قراراتها
فيها ، أما التنفيذ فيتولاة رئيس المجلس مستعيناً في هذا التنفيذ بموظفي المجلس
وعماله ، لأن من المبادئ الأساسية في التنظيم الإداري أن التنفيذ مهمة الفرد ،
أما التشاور والتداول فمهمة الجماعة ، تبعث وتمحص وتتداول إلى أن
تنتهي إلى قرار معين فتصدره .

وهذا ما قرره قانون الإدارة المحلية وفصلته لائحته التنفيذية .

ولنبداً بإيضاح خطوات سير العمل في المجلس خطوة خطوة .

اجتماع المجلس ومكان الاجتماع :

الخطوة الأولى هي دعوة الرئيس للمجلس للاجتماع العادى ، مرة على الأقل كل شهر ، وعليه أن يدعو أول اجتماع خلال شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء تشكيله . هذا عن الاجتماع العادى ، أما الاجتماع غير العادى فيكون اما بناء بدعوة من الرئيس أو بناء على طلب كتابى من ثلث أعضاء المجلس ، على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور غير عادى أكثر من مرة كل شهرين (المادة ٥١ من القانون) .
ولا يجوز اجتماع المجلس الا فى المكان المخصص لانعقاده (المادة ٥٠ من القانون) .

وفى الاجتماع وغير العادى على السواء يوالى المجلس عقد جلساته الى أن ينتهى من نظرجميع المسائل الواردة فى جدول الأعمال (المادة ٥٠ من القانون) .

اللائحة الداخلية للمجلس :

هذا ونلاحظ أن اللائحة الداخلية لكل مجلس سوف ترسم تفصيلا نظام سير العمل فيه وانما نورد هنا الأحكام الأساسية فى هذا التنظيم ، وهى الأحكام التى قررها القانون ولائحته التنفيذية ، والتى لن تحيد عنها اللائحة الداخلية وانما تفصلها تفصيلا .

فقد قضى القانون بأن يضع كل مجلس لائحة اجراءاته الداخلية خلال ثلاثة الأشهر التالية لأول اجتماع يعقده (المادة ٥٧ فقرة أولى من القانون) .
وتيسيرا للمجالس فى وضع لوائحها الداخلية فرض القانون على اللجنة المركزية للإدارة المحلية « أن تضع لوائح نموذجية لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة ومجلس القرية مع مراعاة مستوياتها المختلفة » فهذه اللوائح يجب أن يهتدى بها كل مجلس فى وضع لائحته الداخلية . ومع ذلك فقد

أجاز القانون لكل مجلس أن يضمن لائحته الداخلية أحكاما خاصة به بشرط تصديق الوزير المختص بالإدارة المحلية بالنسبة إلى مجلس المحافظة . وتصديق المحافظ بالنسبة إلى المجالس الأخرى (المادة ٥٧ فقرة ثانية من القانون والمادة ١٤ من اللائحة) .

جدول الاعمال :

يضع الرئيس جدول أعمال المجلس لكل انعقاد عادي أو غير عادي . وفي جدول الأعمال العادي يجوز للمجلس أن يتداول فيما يستجد من المسائل بناء على اقتراح الرئيس أو بناء على اقتراح العضو وقرار أغلبية المجلس لإدراج المسألة المقترحة في الجدول . أما في الانعقاد غير العادي فلا يجوز للمجلس أن يتداول الا في المسائل التي دعى من أجلها .

ولا تكون مداولات المجلس قانونية الا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء . وفي حالة عدم تكامل هذا العدد تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع فاذا كان عدد الحاضرين في الاجتماع الثاني أقل من العدد القانوني يؤجل الاجتماع الى جلسة ثالثة لمدة عشرة أيام على الأقل ، وينحصر الوزير المختص فورا إذا لم يتكامل في الاجتماع النصاب القانوني لعدد الحاضرين . وإذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بحل المجلس كان الاجتماع الثالث صحيحا مهما كان عدد الحاضرين (المادة ٥٦ من القانون والمادة ٢٠ من اللائحة) .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ما لم ينص على اشتراط أغلبية خاصة ، وعند تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس . (٥٦ من القانون) .

القسم :

رغبة في إشعار أعضاء المجلس بغيب الأمانة التي يحملونها فرض القانون أن يقسم عضو المجلس - سواء كان عضوا منتخبا أو عضوا مختارا أو عضوا بحكم وظيفته في جلسة علنية قبل أن يتولى عمله ، أى في أول جلسة من جلسات المجلس اليمين الآتية .

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أرمي مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

الجلسات :

القاعدة أن تكون جلسات المجالس علنية ، فإذا طلب الرئيس أو ثلث الأعضاء جعلها سرية ، فيعقد المجلس في جلسة سرية ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تستمر في جلسة سرية أو علنية ، أى أن مجرد طلب الرئيس أو ثلث الأعضاء جعل الجلسة سرية لا يحتم جعلها سرية إلا إذا أقرت ذلك أغلبية المجلس (المادة ٤٤ من القانون) .

ويرأس رئيس المجلس جلساته إلا في حالة غيابه فيرأس مدير الأمن مجلس المحافظة ، ويرأس الوكيل المنتخب مجلس المدينة ، ويرأس أكبر الأعضاء الحاضرين سنا مجلس القرية (المادة ٥٥ من القانون) .

أما جلسات لجان المجلس فتكون سرية ، على أن لكل عضو في المجلس ولو لم يكن عضوا في اللجنة أن يحضر جلساتها دون أن يشترك في المناقشات أو التصويت (المادة ٥٩ من القانون) .

لجان المجلس :

أوضحنا أن وظيفة المجلس إزاء الاختصاصات الموكولة هى وظيفة

تقريرية وأكثرت ذلك اللائحة التنفيذية في المادة ٣٠ أى يجتمع المجلس ويتناقش ويتداول ثم يصدر قراراته في كل من هذه الاختصاصات، ولكي هذا التداول يجب أن يسبقه بحث دقيق لكل مسألة تدخل في اختصاص من اختصاصاته حتى يستطيع المجلس على ضوء نتائج هذا البحث أن يصدر قراراته في بصيرة وإحاطة كاملة. ولذلك فرض القانون أن يؤلف المجلس من بين أعضائه لكل اختصاص من الاختصاصات الموكولة إليه لجنة تتولى هذا الاختصاص، تتولاه من وجهين: الوجه الأول - دراسة المسائل التي تدخل في هذا الاختصاص ثم تعرض اقتراحاتها فيه على المجلس لتستصدر منه القرارات اللازمة، الوجه الثاني الإشراف على كل ما يتصل بهذا الاختصاص (مادة ١/٥٨).

فعدد اللجان إذن بقدر عدد الاختصاصات الموكولة إلى المجلس. ويجوز أن يوكل إلى لجنة أكثر من اختصاص إذا كانت شئون هذه الاختصاصات متقاربة في موضوعها وأهدافها. هذه هي اللجان الأساسية التي تؤلف في داخل كل مجلس. على أنه يجوز للمجلس أن يؤلف عند الاقتضاء لجانا أخرى خاصة لأغراض معينة (مادة ٢/٥٨).

ويكون اختيار أعضاء اللجان بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية (مادة ٢/٥٨). وتختار كل لجنة رئيسها على أن يراعى بقدر الإمكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته الممثل لاختصاصها، كما تختار اللجنة سكرتيرها (مادة ٣/٥٨).

وتعرض تقارير هذه اللجان على المجلس لإصدار قراراته في شأنها.

القاعدة أنه لا يجوز للمجلس أن يهده إلى إحدى لجانه باختصاصاته في أى شأن من الشؤون بحيث يكون للجنة حق البت وإصدار قرارات فيه بغير عرض على المجلس . فوظيفة اللجنة قاصرة على الدرس والفحص ثم العرض على المجلس ليصدر هو القرارات . ولكن أجاز استثناء للمجلس أن يهده إلى إحدى لجانه بشئ من اختصاصاته تبت فيه اللجنة وتصدر قرارها فيه ولكن هذا الاستثناء لا يسرى إلا استنادا إلى نص قانونى أو بناء على موافقة سابقة من الوزير المختص .

ويجوز للمجلس بناء على طلب إحدى لجانه الاستعانة بمن تراه من الخبراء الفنيين في الموضوع المطروح أمامها . كما يجوز للمجلس أن يتصل بالهيئات المصرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستئناس بأرائها فيما يدرسه المجلس من مشروعات . أما ما يكون عدد أعضاء كل لجنة ، وكيفية تنظيم العمل في اللجان ، فهذا ما تنص عليه اللائحة الداخلية لكل مجلس (المادة ٥٨ فقرة ٤ و ٥ من القانون) .

حقوق الأعضاء وواجباتهم

الاجر او المجانية في عضوية المجلس :
القاعدة الغالبة في أكثر الدول التي أخذت بنظام الادارة المحلية ألا تقرر أجرا عن عمل العضو المنتخب في المجلس ، فعمله فريضة وطنية يؤديها متطوعا بغير أجر يبتغيه اكتفاء بشعوره بأنه يساهم مساهمة فعالية في رفع شأن مدينته أو قريته . وقد أخذ شارعنا بهذا المبدأ فقرر « ألا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور أو مكافآت عن أعمالهم في المجلس » ومع ذلك قرر قانوننا - على سبيل الجواز لاعلى سبيل الالتزام - أن

يكون لمجلس المدينة والمجلس القروي أن يقرر لأعضائه ما يسمى « مقابل حضور » عن كل جلسة ، كما أجاز القانون لهم أيضا أن يستردوا نفقات انتقالهم من محل إقامتهم إلى الجهات التي يكفون بإداء عمل فيها .
هذا بالنسبة للعضوية في مجلس المدينة أو مجلس القرية سواء كان العضو منتخبا أو مختارا .

أما بالنسبة لمنصب الرئاسة في مجلس المدينة أو مجلس القرية - وقد قدمنا أن رئيس كل منهما قد يكون عضوا منتخبا أو مختارا أو عضوا بحكم وظيفته - فإن القانون أجاز تحديد مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة أو مجلس القرية . ويكون تحديد هذه المكافآت لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون تحديدها لرئيس مجلس القرية بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية ، ويكون التحديد في الحالتين في قرار التعيين وفي الحدود التي تقترحها اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية (المادة ٦٤ من القانون ١٥٥ من اللائحة) .

أما مجلس المحافظة فله شأن آخر ، فهو أشبه ب« برلمان إقليمي » يتولى بالإضافة إلى « عهد » إليه من اختصاصات ، الاشراف على جميع مجالس المدن ومجالس القرى في دائرته فيما تتولاه من اختصاصات ، إشرافا يمتد إلى التفتيش عليها بواسطة لجانه التي تقدم تقريرها عن هذا التفتيش إلى مجلس المحافظة (المادة ٣٢ من اللائحة) ، إلى غيرها من الاختصاصات المنشعبة التي يتطلب أدائها على الوجه الأكمل كثيرا من الوقت وبعض التفرغ من جانب الأعضاء . لذلك قرر القانون أن يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرون جنيها (المادة ٦٤ من القانون) .

حق كل عضو في جدول الاعمال :

قرر القانون أن لكل عضو أن يبلغ رئيس المجلس ما يرى إدراجه في جدول أعمال المجلس قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وفرض على الرئيس أن يضمن جدول الأعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات والموضوعات إذا كان النظر فيها من اختصاص المجلس (المادة ٦٥ من القانون فقرة أولى) .

حق السؤال .

قرر القانون أن لكل عضو أن يوجه أسئلة إلى الرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس (المادة ٦٥ فقرة أخيرة) .

مستولية العضو في غيابه عن جلسات المجلس .

المفروض في عضو مجلس الإدارة المحلية وقد حمل أمانة تمثيل الشعب في أحد مجالسة المحلية أن لا يتراخى في أداء تكاليف هذه الأمانة ، ومن مظاهر هذا التراخي ، أن لا يحرص على حضور جلسات المجلس فيتخلف عنها لغير سبب قاهر ، وقد يؤدي هذا التخلف إلى عدم تكامل النصاب المطلوب لانعقاد المجلس انعقادا صحيحا .

وقد فرض القانون جزاء على تخلف العضو بدون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو جلسات لجانه ، فإذا غاب العضو المنتخب أو المختار أكثر من ثلاث مرات متتالية فإن على المجلس إبلاغ هذا التخلف إلى المحافظ الذي عليه أن يلفت نظر العضو إلى هذا الإهمال فإذا تكرر بعد ذلك غياب العضو دون عذر مقبول اعتبر مستقيلا ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي دعى لحضورها لسماع أقواله فيها ، ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو إليها .

أما العضو المنع بحكم وظيفته فان وقوع هذا الوزر منه - الغياب ثلاث مرات متتالية بدون عذر مقبول - يعرضه لمسئولية تأديبية من الوزارة التابع لها ، وعلى المجلس إخطار الوزارة بأمره (المادة ٢٦ من القانون) .

وجوب احتفاظ العضو بما تتطلبه العضوية من ثقة واعتبار :

أوضحنا من قبل أن مجالس الإدارة المحلية عندنا هي دعامة كبيرة من دعائم مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ولذلك وجب على أعضاء هذه المجالس - ماداموا أعضاء فيها - أن يحتفظوا بما كان لهم من ثقة واعتبار لدى الشعب عند انتخابهم أو اختيارهم فإذا اتضح أن احد الاعضاء فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته في المجلس جاز فصله بقرار من الوزير المختص للإدارة المحلية بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز للمجلس قبل أن يتخذ هذا القرار أن يصدر قرارا بوقف العضو ريثما يستكمل التحقيق في أمره وبكتفي في قرار الوقف بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين (المادة ٢٧ من القانون) .

اقضاء الشبهات عن عضو المجلس .

رغبة في تحسين عضو المجلس من إثارة الشبهات حوله بالحق أو بالباطل حظر القانون على العضو أن يحضر في جلسات المجلس أو لجانه مداولة له فيها مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو لاحد اقربائه أو اصهاره لغاية الدرجة الثالثة أو تكون له فيها مصلحة بصنفة وصيا أو قيا أو وكلا .

ودفعا للشبهات أيضا عن العضو حظر عليه القانون أن يتعاقد مع المجلس بالذات أو بالواسطة . إلا إذا رأى المجلس عند الضرورة القاهرة أن يبرم عقدا مع العضو وكانت للمجلس في إبرام هذا العقد مصلحة محققة ومع ذلك فلا يكون قرار المجلس في التعاقد مع العضو نافذا إلا بعد موافقة

الوزير المختص بالنسبة لمجلس المحافظة ، أو بعد موافقة المحافظ بالنسبة إلى المجالس الأخرى .

وقضى القانون بإسقاط المصنوية عن كل عضو يخالف هذه الأحكام ويكون الإسقاط بقرار من الوزير المختص ، وأجاز للمعضو أن يطعن في هذا القرار بغير رسوم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه به ، وتفصل محكمة القضاء الإداري في هذا الطعن على وجه الاستعجال (المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من القانون)

الموارد المالية لمجالس الإدارة المحلية

تمويل مجالس الإدارة المحلية يشتر مشكلات عويصة في التنظيم المالي ولذلك تجد الدول التي أخذت بنظام الإدارة المحلية قد حارت وترددت بين أسلوبين في تمويل مجالسها : فمنها دول كفرنسا أخذت بقصر الضرائب المحلية على نسبة مئوية من الضرائب الحكومية بالإضافة إلى الرسوم المحلية التي أجاز للمجالس فرضها ، ومنها دول كبريطانيا خصت سلطانها المحلية بضرائب عينية ذات طابع محلي وأكملت تمويل خزائن هذه السلطات بأمانات ضخمة من خزانة الدولة .

ولسنا في مقام المفاضلة بين هذين الأسلوبين وإنما نقرر هنا أن قانوننا قد أخذ بخير ما في الأسلوبين :

فأولا - خص المجالس المحلية بضرائب عينية ذات طابع محلي تستحوذ على جميع حصيلتها ، كضريبة الأتبان وضريبة المباني .

وثانيا - أجاز للمجالس فرض ضريبة إضافية بنسبة مئوية على بعض الضرائب الحكومية ، وأتاح لها الانتفاع بحصيلة هذه الضريبة الإضافية بأسلوب مبتكر لم يسبقه إليه تشريع آخر .

هذا الأسلوب هو أسلوب « الرصيد المشترك » .

ولكى نوضح اصطلاح الرصيد المشترك نقسمه إلى فرعين :

الفرع الأول : ويصح أن نسميه « رصيد مشترك لجميع المحافظات » وهو

يتألف من موردين :

المورد الأول - ضريبة إضافية على العبادر والوارد (المادة ٢٩ فقرة

أولى (١) من القانون) يحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حداها الأقصى ٣ ٪ من قيمة الضريبة الجركية الأصلية .

ولما كانت الضريبة الجركية الأصلية لانتجيبها الحكومة المركزية إلا في محافظات الثغور (كالاسكندرية وبور سعيد والسويس) أو في محافظة واقعة على الحدود (كأسوان) فقد سمح القانون لهذه المحافظات بالاحتفاظ فقط بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية التي صار تمصيلها في نطاق كل محافظة منها ، أما النصف الآخر فيودع في هذا الرصيد المشترك العام لتوزيعه على سائر المحافظات . ويتم هذا التوزيع بواسطة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بناء على عرض الوزير المختص (مادة ٢٩ من القانون) :

وبلاحظ هنا أن النصف الذي سيوزع على هذا النحو على مجالس المحافظات لن يستأثر به مجالس المحافظة بل يكون لمجالس المدن والمجالس القروية في نطاق المحافظة نصيب فيه . وتحديد هذا النصيب لكل مجالس مدينة وكل مجالس قروي يكون بقرارات يصدرها مجالس المحافظة على ضوء احتياجات كل مجالس مدينة وكل مجالس قروي (المادة ٣٩ رابعا من القانون) .

المورد الثاني - ضريبة إضافية على الثروة المنقولة (المادة ٢٩ فقرة ثانية

(٢) من القانون) وضريبة « الثروة المنقولة » تشمل الضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وهي ضريبة تجبها الدولة في جميع المحافظات ، بعكس الضريبة الجركية على الصادر والوارد ، ولذلك يكون لكل مجلس محافظة أن يفرض ضريبته الإضافية عليها ، أى على المكافئين بضريبة الثروة المنقولة في دائرة المحافظة غير أن القانون قيد حريته في تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية . فله أن يفرضها بسعر لا يجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية بقرار منته . أما إذا أراد مجلس المحافظة أن يفرضها بسعر أعلى لغاية ١٠ ٪ من الضريبة الأصلية فيجب استصدار قرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية . وإذا أراد مجلس المحافظة أن يفرضها بسعر أعلى لغاية ١٥ ٪ من الضريبة الأصلية فيجب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

ولا يحتفظ مجلس المحافظة من حصيلة هذه الضريبة الإضافية التي صارت جبايتها في نطاق محافظته إلا بالنصف فقط ، أما النصف الآخر فيودع في الرصيد المشترك لتوزيعه على سائر المحافظات . ويتم هذا التوزيع بواسطة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بناء على عرض الوزير المختص للإدارة المحلية . ويلاحظ هنا أيضا أن النصف الذي سيوزع على هذا النحو على مجالس المحافظات لن يستأثر به مجلس المحافظة بل يكون لمجالس المدن والمجالس القروية في نطاق المحافظة نصيب فيه . وتحديد هذا النصيب لكل مجالس مدينة وكل مجلس قروي يكون بقرارات يصدرها مجلس المحافظة على ضوء احتياجات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي (المادة ٣٩ رابعا من القانون .

الفرع الثاني : ويصح أن نسميه « رصيد مشترك خاص بكل مجلس محافظة » وهو يتألف من مورد واحد وهو الضريبة التي يفرضها مجلس المحافظة على ضريبة الأتبان الأصلية . ووجه الاشتراك هنا أن حصيلة هذه الضريبة الإضافية يتقاسمها مجلس المحافظة مع سائر مجالس المدن والمجالس القروية . فلمجلس المحافظة ربع الحصيلة فقط أما ثلاثة الأرباع الباقية فتودع في رصيد مشترك يقوم مجلس المحافظة بتوزيعها على مجالس المدن والمجالس القروية ، وذلك بقرارات يصدرها مجلس المحافظة على ضوء احتياجات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي (المادة ٣٩ رابعا من القانون) .

فمجلس كل محافظة إذن هو الذي أجاز له القانون فرض هذه الضريبة الإضافية . ولكن القانون لم يجعله مطلق الحرية في تحديد سعرها . فله بقرار منه أن يحدد سعرها لغاية ٥ ٪ من الضريبة الأصلية ، أما إذا أراد رفع السعر إلى ١٠ ٪ فيجب أن يستصدر قرار بذلك من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية . وإذا أراد رفع السعر إلى حد أقصى مقداره ١٥ ٪ فيجب صدور قرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة (المادة ٢٩ فقرة ب (١) من القانون) .

ويلاحظ هنا أن الضريبة الأصلية على الأتبان (التي أجاز لكل مجلس محافظة أن يفرض ضريبة إضافية عليها) قد أصبحت بحكم قانوننا ضريبة محلية بعد أن كانت من قبل إحدى الضرائب المركزية ، وقد أصاب للقانون في إحالتها إلى ضريبة محلية لأنها من أولى الضرائب العينية ذات الطابع المحلي التي يجب أن تختص بها السلطات المحلية طبقا للمبادئ المالية السليمة . وحصيلة هذه الضريبة الأصلية يختص مجلس المحافظة بربعها

ويختص مجلس كل مدينة ومجلس كل قرية بثلاثة أرباع حصيلتها من الأطيان الكائنة في زمامه .

ونلاحظ أيضا أن القانون - بالرغم من تحويله هذه الضريبة إلى ضريبة محلية - لم ينص على نقل إجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها إلى مجالس المحافظات ، مما يجزم ببقاء جميع هذه الإجراءات في يد الحكومة لأنها بإمكانياتها الفنية أقدر على الاضطلاع بها .

بعد شرحنا لنظام « الرصيد المشترك » ننتقل إلى تحديد موارد كل مجلس على حدة .

موارد مجلس المحافظة :

تتألف الموارد المالية لمجلس المحافظة من ضرائب ورسوم وأثمان وغيرها :

(١) الضرائب وتشمل :

(١) نصيب المجلس في حصيلة الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ، وذلك طبقا للأحكام السابق بيانها .

(٢) نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، وذلك طبقا للأحكام السابق بيانها .

(٣) ربع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان الكائنة في دائرة المحافظة .

(٤) ربع حصيلة الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على الضريبة على الأطيان الكائنة في دائرة المحافظة ، وذلك طبقا للأحكام السابق بيانها في تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية .

(٥) نص القانون في البند ٦ من الفقرة ب من المادة ٢٩ علي

«الضرائب الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة» ولم يحدد هذه الضرائب بالذات . وهذا النص أريد به مواجهة احتمالات المستقبل ، وظاهر من الوجهة الدستورية أن تنفيذ هذا النص العام يتطلب استصدار قرار جمهورى يفصل هذا النص المجمل ويحدد هذه الضرائب وكيفية ربطها وبيان سعرها .

(ب) الرسوم وتشمل :

(١) رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى التى يكون قد حصل الترخيص بها من المحافظة (بند ٢ من الفقرة ب من المادة ٢٩ من القانون) .

(٢) نص القانون هنا أيضا فى البند ٦ من الفقرة ب من المادة ٢٩ ، على « الرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة ويسرى على هذا النص ما قدمناه فى « الضرائب الأخرى » المذكورة فى ذات البند .

(ج) أثمان وإيرادات استغلالية :

(١) نصف ثمن بيع المباني والأراضى القضاء المملوكة للحكومة والداخلية فى كردون البنادر التى ينطبق عليها القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ (بند ٣ من الفقرة ب من المادة ٢٩ من القانون) .

(٢) إيرادات أموال المجلس والمرافق التى يقوم بإدارتها (بند ٤ من الفقرة ب من المادة ٢٩ من القانون) .

(د) إعانة الحكومة :

(بند ٥ من الفقرة ب من المادة ٢٩ من القانون) وستكون هذه الإعانة لفترة طويلة أكبر مورد للمجالس المحلية .

(هـ) التبرعات غير الحكومية : (بند ٥ من الفقرة ب من المادة ٢٩ من القانون)

وبلاحظ أنه لا يجوز للمجلس أن يقبل التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه عن سلطة المجلس أو يغير تخصيصها إلا بموافقة الوزير المختص .
وتشترط موافقة رئيس الجمهورية على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية .

(و) القروض :

أجاز القانون لمجلس المحافظة أن يعقد قروضا طبقا لأحكام المادة ٢٦ السابق بيانها (البند ٧ من الفقرة ب من المادة ٢٩)

موارد مجلس المدينة :

(١) الضرائب وتشمل :

(١) نصيب المجلس مما يقرره مجلس المحافظة لصالح مجلس المدينة من الموارد المشار إليها في الفقرتين أ و ب من المادة ٢٩ من القانون . وهي موارد الرصيف المشترك بقرعيه ، السابق بيانه .

(٢) الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المعلاة عليها ماعدا ضريبة الدفاع (المادة ٢٩ أولا) .
وبلاحظ أن هذه الضريبة (التي ينظم أحكامها الآن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤) كانت كضريبة الأطنان ضريبة مركزية فأحالتها قانون الإدارة المحلية إلى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها إلى مجالس المدن ، مع بقاء إجراءات ربطها وجبايتها في يد الإدارة المركزية .

(٣) ثلاثة أرباع حصيلة ضريبة الأطنان الكائنة في دائرة اختصاص المجلس وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة عليها (وقد قدمنا

أن مجلس المحافظة هو الذى يقرر هذه الضريبة الإضافية على جميع الأطنان
السكّانة فى دائرة المحافظة) .

(٤) حصيلة ضربتقى الملامى والمراهنات المفروضتين فى دائرة
اختصاص المجلس .

(ب) الرسوم :

أجاز القانون لمجلس المدينة أن يفرض فى دائرته الرسوم الآتى بيانها ،
ولكنه قيد سلطة المجلس فى فرض هذه الرسوم ، فلا ينفذ قرار المجلس بفرضها
إلا بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية ،
كما أجاز للوزير المختص أن يطلب من المجلس تقرير أو تعديل رسم بلدى
ممن تمكينه من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى . كما أجاز أيضا
للوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية أن يطلب إلى
المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تفسير أجل سريانه إن رأى فى بقاءه على
حالة ما لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة فاذا رفض المجلس
فى هذه الحالات إجابة الطلب يعرض الأمر على رئيس الجمهورية ويكون
قراره فى هذا الشأن نهائيا (المادة ٤٣ من القانون) .

وهذا بيان هذه الرسوم :

(١) رسوم على مستخرجات قيد المواليد والإجراءات الصحية ،
رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد ، أعمال التنظيم والمجارى وإشغال
الطرق والحدائق العامة ، المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية ،
العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب والدواب وما مائل ذلك ،
المراكب التجارية ومراكب الصيد والزمة ومعادى النيل والعائمات على
اختلاف أنواعها ، ما يذبح فى المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك ،

الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات والشركات ، العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها المجلس بحيث لا يتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات ، استغلال الشواطئ والسواحل ، استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز إذا لم يتول المجلس استغلالها على ألا يتجاوز نسبتها ١٪ من قيمة الاستهلاك (المادة ٤٠ من القانون) .

(٢) رسم إيجارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية لغاية ٤٪ على الأكثر من قيمتها الإيجارية ، مع إعفاء العقارات التي تشغلها المصالح العامة والمجاسن الممثلة للوحدات الإدارية ، والمساكن التي تتجاوز قيمتها الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيها بشرط أن لا تزيد القيمة الإيجارية التي يشغلها الممول على هذا المبلغ ، والعقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية (المادة ٤١ من القانون) .

(٣) رسوم أو إتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي يملكها أو المعهود إليه بإدارتها أو مقابل استغلال المرافق العامة أو مقابل استعمال الأملاك العامة التي آلت إليه مباشرة شئونها أو غير ذلك من الرسوم التي لها صفة بلدية محضنة (المادة ٤٢ من القانون) .

ويلاحظ أن بعض هذه الرسوم قد يكون أقرب من الوجهة الفنية إلى الأثمان منها إلى الرسوم ولكن أطلق عليها جميعا من باب الاحتياط صفة الرسوم لما هو معلوم من أن فرض الرسوم يتطلب من الوجهة الدستورية إجازة تشريعية .

(ج) أثمان وإيرادات استغلالية : (المادة ٤٤ فقرة (أ) وج ود

من القانون) .

(١) إيرادات أموال المجلس .

(٢) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاص المجلس من إيرادات المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ، ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي المذكورة .

(٣) صافي إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس .

(د) الإعانات الحكومية : (المادة ٤٤ فقرة (ب) من القانون) .

(هـ) التبرعات غير الحكومية : مع مراعاة الشروط السابق بيانها (المادة

٤٤ فقرة (ب) من القانون) .

(و) القروض : مع مراعاة الشروط السابق بيانها (المادة ٤٤ فقرة

(هـ) من القانون) .

موارد المجلس القروي :

(١) الضرائب وتشمل :

(١) نصيب المجلس فيما يقرره مجلس المحافظة لصالح المجلس القروي

من الموارد الضريبية المشار إليها في الفقرتين أ و ب من المادة ٢٩ من القانون .
وهي موارد الرصيد المشترك ، السابق بيانه .

(٢) ثلاثة أرباع حصيلة ضريبة الأتبان الكائنة في دائرة اختصاص

المجلس القروي ، وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه

الأتبان (وقد قدمنا أن مجلس المحافظة هو المختص بفرض هذه الضريبة

الإضافية على جميع الأتبان الكائنة في دائرة المحافظة) - (المادة ٤٨ فقرة ١

من القانون) .

(٣) الضرائب ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو

المقرر لمجالس المدن ، (المادة ٤٨ فقرة ٥ من القانون) وقد سبق شرح مدلول

هذه الفقرة في كلامنا على موارد مجلس المدينة .

(ب) الرسوم :

« الرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن » (المادة ٤٨ فقرة ٥ من القانون) وقد سبق شرح مدلول هذه الفقرة في كلامنا على موارد مجلس المدينة .

(ج) إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها : (المادة ٤٨

فقرة د من القانون) .

(د) الاعانات الحكومية : (المادة ٤٨ فقرة ج من القانون) .

(هـ) التبرعات غير الحكومية : (المادة ٤٨ فقرة ج من القانون) مع

مراعاة الشروط السابق بيانها (المادة ٢٨ من القانون) .

(و) القروض التي يعقدها المجلس : مع مراعاة الشروط السابق بيانها

(المادة ٢٦ من القانون) .

أحكام عامة

تسرى على الموارد المالية للمجالس المحلية من ضرائب ورسوم

في الضرائب :

للضرائب العامة أى للضرائب الحكومية التى حولها القانون إلى ضرائب محلية ، وهى ضريبة الأتيطان وضريبة المباني ، تستمر الحكومة فى ربطها وتحصيلها ، وتؤدى لكل مجلس نصيبه منها . وكذلك الضرائب الإضافية التى أجاز القانون لمجلس المحافظة تعليتها على ما تين الضريبتين تستمر الحكومة فى ربطها وتحصيلها وتؤدى لكل مجلس نصيبه منها .
والضرائب الإضافية التى أجاز القانون لمجلس المحافظة تعليتها على بعض الضرائب العامة (وهى ضريبة الصادر والوارد ، وضريبة الثروة المنقولة) تستمر الحكومة فى ربطها وتحصيلها وتؤدى لكل مجلس نصيبه منها .
وقد أشرنا من قبل إلى هذا الحكم ومبرراته ، وعن القانون بالنص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٧٦ .

فى الرسوم :

الرسوم التى يقررها مجلس مدينة أو مجلس قروى يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها ، ثم تعتمدها بعد ذلك اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية . والرسوم التى يفرضها مجلس المحافظة يجب لنفاذها اعتماد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية (المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية) .

ويتبع فى تحصيل الرسوم المقررة للمجالس ، وفى حفظها وصرفها القواعد المقررة فى شأن أموال الدولة . ويكون للمجالس فى تحصيل هذه الرسوم

امتياز على جميع الأشخاص المستحقة عليهم ، وتأتي في الترتيب بعد المصاريف القضائية وبعض الضرائب الحكومية مباشرة (المادة ٧٦ فقرة أولى من القانون) .

وقد أحال القانون على اللائحة التنفيذية بيان القواعد الخاصة بتحديد أسس جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها . وكذلك قواعد الاعفاء منها أو تخفيضها كذلك أجاز أن تتضمن اللائحة التنفيذية النص على قواعد مختلفة لحساب أسس الرسوم وكيفية تحصيلها ، على أن يترك لكل مجلس تطبيق الطريقة التي تلائمه (المادة ٧٧ من القانون) وبهذا التفويض التشريعي من القانون الى لائحته التنفيذية يظل باب اللائحة مفتوحاً لوضع ما تدعو الضرورة ومقتضيات التطبيق العملي الى وضعه من أحكام في شأن الرسوم المحلية .

وقد خصصت اللائحة التنفيذية باباً بأكمله - هو الباب الثامن - لبيان أحكام الرسوم المحلية (المواد من ١٢٠ الى ١٣٧) .

وقد تناول هذا الباب تقسيم المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية الى درجات على حسب الأهمية النسبية لكل منها ، والأسس التي تراعى في تحديد الرسوم على كل منها (المادة ١٢٠)

ثم بين أساس تحديد الرسوم على العربات (المادة ١٢١) وعلى المراكب التجارية ومراكب الصيد والزمة ومعادى النيل والعائمات (المادة ١٢٢) ، وعلى ما يذبح في المذابح العامة أو انقط المستعملة لذلك (المادة ١٢٣) وعلى الأسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات (المادة ١٢٤) وعلى استغلال الشواطئ والسواحل المشغولة (المادة ١٢٥) ويصدر بتحديد الحد الأقصى لهذه الرسوم المنصوص عليها في المواد من ١٢١ الى ١٢٥

قرار من رئيس الجمهورية ، والى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بالأحكام القائمة .

ثم قررت اللائحة في المادة ١٢٧ تأليف لجنة في كل مجلس مدبنة أو مجلس قروى للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء الميئنة في المادة ٤٠ من القانون وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للأساس الذى اختاره المجلس عند تقرير فرض الرسم تطبيقا للقواعد السابقة .

كما تقوم في شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من المحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها .

وحددت المادة ١٢٨ كيفية تشكيل هذه اللجنة، وحددت المواد من ١٢٩ إلى ١٣١ ، نظام العمل في اللجنة وإعداد كشوف الحصر وكيفية إخطار الممول ، وعرض كشوف الحصر ، وكيفية نظلم الممول وموعد تقديم التظلم ، وتشكيل اللجنة التى تنظر التظلمات لتقرير ما تراه فيها من الإعفاء أو الرفع أو التعديل .

وقضت اللائحة بأن يكون تحصيل الرسوم دفعة واحدة . على أنه يجوز تحصيلها على أقساط بقرار من المجلس مصدقا عليه الوزير المختص بالإدارة المحلية . كما أن للمجالس تحصيل الرسوم مباشرة أو أن تعهد بهذا التحصيل إلى أية جهة أخرى بعد الاتفاق معها وتعديق الوزير المختص بالإدارة المحلية (المادة ١٣٥) .

وقررت اللائحة أن تعفى من الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون : الأموال العامة للحكومة ، والأماكن المخصصة للعبادة ، كما يجوز للمجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه أن يعفى منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية (المادة ١٣٦) .

ميزانيات مجالس الإدارة المحلية

ملاحظات عامة

ميزانية أية هيئة حكومية هي برنامج نشاطها خلال عام قادم . وهي من أهم دعائم التنظيم الإدارى والمالى .

ومجالس الإدارة المحلية - وقد عهد اليها القانون بهذه الاختصاصات الضخمة التى سبق بيانها - يجب أن يعتمد نشاطها على ميزانيات منتظمة ، تحدد لها مقدما مايجوز لها إنفاقه ، وموارد المال التى تواجه هذا الإنفاق ، فتسير فى نشاطها طبقا لهذا البرنامج المرسوم ، وتتمكن من إنجاز جميع تعهداتها فى حينها ، لأن كل تعهد أو التزام مالى قد أعدت للوفاء به العدة من قبل .

والقاعدة العامة فى ميزانيات المجالس المحلية أنها لا تحتاج إلى اعتماد من السلطة التشريعية فى الدولة ، إلا من حيث الإعانات التى تدرجها الدولة فى ميزانيتها السنوية ، إعانة لهذه المجالس على مواجهة ما نيظ بها من اختصاصات ومرافق محلية .

ولما كانت ميزانية المحافظة قد ألحقت بها ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية (المادة ٧١ فقرة ثانية من القانون) ، وكان مجلس المحافظة قد اعتمد ميزانيات هذه المجالس قبل إلحاقها بميزانيتها (المادة ٨٢ من اللائحة التنفيذية) فإن اعتماد رئيس الجمهورية لميزانية مجلس المحافظة وحدها يعتبر ممتدا بالتبعية إلى الميزانيات الملحقه بها ، لاسيما بحكم ما أوضحناه من قبل فى شرح نظام « الرصيد المشترك » من أن مجلس المحافظة يغذى مجالس المدن والمجالس القروية فى دائرته بقسط كبير من مواردها المالية .

هذا وميزانيات المجالس المحلية - أسوة بسائر الميزانيات العامة - تمر في أربعة مراحل : مرحلة الاعداد ، ثم مرحلة الاعتماد ، ثم مرحلة التنفيذ ، ثم مرحلة مراقبة التنفيذ .

وسنعلق على كل منها تباعا :

أولا . مرحلة الإعداد

مواقيت اعداد الميزانيات :

حدد القانون مواقيت إعداد ميزانيات المجالس . ففرض على كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي أن يضع مشروع ميزانيته شاملا لايراداته ومصروفاته ، وأن يكون تقديم هذا المشروع إلى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل (مادة ٧١ فقرة أولى من القانون) . وتتضمن ميزانية مجلس المحافظة - التي يجب وضعها قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل - ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ، وتعتبر ميزانية كل منها ميزانية ملحقه بميزانية مجلس المحافظة (مادة ٧١ فقرة ثانية وثالثة من القانون) .

وفرضت اللائحة التنفيذية على كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي أن يقدم مشروع ميزانيته إلى المحافظ قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل مرفقا به جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات ، وذلك لعرضها على مجلس المحافظة في الموعد الذي حدده القانون وسبقت الإشارة إليه (خمسة أشهر على الأقل قبل بدء السنة المالية) .

السنة المالية للمجالس المحلية هي ذات السنة المالية المقررة لميزانية الدولة

(المادة ٧٨ فقرة ثانية من اللائحة) .

اجراءات الاعداد :

يحيل كل مجلس مشروع ميزانيته إلى لجنته المختصة بالشئون المالية لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس (المادة ٨٠ من اللائحة).

ويراعى المجلس في إعداد ميزانيته تقسيمها إلى أبواب وبنود كما يراعى سائر القواعد العامة التى تتبعها الدولة فى إعداد ميزانيته . هذا بالإضافة إلى مراعاة الأحكام الخاصة بالمجالس التى نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية . (المادة ٧٩ فقرة أولى من اللائحة) ومن هذه الأحكام الخاصة مانعت عليه النقرة الثانية من هذه المادة ، إذ تفرض على المجالس فى إعداد ميزانياتها ألا تتجاوز اعتمادات الباب الأول ٥٠ ٪ من الاعتمادات المخصصة لكل مرفق من المرافق التى يتولاها المجلس مع استثناء مرفق التربية والتعليم ، إلا إذا أذنت اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بتجاوز هذا الحد الأقصى .

ولما كانت الإدارة المالية للمجالس المحلية قد تقتضى شيئا من المرونة فى عدم التقيد الحتمى بالقواعد العامة المتبعة فى إدارة الدولة المالية فقد رأى الشارع مواجهة هذا الاحتمال ، فأجازت اللائحة التنفيذية للجنة المركزية للإدارة المحلية أن تضع قواعد خاصة لتسرى على المجالس المحلية تختلف عن القواعد العامة (المادة ٧٩ فقرة ثالثة من اللائحة) .

ولما كانت المجالس المحلية بحكم ما أحيل عليها من اختصاصات تتولى كثيرا من المشروعات والخدمات التى كان يجوز أن يقدم بها الأفراد والشركات فقد رأى التحقق من سيرها بهذه المشروعات على مستوى لا يقل فى كفايته والاقتصاد فى النفقات عن مستوى النشاط الحر ، لذلك فرضت اللائحة التنفيذية على كل مجلس أن يعد ، بالإضافة إلى إعداد

ميزانيته الشاملة لجميع إيراداته ومصروفاته ، حسابات رأسمالية لكل وحدة من وحداته الانتاجية العاملة ، ويدخل فيها حساب استهلاك المنشآت والمعدات واحتياطي الصيانة والتجديد وثققات التشغيل ، والابرادات والمصروفات الحقيقية ومعدلاتها ، ويقوم فيها رأس المال سنويا ، وأن يراعى في إعداد الحسابات المذكورة مبدأ دوران رأس المال في حدود اختصاصات المجلس ، (المادة ٨١ من اللائحة) .

وفرضت اللائحة على ممثلى الوزارات فى مجلس المحافظة عند إعداد مشروع الميزانية استطلاع رأى الوزارات ذات الشأن قبل العرض على مجلس المحافظة (المادة ٨٥ من اللائحة) ، وهذا الحكم يسرى بالتبعية على إعداد مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية باعتبارها ميزانيات ملحقه بميزانية مجالس المحافظة .

وقد أريد بهذا الحكم الكشف مقدما عن مدى المعونات المالية والفنية التى تستطيع الوزارات المختلفة تقديمها للمجالس المحلية ، وما يؤيد ذلك ما رأيناه من أن اللائحة التنفيذية فرضت على مجالس المدن والمجالس القروية تقديم مشروع ميزانياتها إلى المحافظ قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل (المادة ٨٣ من اللائحة) ، فى حين فرض القانون تقديمها إلى مجالس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل (المادة ٧١ من القانون) ، ليكون لدى المحافظ شهر بأكمله يكلف فيه ممثلى الوزارات فى مجالس المحافظة باستطلاع رأى وزاراتهم فى مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية قبل عرضها على مجالس المحافظة فى نهاية هذا الشهر برنامج المشروعات التى تمتد تنفيذها الى عدة سنوات :

فى عهد الثورة التعميرية التى تسير الآن بخطى حثيئة ، يجب وضع تخطيط

طويل المدى لمشروعات الإصلاح والتعمير ، تخطيط يجتنب الارتجال ، ويتخير بعد الدرس والتمحيص أنجح الوسائل لإنجاز المشروعات ، ويرسم خطوات تنفيذها المتتابع ، ويضرب لكل خطوة أجلا المقدور ، ثم يواتى كل خطوة بكفاياتها الاعتمادية من المال .

وقرانا ومدتنا قد طالت عليها عهود النسيان والاهمال والركود حتى أصبحت في أشد الحاجة إلى هذا التخطيط الاصلاحى المكفول النفاذ .

لذلك عنى قانون الادارة المحلية بمواجهة مطالب هذا الموقف ، ولما كان مبدأ سنوية الميزانية قد يعرقل الاطراد اللازم فى تحقيق أهداف هذه الثورة التعميرية ، فقد أوجبت اللائحة التنفيذية على كل مجلس أن يضع - إلى جانب ميزانيته السنوية - برنامجا شاملا لمشروطاته طويلة المدى موزعة على عدد معين من السنين ، بحيث يشمل هذا البرنامج المراحل التنفيذية وتكاليفها ووسائل تنفيذها ، ثم تعتمد اللجنة الاقليمية للادارة المحلية هذا البرنامج بعد أخذ رأى الوزارات ذات العلاقة ، على أن يعتمد مجلس المحافظة مقدما برامجه مجالس المدن والمجالس القروية . ثم فرضت اللائحة على كل مجلس أن يدرج فى الميزانية السنوية المبالغ اللازمة لتنفيذ الجزء المقرر للسنة حسب البرنامج المعتمد (المادة ٨٨ من اللائحة) .

ثانيا - مرحلة الاعتماد

بعد الانتهاء من مرحلة الاعداد يرسل مجلس المحافظة مشروع ميزانيته فور إقرارها - مع ملحقاتها من مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية - إلى اللجنة الاقليمية للادارة المحلية لتتولى فحصها (المادة ٨٦ من اللائحة) . ويجب على اللجنة أخذ رأى المحافظ المختص قبل إجراء أى تعديل فى ميزانيات المجالس (المادة ١٢ من القانون) .

ويجب على اللجنة الاقليمية للادارة المحلية عند فحص ميزانيات مجالس المحافظات والميزانيات الملحقه بها أن تدرج المبالغ الآتية في ميزانية كل مجلس ، إذا أهمل المجلس إدراجها كلها أو بعضها : (١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها ، (٢) المصروفات التي يفرضها عليها قانون الادارة المحلية أو أى قانون آخر ، (٣) مصروفات الادارة والصيانة المتعلقة بالمرافق أو المنشآت أو الأعمال التي يقوم بها المجلس . المادة (٦٣ من القانون) ، (٤) الاعتمادات اللازمة لمواجهة الخدمات التي تؤدى للمجالس المحلية بواسطة الهيئات العامة (للمادة ٨٦ فقرة ثانية من اللائحة) .

ومتى أصدر رئيس الجمهورية قراره باعتماد ميزانية مجلس المحافظة أصبحت نافذة المفعول ، هي وميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية الملحقه بها (مادة ٨٧ من اللائحة) . فإذا تأخر اعتماد ميزانية مجلس المحافظة حتى بدأت السنة المالية الجديدة فإنه يعمل بالميزانية القديمة لحين اعتماد الميزانية الجديدة ، وذلك وفذا للقواعد التي يقررها الوزير المختص بالإدارة المحلية في هذا الشأن (المادة ٧٣ من القانون) .

ثالثا - مرحلة التنفيذ

عنيت لللائحة التنفيذية للقانون ببسط المبادئ التي يجب على المجالس مراعاتها في تنفيذ الميزانية كما عالجت المشكلات التي تعترض هذا التنفيذ . وتتناولها هنا تباعا .

الصرف في حدود اعتمادات الميزانية :

متى صارت ميزانية المجلس نافذة المفعول يمضى كل مجلس في تنفيذها على الوجه المبين فيها ، بحيث لا يجوز الإذن بالصرف أو الارتباط بمصرف إلا في

حدود أعمادات الميزانية ، كما لا يجوز استعمال أى اعتماد فى غير الغرض المخصص له فى الميزانية (المادة ٩٠ من اللائحة) .

وتحقيقاً للمرونة فى مقتضيات التنفيذ أجازت اللائحة لرئيس المجلس المحلى التصرف فى المبالغ المعتمدة لأقسام كل بند بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتماد المقدر لذلك البند ، فيما عدا الأعمال الجديدة . على أنه لا يجوز تجاوز الاعتماد السنوى المخصص لبند من بنود الميزانية إلا إذا كان فى باقى اعتمادات البنود الأخرى من نفس الباب وفر كاف لتغطية هذا التجاوز ، وذلك بشرط أن يصدر الترخيص بهذا التجاوز من رئيس مجلس المحافظة فى حدود عشرة آلاف جنيه ، ومن رئيس مجلس المدينة فى حدود خمسة آلاف جنيه ، ومن رئيس مجلس القرية فى حدود ألف جنيه . أما ما زاد عن هذه الحدود فيجب أن يصدر الترخيص به من الوزير المخصص بالإدارة المحلية (المادة ٩١ من اللائحة) .

ضبط حساب الارتباطات :

تنظيماً وضبطاً لهذا الحساب قضت اللائحة بأن تفتح للارتباطات الخاصة بكل مشروع أو مصروف حسابات سنوية تبين الاعتماد السنوى المخصص للمشروع ، وتفيد بها المبالغ المرتبط بها على هذا الاعتماد ، مع إيضاح بيانات وافية عن كل ارتباط . وبصفة خاصة توارىخ التنفيذ المتفق عليها . ويستخرج تباعاً بعد كل قيد الرصيد الباقى من الاعتماد دون ارتباط (المادة ٩٢ من اللائحة) .

حكم خاص بالأعمال الجديدة :

فى الأعمال الجديدة قد لا تتحقق الدقة فى تقدير تكاليفها بسبب ما يطرأ فى جزء منها من ازدياد فى أجور العمال أو ائتمان المواد المستعملة فى هذا الجزء

وما يطرأ من انخفاض في هذه الأجور والأثمان في جزء آخر . وقد عالجت اللائحة التنفيذية هذا الاحتمال بأن قررت أنه في الأعمال الجديدة يجوز زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالميزانية لأي عمل من الأعمال الجديدة مقابل تخفيض مماثل في التقدير الكلي لأعمال أو اعتمادات أخرى في نفس الباب . ويكون ذلك من سلطة مجلس المحافظة فيما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، ومن سلطة مجلس المدينة فيما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه ، ومن سلطة مجلس القرية فيما لا يجاوز ألف جنيه ، ومن سلطة الوزير المختص بالإدارة المحلية فيما جاوز هذه الحدود (المادة ٩٣ من اللائحة) .

وبالعكس قد يتحقق وفر في تنفيذ الأعمال الجديدة . فقررت اللائحة التنفيذية في شأنه أن يضاف هذا الوفر بالكامل - في كل مجلس من المجالس المحلية - إلى حساب الاحتياطي العام لمجلس المحافظة التي تقع في دائرة اختصاصه هذه المجالس ، ويكون التصرف في هذا الاحتياطي لتنفيذ مشروعات أخرى بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بناء على اقتراح مجلس المحافظة (المادة ٩٩ من اللائحة) .

كذلك في الأعمال الجديدة قد لا تتحقق الدقة - لظروف قهرية - في تحديد المدة اللازمة لإنجازها أو تسليمها ، ثم تنتهي السنة المالية وتبدأ سنة مالية جديدة قبل إتمام صرف الاعتمادات المخصصة لهذه الأعمال والواردة في ميزانية السنة السابقة . ولما كانت المساعدة في سنوية الاعتمادات تقضى بإبطال ما لم يصرف منها حتى نهاية السنة المالية فقد عالجت اللائحة التنفيذية هذه المشكلة بأن قررت أنه إذا لم تسلم أو تنجز أعمال جديدة واردة في ميزانية أي مجلس من المجالس المحلية لسنة قدر أن يقع فيها ذلك التسليم أو الإنجاز، جاز لمجلس المحافظة أن يرخص بمصروفاتها في سنة تالية ، ولو لم يدرج

بها اعتماد لتلك المصروفات ، على أنه يشترط أن تكون المصروفات التي يرخص بها على هذا الوجه داخلة في حدود التكاليف السابق اعتمادها في الميزانية لهذه الأعمال وأن لا يترب على هذا الترخيص تجاوز جملة الباب (المادة ٩٤ من اللائحة) .

عقود المجالس المحلية :

المجالس المحلية في مباشرة نشاطها تبرم عقود أعمال : منها ما يتم في خلال السنة المالية وهذه لا تثير أشكالا ، ومنها ما يمتد تنفيذه إلى ما بعد انتهاء السنة المالية وإبطال الاعتمادات الواردة فيها ، وقد نظمت اللائحة التنفيذية هذه الحالة الأخيرة فأجازت للمجالس إبرام عقود من شأنها أن ترب التزامات على السنوات المالية المقبلة ، وهي حالة عقود الأعمال غير القابلة للتجزئة والتي يمتد تنفيذها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية . فهذه العقود يجوز للمجالس إبرامها بشرط أن لا تزيد قيمتها على جملة التكاليف النهائية الواردة في البرنامج المعتمد لهذه الأعمال (المادة ٩٥ فقرة أولى من اللائحة) .

هذا في عقود الأعمال غير القابلة للتجزئة - أما في عقود الأعمال القابلة للتجزئة فيقتصر التعاقد على الجزء الذي يسمح به الاعتماد في ميزانية السنة التي يحصل فيها هذا التعاقد . أما إذا اقتضت الضرورة التعاقد على جزء من العمل لمدة تجاوز السنة المالية وكان المبلغ المتعاقد عليه يزيد على الاعتماد المذكور فيجب أن لا يحصل التعاقد إلا بموافقة الوزير المختص بالإدارة المحلية وفي حدود التكاليف الكلية (المادة ٩٧ من اللائحة) .

كما أجازت اللائحة التنفيذية للمجالس الارتباط مقدما على اعتمادات التوريدات والأعمال التي تكرر بطبيعتها الواردة في الباب الثاني في حدود

١٠٠ ٪ من اعتمادات السنة التي يتم فيها الارتباط . (المادة ٩٥ فقرة ثانية من اللائحة) .

أما بالنسبة لاعتبارات الباب الثالث فيجوز الارتباط بشأنها مقدما بشرط أن تكون الاعمال أو التوريدات المتعلقة بها واردة في مشروع التخطيط المعتمد وبعد موافقة الوزير ذي العلاقة (المادة ٩٥ فقرة ثالثة من اللائحة) .

أما في عقود الاستخدام أو الإيجار أو الصيانة لمدة تتجاوز السنة المالية فقد أجازت اللائحة لرئيس كل مجلس إبرامها بشرط أن لا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة في السنوات المالية المقبلة عن المربوط لتلك البنود في ميزانية السنة المالية التي تم فيها التعاقد. أما إذا زادت مدة التعاقد على سبع سنوات ولم تتجاوز عشر سنوات فيجب الحصول على ترخيص من الوزير المختص بالإدارة المحلية ، وما زاد عن هذه المدة يكون الترخيص فيه من رئيس الجمهورية (المادة ٩٦ من اللائحة) .

وتخضع المجالس في عقودها لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لعقود الحكومة مع مراعاة الأحكام الآتية (المادة ١١٩ من اللائحة) :

(أ) يكون للمحافظ سلطات وكيل الوزارة ، ويكون لرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة ، ويكون لرئيس المجلس القروي سلطة رئيس القرع .
(ب) ويكون للمحافظ كذلك : اعتماد توصيات لجنة الشراء بالممارسة فيما يزيد على خمسين ألف جنيه ، ورفع غرامات التأخير فيما يزيد على ألفي جنيه .

(ج) ويكون لمجلس المحافظة إجازة التأمين على مشتريات المجالس المحلية ومملكتها .

(د) ويكون للوزير المختص بالإدارة المحلية تشكيل لجنة الممارسة خارج الجمهورية بعد أخذ رأي الوزير ذى العلاقة .

(هـ) يكون للوزير المختص بالإدارة المحلية سلطة وزير الخزانة واللجنة المالية في الاستثناء من لائحة المناقصات والمزايدات .

الترخيص بالتخصم على اعتمادات سنة مالية قائمة بمصروفات سنة مالية سابقة :

أجازت اللائحة التنفيذية لرئيس كل مجلس سلطة الترخيص بالتخصم على اعتمادات سنة مالية قائمة بمصروفات خاصة بسنة مالية سابقة ، بعد بحث أسباب التأخير ، وبشرط عدم تجاوز ربط البند في السنة المالية القائمة ، وفي حالة ما إذا تبين أن سبب التأخير يرجع إلى عدم كفاية البند في ميزانية السنة المختصة تحدد المسؤولية في ذلك وترفق النتيجة بمستندات الصرف (المادة ٩٨ من اللائحة) .

التعليه بحساب الأمانات :

أجازت اللائحة أن تعلي بحساب الأمانات المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدما أى قبل الصرف في حالات فصلتها اللائحة في المادة ١٠١ بفقراتها الثمانية .

ومعنى هذا الاصطلاح « التعليه على الأمانات » أنه بالرغم من انتهاء السنة المالية وإلغاء اعتماداتها التي لم يتم صرفها خلال السنة ، فإن المبالغ التي حصلت « تعليتها على الأمانات » تظل جائزة الصرف بالرغم من انتهاء السنة المالية المدرجة فيها اعتمادات هذه المبالغ .

ونكتفي هنا بتلخيص حالات التعليه على الأمانات التي أوردتها المادة ٩٨

الساقفة الذكر :

١ - المرتبات والمكافآت والأجور والإيجارات المستحق صرفها إلى نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها لسبب ما .

٢ - أثمان المشتريات والتوريدات التي تم استلامها فعلاً ولم يتم صرفها لغاية نهاية السنة المالية بسبب توقيع الحجز عليها أو لأي سبب آخر .

٣ - قيم الحسابات الختامية عن الأعمال المطابقة للعقود المبرمة بشأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع المقاولين عن التوقيع عليهم أو لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة مثلاً .

٤ - أثمان العقارات التي تنزع ملكيتها وذلك بعد التعاقد مع المالك أو بعد صدور القرار الجمهوري بنزع الملكية وإتمام وضع اليد .

٥ - المساعدات التي يتقرر صرفها على أقساط شهرية تمتد إلى سنوات تالية .

٦ - الإعانات والتبرعات والاشتراكات والمساهمة في تكاليف منشآت عامة أو خدمات أخرى ، الواردة مبالغها بالميزانية (وتكون المجالس قد ارتبطت بها لغاية السنة المنتهية) ثم تعذر صرفها الفعلي قبل نهاية السنة .

٧ - ثمن المياه والتيار الكهربائي والغاز وغيرها التي تستهلك في الشهر الأخير من السنة المالية والتي ترد المطالبات الخاصة بها خلال الفترة المحددة لتقجيل حسابات السنة المالية .

٨ - إذا تبين أن تنفيذ عمل ارتبط به سيتأخر إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المتفق على إتمام التنفيذ فيها فيجوز تعلية المبلغ المرتبط به إلى حساب الأمانات، فرع الارتباطات .

هذا وفي الواقع يعتبر نظام « التعلية على الأمانات » استثناء من القاعدة المالية العامة التي توجب أن ينسب كل إيراد إلى ميزانية السنة المالية

التي يحصل فيها ، وأن كل مصروف لا يحسب إلا على ميزانية السنة المالية التي يصدر إذن الصرف خلالها .

وقد نصت على هذه القاعدة العامة المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية ، وطبقتها على حسابات التسوية مع تحويل رئيس المجلس إطالة مدة هذه الحسابات إلى نهايه سبتمبر من كل سنة .

وسائل لضبط حسابات المجالس وتنظيم ادارتها الماليه :

رسمت اللائحة التنفيذية وسائل متعددة لبلوغ هذا الهدف نصت عليها المواد ١٠٣ إلى ١١٠ من اللائحة :

١ - يتبع المجلس فيما يتعلق بامساك الدفاتر والسجلات المالية والاستمارات وضبطها نظاما خاصا يصدر به قرار من وزير الخزانة .

٢ - يفتح المجلس حسابا في البنك الذي يعينه وزير الخزانة ويكون الصرف بشيكات موقعا عليها من رئيس المجلس أو من ينوب عنه توقيعيا أولا ومن رئيس الحسابات أو مندوب عنه توقيعيا ثانيا .

٣ - يقوم قسم الحسابات بمسك سجل خاص لميزانية المجلس لاثبات جميع المبالغ التي تصرف خصما على اعتمادات الميزانية ، من واقع المستندات والكشوف الشهرية التي يجب أن ترد إلى القسم خلال الشهر التالي .

٤ - يكون رئيس الحسابات أو من ينوب عنه مسئولاً عن صحة جميع الصرفيات والارتبطات فيما يختص بالاعتمادات التي يتولى المجلس صرفها مباشرة . وعليه أن يراجع جميع المستندات الخاصة بها . وكل استثمار اعتماد صرف تقدم إلى إدارة الحسابات يجب أن يرفق بها المستندات المؤيدة لها مع توضيح المبلغ المطلوب صرفه بالأرقام والكتابة .

٥ - يراجع قسم الحسابات كشوف الماهيات الشهرية التي ترد له بالمطابقة على السجلات الموجودة لديه مع مراعاة التعديلات التي ترد إليه من قسم المستخدمين ، ويتخذ اللازم نحو صرفها لأربابها .

٦ - يجب ختم مستندات الصرف - الأصل والصورة - أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد استمارة الصرف ، وبما يفيد الصرف بمجرد إصدار الشيك .

٧ - مخازن المجالس : تنشأ مخازن مستقلة للمجالس ، كما تنشأ عند الاقتضاء مخازن فرعية بالأقسام ووحدات الخدمة العامة التابعة للمجلس ، وتسرى على هذه المخازن الأحكام الخاصة بالمخازن الحكومية ، ويعين رئيس المجلس من بين موظفي المجلس من يعهد إليه بالاختصاصات المخولة لأمناء المخازن الحكومية .

٨ . السلفة المستديمة : وهي معدة للقيام بالمصروفات الطارئة والعاجلة ، ويحدد رئيس المجلس المحلي مقدار السلفة المستديمة في البداية بصفه مؤقتة ثم يحدد قيمتها نهائيا بعد ستة أشهر من تاريخ التحديد المؤقت على أساس متوسط الصرف الشهري . ويعهد بالسلفة إلى موظف تتوافر فيه شروط الضمان من غير موظفي الحسابات . ويكون الصرف منها بمقتضى إذن ، ويجب أن يبين به الغرض الذي صرفت من أجله ، ويعتمد من الرئيس المختص . وعلى الموظف المعهود إليه بالسلفة المستديمة أن يقيد المبالغ التي يتسلمها وما يصرف منها في دفتر المعد لذلك . وتجرد السلفة مرة على الأقل كل شهر ، وتخفض قيمتها إذا انضح أنها تزيد على الحاجة الفعلية للصرف . ويجوز لرئيس المجلس الترخيص في صرف مبالغ من السلفة المستديمة تزيد على العشرة جنيهات (المادة ١١١ من اللائحة) .

وجعلت اللائحة للمحافظ أن يرخص في السلفة المؤقتة في حدود ٥٠٠ جنيه لكل حالة ، ولرئيس مجلس المدينة أن يرخص في حدود ١٠٠ جنيه ، ولرئيس المجلس القروي في حدود ٥٠ جنيه ، على أن تؤدي هذه السلفة ويسوى حسابها بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله ويسرى على الموظف الذي يعهد إليه بها شروط الضمان (المادة ١١٢ من اللائحة).

٩ - الصيارف وسائر الموظفين الذين يعهد اليهم بنقود أو أوراق دمغة أو أدوات أو مهمات يجب أن يقدموا الضمانات المقررة طبقا للنظم الحكومية (المادة ١١٣ من اللائحة).

١٠ - يكون من سلطة رئيس كل مجلس التصريح بصرف مبالغ بمستندات بدل فاقد بعد التأكد من فقدانها وعدم تكرار الصرف مع تحديد المسؤولية .

١١ - للمحافظ الترخيص في تفسيط المبالغ المستحقة للمجالس قبل الموظفين والأفراد في الأحوال الاستثنائية التي يتطلب فيها الأمر تفسيط هذه المبالغ وذلك بناء على طلب المجالس ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

١٢ - لرئيس كل مجلس سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفتات والأوضاع المقررة في القوانين واللوائح .

١٣ . لرئيس كل مجلس سلطة صرف إعانات مالية لعائلات المتوفين من الموظفين أو العمال في حالة العسر الشديد وذلك في حدود مرتب شهر (المادة ١١٤ من اللائحة).

١٤ - التسوية بين المجالس والإدارات الحكومية في الإعفاء من الضرائب :

قرر القانون إعفاء مجالس الإدارة المحلية من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ورسم الدمغة ، وتعامل في ذلك معاملة وزارات الحكومة ومصالحها سواء في ذلك الأموال أو الممتلكات أو العقود (المادة ٧٨ فقرة ثانية من القانون) .

كما قضى بأن تسرى على الأموال العامة للمجالس القوانين واللوائح الحكومية المتبعة في إدارة الأموال العامة فيما لم يرد فيه نص في اللائحة التنفيذية (المادة ٧٨ فقرة أولى من القانون) .

١٥ - المراقب المالي : ضمانا لصيانة الإدارة المالية في جميع المجالس المحلية من كل عبت ، فرض القانون أن تعين وزارة الخزانة في كل مجلس محافظة مراقبا ماليا يكون تابعا لها ، ويختص بمراجعة حسابات مجلس المحافظة وحسابات المجالس المحلية في دائرته إيرادا ومصروفا . ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها في المجلس . ويعاونه في ذلك مدير أو رؤساء الحسابات ووكلائهم ويكونون تابعين له . وتدرج وظائفهم في ميزانية وزارة الخزانة وعلى المجلس المختص أن يؤدي مرتباتهم لوزارة الخزانة وأن يدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانيته . (المادة ٧٩ من القانون) .

سلطات رؤساء المجالس في الشؤون المالية :

حددت اللائحة التنفيذية سلطات رؤساء المجالس المحلية في الشؤون المالية على النحو الآتي (المادة ٧٧ من اللائحة) .

١ - يكون للمعافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة في الحدود الواردة باللائحة التنفيذية ، وما ورد بالمادة ٦ من قانون الإدارة المحلية وسبق الإشارة إليها في شرح اختصاصات المحافظ وهي التي تقضى بأن

يكون المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه، ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى فروع الوزارات في المحافظة، وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلي لهم ويجوز لكل وزير أن يعهد إلى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه.

٢- ويكون لرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المحافظة، ويكون لرئيس المجلس القروي سلطة رئيس الفرع.

٣- ويكون للمحافظ سلطة البت فيما يتجاوز السلطات المخولة لكل من رئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي في الحدود المشار إليها في اللائحة التنفيذية.

موظفو المجالس وعملها

أولاً - الموظفون المنقولون من الوزارات إلى المجالس

وضع قانون الإدارة المحلية من البداية قاعدة عامة تقضى بأن جميع الاختصاصات التي كانت تباشرها الوزارات التنفيذية في المحافظات وفي المدن وفي القرى، والتي انتقلت بحكم هذا القانون إلى المجالس المحلية، ينقل موظفو هذه الوزارات الذين كانوا يباشرون هذه الاختصاصات إلى ميزانيات هذه المجالس، ويعتبرون في عداد موظفي المجالس. وبناء على هذا الاعتبار يستمر تطبيق الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة عليهم، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش (المادة ٨٠ من القانون والمادة ٥٩ من اللائحة). هذه القاعدة قد تبدو قاسية على المجالس المحلية التي ليست ميزانياتها في حجم ميزانية الدولة، ولكن لم يكن هناك بد من الأخذ بها، وإن خالفنا بذلك القاعدة السائدة في نظم الإدارة المحلية في أكثر الدول.

وتبرير ذلك أن هذه الدول أخذت منذ زمن بعيد بنظام الإدارة المحلية وصارت تباشر شيئاً فشيئاً اختصاصات ومرافق محلية لم تكن تباشرها الوزارات من قبل. من أجل ذلك وضعت نظاماً خاصاً لموظفيها يختلف عن نظام موظفي الحكومة المركزية. أما عندنا فقد حدث العكس. فالاختصاصات المحلية التي خولها القانون للمجالس المحلية كانت تباشرها من قبل الوزارات بموظفيها، فجاء القانون ونقل هذه الاختصاصات إلى المجالس المحلية ونقل موظفيها إلى ميزانيات هذه المجالس، فأصبحوا بهذا النقل من موظفي المجالس المحلية. فالعدالة تقضى إذن بأن لا يطرأ أى تغيير على مركزهم الوظيفي، لافى الحقوق المالية ولا في سائر الحقوق الأخرى.

على أن القانون أقر لهذه القاعدة العامة استثناءين :

الاستثناء الاول :

نصت عليه اللائحة التنفيذية في المادة ٥٨ : « يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة ومن يحدده الوزير المختص من الوكلاء والمساعدين تابعين للمحافظ ، فيما عدا التعيين والنقل والترقية فيتبعون في شأنها لوزاراتهم » .
بعبارة أخرى أراد القانون أن يظل ممثلو الوزارات في مجلس المحافظة ، هم ووكلاؤهم ومساعدوهم الذين يعينهم الوزير المختص ، من حيث السلك الوظيفي في عداد موظفي وزاراتهم التي تظل تدفع اليهم مرتباتهم وتتولى تعيينهم من البداية ثم مباشر شئون ترقيةهم ونقلهم . وإن ظلوا تابعين للمحافظ في رئاسته المحلية عليهم ، وظلوا كذلك بحكم تعيينهم في مجلس المحافظة أعضاء بحكم وظائفهم فيه (المادة ١١ فقرة أولى من القانون) .

ومادام القانون قد قصر هذا الاستثناء على ممثلي الوزارات في مجلس المحافظة ، فبدى أن هذا الحكم لا يسرى على ممثلي الوزارات في مجالس المدن والمجالس القروية ، بل يعتبر هؤلاء من موظفي المجالس ، وبكونهم مع ذلك أعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس ، بحكم تعيينهم في هذه العضوية بقرار من المحافظ ، استنادا إلى ما قرره اللائحة التنفيذية في أن يكون تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثلي الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة .

وإذن يصبح أن يكون ناظر مدبسة ابتدائية في مدينه أو قريه ممثلا لوزارة التربية والتعليم في مجلس المدينة أو في المجلس القروي بالرغم من اعتباره في عداد موظفي المجلس ، مادام قد صدر بتعيينه عضوا فيه بحكم وظيفته بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثل وزارة التربية والتعليم في مجلس المحافظة .

وهذه التبعية لمجالس المدن والمجالس القروية لا ندرى حتما على جميع ممثلي الوزارات في هذه المجالس ، فقد قدمنا أن الاستثناء الخاص بممثلي الوزارات في مجالس المحافظة يسرى على مساعديهم ووكلائهم . فمثلا إذا أريد استثناء من يمثل وزارة الداخلية في مجالس المدينة ومجالس القرية كما مور المركز أو العمدة فيصبح اعتبارهما من مساعدي مدير الأمن، ممثل وزارة الداخلية في مجالس المحافظة .

الاستثناء الثاني :

هذا الاستثناء أريد به مواجهة احتمالات المستقبل . فقد تناح للمجالس المحلية في المستقبل القريب أو البعيد القدرة على شغل وظائفها بأبناء المدينة أو القرية ، المقيمين فيها ، والذين لا يجدون بفضل هذه الإقامة المحلية حرجا في قبول نظام وظيفي يختلف عن نظام موظفي الدولة في المرتبات والحقوق الأخرى . وهذا هو المتبع فعلا في نظم الإدارة المحلية في الدول الأخرى . لذلك قررت المادة ٨٦ من القانون : « فيما عدا الوظائف التي يسرى على شاغليها نظام موظفي الدولة يجوز لكل مجلس محلي أن يضع نظاما محليا لبعض وظائفه التي تقتضى التفرغ ، وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية ، تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ، ويصدق على هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية » .

ثانيا - للموظفون الجدد الذين تعينهم المجالس من البداية :

لا شك أن المجالس المحلية في مباشرتها الاختصاصات التي فرضها عليها القانون ستحتاج إلى تعيين موظفين جدد . فالوزارات التي كانت تباشر هذه الاختصاصات من قبل كانت تباشرها في نطاق ضيق . وقد برؤي

أن هؤلاء الموظفين الجدد الذين ستعينهم المجالس يجب أن لا يخلطوا في وضعهم
الوظيفي عن أندادهم المنقولين من الوزارات إلى المجالس فقرر القانون أن
تسرى عليهم بالمثل الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة .
ونظم القانون ولائحته التنفيذية أحكام هذا التعيين .
التعيين بناء على مسابقة :

قررت المادة ٨٢ من القانون والمادة ٦١ من اللائحة أن يكون التعيين في
الوظائف الخالية - بمجلس المحافظة وبمجالس المدن والمجالس القروية بدائرة
المحافظة ، بناء على مسابقة عامة يجربها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة
بقدر الإمكان أى إذا توافر بينهم العدد والمؤهلات والمستوى المطلوب -
ويبين المحافظ بقرار منه إجراءات الإعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة
ويكون التعيين في الوظائف على حسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب
النهائي لنتائج الامتحان . ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد بإجراء المسابقة إلى
هيئة أو مصلحة عامة .

وقضت المادة ٦٢ من اللائحة بأن تحدد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية
الوظائف الفنية التي لا يلزم إجراء مسابقة لشغلها ، على أن يتم شغلها وفق
الترتيب التخرج .

صدور قرار التعيين من المحافظ :

وقضت المادة ٨٣ من القانون : أن يكون التعيين في الوظائف الخالية
في المجالس بناء على طلب كل مجلس . ويصدر التعيين بقرار من المحافظ ومع
ذلك يجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختلفة في مجلس المحافظة
في إصدار قرارات التعيين المشار إليها إذا كانت الوظيفة لاتعلو على الدرجة
المساوية . كذلك يفوضهم إذا طلبت إليه الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض .

جواز اضافة شروط أخرى للتعين :

أجاز القانون (المادة ٨٤) لمجلس المحافظة - على ضوء احتياجاته المحلية - أن يضع شروطا أو أحكاما أخرى علاوة على الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك .

كما أجاز له أن يقرر إلى جانب المرتب الأصلي علاوة وظيفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتتغير بتغير الوظائف التي يشغلها الموظف .

التعيين في وظائف لا تقتضى التفرغ :

تخفيفا لآعباء الميزانية في المجالس المحلية رؤى الانتفاع بموظفين لا يعملون كل الوقت بل يعملون بعض الوقت ، وإذن تكون مرتباتهم أقل من مرتبات أمثالهم الذين يعملون كل الوقت لاسيما لان بعض الكفايات الفنية الكبيرة إذا أرادت المجالس شغلها كل الوقت تحمات في سبيل ذلك عبء مرتبات ضخمة في حين أنها لا تحتاج إلى استغلال هذه الكفايات إلا بعض الوقت .

فقرر القانون (المادة ٨٥) أنه يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المجلس واعتماد المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها في العقد . ويلاحظ أن المجلس تقتصر موافقته على الأخذ بالمبدأ ، أما المحافظ فيتولى التعيين (المادة ٦٣ من اللائحة) .

حدود سلطة رؤساء المجالس في التعيين :

قررت المادة ٨٧ من القانون والمادة ٦٥ من اللائحة : تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء

الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة .

ثالثا - لجنة شئون الموظفين

موظفو المجالس المحلية - سواء منهم الموظفون المنقوان من الوزارات إلى المجالس ، أو الموظفون الذين عينتهم المجالس من البداية - تشرف على شئونهم لجنة تسمى « لجنة شئون الموظفين » المادة ٨٨ من القانون . وتنشأ هذه اللجنة بديوان مجلس كل محافظة ، وتشكل من أعضاء المجالس المعيّنين بحكم وظائفهم رئيسا ومن ثلاثة إلى خمسة من ممثلي الوزارات في المجلس أعضاء ويكون تشكيلها بقرار من المحافظ .

وتختص اللجنة :

(أولا) بدراسة التقارير التي ترد من الرؤساء المباشرين في شأن الموظفين تمهيدا لوضع التقرير النهائي مع تعيين قرارها إذا خالفت رأى الرؤساء .
(ثانيا) بتقرير منح العلاوات أو الحرمان منها وفقا لأحكام القانون وفي ضوء التقارير .

(ثالثا) ببدء الرأى فيما يتعلق بنقل الموظفين وترقيتهم .

ويكون اختصاصها شاملا موظفي مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة (المادة ٦٨ من اللائحة) .

رابعا - نقل موظفي المجالس إلى الحكومة

أو إلى مجالس أخرى :

قد تقتضى مصلحة العمل نقل موظف من مجلس محلي إلى الحكومة ، أو نقله من مجلس محافظة إلى مجلس محافظة أخرى . فأجاز القانون للوزير المختص بالإدارة المحلية « أن ينقل موظفي المجالس المحلية إلى الحكومة

أو الهيئات العامة الأخرى ، وذلك بالاتفاق مع الجهة التي ينقلون إليها وبعد موافقة المجلس التابع له الموظف المنقول » .
كذلك أجاز القانون « نقل موظفي المجالس المحلية من محافظة إلى أخرى .
ويصدر في هذه الحالة النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين » .
وفي جميع الأحوال ينقل الموظف بماله وفي درجة مالية لا تقل عن الدرجة التي يشغلها ومع حساب مدة خدمته كاملة .
(المادة ٨٩ و ٧٠ من اللائحة) .

خامسا - عمال المجالس

القاعدة العامة في هذا الشأن أن تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة الأحكام الخاصة بعمال الحكومة (المادة ٩٠ فقرة أولى من القانون) وأن تطبق عليهم أحكام كادر العمال والقواعد المنظمة لشؤونهم (المادة ٧٥ من اللائحة) .
ولمجلس المحافظة أن يضع أحكاما خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة (المادة ٧١ من اللائحة) .

كما أن للمحافظ أن يضع أحكاما تكميلية تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية ويصدق عليها بقرار من رئيس الجمهورية (المادة ٩٠ من القانون فقرة ثانية) .

وقسمت اللائحة عمال مجالس المحافظات وعمال مجالس المدن والمجالس القروية طبقا لكادر العمال إلى فئتين : (أ) عمال عاديين و (ب) عمال فنيين .
وأجازت للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة

في كادر العمال . (المادة ٧٢ من اللائحة) . كما أجازت لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجلس بالنسبة إلى الأعمال الفنية التي تقضى مهارة أو خبرة خاصة صناعا ممتازين وذلك بطريق التعاقد نظير أجر يحدد في العقد (المادة ٧٣ من اللائحة و ٩٤ من القانون) .

ويكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون العمال الاختصاصات الممنوحة في القوانين واللوائح للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات ممثل الوزارات في دائرة المحافظة . ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي الاختصاصات الممنوحة لرؤساء المجالس .

وتنشأ في كل مجلس لجنة شئون العمال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر في التعيين ، وتحديد الدرجة والأجر ، والترقية ، والفصل . وتعتمد قرارات اللجنة من رئيس المجلس (المادة ٧٤ من اللائحة) .

الإشراف على أعمال المجالس

المجالس المحلية لم تخرج عن كونها قطاعا من الجهاز الإداري العام للدولة ، عهد إلى ممثلي المواطنين فيه الاضطلاع بمراقبتهم المحلية ، على أن يكون اضطلاعهم بهذه المرافق في نطاق السياسة العامة للدولة . وهذا يفرض على المجالس المحلية أن تهتدي في مباشرة اختصاصاتها بتوجيهات للوزارات ذات الشأن .

وقد رسم قانون الإدارة المحلية ساسلة من الضمانات يكفل بمسير المجالس المحلية في مباشرة اختصاصاتها في نطاق السياسة العامة للدولة ، وفي حدود المصلحة العامة ، محلية أو قومية ، نطلع عليها تباعا :

١ - التوجيه من الوزارات ذات الشأن :

تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بتصحيحها من هذا المرفق (المادة ٩٢ فقرة أولى من القانون) .

٢ - جواز مساهمة الوزارات مع المجالس في بعض المشروعات :
لكل وزارة بناء على اتفاق سابق مع المجالس أن تساهم في الأعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس . (مادة ٩٢ فقرة ثانية من القانون) .

٣ - التفتيش :

تتولى كل وزارة التفتيش على أعمالا المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون ، وتضع تقريرها على هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس وللجنة الإقليمية للإدارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الإعانة الحكومية للمجالس .

ويتولى ديوان المحاسبة التفتيش على حسابات المجالس . (المادة ٩٣ من القانون) .

٤ - إشراف الهيئة العليا للإدارة المحلية :

وتتألف هذه الهيئة التي يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية من لجنتين ، لجنة مركزية ولجنة إقليمية لكل من الإقليمين . (المواد ٦١ و ٦٢ و ٦٣ من القانون) .

وتختص اللجنة المركزية للإدارة المحلية بوضع السياسة العامة لنشاط المجالس الممثلة للوحدات الإدارية في نطاق السياسة العامة للدولة في حدود الاختصاصات الموكولة إلى المجالس في هذا القانون .

كما تختص بإبداء الرأي من مشروعات القرارات وتشريعات الإدارة المحلية قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

وتختص اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بما يأتي :

(أ) إبداء الرأي في قرارات المجالس التي تنص باللائحة التنفيذية على وحب عرضها عليها .

(ب) فحص ميزانيات مجالس المحافظات والميزانيات الملحق بها وينضم إليها عند الفحص المحافظ المختص .

(ج) إدراج المبالغ الآتية في ميزانية المجلس إذا أمهلها المجلس كلها أو بعضها :

١ - الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .

٢ - المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

٣ - مصروفات الإدارة والصيانة المتعلقة بالمرافق أو المنشآت .

(د) اعتماد كل مصروف طارئ غير وارد في الميزانية يقرره المجلس وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية مع استثناء الباب الأول .

(هـ) التنسيق بين المشروعات الحكومية وبين المشروعات التي تقوم بها المجالس بما يحقق التعاون في تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع المحافظات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

(و) اعتماد فرض الرسوم التي تفرضها مجالس المدن والمجالس القروية

أو إلغاء بعضها أو تعديله أو تقصير أجل سريانه .

(ز) توزيع حصيلة الموردين المشار إليهما في الفقرتين ا ب من المادة

٢٩ على مجالس المحافظات

(ح) اعتماد ما ترضيه المجالس المحلية من نظم خاصة البعض لوظائف المحلية .

٥ - التصديق على قرارات المجالس المحلية :

سبق بيان الحالات التي يجب فيها التصديق على قرارات المجالس المحلية من الوزير المختص أو من اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية ومشروعات القرارات وتشريعات الإدارة المحلية التي يجب إبداء الرأي فيها من اللجنة المركزية للإدارة المحلية قبل العرض على رئيس الجمهورية . وقد رأى أنه قد تدعو مقتضيات العمل إلى إضافة حالات أخرى تتطلب هذا التصديق فقررت المادة ١٣٨ من اللائحة التنفيذية أنه : « يجوز للجنة المركزية استثناء من الأحكام السابقة أن تقرر وجوب اعتماد الوزير المختص أو اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية لبعض القرارات التي لا تتطلب هذا الاعتماد على حسب هذه اللائحة : ويكون ذلك بقرار يعمل به من تاريخ صدوره » .

وبالنسبة لأثر التصديق مبزت اللائحة بين القرارات الصادرة من المجالس المحلية التي يختص رئيس الجمهورية أو اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بالتصديق عليها ، وبين القرارات التي تملك التصديق عليها سلطة أخرى .

وبالنسبة للقرارات من النوع الثاني يجب على السلطة التي تملك التصديق أن تصدق على كل القرار أو أن ترفضه جملة ويجب أن يكون القرار الصادر برفض التصديق على قرار المجلس المحلي مسبباً وأن يخطر به المحافظ ورئيس المجلس المحلي المختص كتابة خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر القرار نافذا . (المادة ١٣٩ من اللائحة) .

٦ - جواز حل المجالس المحلية :

توكيدا لإشراف الدولة على المجالس المحلية ، وضمانا لأن يظل نشاطها في نطاق السياسة العامة للدولة ، وفي حدود المصلحة العامة من محلية وقومية أجاز القانون لرئيس الجمهورية حل المجالس المحلية ، أسوة بما هو معمول به في جميع الدول الديمقراطية التي أخذت بنظام الإدارة المحلية .

فقررت المادة ٩٥ أنه يجوز عند الضرورة حل مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو المجلس القروي بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي ويكون غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة كانت .

ولا يجوز حل مجالس المحافظات أو مجالس المدن أو المجالس القروية بإجراء شامل كما لا يجوز أن يحل مجلس مرتين لسبب واحد .

وعقب صدور قرار الحل يصدر الوزير المختص قرارا بتأليف مجلس مؤقت بالاتفاق مع الاتحاد القومي من : (أ) أحد الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل يعينه الوزير المختص رئيسا . و (ب) باقي الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل . و (ج) أربعة من الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي من ذوي الكفاية الخاصة والمهتمين بشئون دائرة المجلس . (المادة ٩٦ من القانون) .

ملاحظات ختامية على قانون الادارة

١ - سريان قانون الادارة المحلية على الاقليم الشمالى
وتطبيقه التدرجى فى الاقليم

فرضت المادة الأولى - من قرار رئيس الجمهورية باصدار قانون نظام الإدارة المحلية - أن يبدأ سريان القانون فى الاقليم الجنوبى ، ثم يمتد تطبيقه على الاقليم الشمالى بقانون خاص . بل إنه فى الاقليم الجنوبى ذاته قررت المادة الثانية من قرار الإصدار أن يكون تنفيذ القانون بالتدرج خلال مدة أقصاها خمس سنوات ، وعهدت إلى اللجنة ، المركزية للإدارة المحلية وضع مراحل هذا التنفيذ المندرج ، وتحديد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ، ومتابعة تنفيذها .

والسبب الذى حال دون بدء سريان القانون فى الاقليم الشمالى فور إصداره يرجع إلى اعتبارين :

الأول - اختلاف النظم الضريبية فى الاقليمين فقد رأينا أن المجالس المحلية تستمد جانبا كبيرا من مواردها المالية من ضرائب إضافية تفرضها بنسبة مئوية من الضرائب الحكومية (كالضريبة الإضافية المعلاة على الصرية الجمركية على الصادرات والوارد ، وكالضريبة الإضافية المعلاة على ضرائب الثروة المنقولة) ومن بعض ضرائب كانت حكومية فجعلها القانون ضرائب محلية (كضريبة الأتبان وضريبة المباني والضريبة الإضافية المعلاة على ضريبة الأتبان) فالى أن يتم توحيد النظام الضريبى فى الاقليمين يتعذر سريان قانون الادارة المحلية على الاقليم الشمالى . لأن إنشاء مجالس محلية بهذه الاختصاصات التى خولها لها القانون ، وبغير موارد مالية تكفل إنجازها لهذه الاختصاصات ، يعتبر من باب التشريع الذى لا جدية فيه .

الثاني - اختلاف التقسيمات الإدارية ومسمياتها بين الإقليمين . وقد
آن الأوان لإعادة النظر في التقسيمات الإدارية بالإقليم الشامي لاعتبارات
كثيرة أشارت إليها التوصية الأولى من توصيات لجنة الإدارة المحلية في مؤتمر
الاتحاد القومي في الإقليم الشامي ، وقد جاء فيها :

« الاستعجال في إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية في الإقليم
الشامي ووضع مخطط لها ، تبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، مع حد
الأبعاد وسهولة المواصلات وتخفيف الاعباء عن المواطنين .

فأصبح إذن من الضرورات العاجلة - لتسوية الانتفاع بمزايا قانون
الإدارة المحلية بين الإقليمين - المبادرة إلى تحقيق هذين المطلبين : توحيد
النظام الضريبي ، وتوحيد التقسيمات الإدارية .

وقد راعى القانون أن تكون هذه المهمة بالذات إحدى مهام اللجنة
المركزية للإدارة المحلية ، التي كلفها - أول ما كلفها - « بالعمل على سريان
نظام الإدارة المحلية على الإقليمين » (الفقرة أ من المادة ٢ من قرار إصدار
قانون الإدارة المحلية) .

٢ - أحكام انتقالية

ميزانيات المجالس المحلية في فترة الانتقال :

قدمنا أن ميزانيات مجالس المحافظات وملحقاتها لا موجب - من الوجهة
الدستورية والقانونية - لعرضها على مجلس الأمة ، إلا من حيث تحديد
الاعانات التي تخرج من خزانة الدولة لهذه المجالس - وحتى هذه الاعانات
لا يجب حتما عرضها على مجلس الأمة مع ميزانية الدولة ، بل يصح عرضها على
حده على مجلس الأمة لينظر في اقرارها قبل إقراره لميزانية الدولة ، وقد
يكون هذا هو الطريق الأفضل حتى تستطيع المجالس المحلية تدير ميزانياتها

على ضوء مقدار هذه الاعانات الحكومية .
هذه هي القاعدة العامة ، وقد ذكرنا مبرراتها عند الكلام على ميزانيات
المجالس المحلية .

ولكن القانون رأى - مبالغة في الاحتياط وفي تقدير الصعوبات الفنية
في نقل بعض الاعتمادات الواردة في ميزانيات الوزارات إلى المجالس المحلية
لأول مرة ، رأى من أجل ذلك أن « تلحق ميزانيات مجالس المحافظات
وملحقاتها بميزانية الاقليم في فترة الانتقال التي تحددها اللجنة المركزية
للادارة المحلية » ، وظاهر أن فترة الانتقال هذه التي أشار إليها القانون
لن تجدد اللجنة المركزية ما يستوجب مداها إلى أكثر من السنة الأولى
لسريان القانون .

حكم بشأن المجالس البلدية قائمه وقت العمل بالقانون :
في الاقليم الجنوبي عدد من المجالس البلدية يتجاوز المائة ، منها عدد من
المجالس القروية التي سماها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،
« مجالس بلدية » فرؤى وجوب التمييز بين الفئتين ، فقررت المادة ٣ من
قرار الاصدار « أنه يعتبر مجلس مدينة في حكم القانون المرافق المجالس
البلدية القائمة وقت العمل به والتي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص
بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية ، أما المجالس التي لا يتضمنها
هذا القرار فتعتبر مجالس قروية » .

حكم موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية :
هذه إحدى الصعوبات العملية التي يواجهها تنفيذ نظام الادارة المحلية ،
للسبب الذي سبق إيضاحه وهو أن الاختصاصات التي احييت إلى المجالس
المحلية كانت تباشرها فروع الوزارات التنفيذية بموظفيها ، وقد عالجها القانون

بما نصت عليه المادة الرابعة من قرار الإصدار إذ قررت أن «يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الإعارة» كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم ، وذلك كله إلى أن نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية .

بدء نفاذ القانون : ز

صدر قانون الادارة المحلية في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٠ ونشر في الجريدة الرسمية في العدد ٧٦ في ٤ أبريل سنة ١٩٦٠ ، ونصت المادة السادسة من قرار الإصدار أن يعمل بالقانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز العمل به قبل ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، بل يجب أن تمضي هذه الشهور الثلاثة ثم يبدأ العمل به في التاريخ الذي يحدد بعد انقضاء هذه الشهور الثلاثة .

٣ - حقوق العضوية في اللجان التنفيذية للاتحاد القومي :

قد منا أن الأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية يجب أن يكونوا من أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي ، وهم الذين انتخبهم الشعب انتخابا عاما مباشرا ، ويكون اختيار أعضاء المجالس من بينهم بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي (المواد ١٠ فقرة د و ٣١ فقرة ج و ٤٦ فقرة ب من القانون). ورائد الاتحاد القومي في اختيار أعضاء المجالس المحلية من بين أعضاء اللجان التنفيذية هو الاهتداء باعتبارين: الأول اختيار أكثرهم دراية بالشئون المحلية ، والثاني اختيار أعظمهم كفاية في اختصاصات المجالس والاهتداء بهذين الاعتبارين يقتضى مرونة كبيرة في التقدير ، لذلك لم يشأ القانون أن يضع أى قيد على الاتحاد القومي في إجراء هذا الاختيار .

ولما كان جميع المواطنين على السواء ، لا تميز بينهم وبين طبقاتهم ، يصح أن يرفعهم الانتخاب العام المباشر إلى عضوية اللجان التنفيذية ، وقد يكون من بينهم العامل والتاجر والصانع والزارع والموظف إلى غيرهم من سائر طبقات الشعب ، فقد حرص القانون على أن لا يحرم أى طبقة من عضوية اللجان التنفيذية وبالتالي من عضوية المجالس المحلية .

وإذن ليس تمت مانع قانونى من أن يكون الموظف عضواً فى إحدى اللجان التنفيذية بالاتحاد القومى وبالتالي عضواً فى أحد المجالس المحلية ، ما دامت تتوافر فيه شروط العضوية بالمجلس ، وهى أن يكون مقيماً فى دائرة المجلس ، وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأن يكون راغباً فى الاشتراك فى عضوية المجلس (المادة ١٣ من القانون فقرة ب ، ج ، د) .

وقد اشترطت المادة ١٣ فقرة أ من القانون — فوق ما تقدم من الشروط — أن تتوافر فيه شروط المرشح لعضوية مجلس الأمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومعلوم أنه لا يجوز الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس الأمة . ولكن قانون الإدارة المحلية أتاح للموظف أن يكون عضواً منتخباً فى إحدى اللجان التنفيذية للاتحاد القومى ، وبالتالي أباح له أن يكون عضواً فى أحد المجالس المحلية . وإذن فقد أجاز له الجمع بين الوظيفة العامة وبين عضوية المجلس المحلى . وهذا هو وجه الاستثناء الذى أشار إليه القانون بقوله « فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ويؤيد ذلك ما أورده المادة ١٤ من القانون من أنه « لا يجوز للأعضاء المنتخبين الجمع بين عضوية مجلس المحافظة وعضوية مجالس المدن

أو المجالس القروية . فهذه هي الحالة الوحيدة التي نص عليها قانون
الإدارة المحلية في عدم جواز الجمع .

والحكمة في ذلك ظاهرة : وهي إفراح أكبر قدر من المرونة أمام الاتحاد
القومي في اختيار أعضاء المجالس المحلية من بين الأعضاء المنتخبين للجان
التنفيذية للاتحاد القومي .

رئيس

اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاجتماعية
والخدمات العامة
(حسين الشافعي)

اللائحة التنفيذية

لقانون نظام الإدارة المحلية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية،
وبناء على مارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في

الأقليم الجنوبي .

اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية

الباب الاول

تقسيمات الادارة المحلية

مادة ١ - يراعى عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسى المميز .

مادة ٢ - يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد نطاق المحافظات بناء على اقتراح مقدم من نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية .
ويصدر قرار الوزير المختص بتحديد نطاق المدن وقرار المحافظ بتحديد نطاق القرى وفق القواعد التنظيمية التى تضعها اللجنة المذكورة فى شأن تحديد نطاق المدن والقرى .

مادة ٣ - يحدد القرار المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه اسم المجلس القروى الذى يشمل نطاق اختصاصه أكثر من قرية .

مادة ٤ - يحدد مجلس المحافظة مكان انعقاد المؤتمر المشار اليه فى المادة ٣ من القانون فى عاصمتها .

وتكون رئاسة المؤتمر للمحافظ ويحل محله عند غيابه من يندبه الوزير المختص ويتولى السكرتيرية رئيس مجلس المدينة الذى مقره عاصمة المحافظة .

مادة ٥ - لا يعتبر انعقاد المؤتمر صحيحا ألا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وفى حالة عدم تكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع ويكون الاجتماع الثانى صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر التوصيات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

ويعلم الرئيس فضلاء انعقاد المؤتمر بعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال .

مادة ٦ - تشكل لجنة تحضيرية للمؤتمر من رؤساء اللجان في مجلس المحافظة وتتلقى هذه اللجنة الاقتراحات والرغبات التي يرى الأعضاء مناقشتها في المؤتمر . وكذلك الرغبات التي يرى المحافظ عرضها على المؤتمر . وتقوم بتنسيقها واعداد جدول أعمال المؤتمر وابلاغه للأعضاء قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل .

الباب الثاني

المحافظ

مادة ٧ - يتولى المحافظ في نطاق المحافظ ما يأتي :

(أ) الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

(ب) تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .

(ج) مباشرة ما يعهد به اليه الوزراء من اختصاصاتهم .

(د) تنفيذ قرارات مجلس المحافظة .

(هـ) التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية .

(و) التصديق على قرارات مجالس المدن والمجالس القروية وفقا للمبين

في المادة ١١ . ويحل مدير الأمن محل المحافظ في مباشرة اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٨ يعلن المحافظ أسماء أعضاء المجالس المحلية في دائرة المحافظة كل

فيما يخصه تنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه ويكون أعضاء كل مجلس .

مادة ٩ - يعهد المحافظ إلى ممثلي الوزارات المختلفة في مجلس المحافظة

كل فيما يخصه تنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه ويكون لممثلي الوزارات المختلفة في هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

مادة ١٠ - للمحافظ في سبيل التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس

القروية أن يستعين باحدى الهيئات الآتية :

(أ) سلطات الرقابة في الدولة وذلك بالاتفاق مع الجهات الاختصاص

(ب) ممثلو الوزارات الأعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المحافظة .

(ج) لجان تشكل من أحد هؤلاء الممثلين وبعض أعضاء المجلس .

وللمحافظ في سبيل القيام بهذا الاختصاص اتخاذ ما يراه مناسبا من وسائل .

مادة ١١ - تخضع قرارات مجالس المدن والمجالس القروية لتصديق المحافظ في المسائل الآتية :

(١) اشتراك المجلس في إدارة الأعمال والمرافق العامة المشتركة مع مجلس آخر في نطاق المحافظة .

(ب) اللائحة الداخلية فيما تتضمنه من أحكام خاصة غير واردة في اللائحة الداخلية النموذجية :

الباب الثالث

نظام سير العمل في المجالس

مادة ١٢ - على رئيس المجلس أن يبلغ الوزارة غير الممثلة في المجلس بجدول الأعمال إذا تضمن مسائل تتصل بنشاط هذه الوزارة وذلك قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل .

مادة ١٣ - يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجانا دائمة يكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المختصة بمسائل تتصل بشئون الوزارات التي يمثلونها .

مادة ١٤ - يضع نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية نماذج لللائحة الداخلية لكل من مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية. وتتضمن اللائحة الداخلية تفصيلات سير العمل في المجالس في مستوياتها المختلفة .

ويضع كل مجلس لائحته على ضوء هذا النموذج على أن يعمل باللوائح النموذجية إلى أن يعمد كل مجلس لائحته الخاصة الخاصة ويتم المصادقة عليها .

مادة ١٥ - يجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس مجلس بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص ويحدد قيمة المكافأة في قرار التعيين وفي الحدود التي يقترحها نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية .

مادة ١٦ - يتولى مجلس الدولة الافتاء في الموضوعات القانونية التي تعال إليه من المجالس المحلية .

ويجوز للمجالس أن تعهد إلى إدارة قضايا الحكومة مباشرة الدعاوى التي تكون طرفاً فيها كلها أو بعضها .

مادة ١٧ - تبدأ اجراءات التجديد النصفى قبل انتهاء الستين شهرين على الأقل .

مادة ١٨ - يخطر العضو عند بحث صحة عضويته وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وذلك قبل الجلسة بأسبوعين على الأقل .

ويصدر المجلس قراره بالأغلبية المطلقة لأعضائه بعد سماع أقوال العضو شفاهة أو كتابة وتحقيق دفاعة .

مادة ١٩ - يقدم طلب استقالة الأعضاء من عضوية المجالس كتابة .

مادة ٢٠ - إذا لم تتوافر في الاجتماع الثانى للمجلس الأغلبية المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يؤجل الاجتماع إلى جلسة تالية لمدة عشرة أيام على الأقل ويخطر الوزير المختص فورا إذا لم يتكامل فى الاجتماع النصاب القانونى لعدد الحاضرين ، وإذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بحل المجلس كان الاجتماع الثالث صحيحا مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ٢١ - تظل المجالس المحلية القائمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه خاضعة للوائح والقرارات المنظمة لسهل العمل فيها حتى يتم وضع الأحكام المنظمة له وفقا لهذا القانون . وتحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجمعة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات .

الباب الرابع تشكيل المجالس

الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم

مادة ٢٢ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : الأشغال العمومية ، التربية والتعليم ، التموين ، الخزانة ، الداخلية ، الزراعة ، الشؤون البلدية والقروية ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، الصحة ، المواصلات .

وبعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين أو الوكلاء .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصاحبة تحت إشراف المحافظ .

مادة ٣ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المدن هم ممثلو التربية والتعليم والخزانة والداخلية والشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة .

وبعين المحافظ بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة هؤلاء الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم .

وبعهد رئيس مجلس المدينة إلى هؤلاء الأعضاء كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه ويكون لهم في هذا الشأن سلطات رؤساء المقروء .

مادة ٢٤ - يراعى في الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجالس القروية أن يكون من بينهم ممثلون للتربية والتعليم ، والداخلية والزراعة ، والشؤون البلدية والقروية ، والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة ، ويكون

تعيين هؤلاء الاعضاء بقرار من بناء المحافظ على عرض ممثل الوزارة ذات الشأن في مجلس المحافظة .

ويعهد رئيس المجلس إلى الأعضاء بحكم وظائفهم في المجلس القروى كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت اشرافه .

مادة ٢٥ - يجوز في بعض المجالس ضم اعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالاضافة إلى الأعضاء المشار اليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لأشرافها .

مادة ٢٦ - للوزارات الاخرى غير المثلة في المجالس أن توفد ممثلين عنها يشتركون في جلسات المجلس دون أن يكون لهم صوت محدود في اصدار القرارات .

مادة ٢٧ - يجوز أن يكون ممثل الوزارة بحكم وظيفته عضوا في أكثر من مجلس .

الباب الخامس

اختصاصات المجالس المحلية

الفصل الاول

أحكام عامة

مادة ٢٨ - تباشر المجالس المحلية اختصاصاتها الميينة في هذا الباب في نطاق السياسة العامة للدولة وفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن .

مادة ٢٩ - يجوز لنائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية بالاتفاق بين الوزير المختص والوزير ذى الشأن نقل بعض اختصاصات الوزارات إلى المجالس المحلية .

مادة ٣٠ - يصدر المجلس قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه وله أن يحيل ما يرى احواله من هذه الموضوعات إلى اللجان المختصة لدراستها قبل اصدار قرار فيها .

مادة ٣١ - يتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته بمعاونة موظفى المجلس وعمله ويكون تنفيذ القرارات التى تتطلب اعتمادا من سلطة أعلى بعد صدور هذا الاعتماد .

مادة ٣٢ - يتولى مجلس المحافظة الاشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الكائنة في نطاق المحافظة وله فى سبيل ذلك الاستعانة بلجانه . وفي هذه الحالة تتولى كل لجنة مختصة التفتيش دوريا على مجالس المدن والمجالس القروية في شأن المرفق الذى يدخن في اختصاصها .

وتقدم اللجنة التى قامت بالتفتيش تقريرها لمجلس المحافظة الذى يقوم باطلاع التقرير مع ملاحظاته إلى مجلس المدينة أو المجلس القروى وللمجلس المحافظة عند الاقتضاء أن يقدم نتيجة التفتيش إلى نائب

رئيس الجمهورية للادارة المحلية لتقرير ما يراه .

ويراعى مجلس المحافظة هذه التقارير عند توزيع الاعانة المشار اليها في المادة ٢٩ من القانون على مجالس المدن والمجالس القروية .

مادة ٣٣ - يختص مجلس المحافظة بمباشرة الخدمات المحلية الضرورية في المدن والقرى التي لم يتم انشاء مجالس فيها وذلك بقرارات يصدرها في هذا الشأن وله أن يعهد بتنفيذها الى من يرى اختياره لذلك مع منحه الاختصاصات اللازمة في هذا الشأن .

مادة ٣٤ - يختص مجلس المحافظة بالنظر في طلب المجلس القروى تحويل القرية الى مدينة ثم يرفع الطلب مشفوعا بملاحظات الى جهة الاختصاص .

الفصل الثانى

شئون التربية والتعليم

مادة ٣٥ - يباشر مجلس المحافظة شؤون التربية والتعليم الآتية .

(أ) انشاء وتجهيز وادارة المدارس الثانوية العامة والفنية ماعدا المدارس التجريبية والنموذجية التى تتبع الوزارة مباشرة .

(ب) انشاء وتجهيز وادارة مدارس المعلمين والمعلمات ماعدا معاهد المعلمين العليا .

(ج) انشاء وتجهيز وادارة المدارس المختلفة في المدن والقرى التى ليست بها مجالس محلية أو التى لا تدخل في اختصاصها هذه الأنواع من المدارس .

مادة ٣٦ - يباشر مجلس المدينة شؤون التربية والتعليم الآتية .

(أ) انشاء وتجهيز وادارة المدارس الاعدادية العامة والفنية في دائرة

المجلس .

- (ب) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في دائرة المجلس .
مادة ٣٧ - يباشر المجلس القروي انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في نطاق القرية أو القرى الداخلة في اختصاصه .
مادة ٣٨ - تباشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها الشؤون الآتية:
(أ) توزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم .
(ب) الاشراف على تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها البيئة المحلية .
(ج) تحديد مواعيد الاجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية مع مراعاة طول مدة السنة الدراسية المقررة .
(د) تحديد مواقيت الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .
(هـ) الترخيص في انشاء مدارس ومكاتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياطات المحلية ، وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ، ومنح الاعانة المستحقة لكل مرتبة منها .
(و) تنفيذ سياسة تعليم الكبار ومحو الأمية .
(ز) الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها ويحدد مواعيدها وزارة التربية والتعليم .
(ح) تحديد أماكن المدارس الداخلة في اختصاصه .
(ط) انشاء وتجهيز المكتبات المدرسية والأندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقه .

(ى) تدير وتنظيم مسائل التغذية للطلاب فى المدارس التى يديرها المجلس.

(ك) تيسر كل ما يتصل بالرعاية الصحية المدرسية .

مادة ٣٩ - قرارات مجالس المدن والمجالس القروية فى الشئون المذكورة

فى المادة السابقة يجب اعتمادها من رئيس لجنة التعليم بمجلس المحافظة عدا ما جاء فى البنود الأربعة الأخيرة منها .

الفصل الثالث

الشئون الصحية

مادة ٤٠ - تتولى المجالس المحلية الشئون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز

وإدارة الوحدات الطبية فيما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها

لأغراض البحوث أو التدريب أو الإنتاج التى يصدر بها قرار من وزير

الصحة التنفيذى وتحدد دائرة اختصاصات كل مجلس على الوجه الآتى :

أولا - مجلس المحافظة :

(أ) المستشفيات العامة .

(ب) مستشفيات طب العيون .

(ج) مستشفيات الأمراض المعدية .

(د) مستشفيات الحيات .

(هـ) وحدات التشخيص الصحى .

(و) معامل الصحة العامة .

(ز) اللجان الطبية المحلية .

(ح) المخازن الإقليمية .

ثانيا - مجلس المدينة :

(أ) المستشفيات المركزية .

(ب) مراكز رعاية الطفولة والأمومة .

(ج) وحدات الصحة المدرسية .

(د) مكاتب الصحة .

ثالثا - المجلس القروي :

(أ) المجموعات الصحية والوحدات القروية .

(ب) وحدات علاج الأمراض المتوطنة .

مادة ٤١ - يتولى مجلس المحافظة جميع الشؤون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية بالمدن والقرى التي ليس لها مجلس مدينة أو مجلس قروي .

الفصل الرابع

الشئون البلدية والقروية

مادة ٤٢ - تباشر مجالس المحافظات كل في دائرة اختصاصه شئون المرافق العامة الآتية :

(أ) عمل جميع الأبحاث الخاصة بمشروعات عمليات الكهرباء والمياه والمجاري والغاز المحلية واختيار المواقع المختلفة لها .

(ب) طرح مناقصات وممارسات وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والمجاري والغاز المحلية ومشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكتها أو تعديلها أو تجديدها التي لا ترتبط بأكثر من محافظة .

(ج) إدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التي لا تدار بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة وذلك بالتعاون مع مجلس المدينة أو مع المجلس القروي كل في حدود اختصاصه طبقا لامكانيات كل منها .

(د) دراسة وبحث جميع الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين والخاصة

بتوصيلات المياه والمجارى والكهرباء والغاز من المشروعات القائمة أو التي تقيمها محليا وابداء الرغبات في شأنها .

(هـ) أعمال المرور واطفاء الحرائق والاسعاف والانتقاذ وتنفيذ خطة الدفاع المدني بالتعاون مع المجالس المحلية في نطاق المحافظة .

(و) القيام بجميع الشئون العمرانية وشئون المرافق العامة في المناطق التي لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية .

مادة ٤٣ - تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية :

(أ) دراسة واعداد مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الامتداد العمراني لها .

(ب) فحص واعتماد الاقتراحات الخاصة بمواقع المباني والأسواق وما يماثلها .

(ج) اجراء أعمال الترميمات والصيانة اللازمة للمباني العامة .

(د) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروي نهائية إذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع ٣٠٠ جنيه ويكون اختصاص مجلس المدينة نهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيه ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته فيما يتجاوز الحدين السابقين .

(هـ) دراسة واعداد وتنفيذ ردم البرك واعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها في حالة عدم استرداد أصحابها لها طبقا للقانون .

(و) وضع السياسة لأعمال المنزهات وتجميل الشوارع وأعمال المشاتل

ومزارع المجارى ومشروعات انتاج السماد العضوى والكسح واعداد وتنفيذ المشروعات اكل ما من شأنه تنفيذ هذه الأعمال والنهوض بها .

(ز) دراسة واعداد وتجهيز وتنفيذ مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها .

(ح) تنفيذ الأعمال المرتبطة بالاسكان على أساس النماذج القياسية التى تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية وفق المخطط العامة للاسكان فى هذا الشأن .

(ط) الأعمال الخاصة بالترخيص فى الانتفاع المؤقت بالأراضى الفضا المملوكة للحكومة مددا لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(ي) الاشراف على شئون التنظيم وتطبيق الأحكام والقوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الأراضى وإدارتها والاشراف عليها .

(ك) توفير وسائل النقل العام المحلى وإدارتها والاشراف على ما يكون مدارا منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة .

(ل) القيام بجميع الأعمال اللازمة لإدارة المصايف والنهوض بها .

(م) انشاء وادارة الأسواق العامة والسلخانات .

(ن) إنشاء الجبانات وصيانتها والغاؤها طبقا للاوضاع المعمول بها .

(س) أعمال النظافة العامة .

(ع) تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والملاهى والمحال الصناعية والتجارية المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة .

مادة ٤٤ - تباشر المجالس المحلية كل فى دائرة اختصاصه تصميم وتنفيذ مشروعات المباني العامة التابعة لها ويجوز لهذه المجالس أن تستعين بوزارة

البلدية والقروية في تصميّات المباني ذات الأهمية الخاصة .

الفصل الخامس

الشئون الاجتماعية والعمالية

مادة ٤٥ - يولى كل مجلس محلى فى دائرة اختصاصه تنفيذ القوانين واللوائح الاجتماعية والعمالية على الوجه الآتى :

أولاً - مجلس المحافظة :

١ - الشئون الاجتماعية :

(أ) التعاون :

١ - الاشراف على الاتحاد التعاونى والجمعيات والهيئات التعاونية .

٢ - اقتراح مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية واقتراح

تعيين مجلس إدارة مؤقت لها .

٣ - العمل على انشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق

التعاونى وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة .

(ب) النشاط الأهلى :

١ - اقتراح حل الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية

واقترح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .

٢ - الترخيص فى جميع التبرعات للهيئات الخاصة .

٣ - انشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الاجتماعية طبقاً للسياسة العامة .

(ج) رعاية الشباب والترفيه الرياضية :

انشاء وتجهيز مراكز رعاية الشباب على اختلاف أنواعها فى جميع أنحاء

المحافظة .

(د) الصناعات الريفية والبيئية :

١ - اجراء الدراسات التي تتطلبها الصناعات الريفية والبيئية ورفعها
لجهات الاختصاص .

٢ - بحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى تمويل
الصناعات الريفية والبيئية وتقديم الاقتراحات الخاصة بها لصندوق الدعم
والاشراف على القروض والاعانات التي يمنحها هذا الصندوق .

٣ - إقامة المعارض الاقليمية والدعاية لها .

(٥) المساعدات الاجتماعية :

١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية المختلفة التي تجاوز عشرة
جنيهاً للوحدة الواحدة .

٢ - تقرير صرف للتعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة .

٣ - انشاء وتجهيز وإدارة مراكز ومكاتب التأهيل المهني لذوي العاهات .

٤ - تنسيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعلومات في
هذه الناحية بين الهيئات الخاصة والحكومة .

٢ - العمل .

(ا) القوى العاملة :

١ - انشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقاً للسياسة
العامة .

٢ - تكوين اللجان الاستشارية المشورة الآتية :-

(ا) اللجان الخاصة برسم سياسة الترخيم المحلية وأرسالها الى الوزارة
التنفيذية المختصة .

(ب) اللجان الثلاثية التي تختص باقتراح المهن الخاصة بالتدريب والبرامج
الدراسية النظرية والعلمية وإرسالها الى الوزارة التنفيذية المختصة .

٣ - الاشراف على تنفيذ المخطط التي تضعها الوزارة لتنفيذ ذبة في تنظيم هجرة فائض الايدي العاملة عن حاجة سوق العمل المحلي .

(ب) التفتيش العمالي :

انشاء وتجهيز وادارة مكاتب تفتيش العمال .

ثانيا - مجالس المدن ولاجالس القروية

(١) الشئون الاجتماعية

(ا) التعاون :

١ - الاشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية :

٢ - اقتراح حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية

واقترح تعيين مجلس ادارة مؤقت لها ورفع الأمر الى مجلس المحافظة .

٣ - العمل على نشر الوعي التعاوني .

(ب) النشاط الاهل .

١ - الاشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات

الخاصة .

٢ - اقتراح حل الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة أو اقتراح

تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف اعانات جديدة لها .

٣ - اقتراح الترخيص في جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة

٤ - اقتراح شهر الهيئات الخاصة والجمعيات الخيرية والمؤسسات

الاجتماعية .

٥ - اقتراح انشاء المشروعات الاجتماعية الجديدة .

(ج) رعاية الشباب والتربية الرياضية :

١ - الاشراف على الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب والتربية الرياضية .

٢ - تنفيذ السياسة الموضوعية في مجالس رعاية الشباب والتربية الرياضية وتوجيه الهيئات العاملة في هذا الميدان للعمل بمقتضاها .

(د) الصناعات الريفية والبيئية :

- ١ - العمل على نشر الصناعات الريفية والبيئية والنهوض بها .
- ٢ - إستغلال الخامات المتوافرة في المدينة أو القرية والتي لم تصنع .
- ٣ - اقتراح عمليات التمويل لكل صناعة واحتياجاتها على مجلس المحافظة .

(هـ) المساعدات الاجتماعية :

- ١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقا للقوانين المنظمة لها .
- ٢ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة التي تصرف دفعة واحدة وذلك بمحد أقصى ١٠ جنيهات واقتراح المساعدات التي تتجاوز هذا النصاب إلى مجلس المحافظة .
- ٣ - تقرير وصرف المساعدات الوقفية العاجلة .
- ٤ - تقرير وصرف المساعدات العاجلة للأغاث في حالات الكوارث والنكبات التي تصرف خلال الثانية والأربعين ساعة الأولى من حدوث الكارثة .
- - بحث حالة ذوي العاهات وتوجيههم مهنيا .

٢ - العمل :

تتولى مجالس المدن الإشراف على مكاتب الترخيم والتوظيف .

الفصل السادس

الشؤون الزراعية

مادة ٤٦ - تتولى المجالس المحلية في دائرة المحافظة تنظيم الخدمات الزراعية وإنشاء خدمات زراعية جديدة وذلك على الوجه الآتي :

١ - الأعمال الزراعية :

- (١) الارشاد الزراعى :
- (ب) جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية .
- (ج) مقاومة الآفات الزراعية .
- (د) تنفيذ الحجر الزراعى الداخلى .
- (هـ) مراقبة المشاتل المحلية .
- (و) مراقبة الاتجار فى البذور .
- ٢ - الأعمال البيطرية :
- (أ) مكافحة أمراض الحيوان والدواجن .
- (ب) اعمال التفاتيش البيطرية .
- (ج) مراقبة سلع الجلود والكشف على اللحوم .
- ٣ - إنشاء وتجهيز وإدارة كل من :
- (أ) المتاحف والمعارض والمكتبات الاقليمية .
- (ب) الوحدات الزراعية التابعة للارشاد الزراعى .
- (ج) المعامل البيطرية الاقليمية .
- (د) المستشفيات البيطرية الاقليمية .
- (هـ) وحدات مكافحة أمراض الحيوان والدواجن .

الفصل السابع

شئون التمويل

مادة ٤٧ - يتولى مجلس المحافظة الشئون التموينية فى نطاق المحافظة بما فى ذلك المسائل الآتية :

- (أ) للعمل على توفير المواد الغذائية والتموينية وكفالة حسن توزيعها .
- (ب) اقتراح تشكيل لجنة التسعيرة المحلية .

- (ج) البت في الشكاوى التموينية .
- (د) تقديم التوصيات الخاصة بتداول السلع التموينية والسلع غير الخاضعة لنظام التوزيع المراقب في حدود الكميات المخصصة .
- (هـ) البت في طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلهم والمخابزن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم بتوزيعها أو أعدادها .

الفصل الثامن

شئون المواصلات

مادة ٤٨ - يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :

- (١) الطرق والكبارى والنقل :
- ١ - إنشاء الطرق الاقليمية وطرق الدرجة الثالثة وهى التى تربط القرى بعضها ببعض أو بالطرق الرئيسية والتى لاتتعدى دائرة المحافظة الواحدة وصيانتها .
 - ٢ - إقامة الكبارى والمنشأة على الطرق المذكورة والتى تقل فتحتها عن ستة أمتار وصيانتها .
 - ٣ - تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكمله له فى دائرة الطرق الاقليمية الواقعة فى اختصاص كل محافظة .
 - ٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب فى الاقاليم فيما يختص بالمخطوط الجديدة التى تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .
 - ٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية فى دائرة المحافظة .
- (ب) السكة الحديد :
- تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة المواصلات فيما يختص بحركة

الجدول وأقامة المحطات وأقامة المظلات وتحسين مستوى الخدمة .

(ج) النقل النهري :

- ١ - إدارة ومنح التزام أو ترخيص المدييات وتشغيلها .
- ٢ - تقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسى وبرامج الأولويات .

(د) البريد :

- ١ - المساهمة في إنشاء وتجهيز وإدارة المكاتب الخاصة .

الفصل التاسع

الشئون الاقتصادية

مادة ٤٩ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس

القروية الشئون الاقتصادية الآتية :

- (أ) تشجيع أستغلال مصادر الثروة المحلية .
- (ب) تنمية الصناعات المحلية .
- (ج) الإشراف على أسواق الإقطان وسواحل الغلال .
- (د) أقامة المعارض المحلية وتنظيمها .
- (هـ) العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية .
- (و) العمل على تشجيع السياحة الداخلية وزيادة مناطق الآثار وتدريب وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

الفصل العاشر

شئون الأمن

مادة ٥٠ - لمجلس المحافظة أن يقدم اقتراحات إلى وزارة الداخلية في كل

ما يتعلق باستتباب الأمن كأنشاء مراكز أو نقاط شرطة أو زيادة القوات

فيها وكذلك بالنسبة إلى مكافحة الكوارث أو النكبات الطبيعية .

وللمجالس المحلية في دائرة المحافظة أبداء الرغبات والاقتراحات في هذا الشأن لمجلس المحافظة .

الفصل الحادي عشر

الشئون الثقافية

مادة ٥١ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية والشئون الثقافية ولها على وجه الخصوص :
(أ) مؤازرة الجمعيات والمنتديات الفنية والأدبية والثقافية والتشجيع على تأسيسها .

(ب) إنشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على إنشائها .
(ج) العمل على إنشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية في نطاق المحافظة
(د) تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية .
(هـ) تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر الوعي القومي .

(و) العمل على تشجيع مشاهدة المناطق الأثرية وارتياحها :

الفصل الثاني عشر

المشروعات المشتركة

مادة ٥٢ - في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس محافظات متجاورة أو يشترك فيها مجلس محافظة مع مجلس مدينة أو مجلس قروي أو أكثر يجوز للوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع . ويحدد في قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة . ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة

للمضو الذى يختاره الوزير ذو الشأن .

الفصل الثالث عشر

مسائل يجب موافقة المجالس المحلية عليها

مادة ٥٣ - يجب موافقة مجلس المحافظة مقدما فى الحالات الآتية .

(أ) إصدار المحافظ لائحة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة إلى المحافظة كلها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(ب) للمحافظ فى حالة حدوث وباء أو أمر من الأمور التى تستدعى اتخاذ إجراءات عاجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس وعليه فى هذه الحالة أن يخبر المجلس فى أول انعقاد له بالأسباب التى دعت لذلك ، ويجوز للمجلس فى هذه الحالة أقرار تصرفات المحافظ وتعديلها دون أن يكون لقرار المجلس أثر رجعى .

مادة ٥٤ - يجب موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدما فى حالة تغيير اسم المدينة أو القرية .

الفصل الرابع عشر

مسائل يجب أخذ رأى المجالس المحلية فيها

مادة ٥٥ - يجب أخذ رأى مجلس المحافظة مقدما فى المسائل الآتية :

(أ) المشروعات الزراعية التى تباشرها وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعى أو العدول عن هذه المشروعات .

(ب) تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة فى المحافظة .

(ج) إنشاء أو أبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمحافظة دون سواها .

(د) الترتيبات السنوية التى تضعها وزارة الري فيما يختص بالترع والمصارف العمومية فى المحافظة وبمناوبات الري الخاصة بالمحافظة .

ومع ذلك فللوزارة في الأحوال المستعجلة أن تعدل ترتيب المناورات وفي هذه الحالة تنحى المجلس في أول انعقاده بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه مقدما .

(هـ) إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية أو الجوية متى كانت تمر بالمحافظة دون سواها وكذلك في أبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .
(و) ما يعرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة المعدة للبناء في مدن أو قرى المحافظة التي ليست لها مجالس مدن أو مجالس قروية .
(ز) ما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها ... متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس مدن أو مجالس قروية .

(ح) إنشاء المباني الداخلة في الأملاك العامة للدولة أو تخطيطها أو تغيير استعمالها أو ازالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري والكبارى .
(ط) إنشاء المعاهد العليا التابعة لوزارة التربية والتعليم أو قلمها أو الفاؤها .
(ي) منح امتياز بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة بالمحافظة .
(ك) تغيير حدود المحافظة أو تغيير حدود أو أسماء المدن أو القرى أو حدودها التي لا يوجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية أو إنشاء قرى جديدة أو الفاؤها .

(ل) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية .
(م) إنشاء أو إلغاء مراكز وأقسام ونقط الشرطة المستديمة .
(ن) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المحافظة أو عدم تطبيقه .
(س) القرارات اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية في المحافظة وفي جميع الحالات السابقة إذا لم تأخذ الوزارة ذات الشأن برأى المجلس فعليها

أن تبدى الأسباب

مادة ٥٦ - يجب أخذ رأى مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدما فى المسائل الآتية :

(أ) تغيير حدود المدينة أو القرية .

(ب) انشاء معاهد أو مستشفيات تابعة للحكومة أو لمجلس المحافظة وكذلك نقلها أو إلغاؤها .

(ج) انشاء الأسواق والمعارض التى تقيمها الحكومة المركزية .

(د) انشاء المباني الداخلة فى الأملاك العامة للدولة وأملاك مجلس المحافظة وكذلك تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها .

(هـ) ما يعرض للبيع من الأراضى النضاء المملوكة للدولة أو لمجلس المحافظة إذا كانت على مسافة ألف متر على الأكثر من حدود اختصاص المجلس :

الفصل الخامس عشر

الوحدات المجمعة

مادة ٥٧ - :

(أ) فى كل قطاع انشئت فيه وحدة مجمعة يقوم المجلس القروى الذى يمثل القرى التى تخدمها هذه الوحدة بإدارتها على أن يشترك فى عضوية هذا المجلس بحكم وظائفهم رؤساء اقسام الخدمات بهذه الوحدة ، على أن تكون الأغلبية فى المجلس للاعضاء المنتخبين ويكون لمجلس القرية فى هذه الحالة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس إدارة الوحدة .

(ب) يتولى مجلس المحافظة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس الخدمات

- الاقليمى بواسطة احدى لجانہ (لجنة تنسيق الخدمات) .
- (ج) محل (نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية) محل (المجلس التنفيذى للوحدات المجمعۃ) .
- (د) محل (نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية) محل (المجلس الأعلى للوحدات المجمعۃ) .

الباب السادس
الموظفون والعمال
الفصل الاول
الموظفون

مادة ٥٨ - يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة ومن يحدده الوزير المختص من الوكلاء والوكلاء المساعدين تابعين للمحافظ فيما عدا التعيين والنقل والترقية فيتبعون في شأنها لوزارتهم.

مادة ٥٩ - تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش ، وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة .

مادة ٦٠ - موظفو مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية في دائرة المحافظة، الذين يكونون من فئة نوعية واحدة، يعتبرون وحدة واحدة فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل .

مادة ٦١ - يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين ابناء المحافظة إذ اتوافر بينهم العدد والمؤهلات والمستوى المطلوب. ويبين المحافظ بقرار منه اجراءات الاعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة ويكون التعيين في الوظائف ، على حسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان .

ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد باجراء المسابقة إلى هيئة أو مصلحة عامة .

مادة ٦٢ - يحدد نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية الوظائف الفنية

التي لا يلزم أجراء مسابقة لشغلها على أن يتم شغلها وفقا لترتيب التخرج .
مادة ٦٣ - يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها في العقد .

مادة ٦٤ - لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أخرى علاوة على الشروط المنصوص عليها في القوانين أو في هذه اللائحة بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك .

مادة ٦٥ - يكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يتجاوز سلطة رئيس المصلحة .

مادة ٦٦ - فيما عدا الوظائف التي يسرى على شاغلها نظام موظفي الدولة يجوز لكل مجلس محلي أن يضع نظاما محليا لبعض وظائفه التي تقتضى التفرغ وذلك في حدود أنظمة عامة يضعها نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ، وتصدر هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٧ - تنشأ بكل مجلس محافظة لجنة لشئون الموظفين تشكل بقرار من المحافظ من أحد أعضاء المجلس المعيّنين بحكم وظائفهم رئيسا ومن ثلاثة من ممثلي الوزارات في المجالس واثنين من كبار موظفي المحافظة يختارهم مجلس المحافظة .

مادة ٦٨ - تختص لجنة شئون الموظفين بالمسائل الآتية :
(أولا) دراسة التقارير التي ترد من الرؤساء المباشرين في شأن الموظفين

تمهيدا لوضع التقرير النهائي مع تسبيب قرارها إذا خالفت رأى الرؤساء .
(ثانيا) تقرير منح العلاوات أو الحرمان منها وفقا لأحكام القانون وفي ضوء التقارير .

(ثالثا) أبداء الرأى فيما يتعلق بفتح الموظفين وترقيتهم .
ويكون اختصاصها شاملا موظفى مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية فى دائرة المحافظة .

مادة ٦٩ - ينشأ بكل محافظة إدارة لشئون الموظفين تتولى شئون موظفى وعمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة ويكون لهذه الإدارة فروع فى مجالس المدن والمجالس القروية .

مادة ٧٠ - للوزير المختص أن ينقل موظفى المجالس إلى الحكومة أو الهيئات العامة الأخرى وذلك بالاتفاق مع الجهة التى ينقلون إليها وبعد موافقة المجلس التابع له الموظف المنقول .

كما يجوز نقل موظفى المجالس المحلية من محافظة إلى أخرى ويصدر قرار النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين .

وفى جميع الأحوال ينقل الموظف بحالته وفى درجة مالية لا تقل عن الدرجة التى يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

الفصل الثانى

العمال

مادة ٧١ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمال الحكومة .

ولمجلس المحافظة أن يضع أحكاما خاصة تسرى على عمال مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة .

مادة ٧٢ - ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس

القروية لكادر العمال إلى فئتين .

(أ) عمال عاديون .

(ب) عمال فنيون .

ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة

في كادر العمال .

مادة ٧٣ - لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجالس بالنسبة إلى

الأعمال الفنية التي تقتضى مهارة أو خبرة خاصة صناعا ممتازين وذلك بطريق

التعاقد نظير أجر يحدد في العقد .

مادة ٧٤ - تشكل في كل مجلس لجنة لشئون العمال بقرار من رئيس

المجلس وتختص بالنظر في :

(أ) التعيين .

(ب) تحديد الدرجة والاجر .

(ج) الترقية .

(د) الفصل .

وتعتمد قرارات اللجنة من رئيس المجلس .

مادة ٧٥ - تسرى أحكام كادر العمال والقواعد العامة المنظمة لشئونهم

على عمال المجالس المحلية .

مادة ٧٦ - يكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون العمال الاختصاصات

المنوحة في القوانين واللوائح للوزراء وكلاء الوزارات وله أن يفوض

في بعض هذه الاختصاصات ممثلى الوزارات في دائرة المحافظة .

ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي الاختصاصات

المنوحة لرؤساء المجالس .

الباب السابع النظام المالي

مادة ٧٧ - للمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة في الحدود الواردة بهذه اللائحة وماورد بالمادة ٦ من القانون .
ولرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة .
ولرئيس المجلس القروي سلطات رئيس الفرع .

ويكون للمحافظ سلطة البت فيما يتجاوز السلطات المخولة لكل من رئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي في الحدود المشار إليها في هذه اللائحة .
مادة ٧٨ - يكون لكل مجلس ميزانية مستقلة تشمل جميع الإيرادات المنظور الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية وتبدأ السنة المالية وتنتهى في المواعيد المقررة لميزانية الدولة .

مادة ٧٩ - تقسم الميزانية إلى أبواب وبنود وفقا للنظام المتبع في الميزانية العامة للدولة ويتبع في اعداد الميزانية القواعد الحكومية والأحكام الواردة في المواد التالية .

ويراعى ألا تجاوز اعتمادات الباب الأول ٥٠ ٪ من الاعتمادات المخصصة لكل مرفق من المرافق التي يتولاها المجلس مع استثناء مرفق التربية والتعليم ومع ذلك يجوز لنائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية أن يجاوز الحد الأقصى ولنائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية أن يضع قواعد خاصة للشئون المالية لتسرى على المجالس المحلية تختلف عن القواعد العامة .

مادة ٨٠ - يحيل كل مجلس ميزانيته على اللجنة المختصة لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس .

مادة ٨١ - يعد المجلس حسابات رأسمالية إضافية لكل وحدة من وحداته الإنتاجية العاملة تبين فيها الإيرادات والمصروفات ويدخل فيها

حساب استهلاك المنشآت والمعدات واحتياطي الصيانة وتنفقات التشغيل والأيرادات والمصروفات الحقيقية ومعدلاتها ويقوم فيها رأس المال سنوياً. وبراءى فى إعداد الحسابات المذكورة مبدأ دوران رأس المال فى حدود اختصاصات المجلس .

مادة ٨٢ - تتضمن ميزانية لمجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس مدينة أو مجلس قروي .

مادة ٨٣ - يقدم كل مجلس مدينة أو مجلس قروي مشروع ميزانيته إلى المحافظة قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل مرافقاً لها جميع البيانات والمستندات التى بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات وذلك لعرضها على مجلس المحافظة .

مادة ٨٤ - يجب وضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

مادة ٨٥ - على ممثلى الوزارات فى مجلس المحافظة عند إعداد مشروع الميزانية استطلاع رأى الوزارات ذات الشأن قبل العرض على مجلس المحافظة . مادة ٨٦ - يرسل مجلس المحافظة مشروع ميزانيته فور إقرارها إلى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية فيتولى فحصها .

وعلى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية إدراج الاعتمادات اللازمة لمواجهة الخدمات التى تؤدى للمجالس المحلية بواسطة الهيئات العامة .

مادة ٨٧ - لا تصبح ميزانية مجلس المحافظة نافذة المفعول إلا بعد اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية أما بالنسبة إلى ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

مادة ٨٨ - إلى جانب الميزانية السنوية يضع المجلس برنامجاً شاملاً

للمشروعات وتوزيعها على عدد معين من السنين ويشمل البرنامج المراحل التنفيذية وتكاليفها وطرق تنفيذها ويعتمد هذا البرنامج نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية بعد أخذ رأى الوزارات ذات الشأن على أن برامج مجالس المدن والمجالس القروية يجب اعتمادها قبل من مجلس المحافظة وتدرج في الميزانية السنوية المبالغ اللازمة لتنفيذ الجزء المقرر للسنة على حسب البرنامج المعتمد.

مادة ٨٩ - الرسوم التى يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروي يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الاعفاء منها ، ثم يعتمدها بعد ذلك نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية والرسوم التى يفرضها مجلس المحافظة يجب لنفاذها اعتماد نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

مادة ٩٠ - لا يجوز الاذن بالصرف أو الارتباط بمصرف إلا فى حدود اعتمادات الميزانية كما لا يجوز استعمال أى اعتماد فى غير الغرض المخصص له فى الميزانية .

مادة ٩١ - يجوز لرئيس المجلس المحلى بعد موافقة المجلس الصريف فى المبالغ المعتمدة لأقسام كل بند بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتماد المقدر لذلك البند فيماددا الأعمال الجديدة ولا يجوز تجاوز الاعتماد السنوى المخصص لبند من بنود الميزانية إلا إذا كان فى باقى اعتمادات البنود الأخرى من الباب ذاته وفر كاف لتغطية هذا التجاوز وذلك بالشروط الآتية:

(١) الترخيص فى تجاوز البنود بما لا يزيد على ١٠٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس المحافظة و ٥٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس المدينة و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى المجلس القروي .

(ب) ما زاد على ذلك يصدر به الترخيص من الوزير المختص .

مادة ٩٢ - تنفج الارتباطات الخاصة بكل مشروع أو مصروف حسابات سنوية تبين الاعتماد السنوى المخصص للمشروع وتقيد بها المبالغ المرتبط بها على هذا الاعتماد مع إيضاح بيانات وافية عن كل ارتباط وبصفة خاصة تواريخ التنفيذ المتفق عليها ويستخرج تباعا الرصيد الباقي من الاعتماد دون ارتباط بعد كل قيد .

مادة ٩٣ - فى الأعمال الجديدة يجوز زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالميزانية لأى عمل من الأعمال مقابل تخفيض مماثل فى التقدير الكلى لأعمال أو اعتمادات أخرى فى الباب ذاته ويكون ذلك من سلطة المجلس فيما لا يجاوز ١٠٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى مجلس المحافظة ، ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى مجلس المدن و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى المجالس القروية ومن سلطة الوزير المختص فيما زاد على ذلك .

مادة ٩٤ - إذا لم تسلم أو تنجز أعمال جديدة واردة فى ميزانية أى مجلس من المجالس المحلية لسنة وقدر أن يقع فيها ذلك التسليم أو الانجاز جاز لمجلس المحافظة أن يرخص مصروفاتها فى سنة تالية ولو لم يدرج بها اعتماد لتلك المصروفات ، على أن يشترط أن تكون المصروفات التى يرخص فيها على هذا الوجه داخلة فى حدود التكاليف السابق اعتمادها فى الميزانية لهذه الأعمال وإلا يترتب على هذا الترخيص تجاوز جملة الباب .

مادة ٩٥ - يجوز للمجالس المحلية إبرام عقود من شأنها أن ترتب التزامات على السنوات المالية المقبلة فى حالة عقود الأعمال غير القابلة للتجزئة والتى يمتد تنفيذها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية يجوز إبرامها بشرط ألا تزيد قيمة تلك العقود على جملة التكاليف النهائية الواردة فى البرامج المعتمد لهذه الأعمال .

كما يجوز الارتباط مقدما على اعتمادات التوريدات والأعمال التي تتكرر بطبيعتها الواردة في الباب الثاني في حدود ١٠٠٪ من اعتمادات السنة التي يتم فيها الارتباط .

أما بالنسبة إلى اعتمادات الباب الثالث فيجوز الارتباط في شأنها مقدما بشرط أن تكون الأعمال أو التوريدات المتعلقة بها واردة في مشروع التخطيط المعتمد وبعد موافقة الوزير المختص .

مادة ٩٦ - لرئيس كل مجلس أن يبرم عقودا للاستخدام أو الإيجار أو الصيانة مدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة في السنوات المالية المقبلة عن المربوط لتلك البنود في ميزانية السنة المالية التي تم فيها التعاقد .

وإذا زادت مدة التعاقد على سبع سنوات ولم تجاوز عشر سنوات وجب الحصول على ترخيص من الوزير المختص وما زاد على هذه المدة يكون للترخيص فيه من رئيس الجمهورية .

مادة ٩٧ - يقتصر التعاقد بالنسبة إلى الأعمال القابلة للتجزئة على الجزء الذي يسمح به الاعتماد في ميزانية السنة التي يحصل فيها التعاقد . أما إذا اقتضت الضرورة التعاقد على جزء من العمل مدة تجاوز السنة المالية وكان المبلغ المتعاقد عليه يزيد على الاعتماد المذكور فيجب ألا يحصل التعاقد إلا بموافقة الوزير المختص وفي حدود التكاليف الكلية .

مادة ٩٨ - لرئيس المجلس سلطة الترخيص في الخصم على اعتمادات سنة مالية قائمة بمصروفات خاصة بسنة مالية سابقة بعد بحث أسباب التأخير وبشرط عدم تجاوز ربط البند في السنة المالية القائمة ، وفي حالة ما إذا تبين أن سبب التأخير يرجع إلى عدم كفاية البند في ميزانية السنة المختصة تحت المسؤولية في ذلك وترفق النتيجة بمستندات الصرف .

مادة ٩٩ - يضاف الوفر الناتج عن تنفيذ الأعمال الجديدة بالكامل في كل مجلس من المجالس المحلية إلى حساب الاحتياطي العام لمجلس المحافظة التي تقع في دائرة اختصاص هذه المجالس ويكون الصرف في هذا الاحتياطي لتنفيذ مشروعات أخرى بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس المحافظة.

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٨ و ٩٠ تبطل الاعتمادات المربوطة في ميزانية أي مجلس والاعتمادات الإضافية التي تصرف حتى نهاية السنة المالية .

مادة ١٠١ - تعلق بحساب الأمانات المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدما أي قبل الصرف في الحالات الآتية :

(أ) المرتبات والمكافآت والأجور والأجارات المستحق صرفها لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها لسبب ما وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصاريف الانتقال بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الثاني من السنة التالية .

(ب) أثمان المشتريات والتوريدات التي تم تسليمها فعلا بمخازن الحكومة لغاية نهاية السنة المالية ولم يتم صرفها لغاية آخر السنة المنتهية سواء كان ذلك بسبب توقيع الحجز عليها أو لأي سبب آخر ، وتشمل التعلية بالأمانات أيضا الجزء المعلق صرفه من الثمن على تحقق الصلاحية بعد التجربة أو على اصلاح ما يوجد من عيوب .

(ج) قيم الحسابات الختامية عن الأعمال متى كانت مطابقة للعقود المبرمة في شأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع المقاولين عن التوقيع عليها لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة مثلا .

وتشمل التعلية بالأمانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان لحين

الانساب النهائي أو لحين القيام بالتشطيبات الصغيرة أو إصلاح ما يوجب من عيوب.
(د) أثمان العقارات التي تنزع ملكيتها وذلك بعد التعاقد مع الملاك أو بعد صدور القرار الخاص بنزع الملكية وإتمام وضع اليد .
(هـ) المساعدات التي يتقرر صرفها على أقساط شهرية تمتد إلى سنوات تالية .

(و) الاعانات والتبرعات والاشتراكات والمساهمة في تكاليف منشآت عامة أو خدمات أخرى الواردة مبالغها بالميزانية (بشرط أن تكون المجالس قد ارتبطت بها لغاية السنة المنتهية) أو الاعتمادات الإضافية برسم هيئات أو أفراد معينين بالذات بشرط أن يكون رئيس الجمهورية قد وافق على فتح هذه الاعتمادات الإضافية قبل نهاية السنة المالية وتعذر صرفها الفعلي قبل نهاية السنة وكذلك ما يتبقى دون صرف من الاعتمادات الاجمالية الواردة بالميزانية بصفة اعانات لأعمال البر والخدمات الاجتماعية من محصلات الإيرادات الخيرية وآليات نصيب .

(ز) يعلى بالأمانات في الشهر الأخير من السنة المالية ثمن المياه والتيار الكهربائي والغاز وغيرها التي تستهلك في الشهر المذكور والتي ترد الطلبات الخاصة بها خلال للفترة المحددة لتقفل حسابات السنة المالية .

(ح) إذا تبين أن تنفيذ عمل ارتبط به سيتأخر إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المتفق على إتمام التنفيذ فيها يجوز تعلية المبلغ المرتبط به إلى حساب الأمانات « ارتباطات » .

ولا يجوز الصرف من حسابات الأمانات « ارتباطات » إلا في الأغراض والأوجه التي اقتضت تعلية المبلغ .

وإذا لم يتم تنفيذ العمل خلال السنة المالية التالية للسنة التي تمت فيها التعلية

بمساب الأمانات «ارتباطات» يضاف المبلغ في نهايتها الى الإيرادات .

مادة ١٠٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ينسب كل ايراد إلى ميزانية السنة المالية التي يحصل فيها ، كما أن كل مصروف لا يحسب إلا على ميزانية السنة المالية التي يصدر إذن الصرف خلالها ويجرى حكم هذه القاعدة على حسابات التسوية غير أنه يجوز لرئيس المجلس اطالة مدة تصفية هذه الحسابات الى نهاية سبتمبر من كل سنة .

مادة ١٠٣ - تنشأ مخازن مستقلة للمجالس كما تنشأ عند الاقتضاء مخازن فرعية بالاقسام وبوحدات الخدمه العامة التابعة للمجلس .
وتسرى على تلك المخازن الاحكام الخاصة بالمخازن الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مادة ١٠٤ - يعين رئيس المجلس من بين موظفي المجلس من يعهد اليه بالاختصاصات المخولة لأمناء المخازن الحكومية .

كما يعين كل مجلس من بين موظفي المجلس الموظفين الذين يتولون الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين واللوائح في شأن العقود والمخازن الحكومية .

مادة ١٠٥ - يتبع المجلس فيما يتعلق بامساك الدفاتر والسجلات المالية والاستمارات وضبطها النظام الذي يصدر به قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٠٦ - يفتح للمجلس حساب في البنك الذي يعينه وزير الخزانة ويكون الصرف بشيكات موقعة من رئيس المجلس أو من ينوبه توقيعاً أولاً ومن رئيس الحسابات أو مندوب عنه توقيعاً ثانياً .

مادة ١٠٧ - يقوم قسم الحسابات بمسك سجل خاص لميزانية المجلس لاعتماد جميع المبالغ التي تصرف خصماً على اعتماد الميزانية من واقع المستندات والكشوف الشهرية التي يجب أن ترد إلى القسم خلال الشهر التالي .

مادة ١٠٨ - يكون رئيس الحسابات او من ينوب عنه - مسئولاً عن صحة جميع الصرفيات والارتباطات فيما يختص بالاعتمادات التي يتولى المجلس صرفها مباشرة وعليه أن يراجع جميع المستندات الخاصة بها .
وكل استمارة اعتماد صرف تقدم إلى إدارة الحسابات يجب أن ترافقها المستندات المؤيدة لها مع توضيح المبلغ المطلوب صرفه بالأرقام والكتابة .

مادة ١٠٩ - يراجع قسم الحسابات كشوف المرتبات الشهرية التي ترد له بالمطابقة على السجلات الموجودة لديه مع مراعاة التعديلات التي ترد اليه من قسم الموظفين ويتخذ الاجراءات اللازمة نحو صرفها لأربابها .

مادة ١١٠ - يجب ختم مستندات الصرف - الأصل والصور - أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد استماره الصرف وبما يفيد الصرف بمجرد اصدار الشيك .

مادة ١١١ - يحدد رئيس المجلس مقدار السلفة المستديمة بصفة مؤقتة .
وتحدد قيمتها نهائياً بعد ستة أشهر من تاريخ التحديد المؤقت على أساس متوسط الصرف الشهري - ويعهد بالسلفة إلى موظف تتوافر فيه شروط الضمان من غير موظفي الحسابات .

والسلفة المستديمة معدة للقيام بالمصروفات الطارئة والعاجلة ويكون الصرف منها فيما لا يزيد على عشرة جنيها بمقتضى اذن ويجب أن يبين به الغرض الذي صرفت من أجله ويعتمد من الرئيس المختص .

وعلى الموظف المعهود إليه بالسلفة المستديمة أن يقيد المبالغ التي يتسلمها وما يصرف منها في الدفتر المعد لذلك . وتجرد السلفة مرة على الأقل كل شهر وتخفض قيمتها إذا اتضح أنها تزيد على الحاجة الفعلية للصرف .

وينجوز لرئيس المجلس الترخيص في صرف مبالغ من السلفة المستديمة تزيد على العشرة جنيهات .

مادة ١١٢ - للمحافظ أن يرخص في السلفة المؤقتة في حدود ٥٠٠ جنيه لكل حالة ولرئيس مجلس المدينة أن يرخص في حدود ١٠٠ جنيه ، ولرئيس المجلس القروي أن يرخص في حدود ٥٠ جنيه على أن تؤدي هذه السلفة ويسوى حسابها بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله .
ويسرى على الموظف الذي يعهد إليه بها شروط الضمان .

مادة ١١٣ - على الصيارف وسائر الموظفين الذين يعهد إليهم بنقود أو أوراق دمنغة أو أدوات أو مهمات أن يقدموا الضمانات المقررة طبقاً للنظم الحكومية .

مادة ١١٤ - يكون سلطة رئيس المجلس التصريح بصرف مبالغ مستندات بدل فاقد بعد التأكد من فقدانها وعدم تكرار الصرف مع تحديد المسئولية .

مادة ١١٥ - للمحافظ الترخيص في تقسيط المبالغ المستحقة للمجالس قبل الموظفين والأفاداة في الأحوال الاستثنائية التي يتطلب فيها الأمر تقسيط هذه المبالغ وذلك بناء على طلب المجالس ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

مادة ١١٦ - لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدايات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقاً للوائح والأوضاع المقررة في القوانين واللوائح .

مادة ١١٧ - لرئيس المجلس أن يصرح بصرف إعانات مالية لعائلات المتوفين من الموظفين أو العمال في حالة العسر الشديد وذلك في حدود مرتب شهر .

مادة ١١٨ - يجب أن تتضمن الحسابات الشهرية والحسابات الربع سنوية بيانات شاملة عن تقدير الإيرادات واعتمادات المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلا وترسل هذه الحسابات إلى وزارة الخزانة وديوان المحاسبة للمراجعة .

مادة ١١٩ - تخضع المجالس المحلية في عقودها لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لعقود الحكومة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون وهذه اللائحة ومع مراعاة الأحكام الآتية :

(أ) يكون للمحافظ سلطات وكيل الوزارة . ويكون لرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة ويكون لرئيس المجلس القروي سلطات رئيس الفرع .

(ب) ويكون للمحافظ كذلك :

١ - اعتماد توصيات لجنة الشراء بالممارسة فيما يزيد على ٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ - رفع غرامات التأخير فيما يزيد على ٢٠٠٠ جنيه .

(ج) ويكون لمجلس المحافظة اجازة التأمين على مشتريات المجالس المحلية وممتلكاتها .

(د) يكون للوزير المختص تشكيل لجنة الممارسة خارج الجمهورية بعد أخذ رأى الوزير ذى الشأن .

(هـ) يكون للوزير المختص سلطة وزير الخزانة واللجنة المالية في استثناء من أحكام لائحة المناقصات والمزايدات .

الباب الثامن الرسوم المحلية

مادة ١٢٠ - تقسم المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية الواردة في البند (د) من المادة ٤٠ من القانون إلى درجات حسب الأهمية النسبية لكل منها ويراعى في التقسيم المذكور القيمة التجارية للمكان الذى تشغله ، وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم . أما الشئون ومخازن السباد فيكون تحديد الرسوم بالنسبة إليها على أساس ما تتسع له من بضائع .
وبالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس انتاجها القملى فاذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة فى هذه المحال وعدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذى تشغله .
وبالنسبة إلى المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تسرى عليها أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إذا كانت من المحال التجارية وتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية إذا كانت من المحال الصناعية .

مادة ١٢١ - يكون تحديد الرسوم على العربات على أساس عدد عجلاتها . ويجوز أن يخفض هذا الرسم بالنسبة إلى عربات اليد وفق جالتها . أما الدراجات وحيوانات الجر والكلاب فيحدد رسم سنوى ثابت على كل منها .

مادة ١٢٢ - مع مراعاة أحكام قانونى الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية يكون تحديد الرسوم على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعايد النيل والعائمات على حسب نوع كل منها وبفئات يراعى فى تقديرها حمولة المركب أو عدد بحارتها أو قوتها المحركة .

مادة ١٢٣ - يكون تحديد الرسوم على ما يذبح في المذابح العامة أو النقط المستعملة بواقع الرأس أو بواقع الوزن الصافي للحوم .

مادة ١٢٤ - يكون تحديد الرسوم على الأسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات بنسبة إيراداتها أو بتقدير رسم سنوى ثابت مع مراعاة مساحتها ومواقعها من المدينة أو القرية والحركة التجارية فيها .

مادة ١٢٥ - يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطىء والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الأشغال مع مراعاة صقع المنطقة .

مادة ١٢٦ - يصدر بتحديد الحد الأقصى للرسوم المنصوص عليها في المواد إلى ١٢١ إلى ١٢٥ قرار من رئيس الجمهورية . وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بالأحكام القائمة .

مادة ١٢٧ - تؤلف في كل مجلس مدينة أو مجلس قروي لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء المينة في المادة ٤ من القانون وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للأساس الذى اختاره المجلس عند تقرير فرض الرسم تطبيقا للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم .

مادة ١٢٨ - تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة من :

(أ) أحد موظفى المحافظة يختاره المحافظ فى كل سنة وتكون له الرئاسة .

(ب) عضوين من أعضاء مجلس المدينة أو المجلس القروى تختارهما هيئة المجلس فى كل سنة من بين الأعضاء المنتخبين .

(ج) مهندس تنظيم يندبه رئيس مجلس المدينة أو المجلس القروى .

(د) سكرتير المجلس أو كاتب الحسابات فى المجلس القروية التى لا يكون فيها سكرتير .

مادة ١٢٩ - تبدأ اللجنة عملها في أول مارس من كل سنة على أن تنتهى منه خلال شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير إلى رئيس المجلس موقعا عليها منها.

مادة ١٣٠ - يقوم رئيس المجلس باخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التي قدرتها عليه اللجنة وتعد إدارة المجلس كشوفا بأسماء الممولين وقيمة الرسوم المقدرة على كل منهم وتلصق هذه الكشوف على لوحات خاصة بعدها المجلس لهذا الغرض تعرض في دار المجلس وفي مركز الشرطة أو دار العمدة على حسب الأحوال مدة خمسة عشر يوما على الأقل تحسب ابتداء من اتمام الاخطارات على أن ينتهى كل ذلك في آخر الشهر التالى للشهر المتصوص عليه في المادة السابقة .

مادة ١٣١ - لكل ممول الحق في أن يقدم تظلما إلى المجلس بخطاب موصى عليه من الرسوم التي قدرتها اللجنة في مدى خمسة عشر يوما التالية لانقضاء مدة العرض ولا يكون التظلم مقبولا إذا قدم بعده هذا الميعاد.

مادة ٣٢ - يعرض المجلس التظلمات مع كشوف الحصر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

(أ) أحد كبار موظفى المحافظة يندبه المحافظ سنويا وتكون له الرئاسة.

(ب) عضو مجلس المدينة أو المجلس القروى الذى يمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية .

(ج) مأمور ضرائب المدينة أو القرية أو ممثل مصلحة الضرائب فيها أو فى أقرب بلدة أو قرية اليها .

(د) عضو يختاره المجلس من بين أعضائه المنتخبين .

وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٣٣ - على لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من

الاعفاء أو الرفع أو التعديل على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ وصول التظلم .

٣٤ - تقوم لجنة الحصر والتقدير المنصوص عليها في المادة ١٢٧ في شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من المحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها على أن يتبع في ذلك الاجراءات السابقة .

مادة ١٣٥ - يكون تحصيل الرسوم دفعة واحدة . ويجوز تحصيلها على أقساط بقرار من المجلس مصدقا عليه من الوزير المختص .
وللمجالس تحصيل الرسوم مباشرة ويجوز لها أن توكل الأمر إلى أية جهة أخرى بعد الاتفاق معها وتصديق الوزير المختص .

مادة ١٣٦ - تعفى من الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون:
(أ) الأموال العامة للحكومة .

(ب) الأماكن المخصصة للعبادة .

وبيجوز للمجلس - بالأغلبية المطلقة لأعضائه - أن يعفى منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية .

مادة ١٣٧ - لا ترفع هذه الرسوم خلال السنة المالية إلا إذا زالت الأسباب الداعية لفرضها . ومع ذلك فلا ترفع الرسوم عن المحال الثابتة - تجارية كانت أو صناعية - التي يقتصر العمل فيها على فترات منقطعة من السنة ويجوز تخفيض الرسوم أثناء السنة إذا طرأ من الظروف ما يجعل الرسم الذي كان مربوطاً من قبل غير متناسب مع الحالة الجديدة ويكون الرفع أو التخفيض بناء على طلب يقدمه الممول وتتخذ في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

الباب التاسع

مادة ١٣٨ - مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من القانون . يجوز لنائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية استثناء من الأحكام السابقة أن يقرر وجوب اعتماد الوزير المختص أو نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية لبعض القرارات التي لا تتطلب هذا الاعتماد على حسب هذه اللائحة . ويكون ذلك بقرار يعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ١٣٩ - فيما عدا القرارات الصادرة من المجالس المحلية والتي يختص رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية بالتصديق عليها يجب على السلطة التي تملك التصديق أن تصدق على كل القرار أو أن ترفضه جملة ويجب أن يكون القرار الصادر برفض التصديق على قرار المجلس المحلي مسبيا وأن يخطر به المحافظ ورئيس المجلس المحلي المختص كتابة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار نافذا .

الإدارة المحلية اللجنة المركزية للإدارة المحلية

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٠

في شأن اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية

رئيس اللجنة المركزية للإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإدارة المحلية،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن اللائحة التنفيذية

لقانون الإدارة المحلية،

وبناء على موافقة اللجنة المركزية للإدارة المحلية،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة،

قرر:

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة النموذجية المرافقة بالنسبة إلى الأحكام الخاصة باللوائح الداخلية للمجالس المحلية في الإقليم المصري وتضع المجالس المحلية اللوائح الداخلية لكل منها على أساس ما تضمنته الأحكام الواردة في اللائحة المرفقة بالنسبة لمستويات كل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة ومجلس القرية

ولا يجوز للمجلس الخروج على أحكامها إلا بعد الموافقة على التعديل الذي يقترحه في هذا الشأن، وفقا لأحكام المادة (٥٧) من قانون الإدارة المحلية المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار واللائحة النموذجية المرافقة في الجريدة

الرسمية، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره.

تحريرا في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠)

الفصل الاول العضوية في المجالس المحلية

مادة ١ - يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير ويشرف على حسن سير أعماله، وهو الذى يتصل بالوزارات والمصالح والهيئات والأفراد فى كل شأن من شئون المجلس - إلا فى الأحوال التى يقرر فيها المجلس تكليف لجنة منه برياسة الرئيس للقيام بذلك .

ويحل مدير الأمن فى المحافظة والوكيل المنتخب فى مجلس المدينة وأكبر الأعضاء سناً فى المجلس القروى محل الرئيس فى مباشرة اختصاصاته عند غيابها .

مادة ٢ - تبدأ جلسات المجلس بأن يقسم كل عضو من أعضائه الجدد وقبل مباشرة عمله اليمين الآتية فى جلسة علنية :

« أقسم بالله العظيم أن احافظ مخلصاً على النظام الجمهورى وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

ويؤدى اليمين رئيس المجلس - إذا كان لا يؤديه أمام رئيس الجمهورية - ثم الأعضاء المنتخبون ثم المختارون فالمعينون بحكم وظائفهم .

مادة ٣ - بعد أن يؤدى الأعضاء فى مجلس المدينة اليمين يقوم المجلس بانتخاب الوكيل من بين الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤ - لا يجوز للأعضاء غير المعينين بحكم وظائفهم الجمع بين عضوية أكثر من مجلس محلى واحد . ويجب على العضو الذى ينتخب أو يختار لعضويته أكثر من مجلس أن يختار خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره المجلس الذى يريد الاحتفاظ بعضويته وعليه أن يخطر بهذا الاختيار رئيس

المجلس الذى يختار عضويته كتابة كما يخطر الاتحاد القومى ورئيس المجلس الذى يتنازل عن عضويته فيه بالطريقة ذاتها . فاذا لم يبد رغبته خلال هذه المدة اعتبر عضوا فى المجلس الأعلى وتسقط عضويته فى المجلس الآخر .

مادة ٥ - تقدم الطعون فى صحة عضوية الأعضاء المنتخبين والمختارين كتابة إلى رئيس المجلس على أن تبين فيها الأسباب التى يبنى عليها الطعن معصوب بالمستندات المؤيدة لها ، ويعرض الرئيس هذه الطعون على المجلس فى أول جلسة .

مادة ٦ - بعد الانتهاء من اليمين وأختيار الوكيل (فى مجلس المدينة) يفصل المجلس على الفور فى الطعون المتضمنة أسبابا يترتب عليها الحرمان من الحقوق السياسية أو وقفها بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين ثم بالنسبة إلى الأعضاء المختارين .

ويعرض الرئيس على المجلس ما يصل إليه أثناء العضوية من طعون أو أحكام أو قرارات يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها ، كما يعرض عليه الطعون المبنية على حالات عدم الأهلية الواردة فى المادة ١٣ من القانون فى الجلسة التالية لإخطاره بها .

ويقوم المجلس فوراً يبحث الأسباب التى يترتب عليها الحرمان من الحقوق السياسية أو وقفها ، ولا ينتقل إلى الموضوعات الأخرى قبل إصدار قراره فيها .

مادة ٧ - يجب على المجلس أن ينتهى من نظر جميع الطعون - التى قدمت عند تكوين المجلس أو أثناء العضوية - فى مدة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ تقديمها .

مادة ٨ - لا يجوز للأعضاء الذين يعرض على المجلس أمر صحة عضويتهم

الاشتراك في التصويت ، ولا يجوز لهم أن يحضروا مداولات المجلس .
ومع ذلك فالمجلس أن يقوم باستدعاء العضو المظعون فى صحة عضويته
لسماع أقواله ، وعليه أن يدعو إذا طلب العضو الحضور ، وعليه أن يمكنه
من إبداء دفاعه شفاهة أو كتابة .

مادة ٩ - يصدر المجلس - بالأغلبية المطلقة لأعضائه - قرارا باسقاط
العضوية بعد التحقق من وجود العضو فى حالة من حالات عدم الأهلية
المنصوص عليها فى قانون مباشرة الحقوق السياسية أو فقدانه لأى شرط
من شروط العضوية وفقا لأحكام قانون الإدارة المحلية سواء نشأ ذلك قبل
انتخابه أو بعده .

ويعلن رئيس المجلس - فى هذه الحالة - خلو محل العضو ويبلغ ذلك إلى
الوزير المختص والاتحاد القومى . ويتم شغل المحل خلال شهرين على الأكثر
من تاريخ إعلان خلوه .

مادة ١٠ - مدة العضوية فى المجلس بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين والمختارين
أربع سنوات ، ويحرر رئيس المجلس أسماء الأعضاء المختارين والمنتخبين فى
جلسة علنية للمجلس تعقد قبل انقضاء السنتين الأوليين بشهرين على الأقل
وتوضع الأوراق المتضمنة لأسماء كل من هاتين الفئتين فى صندوق خاص
ويختار المجلس عضوين من أعضائه المنتخبين أحدهما لسحب أسماء الاعضاء
المنتخبين ، والآخر لسحب أسماء المختارين ويسحب أولا نصف عدد أسماء
الاعضاء المنتخبين ، ثم يسحب نصف عدد الاعضاء المختارين .

وتسجل الأسماء المسحوبة فى محضر الجلسة أولا بأول ، ويعلن رئيس
المجلس نتيجة القرعة بذكر أسماء الأعضاء المنتخبين والمختارين الذين سيقون
فى عضوية المجلس فى السنتين التاليتين .

مادة ١١ - يخطر رئيس المجلس الاتحاد القومى والوزير المختص بنتيجة القرعة ، ويتولى الاتحاد القومى وفقا للنظام الذى يضعه اختيار الأعضاء المنتخبين الذين يحلون محل من انقضت عضويتهم .

ويعرض رئيس المجلس أسماء المرشحين الذين يختارهم لشغل محال الأعضاء المختارين الحالية فى المجلس على الوزير المختص خلال شهر من تاريخ إخطار الاتحاد القومى له بأنهم من الأعضاء العاملين .

مادة ١٢ - لا يجوز للعضو أن يحضر فى جلسة من جلسات المجلس أو جلسات لجانه إذا كانت له مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو كانت لأحد أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة فى موضوع المداولة أو تكون له فيها مصلحة بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

ولا يجوز لأى من أعضاء المجلس أن يبرم معه بالذات أو بالواسطة عقد مقالة أو توريد أو بيع أو إيجار أو غير ذلك من العقود على أنه يجوز للمجلس فى حالة الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه أرضا أو بناء لعمل من الأعمال التى يتولاها إذا كان للمجلس مصلحة محقة فى ذلك ، ولا يكون قرار المجلس فى هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة الوزير المختص بالنسبة لمجلس المحافظة أو المحافظ بالنسبة إلى المجالس المحلية الأخرى ، ويخطر الوزير المختص أو المحافظ بقرار المجلس مع محضر الجلسة الصادر فيها خلال أسبوع من تاريخ صدوره .

مادة ١٣ - لا يجوز لأى من أعضاء المجلس أن يعمل فى قضية ضد المجلس بوصفه محاميا أو خبيرا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا أو حقا متنازعا عليه مع المجلس أو أن يمتلك بأية طريقة كانت بغير الميراث .

مادة ١٤ - يعرض رئيس المجلس أو أى من أعضاء المجلس على المجلس كل مخالفة تقع من أحد أعضائه لأحكام أى من المادتين السابقتين .
ويخطر رئيس المجلس الوزير المختص بما يقع من ذلك بالنسبة إلى الأعضاء غير المعيّنين بحكم وظائفهم بعد سماع أقوال العضو وتحقيق دفاعه بواسطة المجلس ليصدر قراراً بإسقاط العضوية عن من ثبت عليه المخالفة .

أما بالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم فيقوم رئيس المجلس بإخطار الوزير المختص ، والوزير ذى الشأن أو المحافظ (بالنسبة إلى الأعضاء في مجالس المدن والمجالس القروية) بما يقع منهم من مخالفات لاتخاذ ما يراه في شأنهم .

ويجوز للمجلس إبداء الرغبة للوزير ذى الشأن أو المحافظ (بالنسبة إلى الأعضاء في مجالس المدن والمجالس القروية) في تغيير العضو الذى يثبت للمجلس ارتكابه للمخالفة .

مادة ١٥ - لا يجوز لأى من أعضاء المجلس التغيب عن حضور جلساته أو اجتماعات اللجان التى يكون عضواً فيها دون أن يخطر رئيس المجلس ورئيس اللجنة المختصة بذلك حسب الأحوال .

ولا يجوز للعضو أن يتغيب عن أكثر من جلسة للمجلس أو اجتماع لأحدى لجانه إلا إذا حصل على إجازة من المجلس لأسباب مقبولة .

ويجوز لرئيس المجلس أو رئيس اللجنة المختصة أن يرخص للعضو فى إجازة عن جلسة واحدة أو اجتماع واحد على أن يبلغ المجلس أو اللجنة المختصة ما قرره فى هذا الشأن .

مادة ١٦ - إذا غاب العضو المختار أو العضو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التى اختير عضواً فيها أكثر من ثلاث مرات

متتالية ، يخطر المجلس المحافظ ، وبالنسبة إلى الأعضاء المعينين يبلغ الأمر إلى الوزارة المختصة .

فإذا تكرّر بعد ذلك غياب عضو من غير الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم دون عذر مقبول اعتبر مستقيلاً ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي دعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ دعوة العضو إليها .

وإذا تكرّر غياب أى عضو من الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم عن حضور جلسات المجلس أو جلسات لجانه أكثر من ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول - يقرر المجلس إخطار الوزارة الممثل لها بالنسبة إلى أعضاء مجالس المحافظة لانتخاذ ما تراه في شأنه ، كما يخطر المحافظ بالنسبة إلى الأعضاء في مجالس المدن والمجالس القروية .

فإذا تكرّر غياب العضو رغم ذلك يجوز للمجلس أن يبدى رغبته للوزير ذى الشأن (أو المحافظ) في تغيير هذا العضو .

مادة ١٧ - يجوز للمجلس توقيع الجزاءات التأديبية التالية على الأعضاء غير المعينين بحكم وظائفهم - إذا وقع منهم في مباشرة واجبات عضويتهم ما يخالف القوانين واللوائح :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الوقف مدة لا تزيد على شهرين .

ويصدر القرار من المجلس بعد التحقيق من صحة الوقائع المنسوبة إلى العضو ومما عدا دفاعه عما نسب إليه أو بعد إثبات عدم حضوره عن الجلسة

التي يدعى كتابة لحضورها لسماع دفاعه . ويجب أن يوافق على صدور القرار ثلثا أعضاء المجلس .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه تقرير فصل أى من أعضائه غير المعينين بحكم وظائفهم إذا كان قد وقع منه ما يفقده الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما العضوية في المجلس ، وذلك بعد التحقق من صحة الوقائع المنسوبة إلى العضو وبعد سماع دفاعه ، أو إثبات عدم حضوره الجلسة التي يدعى كتابة لحضورها لسماع دفاعه . ويخطر الوزير المختص بقرار الفصل ويحضر الجلسة الصادر فيها القرار خلال أسبوع من تاريخ الجلسة ولا يكون قرار الفصل نافذا إلا بعد التصديق عليه من الوزير المختص .

مادة ١٩ - تقدم الاستقالة من عضوية المجلس كتابة إلى الرئيس ولا يجوز أن تكون معلقة على شرط أو مضافه إلى أجل وتعتبر الاستقالة المقدمة بالمخالفة لذلك كأن لم تكن .

وعرض الرئيس الاستقالات المقدمة من الأعضاء على المجلس في الجلسة التالية لتقديمها ولا تعد الاستقالة نهائية إلا بعد أن يقرر المجلس قبولها . ويجوز للعضو سحب طلب الاستقالة في أى وقت قبل أن يقرر المجلس قبولها .

مادة ٢٠ - إذا توفي أحد الأعضاء المنتخبين أو المختارين يعلن المجلس خلو المحل ويخطر الاتحاد القومى والوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك وتتخذ الإجراءات اللازمة لشغل المحل الخالى خلال شهرين من تاريخ إعلان الخلو ويكمل العضو الجديد باقى مدة سلفه .

الفصل الثاني

جدول الأعمال

مادة ٢١ - ينتخب المجلس في أول جلسة يعقدها سنويا لجنة للجدول من بين أعضائه بناء على ما يقترحه المحافظ ، على أن يكون من بينهم اثنان من المعينين بحكم وظائفهم والباقي من بين الأعضاء المنتخبين والمختارين في المجلس ، وتتولى هذه اللجنة معاونة رئيس المجلس في إعداد جدول الأعمال واقتراح إدراج المسائل التي يلزم عرضها على المجلس ، وترفع اللجنة توصياتها في هذا الشأن إلى رئيس المجلس الذي يكون رأيه نهائيا بالنسبة إليها .

مادة ٢٢ - يجب أن تدرج في جدول أعمال المجلس المسائل الآتية :
(١) المسائل التي يرى عرضها على المجلس الوزير المختص أو الوزراء ذوو الشأن فيما يختص بأعمال المجلس .

(٢) المسائل التي يرى عرضها على المجلس رئيس المجلس أو وكيله أو أحد أعضائه في شأن من الشؤون الداخلة في اختصاص المجلس .

(٣) الأسئلة التي توجه من أى من أعضاء المجلس إلى رئيسه في شأن من اختصاص المجلس ، ويجوز للرئيس تأجيل الإجابة على الأسئلة الموجهة من الأعضاء في شأن من اختصاص المجلس إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلي تقديم السؤال .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بما ورد في هذه اللائحة من أحكام خاصة يراعى في تحرير جدول أعمال المجلس أن تدرج المسائل فيه بالترتيب الآتي :
(أولا) المسائل المستعجلة بطبيعتها بترتيب أهميتها .

(ثانيا) الإجابات عن الأسئلة المقدمة من الأعضاء في أى شأن من

اختصاص المجلس .

(ثالثا) المسائل المؤجلة بترتيب تاريخ تأجيلها .
(رابعا) المسائل الأخرى بالترتيب الذي يراه الرئيس ، بعد أخذ رأى
لجنة الجدول .

مادة ٢٤ - يبلغ أعضاء المجلس رئيسة كتابة بما يرون إدخاله في جدول
أعمال المجلس من اقتراحات أو موضوعات أو أسئلة داخلية في اختصاص
المجلس ، قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل ، ولا يجوز إدراج
الاقتراحات التي يكون سبق أن رفضت قبل مرور ٤٥ يوما على صدور قرار
الرفض ما لم يطلب ذلك كتابة ثلثا أعضاء المجلس ويجوز للعضو أو أحد
الوزراء ذوى الشأن أو الوزير المختص أن يسحب الاقتراح أو الموضوع
أو السؤال المقدم منه في أى وقت قبل إدراجه في جدول الأعمال ، وأثناء
الجلسة المدرج في جدول أعمالها - وفي هذه الحالة لا يجوز للمجلس النظر
فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه .

مادة ٢٥ - يتولى سكرتارية مجلس المحافظة سكرتير عام المحافظة ويتولى
سكرتارية مجلس المدينة سكرتير مجلس المدينة ويتولى سكرتارية المجلس
القروى سكرتير المجلس القروى ويوقع هذا السكرتير مع رئيس المجلس على
محضر الجلسة والقرارات التي يصدرها المجلس .

مادة ٢٦ - ينشأ سجل بسكرتارية المجلس تقيّد فيه بأرقام سلسلة كل
المسائل المعروضة على المجلس بترتيب ورود المكاتب أو للذاكرة المحررة
في شأنها - أما المسائل المعروضة من الرئيس أو أحد الأعضاء
أو أحد الوزراء أثناء انعقاد الجلسة فتدرج في ملحق لجدول الأعمال
الأصلي - ويؤشر في السجل أمام كل مسألة عما تم في شأنها وما اتخذ فيها من
قرارات . ويوقع على هذا السجل بجوار كل مسألة رئيس المجلس وسكرتيه .

مادة ١٧ - لكل وزارة أو هيئة عامة أن تخطر المجلس في أثناء الاجتماع بما ترغب في عرضه عليه من المسائل المستعجلة ، ويقرر المجلس ما إذا كان ينظرها أو يؤجل النظر فيها إلى جلسة مقبلة من جلسات دور الاجتماع ذاته، أو يؤجلها إلى دور اجتماع مقبل ، وذلك مع مراعاة أحكام المادتين ١٧ و ١٨ من هذه اللائحة .

مادة ٢٨ - يجب على من يريد من أعضاء المجلس تقديم اقتراح أثناء الجلسة أن يدونه كتابة ويقدمه للرئيس الذي يعرضه فوراً على المجلس ، فإذا وافق على الاقتراح ثلاثة من الأعضاء على الأقل ، عرض على المجلس ليقرر ما إذا كان ينظره في الحال أو يؤجل النظر فيه إلى جلسة أخرى من دور الاجتماع أو إلى دور اجتماع آخر ، على أنه إذا لم يكن ممثل الوزارة أو مندوب الهيئة العامة ذات الشأن في الاقتراح موجوداً في الجلسة ، تعين تأجيل نظر الاقتراح لجلسة أخرى يدعى إليها ذلك الممثل أو المندوب ويجوز دائماً لأي منها طلب تأجيل البحث في الاقتراح إلى جلسة أو دور اجتماع تالين . ويجب على المجلس في هذه الحالة تأجيل بحث المسألة على أنه لا يكون ملزماً بذلك إذا طلب التأجيل مرة ثانية .

مادة ٢٩ - لكل وزارة أو هيئة عامة أن تطلب بواسطة ممثلها أو كتابة إذا لم يكن لها ممثل في المجلس تأجيل النظر فيما يهمها من المسائل ، إلى نهاية الجلسة ، أو إلى جلسة تالية لتقدم مذكرات أو بيانات أو إيضاحات عن وجهة نظرها بالنسبة إلى المسائل التي تطلب تأجيلها ويجب على المجلس في هذه الحالة تأجيل النظر في المسائل التي يطلب تأجيلها - ولا يكون المجلس ملزماً بهذا التأجيل إذا لم تقدم الوزارة أو الهيئة العامة الإيضاحات أو البيانات التي يتم التأجيل من أجلها ما لم تكن هناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك .

الدعوة إلى الاجتماع

مادة ٣٠ - يوجه رئيس المجلس الدعوة لاجتماع المجلس لأعضائه كتابة في محال إقامتهم قبل الموعد المحدد للاجتماع بسبعة أيام على الأقل — ويجوز تقصير هذا الميعاد في حالة الاستعجال ويجب أن يرافق الدعوة جدول أعمال المجلس في الاجتماع الذي تتم الدعوة له .

ويبلغ رئيس المجلس جدول أعماله إلى الوزير المختص بالنسبة إلى المسائل التي تحتاج لاتخاذ القرارات فيها والتصديق عليها من سلطة أعلى من المجلس ، كما يبلغ الوزير ذو الشأن غير المشقة وزارته في المجلس بما ورد في جدول أعماله بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بوزارته في الموعد ذاته .

مادة ٣١ - يجب على الرئيس أن يوجه الدعوة لاجتماع المجلس خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار الخاص باعلان تشكيل المجلس ، كما يدعو المجلس للاجتماع مرة كل شهر على الأقل في اليوم الذي يحدده المجلس سنويا في أول جلسة يعقدها ، فاذا وافق هذا اليوم يوم عطلة رسمية ينعقد المجلس في اليوم التالي لانتهاء العطلة الرسمية مباشرة وبإلى المجلس عقد اجتماعاته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

ويجب دعوة المجلس لاجتماع غير عادى إذا طلب ذلك كتابة من رئيس المجلس ثلث أعضائه على الأقل على أن يحددوا في طلبهم المسائل التي يرون دعوة المجلس من أجلها .

ويجوز لرئيس المجلس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور غير ماضى أكثر من مرة كل شهرين ، ولا يجوز للمجلس أن يتداول في الاجتماع غير العادى إلا في المسائل التي دعى من أجلها لذلك الاجتماع .

الفصل الثالث اجتماعات المجلس الجلسات العلنية

مادة ٣٢ - يجتمع المجلس في المقر المعدله وللرئيس أن يدعو المجلس للانعقاد عند الضرورة في أى مكان آخر في دائرة اختصاص المجلس - وتكون القرارات الصادرة من أعضاء المجلس في اجتماع بالمخالفة لأحكام هذه المادة باطلة ولا أثر لها .

مادة ٣٣ - جلسات المجلس علنية - ويجوز لأى من المواطنين الحضور فيها في المكان المخصص لذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس في هذا الشأن - ويجب أن يلتزم من يحضر جلسات المجلس من المواطنين الهدوء والسكون التام بمجرد افتتاح الجلسة - وأن يراعوا الملاحظات التى يبدىها لهم الأعضاء المنوط بهم المحافظة على نظام الجلسة . ويجوز لكل من يحضر الجلسة أن يبدى ما يراه من اقتراحات أو آراء كتابة لرئيس المجلس وللرئيس أن يعرض هذه الاقتراحات على المجلس وذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس في هذا الشأن . وتعلق التعليقات الخاصة بالنظم التى يجب على الجمهور الذى يرخص له حضور الجلسات اتباعها .

الجلسات السرية

مادة ٣٤ - يجوز بناء على طلب رئيس المجلس أو ثلث أعضائه عقد الجلسة بصفة سرية ، ويجب على من يطلب من الأعضاء تحويل الجلسة سرية أن يقدم طلبا كتابيا بذلك إلى الرئيس ، ويجتمع المجلس بصفة سرية ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المعروض عليه تجري في جلسة علنية أولا

— ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها أثنان من مؤيدي السرية وأثنان من المعارضين فيها على الأكثر . ومتى انتهى المجلس من نظر المسألة التي جعلت الجلسة من أجلها سرية يعود المجلس إلى الجلسة العلنية .

مادة ٣٥ - يجوز في الجلسات السرية أن يكلف الرئيس أحد أعضاء المجلس بكتابة محضر الجلسة السرية وقرارات المجلس في المسائل التي تبحث فيها ويوقع هذا العضو في هذه الحالة على المحضر والقرارات التي تصدرها المجلس مع الرئيس .

مادة ٣٦ - فيما عدا الأعضاء بحكم وظائفهم في المجلس لا يجوز لأحد من مندوبي الوزارات ولا لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

ويأمر رئيس المجلس عند انعقاده في جلسة سرية بإخراج من يكون من غير المرخص لهم في حضور الجلسة السرية من قاعة الاجتماع .

الفصل الرابع

صحة اجتماعات المجلس ونظام الجلسات

مادة ٣٧ - لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد الأعضاء ، فإذا لم يكتمل العدد القانوني لصحة انعقاد المجلس بعد مضي نصف ساعة من الموعد المحدد للانعقاد - يجوز للرئيس تأجيل الجلسة مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على سبعة ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الجلسة التالية .

فإذا لم يكتمل العدد القانوني في هذه الجلسة التالية يؤجل الاجتماع مرة ثانية مدة عشرة أيام على الأقل ويخطر رئيس المجلس الوزير المختص فوراً . فإذا لم يصدر رئيس الجمهورية قراراً بحل المجلس ولم يكتمل العدد

القانونى فى الجلسة الثالثة كان اجتماع المجلس صحيحا ويقتصر فيه على نظر المسائل الواردة فى جدول الأعمال المؤجل التى لا يحتاج إقرارها إلى أغلبية خاصة .

المحافظة على نظام الجلسات

مادة ٣٨ — يتولى الرئيس المحافظة على نظام الجلسة والعمل على مراعاة أحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، وأحكام هذه اللائحة وهو الذى يفتح الجلسة - وبوقفها - ويرفعها - ويدير المناقشات خلال انعقادها ويأذن بالكلام ، ويضع الأسئلة ويعلم نتائج الاقتراح - وللرئيس حق الكلام فى أى وقت أثناء انعقاد الجلسة متى رأى فى ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لايضاها .

مادة ٣٩ — تستعمل اللغة العربية فى مناقشات المجلس - ويجب أن تستعمل عبارات تتفق مع الآداب والنظام العام فى مناقشات المجلس . ولا يجوز مطلقا المساس فيها بكرامة المجلس أو رئيسه أو أحد أعضائه أو الخوض بلا مقتضى فى المسائل الشخصية البحتة .

مادة ٤٠ — يختص المجلس وحده بالمحافظة على النظام داخل قاعة اجتماع المجلس ويتولى ذلك الرئيس - ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى قاعة الاجتماع أو المراقبة على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيس المجلس أو بناء على موافقته .

مادة ٤١ — يفتح الرئيس جلسات المجلس بعد توافر العدد القانونى لأعضائه وتتلى أسماء المعتذرين من الأعضاء وطالبي الاجازات ويتلو الرئيس على المجلس ماورد إليه من مكاتبات وزارية ورسائل وبرقيات

وعرائض ثم يؤخذ رأى المجلس فى الموافقة على محضر الجلسة السابقة ،
ثم ينظر المجلس فى جدول أعماله .

مادة ٤٢ - إذا أخل أى شخص من الحاضرين من غير أعضاء المجلس
بنظام الجلسة أو بحالة السكون المطلوبة ، أمر رئيس الجلسة الأعضاء المنوط
بهم المحافظة على النظام فيها بإخراجه فوراً منها ، وتسليمه إلى الجهات المختصة
إذا كان ما وقع منه أثناء الجلسة يقتضى ذلك .

فاذا ما وقعت جناية أو جنحة فى قاعة الجلسة بأمر الرئيس بالتحفظ على
مرتكبيها ، ويخطر النيابة العامة بتقرير لما وقع فى الجلسة فى هذا الشأن .

نظام المناقشات بالجلسة

مادة ٤٣ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا إذا أذن له الرئيس ،
وللرئيس أن يمنع من يخالف ذلك من الأعضاء ويأمر بعدم إثبات أقواله فى
محضر الجلسة ، ويأذن الرئيس فى الكلام بحسب ترتيب الطلب على أن
يقدم العضو الذى لم يتكلم فى الموضوع على العضو الذى سبق الكلام له فيه ،
إلا إذا كان الغرض من الكلام تأييد الاقتراحات المعروضة للبحث ، أو
تعديلها ، أو المعارضة فيها ، فحينئذ يعطى الإذن بالتداول لأول طالب من
مؤيدى الاقتراح فـالأول طالب من طالبى تعديله ، ثم لأول المعارضين ،
ويتكرر ذاك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات ويطبق هذا النظام فى الإذن
فى الكلام فى الجلسة - ما لم يتنازل أحد الأعضاء عن حقه فى الكلام فيحل
من يليه محله فى دوره .

مادة ٤٤ - يؤذن دائماً فى الكلام فى الأحوال الآتية :

(١) إبداء الدفع بعدم جواز المناقشة فى الموضوع المعروض .

(٢) إبداء الدفع بعدم جواز حضور عضو من أعضاء المجلس للمناقشة

في الموضوع المعروض وفقا لأحكام القانون واللائحة .

(٣) طلب تأجيل المناقشة في الموضوع أو تعديل ترتيب النظر فيه في جدول الأعمال .

(٤) إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولا .

(٥) توجيه النظر إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة .

(٦) تصحيح الرواية بشأن واقعة مدعى بها أو الإجابة عنها .

(٧) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

مادة ٤٥ - يكون لكل الطلبات المتقدم ذكرها الأولوية على الموضوع الأصلي المعروض على المجلس ويترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يتم أخذ الرأي عليها ، ولا يجوز مع ذلك أن يؤذن في الكلام في هذه الأحوال إلا بعد أن يتم المتكلم إبداء أقواله ، ما لم يكن يسبب طلب توجيه النظر إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية له أو اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٤٦ - يتكلم الأعضاء وهم في أماكنهم ، أما المقرر فينتقل إلى جانب الرئيس ، ولا يجوز التلاوة إلا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق .

ولا يجوز مقاطعة التكلم إلا أن يكون ذلك للفت نظره إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة وللرئيس وحده الحق في توجيه نظر المتكلم أثناء كلامه إلى مراعاة هذه الأحكام فإذا وجه الرئيس نظر المتكلم إلى ذلك مرتين في الجلسة الواحدة ثم عاد العضو إلى المخالفة ذاتها ، فللرئيس أن يعرض على المجلس اقتراح منع العضو المخالف من الكلام في الموضوع الذي وجه نظره إليه بقية الجلسة ، ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة .

مادة ٤٧ - إذا رأى الرئيس أن اقتراحا ليس من اختصاص المجلس كان له أن يمنع صاحبه من الكلام فيه، فإذا لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص.
مادة ٤٨ - يجب على العضو المتكلم عدم تكرار أقواله ، ولا أقوال غيره من الأعضاء الذين سبقوه وعدم الخروج على الموضوع الذي يتكلم فيه ، وللرئيس أن يوجه نظر العضو إلى أن رأيه قد وضح وضوحا كافيا ولا محل لاسترساله في الكلام .

مادة ٤٩ - إذا أخل المتكلم بنظام الجلسة مخالفا حکما من الأحكام المتقدمة ، أو إذا أبدى أقوالا غير لائقة ، أو عرض في سوء نية بأحد زملائه ، أو موظفى الحكومة ، أو الهيئات العامة ، أو وجهه إلى أحد هؤلاء إهانة أو عبارة مثيرة ، أو تهديدا أو خرج بأى وجه من الوجوه عن مقتضيات اللياقة ، ناداه الرئيس منبها له بضرورة المحافظة على النظام فإذا اعترض ، رجع الرئيس إلى رأى المجلس .

مادة ٥٠ - يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج عضو من المجلس أو وقفه مدة شهرين على الأكثر أو توجية اللوم له أو إنذاره ، إذا كان ذلك العضو قد وقعت منه مخالفة خطيرة للنظام أو كان قد استمر فى الإخلال بالنظام أو فى ارتكاب فعل من الأفعال المشار إليها فى المنادة السابقة بالرغم من تنبيهه إلى المحافظة على النظام ثلاث مرات فى جلسة واحدة .
ويصدر القرار فى ذلك دون مناقشة بعد مباح دفاع العضو ويرتب على قرار إخراج العضو من الجلسة حرمانه من الاشتراك فى أعمال المجلس حتى نهاية الجلسة التى صدر فيها القرار .

مادة ٥١ - إذا لم يمثل العضو إلى الدعوة التى يوجهها إليه الرئيس بناء على قرار المجلس للخروج من الجلسة ، فللرئيس أن يتخذ من

الوسائل ما يكفل تنفيذ قرار المجلس ، وله أن يوقف الجلسة ، أو يرفعها ، وفي هذه الحالة يمتد حرمان هذا العضو من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه إلى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور ، وللرئيس أن يتخذ من التدابير ما يراه لازماً لتنفيذ قرار المجلس .

ويجوز للعضو أن يطلب وقف أثر هذا القرار ابتداء من اليوم التالي ليوم إصداره بأن يقرر كتابة بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس ويعرض الرئيس هذا الإقرار على المجلس ليقرر في شأن العضو ما يراه .

مادة ٥٢ - إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على وقف الجلسة فإن لم يعد النظام وقفها مدة لا تزيد على ساعة ، فإذا استمر الإخلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجلها الرئيس إلى يوم آخر .

مادة ٥٣ - يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة في الموضوع المطروح على المجلس بعد انتهاء طالبي الكلام في الموضوع المطروح على المجلس من كلامهم ويجوز للرئيس أو لأربعة من الأعضاء على الأقل اقتراح إقفال باب المناقشة قبل ذلك ، ويعرض أمر الاقتراح على المجلس فإذا اعترض على إقفال باب المناقشة ، أذن الرئيس بالكلام لواحد من المؤيدين ، ثم لواحد من المعارضين وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في إنهاء المناقشة أو الاستمرار فيها وتكون الأولوية بالإذن في الكلام بعد طاب إقفال باب المناقشة لمن كانوا قد طلبوا الكلمة في الموضوع الأصيل .

أخذ الآراء

مادة ٥٤ - تجري المناقشة في المسائل المعروضة على المجلس وفقا لترتيب
الوارد في جدول أعمال المجلس . ويجب-وز للمجلس أن يقرر أن تكون
المناقشة وإبداء الآراء عن الموضوع بأكمله أو عن جزء منه ويجوز للمجلس
أن يقدم أو يؤخر في ترتيب المسائل المدرجة في جدول الأعمال المعروض
إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو أحد أعضائه ووافق المجلس بالأغلبية
المطلقة لعدد الحاضرين على هذا الطلب ويقرب على هذا القرار نظر الموضوع
قبل غيره من الموضوعات والاقتراحات .

مادة ٥٥ - يجب تدوين الأسئلة المطلوب الاقتراح عليها بطريقة يسهل
معا إعطاء الرأي بلفظ (نعم) أو (لا) - ويجب التجزئة في المسائل
المتشعبة كلما طلب ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين على الأقل أو رئيس المجلس .
مادة ٥٦ - إذا قدم الرئيس طلب كتابي من أحد الأعضاء المنتخبين أو
المختارين للعودة إلى المناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه ، عرض الطلب
على المجلس في الجلسة التي تلي تقديمه ليقرر جواز النظر فيه ، فإذا أقر ذلك
حدد جلسة أخرى للمناقشة في الموضوع ، ويعتبر الطلب مرفوضا إذا لم
يزد عدد الحاضرين في هذه الجلسة عن عدد الحاضرين في الجلسة التي أخذت
فيها الآراء لأول مرة ولم تزد الأغلبية الجديدة على الأغلبية القديمة .

مادة ٥٧ - يجري التصويت علانية على القرارات في المسائل المعروضة
على المجلس بعد إقفال باب المناقشة ، إما برفع الأيدي أو بالتصويت
مشفاهة ، وإما بطريق القيام والجلوس أو بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم ،
ويجب أخذ الرأي بالمناداة بالأسم كلما طلب ذلك من الأعضاء الحاضرين ،
ويجب الاقتراح بصفة سرية في المسائل المتعلقة بالأشخاص أو إذا طلب

ذلك ثلاثة من أعضاء المجلس على الأقل ، وفي هذه الحالة يجب أن يكتب مشروع القرار المزمع اتخاذه في شأنها في عبارة واضحة بحيث يستطيع إبداء الرأي فيها كتابة بكلمة « موافق أو معارض » ويتلو الرئيس مشروع القرار بعد كتابته ، ويكون الرئيس آخر من يبدى رأيه في جميع الأحوال.

مادة ٥٨ - يبدى الأعضاء رأيهم في مشروعات القرارات المعروضة على المجلس بكلمة (نعم) أو (لا) دون بيان الأسباب ولا تجوز المناقشة أو إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء. ويعلن الرئيس نتيجة التصويت عقب الانتهاء من أخذ الأصوات .

مادة ٥٩ - لا يجوز الامتناع عن إبداء الرأى إلا لأسباب خاصة بينها المعضو بعد الفراغ من أخذ جميع الأصوات وقبل إعلان النتيجة وتثبت هذه الأسباب في محضر الجلسة .

ولا يعتبر الممتنعون عن إبداء آرائهم من الموافقين على الموضوع المقروض على المجلس أو من المعارضين له .

مادة ٦٠ - لكل عضو أبدى رأيا مخالفا لرأى الأغلبية الحق في أن يطلب إثبات الأسباب التى يستند إليها فى محضر الجلسة ويجب إثبات الأسباب التى يبدىها فى هذا الشأن .

مادة ٦١ - فى الأحوال التى يشترط توافر أغلبية خاصة فيها ولا تتوافر فيها الأغلبية اللازمة ، يؤجل الرئيس أخذ الآراء على الموضوع المعروض إلى نهاية الجلسة ، فإذا لم تتوافر الاغلبية اللازمة مع ذلك ، يؤجل انعقاد الجلسة مدة ساعة ، ثم يجرى للتصويت بأن يبدى كل عضو من الاعضاء رأيه بالموافقة أو الرفض على مشروع القرار كتابة فى ورقة يسلمها لرئيس المجلس - ويعلن الرئيس نتيجة التصويت بناء على ذلك فإذا لم تتوافر مع

ذلك تلك الأغلبية يؤجل النظر في الموضوع المعروض على المجلس إلى الجلسة التالية ويجرى التصويت فيها على مشروع القرار وفقا لأحكام هذه المادة .

مادة ٦٢ - عند حصر الأصوات لاتخاذ قرار في أى موضوع معروض على المجلس تقدم مسألة المبدأ وطلب التأجيل ، ثم التعديلات التى يطلب إدخالها على المسائل والاقتراحات الأصلية المعروضة على المجلس والتنقيحات التى يطلب إثباتها فى التعديلات .

مادة ٦٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يؤخذ رأى أولا على المقترحات الخاصة بنص القرارات المقترح اتخاذها التى لا تؤثر فى غيرها - وإذا كان فى قبول بعضها تأثير فى البعض الآخر ، فيبدأ بأوسعها مدى أو أكثرها اختلافا عن النص الأصيل - وإذا تضمن مشروع القرار المقترح عدة مسائل وطلب تجزئتها يؤخذ رأى على كل منها على حدة .

مادة ٦٤ - يقدم الأعضاء التعديلات والتنقيحات التى يرون إدخالها على مشروعات القرارات والاقتراحات المعروضة على المجلس كتابة لرئيس المجلس ويعرض الرئيس هذه التعديلات والتنقيحات على المجلس قبل أخذ الأصوات فإذا لم تقبل تؤخذ الآراء على النص الاصلى المقترح .

مادة ٦٥ - لا يجوز العودة للمناقشة فى موضوع أخذت عليه الآراء إلا بموافقة ثلثى الاعضاء الحاضرين بناء على طلب كتابى مسبب يقدم للرئيس فى الجلسة التى أخذت فيها الآراء ويقرر فيه المجلس ما يراه فى الجلسة التى قدم فيها عقب الانتهاء من النظر فى جدول الأعمال الخاص بها أو فى الجلسة التالية على الأكثر .

مادة ٦٦ - يجوز للمجلس بعد المناقشة فى مسألة أن يؤجل البت فيها إلى

جلسة أخرى إذا أعوزته بعض البيانات أو الأبحاث أو رأى أن يحيلها إلى لجنة لفحصها أو إعادتها إلى اللجنة لاستيفاء بحثها .

على أنه يجوز للمجلس في المسائل المستعجلة أن يكلف العضو الذي يمثل الوزارة صاحبة الشأن فيها بموافاته بما يلزمه من بيانات وأبحاث تيسر له سبيل البت فيها قبل انتهاء دور الاجتماع .

مادة ٦٢ . بعد أن يفرغ المجلس من البحث في المسائل الواردة في جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء دور الاجتماع .

ولا يجوز للمجلس أن يشتغل بغير المسائل الواردة في جدول الأعمال سواء ما كان مدرجا منها عند افتتاح دور الاجتماع أو ما قدم في أثناءه بصفة قانونية فإذا خالف المجلس ذلك وجب على الرئيس أن يفض الجلسة .

الفصل الخامس

محاضر الجلسات

مادة ٦٨ . يجب تحرير محاضر جلسات المجلس ويجب أن يثبت في المحضر ما يأتي :

(١) اسم من عقدت الجلسة برئاسته .
(٢) أسماء من حضروا الجلسة من الأعضاء المنتخبين والمختارين والمعينين بحكم وظائفهم ومن تدوين الوزارات التي يترأسونها في المجلس أولا بأول .

(٣) أسماء من غابوا أو اعتذروا أو رخص لهم في اجازة ومن غابوا دون أن يقدموا أعذارا ومن حضر من الأعضاء بعد افتتاح الجلسة .

(٤) تكامل العدد القانوني لصحة انعقاد الجلسة .

(٥) ميعاد بدء افتتاح الجلسة .

(٦) أسماء من يتصرف من أعضاء المجلس أو ممن حضروا الجلسة من مندوبي الوزارات أثناء انعقادها فور حدوث ذلك .

(٧) اسم المقرر في كل حالة يقدم فيها تقرير ونص نتيجة الرأي الذي انتهى إليه التقرير .

(٨) ما قد يحدث أثناء الجلسة من أمور خارجة عن نطاق جدول الأعمال وما يتقرر نحو كل حالة .

(٩) طلبات تحويل الجلسة إلى جلسة سرية وما يتخذ في هذا الشأن من قرارات .

(١٠) تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة ليوم آخر أو انتهاء دور الانعقاد .

(١١) خلاصة شاملة وافية للمناقشات التي دارت في الجلسة ونص القرارات الصادرة فيها مع ذكر عدد الأصوات الصادرة بالموافقة أو المعارضة أو الامتناع عن إبداء الرأي .

ويجوز لرئيس المجلس أن يأمر بعدم إثبات أي كلام يصدر من أحد الأعضاء بالمخالفة لأحكام هذه اللائحة - فإذا احتكم المصو إلى المجلس أصدر قراره في أمر إثبات هذا الكلام دون مناقشة ويكون قراره نهائيا .

مادة ٦٩ - تبلغ محاضر الجلسات إلى الأعضاء في محال إقامتهم خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الجلسة وتعرض هذه المحاضر في الجلسة التالية ليصدق المجلس عليها . ويجوز للمجلس عند الضرورة الموافقة على تحرير محضر الجلسة كله أو بعضه والمصادقة عليه من المجلس في الجلسة ذاتها كما يجوز للمجلس نشر محاضر جلساته العلنية بعضها أو كلها في الصحف ويرسل الأعضاء ما يعن لهم من ملاحظات على محضر الجلسة كتابة إلى رئيس المجلس قبل انعقاد الجلسة التالية .

مادة ٧٠ - يتلو السكرتير محضر الجلسة السابقة إذا اقتضى الأمر ذلك عند افتتاح الجلسة ويجوز لأعضاء المجلس إثبات ملاحظاتهم على المحضر وما يرون إجراؤه من تصحيح أو إضافة أو حذف أو تعديل في المحضر خلال الجلسة ولرئيس المجلس إيضاح ما يراه في شأن هذه الملاحظات أو التصحيحات أو الإضافة أو الحذف أو التعديل في محضر الجلسة - فإذا استمر اعتراض العضو على المحضر بعد إبداء هذه الإيضاحات عرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه .

٧١ - توزع مجموعة محاضر جلسات دور الاجتماع عقب انتهاء الدور على الأعضاء وترسل إلى الوزير المختص وإلى كل وزارة أو هيئة عامة لها شأن فيما دار في الجلسة من مناقشات وإلى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في دائرة اختصاص المجلس .

ويجوز للأعضاء في بدء دور الاجتماع التالي إبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم على محضر الجلسة الأخيرة على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٧٢ - يعرض الرئيس على المجلس قبل البدء في نظر جدول أعمال الجلسة ما ورد من المكاتبات إلى المجلس وغير ذلك من الأوراق أو الاعتذارات عن عدم حضور الجلسة .

الفصل السادس

قرارات المجلس

مادة ٧٣ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه من الوزير المختص أو الوزراء ذوي الشأن أو المحافظ لإبداء رأيه فيها في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ طلب إبداء رأى المجلس فإذا كان طلب الرأى بصفة مستعجلة تعين على المجلس إبداء الرأى خلال خمسة عشر يوماً

على الأكثر فاذا امتنع المجلس عن إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز التجاوز عن أخذ رأيه .

مادة ٧٤ - يجوز للمجلس عن طريق رئيسه أن يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير من الوزراء ذوى الشأن رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للوحدة الإدارية الممثل لها .

ويجب على رئيس المجلس في هذه الحالة أن يعيد تقريرا مكتوبا عن هذا الرغبات يتضمن موضوعها والوسائل اللازمة لتنفيذها ومبررات الصالح العام التى تدعو إلى إجابتها . ويبلغ للوزير المختص أو للمحافظ لإجراء ذلك حسب الأحوال .

مادة ٧٥ - فيما عدا الأحوال التى يشترط فيها توافر أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٧٦ - يجب أن تصدر قرارات المجلس فى المسائل الداخلة فى اختصاصه وفقا لاحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، وتكون القرارات الصادرة فيما يجاوز حدود هذا الاختصاص باطلة ولا أثر لها - ويصدر قرار من الوزير المختص بتقرير ذلك خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بهذه القرارات .

مادة ٧٧ - ينظر رئيس المجلس الوزير المختص والوزير ذا الشأن بالقرارات الصادرة من المجلس والتى تستلزم تصديق سلطات أعلى منه مع محاضر الجلسات التى صدرت فيها خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

الفصل السابع

لجان المجلس

مادة ٧٨ - يؤلف المجلس كل عام لجانا من بين أعضائه في أول جلسة يعقدها وقبل النظر في صحة العضوية لبحث الاعمال التي يختص بها وتحضير المسائل التي تعرض عليه بحيث تتولى كل لجنة من هذه اللجان مباشرة ذلك بالنسبة إلى اختصاص أو أكثر من الاختصاصات التي يتولاها المجلس .

ويحدد المجلس عدد هذه اللجان وعدد أعضائها ونوع الاعمال التي تبحثها ونظام العمل في كل منها بمراعاة الاحكام الواردة في هذه اللائحة ويكون الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاص الوزارات التي يمثلونها .

مادة ٧٩ - يجوز للمجلس أن يؤلف لجانا خاصة عند الاقتضاء لأغراض معينة يحددها في قرار تشكيلها على أنه بالنسبة إلى اللجان التي يشكلها المجلس تنفيذاً لأحكام القوانين واللوائح مثل لجان الشواطئ والجبانات فيتبع في شأنها الاحكام الواردة في هذه اللائحة فيما لا يتعارض مع هذه القوانين واللوائح الخاصة .

مادة ٨٠ - يجب أن يشكل المجلس من بين أعضائه اللجان الدائمة التالية في أول جلسة يعقدها سنوياً .

(١) لجان مجلس القرية :

(أ) لجنة التربية والتعليم والثقافة والشباب .

(ب) د الزراعة والتعاون والرى والصناعات الريفية والتموين .

(ج) د الخدمات الصحية والمراقب .

(د) لجنة الخدمات الاجتماعية والشكاوى والمقترحات والمصالحات .

٢ - لجان مجلس المحافظة ومجلس المدينة :

(أ) لجنة التريية والعلم والثقافة والتوجيه القومى .

(ب) » الشؤون الصحية .

(ج) » الشؤون البلدية والمرافق العامة والمواصلات .

(د) » الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية .

(هـ) » التعاون والزراعة والرى والصناعات الريفية .

(و) » رعاية الشباب .

(ز) » تنسيق الخدمات .

(ح) » التموين .

(ط) » الشؤون الاجتماعية والعمل والعمال .

(ى) » الشكاوى والمقترحات .

ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء كل لجنة من هذه اللجان عن ثلاثة ويجوز للمجلس ضم أكثر من لجنة من هذه اللجان فى لجنة واحدة وللمجلس أن يشكل لجانا أخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك مثل لجنة السياحة أو لجنة الصناعة أو غيرها .

مادة ٨١ - يرشح كل عضو من أعضاء المجلس نفسه للجنة أو أكثر من اللجان الدائمة للمجلس التى يشعر برغبة واستعداد للعمل فيها بإقرار كتابى يقدم إلى رئيس المجلس ، وبعد الرئيس قوائم بأسماء من رشحو أنفسهم لعضوية كل لجنة من لجان المجلس ويعرضها على المجلس فإذا زاد عدد المتقدمين لأحدى اللجان على العدد اللازم لها انتخب المجلس من بينهم العدد المطلوب وإن نقص العدد انتخب من بين الأعضاء الآخرين من

يكلهم ، ولا يجوز للعضو أن يجمع بين عضوية أكثر من لجتين دائمتين إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين .

مادة ٨٢ - تنتخب كل لجنة من اللجان الدائمة للمجلس رئيسها ويراعى بقدر الإمكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته الممثل لاختصاصها أو أقدم الأعضاء بحكم وظيفتهم درجة في اللجنة إذا كانت تباشر اختصاصا يتعلق بأكثر من وزارة ويكون الرئيس مقررا للجنة - ويجوز لها أن تختار مقررا من بين أعضائها غير الرئيس .

وفي حالة اجتماع لجتين أو أكثر من لجان المجلس ينتخب أعضاؤها رئيسا لهذا الاجتماع - ولرئيس المجلس الاشتراك في أعمال اللجان الخاصة بالمجلس وتكون له رئاسة جلسات اللجان التي يحضر اجتماعاتها .

مادة ٨٣ - إذا خلا مكان أى عضو من أعضاء اللجان بسبب الوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب ينتخب المجلس من يخلفه في أول جلسة عادية له بعد إعلان الخلو ويكمل العضو الجديد في هذه الحالة مدة سلفه .

مادة ٨٤ - تختص كل لجنة من لجان المجلس بالإشراف على اختصاص المجلس الموكل إليها بالإشراف عليه كما تختص بالنظر في المسائل التي تحال إليها من المجلس لبحثها كما تختص كل لجنة من لجان مجلس المحافظة بالتفتيش دوريا على سير الأعمال بمجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما يتعلق بشئون المرفق الذي تخصص له ويجب على هذه المجالس وجميع الموظفين والمستخدمين فيها أن تيسر للجان المختصة مهمتها وأن تضع تحت تصرفها جميع الأوراق والمعلومات والبيانات التي تطلبها في هذا الشأن .

مادة ٨٥ - لا يجوز للمجلس أن يعهد بمباشرة أى اختصاص من اختصاصاته إلى أى لجنة من لجانه إلا إذا وافق الوزير المختص مقدما على ذلك .

وفي هذه الحالة يجب أن يعرض رئيس المجلس أمر الرغبة التى يبدىها المجلس فى هذا الشأن ومبرراتها مع محضر الجلسة التى أبدت فيها على الوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

مادة ٨٦ - تنعقد اللجان بناء على طلب رؤسائها ويجوز أن تنعقد اللجنة فى حالة الامتناع أو التأخير فى دعوتها للاجتماع إذا طلب ذلك ثلث عدد الأعضاء على الأقل - وينتخب الأعضاء الحاضرون فى هذا الاجتماع الذى تعقده اللجنة من بينهم رئيسا لذلك الاجتماع ويخطر رئيس المجلس بذلك ويعرض الرئيس ما قد تقررره اللجان فى هذا الشأن على المجلس فى الجلسة التالية لاختطاره .

مادة ٨٧ - لا تكون مداولات اللجان صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد أعضائها ما لم تستلزم الضرورة أن يقرر المجلس غير ذلك :
وتحدد النتائج التى ينتهى إليها تقرير اللجنة وفقا لرأى الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فى مداولاتها .

مادة ٨٨ - اجتماعات لجان المجلس سرية - ومع ذلك يجوز للجنة أن تطلب بواسطة رئيس المجلس من الوزارات والهيئات العامة المختصة ما تحتاجه من معلومات أو بيانات بشأن المسائل المحالة عليها كما يجوز لها بالطريقة ذاتها أن تستدعى من ترى استدعاه من بين موظفى المجلس وأن تطلب البيانات التى تلتزمها من الموظفين العموميين الآخرين بعد موافقة

الجهات التي يتبعونها -- كما يجوز لها أن تطلب حضور أى من أعضاء المجلس من غير أعضائها للمناقشة في الموضوعات التي تبحثها دون أن يكون لأى من هؤلاء صوت معدود في مداولاتها . ويجوز لكل عضو من أعضاء المجلس تكون له ملاحظات على مسألة محالة إلى إحدى لجانه دون أن يكون من أعضاء اللجنة أن يرسل ملاحظاته كتابة لرئيس المجلس -- ويجب عليه إحالتها إلى اللجنة المختصة -- ويجوز للعضو المذكور أن يحضر الجلسة التي تحدها اللجنة ليبدى ما يراه في شأن المسائل المعروضة عليها إذا طلب ذلك كتابة من رئيس المجلس دون أن يكون له رأى معدود في مداولاتها .

مادة ٨٩ - ينحصر رئيس المجلس بناء على اقتراح رئيس اللجنة العدد اللازم من موظفي المجلس لمعاونتها في أداء مهمتها - ويحرر محضر لكل جلسة من جلسات اللجان يدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات التي تتخذها اللجنة ويوقع عليه من رئيس اللجنة والموظف المنوط به القيام بأعمال سكرتاريتها ويخطر رئيس المجلس به وبوزع المحضر على أعضاء اللجنة خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

مادة ٩٠ - يجوز للجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الخبراء الفنيين والاستئناس بآراء الهيئات المصرفية والاقتصادية والاجتماعية في الموضوع المطروح أمامها بشرط موافقة المجلس على ذلك .

مادة ٩١ - يجوز لأى من أعضاء المجلس أن يطلع على الأوراق من الملفات المقدمة للجان للمجلس في مقر وجودها بشرط ألا يقرتب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة ويجب أن تودع هذه الأوراق في قاعة اجتماع المجلس في الجلسة التي يناقش تقرير اللجنة فيها لتكون تحت طلب الأعضاء .

مادة ٩٢ - يجب على اللجان الدائمة بمجلس المحافظة أن تقدم التقارير الخاصة بالتنقيش على نشاط مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس إلى رئيس مجلس المحافظة في المواعيد الدورية التي يحددها المجلس . ويجب عليه عرض هذه التقارير على المجلس في الجلسة التالية لتقديمها إليه .

مادة ٩٣ - تضع اللجنة تقريرا عن كل مسألة أحيات عليها ويباشر ذلك رئيس اللجنة أو مقرر ينتخب من بين أعضائها لهذا الغرض ويناط به ايضاح أعمال اللجنة للمجلس .

ويجب أن يتضمن التقرير رأى الأغلبية ومختلف الآراء المعارضة له ، يخص الأسباب التي بنيت عليها هذه الآراء .

مادة ٩٤ - يجب على اللجان تقديم التقارير عن المسائل المكلفة ببحثها إلى رئيس المجلس - ويعرض الرئيس هذا التقرير على المجلس في أول جلسة تلي وروده من اللجنة إليه .

فإذا لم يتم إعداد التقرير قبل انتهاء الميعاد المحدد لتقديمه وجب على رئيس اللجنة أن يقدم تقريرا لرئيس المجلس عن الأسباب التي دعت إلى عدم الانتهاء من اعداده ويعرض الرئيس هذا التقرير على المجلس في أول جلسة تلي تقديمه - ويجوز لأي من أعضاء المجلس أن يقترح ادراج المسائل المحالة على اللجنة في جدول أعمال المجلس ويجوز للمجلس أن يمنح أجلا جديدا للجنة . وللجنة الشؤون المالية عند نظرها لمشروع ميزانية المجلس أن تطلب من كل لجنة من اللجان ابداء ملحوظاتها في موعد معين . والكل لجنة أن توفد مندوبا عنها لشرح وجهة نظرها . وعلى لجنة الشؤون المالية أن تشير الى ذلك كله في تقريرها .

مادة ٩٥ - توزع صور التقارير المقدمة من ايجاز المجلس على أعضاء المجلس مع جدول أعمال المجلس أو قبل الجلسة المحددة المناقشة فيه بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويجوز للمجلس إحالة أى موضوع أو اقتراح على اجتماعين مجتمعين أو أكثر لبحثه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٩٦ - تسرى على سير العمل فى لجان المجلس الأحكام الواردة فى الفصولين الرابع والخامس فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فى هذا الفصل .^١

الفصل الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩٧ - يبلغ رئيس المجلس هيئة المجلس جميع الأحكام فى القضايا التى ترفع من المجلس أو عليه ثم يبلغها الى إدارة قضايا الحكومة وللوزير المختص أولاً بأول وتخصص سكرتارية المجلس سجلاً للقضايا تقيده فيه ملخص موضوع كل قضية وأسماء الخصوم وتواريخ الجلسات ورقم القضايا وتواريخ صدور الأحكام وتواريخ سحبها وإعلانها واجراءات تنفيذها ونتائج التنفيذ .

وعلى السكرتارية تقديم كشف شهرى للمجلس لما يكون قد تم من اجراءات تنفيذ الاحكام السابق صدورها ونتيجة هذا التنفيذ .

مادة ٩٨ - يحيل رئيس المجلس على مجلس الدولة المسائل القانونية التى يقرر المجلس المحلى أو يرى الرئيس الحاجة الى الفتوى فيها . كما يرسل الى مجلس الدولة مشروعات العقود التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه لمراجعتها قبل إبرامها كما يعرض على مجلس الدولة كل نزاع يقوم بين المجلس وغيره

من المجالس المحلية أو الوزارات والهيئات العامة ويجب على المجلس المحلي إذا خرج على ما يبدية مجلس الدولة من آراء في هذه الموضوعات أن يوضح الأسباب التي بنى عليها قراره في هذا الشأن .

مادة ٩٩ - يجب على رئيس المجلس المحلي أن يعرض على المجلس تقريراً كل ثلاثة شهور عن سير العمل بالمجلس من الناحية الإدارية والفنية والمالية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١

ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين

المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الاداريه المحلية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة

للتنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ،

قرر :

مادة ١ - يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة إلى مرتباتهم

وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها ثلاثون جنيها .

مادة ٢ - يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه

الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها مائة جنية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو سنة ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١

بمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتارين العامين المساعدين للمحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين

المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام

المخاصة برؤساء مجالس المدن ،

ف سرى :

مادة ١ - بمنح السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين

للمحافظات بالإضافة إلى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية تعادل مكافأة

رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو سنة ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١

بشان منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين

المدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة

التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر:

مادة - ١ - يمتع ممثلو الوزارات والمؤسسات العامة الاعضاء بحكم وظائفهم

في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرون جنيها .

مادة - ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول

يناير سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو سنة ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢

بمسئوليات وتشكيل وزارة الإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية

والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة

التنفيذية لقانون نظام الإدار المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦١

بشأن تشكيل الوزارة .

قرر :

مادة ١ - تمارس وزارة الإدارة المحلية مسئولياتها على النحو الآتي :

(١) بحث واقتراح السياسة العامة للإدارة المحلية وتحديد برامجها التنفيذية بما يحقق أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وعرض السياسة على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

(٢) وضع المخطط والمشاريع لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات البلاد واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك وإصدار القرارات واللوائح المنفذة لها .

(٣) تنفيذ قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتشكيل المجالس والإشراف عليها بما يؤدي إلى حسن سير العمل بها في حدود السياسة العامة للدولة .

- (٤) تحقيق التعاون بين المجالس المحلية والوزارات وأجهزة الإدارة المركزية والتنسيق بين مشروعات خطة التنمية والمشروعات المحلية التي تتولاها المجالس بما يحقق التكامل في تنفيذها .
- (٥) وضع مشروع ميزانية الوزارة وفحص ميزانيات المجالس المحلية في إطار الخطة العامة للدولة .
- (٦) بحث واقتراح توزيع المعونة الحكومية والإيرادات المشتركة لمجالس المحافظات .
- (٧) اقتراح السياسة العامة لإنشاء الوحدات المجهزة والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها .
- (٨) تنظيم المؤتمرات وحلقات الدراسات الخاصة بالإدارة المحلية والاشتراك فيها وفي المؤتمرات الدولية التي تعنى بدراسة نظم وأساليب الإدارة المحلية واتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاقات الدولية .
- (٩) متابعة وتقديم ما يتم تنفيذه من المخطط والمشروعات والبرامج التنفيذية للوزارة .
- ويكون لوزير الإدارة المحلية في حدود المسئوليات الواردة في هذه السلطات والاختصاصات المخولة للوزير المختص بمقتضى قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وكذا كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين والقرارات النافذة .
- مادة ٢ - يكون تنظيم وزارة الإدارة المحلية على الوجه الآتى :
- (١) الوزير .
- (٢) هيئة التخطيط والمتابعة .
- (٣) نائب الوزير .

- (٤) المكتب الفني للوزير .
- (٥) مكتب نائب الوزير .
- (٦) وكيل الوزارة لشئون مجلس الأمة .
- (٧) وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدون ويقومون بالإشراف على الإدارات الآتية :

- التخطيط والبرامج التنفيذية .
- المتابعة والتقويم .
- مكتب التنظيم .
- الشئون القانونية والتحقيقات .
- الشئون المالية .
- الشئون الإدارية .
- التفتيش المالي والإداري .
- اللجان والمجالس طبقا لقرارات تشكيلها .
- مادة ٣ - يصدر وزير الإدارة المحلية القرارات اللازمة لتحديد مسئوليات واختصاصات كل إدارة في حدود الأطار العام لمسئوليات الوزارة .
- مادة ٤ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
- صدر برئاسة الجمهورية في أول يناير سنة ١٩٦٢

جمال عبد الناصر

قرار وزير الادارة المحلية

رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٣

بالتفويضات التنظيمية لديوان الوازرة واختصاصات كل تقسيم

وزير الادارة المحلية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦١ بشأن تشكيل
وزارة الادارة المحلية .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات تشكيل وزارة
الادارة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم ادارات وزارة
الادارة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن ادماج ادارة
المخدمات وقسم العلاقات العامة فى ادارة واحدة .

فرد :

الباب الاول

مادة ١ - يكون ديوان وزارة الادارة المحلية من الادارات العامة
والادارات الآتية :

أولا : الادارات العامة :

١ - الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية .

٢ - الادارة العامة للمتابعة والتقويم .

٣ - الادارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء .

٤ - الادارة العامة للميزانية .

٥ - الادارة العامة للشئون المالية .

٦ - الادارة العامة للمستخدمين .

٧ - الادارة العامة للتفتيش المالي والاداري .

ثانيا : الادارات :

١ - ادارة الشئون القانونية والتحقيقات .

٢ - ادارة المجالس المحلية .

٣ - ادارة الشئون الادارية .

الباب الثاني

الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية

مادة ٢ - تختص الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية بما يأتي :

١ - تجميع وتنسيق الخطط والبرامج التنفيذية الخاصة بالوزارات وعلى

الاخص في قطاع الخدمات والوزارات التي نقلت اختصاصاتها للادارة المحلية .

٢ - اجراء ومتابعة التعديلات التي تعتمد في الخطط والمشروعات والبرامج

طبقا للقرارات التي تصدر في هذا الشأن بحيث يمكن وقوف على مراكز هذه الخطط والمشروعات والبرامج أولا باول .

٣ - تجميع ودراسة الاحتياجات والرغبات المحلية وكذلك مقترحات

الاعمال التابعة من المستويات المحلية والتنسيق بينها وعرضها على المختصين لتضمينها في الخطط السنوية والخمسية .

٤ - تبويب الخطط والمشروعات طبقا لمجالات النشاط (وزارات -

مشروعات - محافظات) .

٥ - وضع الخطط والبرامج التنفيذية الخاصة بمشروعات الانعاش

الاقتصادى وموالة الاشراف على تنفيذها والمعاونة في تدبير امكانياتها وذلك بالاشتراك مع الوزارات والمحافظات والهيئات المختصة ويتضمن ذلك أيضا اعداد الميزانية التقديرية الخاصة بهذه المشروعات وتولى عمليات التوريدات والمخازن للمشتريات الخاصة بها وذلك بالاشتراك مع الادارات المختصة .

٦ - وضع خطط الدراسات والبحوث المتعلقة بالادارة المحلية والقيام بتنفيذها بالاشتراك مع الادارات . . المختصة .

٧ - التعاون مع الوزارات والمحافظات والهيئات في اجراء البحوث التى تحتاج اليها في تخطيط وتنفيذ المشروعات بالمحافظات .

مادة ٣ - تنشأ بالادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية الادارات التالية التى تقوم بتنفيذ هذه - الاختصاصات .

أ - ادارة التخطيط للمجالس المحلية وتتكون من الاقسام التالية :

- ١ - قسم تخطيط الاسكان والمرافق .
- ٢ - قسم تخطيط الصحة .
- ٣ - قسم تخطيط التربية والتعليم والثقافة والارشاد .
- ٤ - قسم تخطيط الشؤون الاجتماعية والعمل والاقواف ورعاية الشباب .
- ٥ - قسم تخطيط الزراعة والاصلاح الزراعى والاشغال .
- ٦ - قسم تخطيط التموين والاقتصاد والصناعة .
- ٧ - قسم السكرتارية الفنية .

ب - ادارة تخطيط الانعاش الاقتصادى وتتكون من الاقسام التالية :

- ١ - قسم المشروعات الزراعية .
- ٢ - قسم مشروعات تربية الحيوان .
- ٣ - قسم مشروعات الدواجن .

- ٤ - قسم مشروعات التصنيع الزراعى .
- ٥ - قسم اقتصاديات مشروعات الانعاش .
- ٦ - قسم السكرتارية الفنية .
- ج - ادارة البحوث الفنية :
- د - مكتب الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية : ويتكون من
التقسيمات التالية :

- ١ - فرع الرسم .
- ٢ - قلم النسخ والتحريرات .
- ٣ - قلم السكرتارية والمحفوظات .
- مادة ٤ - يقوم مدير عام الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية بتوزيع هذه الاختصاصات على تقسيمات الادارة العامة المشار اليها فى المادة الثالثة بعد وضعها فى صورتها التفصيلية ومشفوعة بخريطة تنظيمية وذلك بالاشتراك مع ادارة التنظيم فى ضوء ما انتهت اليه لجنة التنظيم من دراسات وتصدر تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع تعتمد من وكيل الوزارة المختص .

الباب الثالث

الادارة العامة للمتابعة والتقويم

- مادة ٥ - تختص الادارة العامة للمتابعة والتقويم بما يأتى :
- ١ - القيام باعمال المتابعة والتقويم الخاصة بالمشروعات والخدمات التى تؤدىها الوحدات المحلية وكذلك مشروعات الانعاش الاقتصادى مع اتخاذ كل ما يكفل التحقق من صحة البيانات وللعلومات التى تتضمنها تقارير المتابعة والتقويم .
- ٢ - القيام باعمال التفتيش الفنى على مشروعات الانعاش الاقتصادى .

٣ - القيام بأعمال التفتيش على المجالس المحلية لتوجيه ومعاونة هذه المجالس في تطبيق نظام الادارة المحلية .

٤ - وضع الانظمة التي تكفل القيام بأعمال المتابعة والتقويم والتفتيش الفني على مستوى الوزارة والوحدات المحلية واقتراح كل ما من شأنه رفع كفاءة التنفيذ .

٥ - عرض نتائج المتابعة والتقويم على جهات الاختصاص بالوزارة وخارجها والعمل على الاستفادة من هذه النتائج في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح الأوضاع وتحقيق الأهداف .

مادة ٦ - تنشأ بالادارة العامة للمتابعة والتقويم الادارات التالية التي تقوم بتنفيذ هذه الاختصاصات :

أ - ادارة المتابعة والتقويم للمجالس المحلية .

وتتكون من الاقسام التالية :

١ - قسم المتابعة والتقويم للانسان والمرافق .

٢ - قسم المتابعة والتقويم للصحة .

٣ - قسم المتابعة والتقويم للتربية والتعليم والثقافة والارشاد .

٤ - قسم المتابعة والتقويم للشئون الاجتماعية والعمل والاقواف ورعاية

الشباب .

٥ - قسم المتابعة والتقويم للزراعة والاصلاح الزراعى والاشغال .

٦ - قسم المتابعة والتقويم للتموين والاقتصاد والصناعة .

٧ - قسم المتابعة والتقويم لمشروعات ميزانية الادارة المحلية .

٨ - قسم السكرتارية الفنية .

ب - ادارة المتابعة والتقويم لمشروعات الانعاش الاقتصادى وتتكون

من الاقسام التالية :

- ١ - قسم المتابعة والتقويم الانعاش الاقتصادى .
- ٢ - قسم التفتيش الفنى الانعاش الاقتصادى .
- ج - ادارة تفتيش المجالس المحلية .
- د - مكتب الادارة العامة للمتابعة والتقويم ويتكون من الاقسام الآتية :
 - ١ - قلم النسخ .
 - ٢ - قلم المحفوظات والسكرتارية .
- مادة ٧ - يقوم مدير عام الادارة بتوزيع هذه الاختصاصات على التقسيمات المشار اليها فى المادة السادسة بعد وضعها فى صورتها التفصيلية بالاشتراك مع ادارة التنظيم وذلك فى ضوء ما انتهت اليه لجنة التنظيم من دراسات وتصدر بذلك تعليمات تنفيذية تعتمد من وكيل الوزارة المختص .

الباب الرابع

الادارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء

- مادة ٨ - تختص الادارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء بما يأتى :
 - أ - فى التنظيم :
 - ١ - دراسة التنظيمات الادارية للوحدات التى تتكون منها الاجهزة التنفيذية بالوزارة والمجالس المحلية واصدار القرارات التنظيمية الخاصة بها بعد اعتمادها .
 - ٢ - دراسة القوانين واللوائح والتعليمات القائمة والمتعلقة بأنظمة العمل فى الاجهزة التنفيذية .
 - ٣ - القيام بالدراسات المتعلقة بتنظيم الوظائف من حيث حصرها وتوصيفها وترتيبها وتقويمها فى اطار السياسة العامة للتوظيف .
 - ٤ - القيام بالدراسات المتعلقة بالتنظيم المكتبى ويتضمن ذلك دراسة وسائل وأدوات التنفيذ التى تمكن من تبسيط الاجراءات وتيسير الأمور على القائمون بالتنفيذ من ناحية وعلى المستفيدين من الخدمات من ناحية أخرى وعلى العموم اقتراح كل ما من شأنه العمل على تحقيق ورفع كفاءة العاملين بالوزارة ووحداتها .

٥ - عرض المشكلات والصعوبات والتغيرات التي تظهر في التنظيمات لاتخاذ قرارات بشأنها أولاً بأول .

٦ - وضع البرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ التوصيات التنظيمية التي تعتمد عليها جهات الاختصاص ومتابعة تحقيق النتائج .

٧ - تقديم المعونة الفنية لاجهزة الوزارة والوحدات المحلية في أى مشاكل تنظيمية تنشأ بها .

ب - في التدريب :

١ - وضع سياسة التدريب لاجهزة الوزارة ومعاونة المجالس المحلية في وضع سياسة التدريب بالوحدات المحلية (قيادات وموظفين) .

٢ - الاشراف على تنفيذ جميع برامج التدريب التي ترى الوزارة القيام بها في المستويات المركزية أو المحلية .

٣ - دراسة تقارير المجالس المحلية عن برامج التدريب المحلية والاستعانة بها في تطوير أنظمة التدريب وبرامجه .

٤ - دراسة احتياجات الإدارة المحلية من بعثات واقتراح الاحتياجات مع تحديد المواصفات ومتابعة المبعوثين .

٥ - الاشتراك مع الجهات المختصة بالمعونات الفنية لتخصيص البعثات واختيار المبعوثين للإدارة المحلية .

٦ - تنمية الوعي بنظام الإدارة المحلية عن طريق برامج التدريب التي تعدها الوزارة لمبعوثي الوحدات العاملة في المجالس المحلية .

ج - في الإحصاء :

١ - جمع وتبويب البيانات الإحصائية في كافة نشاط الوزارة

والوحدات المحلية .

٢ - إصدار النشرات الاحصائية طبقاً لما يصدره المختصين من قرارات منظمة لذلك .

٣ - معاونة إدارات الوزارة في تصميم السجلات والاستمارات الاحصائية التي ترتبط بمجالات نشاطها .

٤ - الاشتراك في وضع خطط البحوث من الناحية الاحصائية والقيام بعملیات التحليل الاحصائي لتتائجها .

٥ - تبادل المعلومات مع اللجنة المركزية للاحصاء وأدارات الاحصاء بالجهات المختلفة فيما يتعلق بمجالات العمل بالوزارة والمحافظات .

٦ - تزويد أدارات الوزارة بالبيانات الاحصائية اللازمة لأعمالها ،

مادة ٩ - تنشأ بالإدارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء الإدارات

التالية :

أ - إدارة التنظيم : وتتكون من التقسيمات التالية :

١ - قسم التنظيم لدبوان الوزارة .

٢ - قسم متابعة تنظيم المحفوظات .

٣ - الفرع الفني للرسم والمخط .

٤ - قلم السكرتارية .

ب - إدارة التدريب : وتتكون من التقسيمات التالية :

١ - قسم تدريب القيادات .

٢ - قسم تدريب الموظفين .

٣ - قلم السكرتارية .

ج - إدارة الاحصاء : وتتكون من التقسيمات التالية :

١ - قسم العمليات الاحصائية .

٢ - قسم التسجيل ونشر الاحصاءات .

٣ - قلم السكرتارية .

مادة ١٠ - يقوم مدير عام الإدارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء بتوزيع الاختصاصات المشار إليها على تقسيمات الإدارة العامة بعد وضعها في صورتها التفصيلية مشفوعة بخريطة منظمة وذلك بالاشتراك من إدارة التنظيم على ضوء ما انتهت إليه لجنة التنظيم من دراسات وتصدر تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع تعتمد من وكيل الوزارة المختص .

الباب الخامس

إدارة الشؤون القانونية والتحقيق

مادة ١١ - تختص إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بما يأتي :

١ - القيام بالبحوث القانونية وابداء الرأي القانوني في المسائل التي يطلب للرأى فيها والاتصال بالقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة إذا اقتضى الأمر ذلك .

٢ - أعداد مشروعات القوانين ومشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات رئيس الجمهورية وعن ماله صيغة تشريعية على مجلس الدولة لوضعها في الصيغة القانونية وصياغة القرارات الوزارية واللوائح .

٣ - مراجعة العقود طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

٤ - أعداد المذكرات الخاصة بالمنازعات التي تنشأ بين الوزارة وغيرها من الهيئات بالاتصال بالإدارات المختصة مع ابداء الرأى واحالتها إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة .

٥ - بحث الشكاوى التي تحال إليها واجراء التحقيق فيها استدمى الأمر

ذلك وكذلك اجراء التحقيق مع موظفي الديوان العام بالوزارة فيما يحال إليها

من مخالفات مالية وإدارية لتحقيقها .

٦ - الاتصال بالنيابة الادارية إذا أسفر التحقيق عن مخالفات تستدعى إسناده اليها وذلك بعد موافقة السلطات المختصة .

٧ - دراسة المذكرات التي ترد من النيابة الإدارية في الموضوعات التي احيلت من الوزارة وإعداد مذكرات بشأنها لعرضها على الجهة المختصة .

٨ - الاتصال بالنيابة العامة وغيرها من الجهات إذا أسفر التحقيق عن مخالفات تستدعى اسناد التحقيق إلى تلك الجهات وذلك بعد موافقة السلطة المختصة .

٩ - متابعة تنفيذ ما إنتهت اليه التحقيقات من قرارات .

١٠ - إعداد وجهة نظر الوزارة مؤيدة بالمستندات بشأن الدعاوى التي ترفع من أو على الوزارة بعد أخذ رأى الجهة المختصة وذلك سواء أمام القضاء العادى أو الادارى وإبلاغ إدارة قضايا الحكومة بوجهة النظر هذه وتتمتع ما يصدر من أحكام .

١١ - الاطلاع على الأحكام التي تصدر من القضاء العادى أو القضاء الادارى فور صدورها وإبداء الرأى بشأنها من حيث الموافقة عليها أو للطعن فيها واتخاذ إجراءات الطعن فى الميعاد المقرر عن طريق إدارة قضايا الحكومة .

١٢ - اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن المسائل ذات الصلة بالقانون كالتفقات الحجوزات والاندارات والتنازلات والصلح .

١٣ - متابعة الدعاوى التأديبية وما يصدر فيها من أحكام وإبلاغها إلى جهات الاختصاص للتنفيذ ومتابعة هذا التنفيذ .

١٤ - تلقي التظلمات الادارية التي يتقدم بها الموظفون والعمال بشأن :

- أ - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم .
- ب - الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة والترقية ومنح العلاوات .
- ج - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ماعدا ما كان منها صادرا من محاكم تأديبية .
- د - الطلبات التي قدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .
- ١٥ - تبليغ التظلم فور وروده إلى الجهات الادارية التي أصدرت القرار لابتداء الرأي فيه .
- ١٦ - فحص التظلم ورأي الجهة الادارية بشأنه وعرض نتائج البحث على المختصين في حدود المواعيد المقررة .
- ١٧ - ابلاغ مقدم التظلم بنتيجة ما انتهى اليه الرأي بخصوص تظلمه بكتاب موصى عليه .
- ١٨ - مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة فيما يتعلق بالقرارات الادارية الخاصة بالموظفين وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ بشأن التظلمات الادارية وطريقة الفصل فيها .
- مادة ١٢ - تنشأ بادرة الشئون القانونية التقسيمات التالية :
- ١ - قسم الفتوى والتشريع .
 - ٢ - قسم التحقيقات .
 - ٣ - قسم القضايا والحجوزات .

٤ - قسم التظلمات الإدارية .

٥ - مكتب إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات ويكون من

الأقلام الآتية :

أ - قلم النسخ والتحريرات .

ب - قلم السكرتارية والمحفوظات .

مادة ١٣ - يقوم مدير إدارة الشؤون القانونية بتوزيع هذه الاختصاصات على تقسيمات الإدارة بعد وضعها في صورتها التنفيذية مطبوعة بخريطة تنظيمية وذلك بالاشتراك مع إدارة التنظيم وذلك في ضوء ما انتهت إليه لجنة التنظيم في دراستها وتصدر تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع من وكيل الوزارة المختص .

الباب السادس

إدارة المجالس المحلية

مادة ١٤ - تختص إدارة المجالس المحلية بما يلي :

١ - الاشتراك مع المحافظات في وضع خطة التوسع في إنشاء المجالس المحلية .

٢ - دراسة المقترحات الخاصة بتعديل دوائر اختصاصات المجالس المحلية .

٣ - دراسة المقترحات الخاصة بتحويل بعض المجالس القروية إلى مجالس مدن .

٤ - الاشتراك مع الاتحاد الاشتراكي العربي والمحافظين في تشكيل المجالس المحلية وعرض الاقتراحات على السلطات المسئولة .

٥ - تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية ومتابعتها .

٦ - الاشتراك مع إدارة التدريب في وضع برامج تدريب أعضاء المجالس المحلية .

٧- اقتراح البعثات والزيارات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية بالاشتراك مع إدارة التدريب .

٨- تلقي وفحص القرارات والتوصيات الواردة بمحاضر جلسات المجالس المحلية .

٩- توزيع صور المحاضر الجلسات وقراراتها على جميع إدارات الوزارة وتلقى ردود تعليقات هذه الإدارات وما تتخذ من إجراءات بالنسبة للموضوعات التي تشتمل عليها هذه المحاضر والقرارات ثم إبلاغ المحافظات بما يتم في هذا الشأن .

١٠- متابعة تنفيذ القرارات التي تحتاج إلى إجراءات معينة .

١١- تسجيل أعمال ونشاط المجالس المحلية للوقوف على ما تحققه هذه المجالس من أعمال .

مادة ١٥ - تنشأ بأدارة المجالس المحلية التقسيمات التالية :-

- ١ - قسم إنشاء المجالس المحلية .
- ٢ - قسم تشكيل وعضوية المجالس المحلية .
- ٣ - قسم قرارات وأعمال المجالس المحلية .
- ٤ - مكتب إدارة المجالس المحلية ويتكون من الأقسام التالية .
 - أ - قام النسخ والتحريرات .
 - ب - قلم السكرتارية والمحفوظات .

مادة ١٦ - يقوم مدير إدارة المجالس المحلية بتوزيع الاختصاصات المشار إليها على تقسيمات الادارة بعد وضعها في صورتها التفصيلية ومشفوعة بخريطة تنظيمية وذلك بالاشتراك مع إدارة التنظيم في ضوء ما انتهت إليه لجنة التنظيم من دراسات وتعهدت تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع من وكيل الوزارة المختص .

الباب السابع الإدارة العامة للميزانية

- مادة ١٧ - تختص الإدارة العامة للميزانية بما يلي :-
- ١ - أعداد مشروع ميزانية الديوان العام للوزارة بالاشتراك مع الأجهزة المختلفة بالوزارة وعرضه على لجنة الميزانية .
 - ٢ - إبلاغ ميزانية ديوان الوزارة للإدارات المختصة .
 - ٣ - فحص وأعداد التعديلات اللازمة في ميزانية الديوان العام الوزارة .
 - ٤ - فحص ومراجعة مشروعات ميزانية مجالس المحافظات بالاشتراك مع الإدارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية وعرض هذه المشروعات على الجهات المختصة .
 - ٥ - أعداد القرارات اللازمة لاعتماد ميزانيات مجالس المحافظات وتبليغها بعد اعتمادها إلى الجهات المختصة .
 - ٦ - أعداد الجداول التفصيلية لميزانيات مجالس المحافظات .
 - ٧ - مراجعة الحسابات الختامية لمجالس المحافظات وأعداد القرارات الجمهورية اللازمة لاعتمادها .
 - ٨ - مراجعة الحسابات الختامية لمجالس المديرات السابقة وميزانيات تحسين الصحة القروية والطرق الإقليمية وأعداد القرارات اللازم لاعتمادها .
 - ٩ - إصدار المنشورات والتعليقات الخاصة بأعداد مشروعات ميزانيات المجالس المحلية وتنفيذها وأعداد الحسابات الختامية لها .
 - ١٠ - أعداد ميزانية الصندوق المشترك وأعداد القرارات الخاصة بتوزيع رصيدة أثناء السنة المالية وذلك بالاشتراك مع الإدارات المختصة .
 - ١١ - فحص مقترحات المجالس المحلية بفرض وتعديل الرسوم المحلية

وذلك بالاشتراك مع إدارات - الشؤون القانونية والتفتيش المالي والإداري والمجالس المحلية .

١٢ - بحث وأعداد القرارات اللازمة بفتح الاعتمادات الإضافية في ميزانية المحافظات وفحص التجاوزات فيما زاد على اختصاص مجلس المحافظة .

مادة ١٨ - تنشأ بالإدارة العامة للميزانية التقسيمات التالية .

- ١ - إدارة المصروفات وتكون من قسمين
- ٢ - إدارة المصروفات وتكون من أربعة أقسام
- ٣ - إدارة الحساب الختامي وتكون من قسمين

٤ - قسم السكرتارية والمحفوظات

مادة ١٩ - يقوم مدير عام الإدارة العامة للميزانية بتوزيع الاختصاصات على تقسيمات الإدارة العامة بعد وضعها في صورتها التفصيلية ومشفوعة بخريطة منظمة بالاشتراك مع إدارة التنظيم في ضوء ما انتهت إليه لجنة التنظيم من دراسات وتصدر بذلك تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع من وكيل الوزارة المختص .

الباب الثامن

الإدارة العامة للشؤون المالية

مادة ٢٠ - تختص الإدارة العامة للشؤون المالية بما يلي .

- ١ - تنظيم الحسابات الخاصة بالوزارة ومتابعة قيد العمليات المالية أولاً بأول .
- ٢ - إصدار التعليمات الخاصة بالتنظيم الحسابي طبقاً للوائح المعمول بها .
- ٣ - أعداد البيانات والمعلومات التي تمكن من أعداد الحسابات الختامية .
- ٤ - تنظيم المستندات والسجلات التي يعتمد عليها في المحاسبة .
- ٥ - وضع المسائل التي تمكن من تحقيق الرقابة الداخلية .
- ٦ - تنظيم أعمال المشتريات والعقود والتخزين والجرد السنوي

والدورى ومراقبة العهد .

٧ - أعداد برامج التموين الخاصة باحتياجات الوزارة .

٨ - مباشرة أعمال المقبوضات والمدفوعات الخاصة بالوزارة وفروعها .

٩ - تمويل مجالس المحافظات بأنصبتها من أعتادات ميزانيات الإدارة

المحلية وأيرادات الصندوق المشترك بعد الاعتماد من السلطة المختصة .

مادة ٢١ - تنشأ بالإدارة العامة للشئون المالية التقسيمات التالية :

أ - إدارة الحسابات : وتتكون من الأقسام التالية : —

أ - قسم الشطب والصرف .

ب - قسم المراجعة والتسويات .

ج - قسم الميرانية والارتباطات .

د - قسم السكرتارية .

ب - إدارة التوريدات : وتتكون من :

١ - قسم العقود والمشتريات .

٢ - قسم المخازن .

مادة ٢٢ - يقوم مدير عام الإدارة للشئون المالية بتوزيع الاختصاصات

على تقسيمات الإدارة العامة المشار إليها بعد وضعها في صورتها التفصيلية ومشفوعة

بخرائط منظمة بالاشتراك مع إدارة التنظيم وذلك في ضوء ما انتهت إليه

لجنة التنظيم من دراسات وتصدر تعليمات تنفيذه لهذا التوزيع من وكيل

للوزارة المختص .

الباب التاسع

الإدارة العامة للمستخدمين

مادة ٣٣ - تختص الإدارة العامة للمستخدمين بما يأتي :

- ١ - تطبيق وتنفيذ النظام والقواعد المتصلة بشئون التوظيف وفقا
لاقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها والمخطط والبرامج التي يضعها
ديوان الموظفين .
- ٢ - اعداد ميزانية الوظائف واعتمادات والاجور والمكافآت والرواتب
وتنفيذ الميزانية بعد اعتمادها .
- ٣ - ابداء الرأي في جميع المسائل المتصلة بشئون الموظفين .
- ٤ - ابلاغ القرارات أو التعليمات الخاصة بشئون الموظفين إلى الجهات
المختصة في المواعيد المقررة لذلك .
- ٥ - إمسالك جميع السجلات الخاصة بشئون الموظفين وموالة استيفائها
أولا بأول .
- ٦ - اجراء تسويات الاجازات في المعاش وخصم اقساط شركات
التأمين وغيرها .
- ٧ - ابلاغ الديوان ووزارة الخزانة والهيئة العامة للتأمين والمعاشات
حالات الا حالة إلى المعاش التي تقع خلال السنة مع استيفاء ملفات الخدمة
في المواعيد المقررة لتسهيل صرف المعاشات .
- ٨ - موافاة ديوان الموظفين بالتقارير الدورية على النماذج التي يعدها
الديوان لهذا الغرض .
- ٩ - استفاء ديوان الموظفين في شئون التوظيف .
- ١٠ - المعاونة في اعمال المحافظات المتعلقة بشئون التوظيف .
- ١١ - اعداد جداول اعمال لجنة شئون الموظفين ومحاضر هذه اللجان وفقا
لاحكام القانون .
- ١٢ - الاشتراك في اعمال التنظيم والتدريب ورفع التقارير الخاصة بها إلى

ديوان الموظفين .

١٣ - الاشتراك في لجنة الكسب غير المشروع وتتبع تنفيذ قراراتها وأعمالها والتعضير لاجتماعاتها .

مادة ٢٤ - تنشأ بالادارة العامة للمستخدمين التقسيمات التالية :

أولا - ادارة شئون الموظفين والعمال : وتتكون من :-

ا - قسم التعيينات وانهاء الخدمة - والا حالة على الاستيداع .

ب - قسم العلاوات والترقيات التسويات التقارير السنوية .

ج - قسم الدعاوى والتظلمات والجزاءات .

د - قسم النقل والتدب والاعارة والتجديد .

هـ - قسم شئون العمال .

و - قسم الملفات .

ز - قسم السجلات والكرتات والابازات .

ثانيا - ادارة الاستحقاقات والميزانية : وتتكون من :-

١ - قسم ميزانية الوظائف والاعتمادات .

ب - قسم المرتبات والمكافآت .

ج - قسم البدلات والرواتب الاضافية .

د - قسم المعاشات .

ثالثا - قسم السكرتارية والمحفوظات .

مادة ٢٥ - يقوم مدير الادارة العامة للمستخدمين بتوزيع الاختصاصات

على تقسيمات الادارة العامة بعد وضعها في صورتها التفصيلية وشفوعة

بمخرطة منظمة بالاشتراك مع ادارة التنظيم وذلك في ضوء ما انتهت اليه

لجنة التنظيم من دراسات وتعهدات تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع من وكيل

الوزارة المختص .

الباب العاشر

الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري

- مادة ٢٦ - تختص الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري بما يلي :-
- ١ - القيام بأعمال التفتيش المالي والإداري على أجهزة الوزارة وديوان عام المحافظات وذلك للتوجيه والإرشاد والمعاونة.
 - ٢ - القيام بأعمال التفتيش المالي والإداري على الوحدات المحلية (عن طريق الهيئة الممثلة) وذلك لمعاونة هذه الوحدات في تنظيم أجهزتها المالية والإدارية .
 - ٣ - تلقي تقارير التفتيش المالي والإداري الخاصة بالوزارة والوادره من وزارة الخزانة وديوان المحاسبات وديوان الموظفين والرقابة وغيرها من الجهات الأخرى المعنية ودراسة هذه التقارير واتخاذ الاجراءات اللازمة قبلها .
 - ٤ - تلقي تقارير لتفتيش التي ترد من المحافظات ودراستها واستخلاص النتائج الهامة التي يمكن الاستفادة بها في إتخاذ إجراءات ايجابية لاصلاح الأوضاع .
 - ٥ - معاونه اجهزة التفتيش المالي والإداري بالمحافظات في القيام بالتفتيش على المجالس المحلية (المدن والقرى) وذلك عن طريق التعليمات والمنشورات المنظمة لأعمال التفتيش .
 - ٦ - الاشتراك في اعمال الجرد الفعلي الدوري أو السنوي وكذلك القيام بالجرد المفاجيء على المخازن والخزائن والعهد بالوزارة للتحقق من صحة مراكز العهد والمهمات .
 - ٧ - المعاونة في فحصها المسائل الخاصة التي يرى المختصون بالوزارة

أو المحافظات أن تشترك - الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري فيها .
٨ - الإشراف على أعمال المراهات باندية سباق النيل والصيد والرمية بما
يحقق ضبط الرقابة على حصيلة المراهات وقيمة المبالغ المسددة للوزارة .
مادة ٢٧ - تنشأ بالإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري التقسيمات
التالية : —

أولاً - إدارة التفتيش المالي وتتكون من :

أ - قسم التفتيش المالي لديوان الوزارة .

ب - قسم التفتيش المالي للمحافظات .

ثانياً - إدارة التفتيش : الإداري وتتكون من :

أ - قسم التفتيش الإداري بديوان الوزارة

ب - قسم التفتيش الإداري للمحافظات .

ثالثاً - قسم المراهات

رابعاً - قسم السكرتارية والمحفوظات .

مادة ٢٨ - يقوم مدير الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري بتوزيع
الاختصاصات على تقسيمات الإدارة العامة بعد وضعها في صورتها التفصيلية
ومشفوعة بخريطة منظمه وذلك بالاشتراك مع إدارة التنظيم في ضوء ما انتهت
إليه لجنة التنظيم من دراسات وتصدر تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع من
وكيل الوزارة المختص .

الباب الحادى عشر ادارة الشئون الادارية

مادة ٢٩ - تختص ادارة الشئون الادارية بما يلى :

- ١ - اعداد النشرات الادارية والقرارات والمنشورات وترقيمها وطبعها وتوزيعها على جهات الاختصاص .
- ٢ - اتخاذ اجراءات سفر موظفى الوزارة فى الداخل والخارج .
- ٣ - اعداد واصدار نشرة الوزارة الشهرية وتوزيعها .
- ٤ - استلام المكاتبات الواردة من الجهات المختلفة وقيدتها فى السجلات المعدة لذلك ثم تحويلها الى قلم الحفظ لوضعها فى ملفاتها وتوزيعها فى الادارات المختصة .
- ٥ - استلام وقيد وتصدير المكاتبات الصادرة من الوزارة الى الجهات المرسله اليها .
- ٦ - تنظيم اعمال الفهرس والبطاقات الخاصة بحركة الملفات .
- ٧ - مراجعة الملفات وتتبع حركتها والتأكد من صحة مفرداتها ومن تنفيذ التأشيرات الموقعة على المكاتبات واتخاذ اللازم فى الموضوعات التى تشتمل عليها الملفات ثم حفظها بعد الانتهاء منها فى الأماكن المختصة بها .
- ٨ - الاشتراك على اعمال المعاونة من حيث مراقبة اعمال النظافة والصيانة والحضور والانصراف والحراسة والخدمة واجازات العمال .
- ٩ - تنظيم الاشراف على الحضور والانصراف لجميع موظفى الوزارة .
- ١٠ - القيام باجراءات الايجارات والانارة وترتيب التليفونات والقرميات والتوصيلات والتركيبات الكهربائية .
- ١١ - الاشراف على استخدام المباني وتوزيع الحجرات وتشغيل اجهزة

التكليف والمصاعد وأدوات الحريق .

١٢ - التحفظ على العهد بإدارات الوزارة وصيانتها وكذلك تنظيم

الاشراف على متاحف الوزارة .

١٣ - دراسة احتياجات الادارات المختلفة لوسائل الانتقال وفقا لطبيعة

أعمالها وعرضها على المسئولين .

١٤ - تنظيم وتشغيل السيارات واتخاذ اجراءات صيانتها واصلاحها

وصرف الوقود والادوات - اللازمة لها ومراقبة اعمال السائقين وعهد

للسيارات واتخاذ الاجراءات نحو الحوادث . . والمخالفات المالية والادارية

فيما يتعلق بشئون السيارات .

مادة ٣٠ - تنشأ بادرة الشئون الادارية التقسيمات التالية :

١ - قسم السكرتارية الادارية

٢ - قسم السيارات

٣ - قسم شئون الديوان

٤ - قسم المحفوظات ويتكون من :

أ - قلم الوارد

ب - قلم الصادر

ج - قلم القهارس

د - قلم الحفظ

مادة ٣١ - يقوم مدير ادارة الشئون الادارية بتوزيع الاختصاصات

على تقسيمات الادارة بعد وضعها في صورتها التفصيلية وشفوعة بخريطة

منظمة وذلك بالاشتراك مع ادارة التنظيم في ضوء ما انتهت إليه لجنة التنظيم

من دراسات وتصدر تعليمات تنفيذية لهذا التوزيع تعتمد من وكيل

الوزارة - المختص .

الباب الثاني عشر
احكام عامة

- مادة ٣٢ - يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .
مادة ٣٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .
تحريرا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣

وزير الادارة المحلية

امضاء

(عباس رضوان)

التطور التاريخي لرسالة (١)

أجهزة وزارة الإدارة المحلية

والأعمال التي تقوم بها

- الإدارات العامة والإدارات .

- اللجان .

(١) عن الكتاب السنوي للإدارة المحلية يوليو سنة ١٩٦٤

أولاً : الإدارات العامة والإدارات

الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية

- تضم الادارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية الادارات التالية :
- إدارة التخطيط للمجالس المحلية .
 - إدارة تخطيط الانعاش الاقتصادى .
 - إدارة البحوث الفنية .
 - إدارة التخطيط الاقليمى .

الإدارة العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية

تقوم الإدارة العامة بالتخطيط والبرامج التنفيذية بتجميع وتنسيق الخدمات وتجميع ودراسة الاحتياجات والرغبات المحلية النابعة من المستويات المحلية والتنسيق بينها وتضمينها في الخطط السنوية مع الاهتمام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بتطبيق وتطوير نظام الإدارة المحلية .

وتضم الإدارة العامة للتخطيط الإدارات الآتية :

أولا - إدارة التخطيط للمجالس المحلية :

- قامت إدارة التخطيط للمجالس المحلية خلال هذا العام بالأعمال الآتية :
- ١ - تجميع ماتم أعداده من مشروعات الخطة الخمسية الثانية لوزارات الأسكان والمرافق والقرية والتعليم والشئون الاجتماعية والثقافية والإرشاد والصناعة والتأمين والزراعة والإصلاح الزراعي والري .
 - ٢ - بدأت في تجميع ماتم تنفيذه من مشروعات الخطة الخمسية الأولى لهذه الوزارات خلال السنوات السابقة موزعه على المجالس المحلية .
 - ٣ - وضع ميزانيات الوحدات المجمعة والوصلات الإقليمية والصناعات الريفية وتحسين البيئة من عام ٦٤/٦٥ وكذلك أعداد الخطة الخمسية الثانية لهذه القطاعات .

- ٤ - دراسة بعض المشروعات التي تؤدي لتحسين البيئة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي على مستوى مجالس القرى وتجميع هذه الدراسات للمشروعات وأبلاغها لهذه المجالس للاسترشاد بها عند التنفيذ كل حسب احتياجاته .
- ٥ - الاشتراك في عمل البومات لحصر الخدمات بالقرى للاستعانة بها في تخطيط احتياجات المجالس .

- ٦ - اقتراح برنامج لتدريب المسؤولين عن العمل بالتخطيط بالمجالس المحلية .

خطة الادارة في العام القادم :

- ١ - الاستمرار في تجميع خطط وبرامج الوزارات وتبويب هذه الخطط والعمل على تنسيقها .
- ٢ - تصميم استمارات لحصر جميع البيانات التي تفيد المخطط في مختلف المستويات المحلية عند تخطيط المشروعات .
- ٣ - اختيار عينات من مجالس القرى لاجراء تخطيط شامل لها كنموذج تشرشد به باقى المجالس التى لها نفس الظروف .
- ٤ - تجميع رغبات واحتياجات المجالس المحلية ودراستها مع الوزارات المعنية وتقديم التوصيات بشأن تنفيذها .
- ٥ - زيارة المجالس المحلية لتبادل الرأى والدراسة المشتركة لاقرار احسن الوسائل لمواصلة تنفيذ المشروعات .

ثانيا - ادارة تخطيط الانعاش الاقتصادى :

وتهتم الادارة بتخطيط مشروعات الانعاش الاقتصادى للريف التى تهدف إلى زيادة دخل المزارعين عن طريق امدادهم بالسلالات الممتازة من الماشية والأغنام والماعز والدواجن مع خلق ألوان من النشاط الزراعى مثل تقطير النباتات الطبية والعطرية ونشر تربية نحل العسل وتجميع وتبريد الألبان والعمل على نشر الصناعات الريفية والبيئية ونشر زراعة الخضر والفواكه والأشجار الخشبية .

وقد قامت الادارة فى عام ٦٣/٦٤ بانجاز المشروعات الآتية فى المحافظات

المختلفة طبقا للجدول الآتى :

جدول رقم

الجملة	النباتات تقطير	وحدات تخفيف البلع	مشتات الفاحكة	مصنع السمعة	نخل نشر وتربية المسك واتاج ملكات	وحدات البداری	مراکز اتاج الدواجن	مراکز تجمع الالبان وبسترة	مصانع الاعلاف	مراکز اتاج الماعز الاجنبية	مراکز اتاج الاغنام المورينو	مراکز اتاج الفريزيات الماشية	اسم الملاحظة المشروبات
٣٠٠٠							٣٠٠٠						الامعاعيلية
٢٠٥٣٣٤			١٨٦٠	١٢٣٥٠	٤٥٥٠	٢٢٣٠٦	٦٠٢٩٦	٤٥٠٠	٦٣٦٤٧		١١٠٠٠	٦٤٨٢٥	السويس
١٨٥٧٩	٢٨٠٠	٧٥٠	١٢٦٠		٦٢٠٠	٢٢٦٩					٥٣٠٠		القليوبية
٧٨٩٢٦			٦٧٠		٣٦٥٠	٦٣٣٨	٢٣٥٧٦		٢٣٦٩٢			٢١٠٠٠	الشرقية
٢٨١٤٥					٣٦٧٠	٤٤٧٥						٢٠٠٠٠	الدقهلية
٧٦٥٥٧			١٤٥٠		٦٩٠٠	٥٧٠٧					٧٠٠٠	٥٥٥٠٠	دمياط
٣٨٣٨٠	١٠٠٠		٧٣٠		٨٥٥٠			٣٠٠٠			٤٦٠٠	٢٠٥٠٠	المنوفية
٢٣٨٠					٢٣٨٠								الغربية
٢٦٦٤٤		٢٢٥٠	٥٣٠		٧١٥٠	١١٣١٤		٥٣٠٠					كفر الشيخ
١٦٤٦٨			٥٣٠		٥٦٠٠	٣٠٣٨	٢٠٠٠				٥٣٠٠		الجيزة
٥٨٣٠	١٠٠٠	١٠٥٠	٥٣٠		٣٢٥٠								الفيوم
٨٥٩١٣	١٢٠٠		٩٨٠		٨٣٠٠	١٦٧٧٧	٥٣٣٥٦				٥٣٠٠		بنى سويف
٣١٤٣٠	٢٣٠٠		٤٣٠		٣٢٠٠						٥٣٠٠	٢٠٢٠٠	المنيا
٥٩٧٩٦			٥٣٠		٢٨٥٠	٤٥٣٨	٢٦١٧٢			٤٢٠٦		٢١٥٠٠	أسيوط
٨٣٠٠		١٥٥٠٠					٣٠٠٠			٥٣٠٠			سوهاج
١٥٥٠٠								٦٠٠٠٠		٥٨٣٠			قنا
٧٤١٦٨		١٧٥٠				٨٣٣٨							أبوان
١٧٥٠						٢٩٠٠							مرسى مطروح
٢٩٠٠													البحر الاحمر
٧٨٠٠٠٠	٨٣٠٠	٢١٤٠٠	٥٠٠	١٢٣٥٠	٦٦٢٥٠	٨٨٠٠٠	١٧١٤٠٠	٧٢٨٠٠	٤٧٣٣٩	١٥٣٣٦	٤٣٨٠٠	٢٢٣٥٢٥	الجموع ...

وفيا يلي بيان المشروعات التي تم تنفيذها بالمحافظات والمينة بالجدول السابق :

العدد	اسم المشروع
٧	مراكز الانتاج الطلائق الفريزيان بها ٢٥٠٩ حيوانات تنتج ٢٥٠٠ طن لبن سنويا كما تم توزيع ٢٨٠ طلوقة على الوحدات المجهزة .
٧	مراكز لانتاج الأغنام الموريتو بها ٢٢٠٠ حيوان تنتج حوالى ٨٠٠٠ كجم صوف .
٣	مراكز لانتاج الماعز الأجنبية بها ٢٢٠ حيوانا .
١	مصنع للاعلاف لمشروعات الانتاج الحيوانى والدواجن قوته الانتاجية ٢٠٠٠٠ طن سنويا .
١	مصنع تجفيف الاعلاف الخضراء .
٧	مراكز لانتاج الدواجن تنتج ٢ ١/٢ مليون كتكوت فى السنة .
٢٢	بيتا لانتاج بدارى المائدة تنتج حوالى ١/٢ مليون دجاجة فى السنة
١	مصنع للاساسات الشمعية للنحل بقوة انتاجية ٢٠ طنا سنويا .
٣	مراكز لانتاج الملكات الكرينولى تنتج ٢٠٠٠ ملكة كرينولى نقيه سنويا .
٦٠	فدان مشاتل لانتاج اشجار النفاكهة الصالحة للزراعة كعدائق تنبع ٢٠٠٠٠٠ شجرة مقطومة صالحة فى السنة .
٢١٠٠٠	خلية نحل لانتاج العسل بقدر انتاجها بحوالى ٣١٥٠٠٠ كيلو جرام سنويا .
٥	مصانع لتجفيف وتعبئة البلح ، والقوة الانتاجية لكل منها ١/٢ طن

في الساعة ماعدا مصنع مرسى مطروح فان قوته الانتاجية $\frac{1}{2}$ طن في الساعة .

٥ مصانع لتقطير النباتات الطبية والعطرية تم تشغيل ثلاثة مصانع منها وقوة كل منها ١٥ طن كل ساعتين وقد تم تنفيذ مباني المصنعين الآخرين .

١١ مركزا لتجميع وتبريد الألبان ، والقوة الانتاجية لكل منها ٥ أطنان لبن يوميا .

١ مصنع البسكرة الألبان قوته الانتاجية ١٥ طنا من اللبن المبستر يوميا .

والجدول الآتي يبين الاعتمادات المخصصة لمخطة مشروعات الانعاش

الاقتصادي عام ١٩٦٥/٦٤ .

ميزانية مشروعات الانفاش الاقتصادي ١٩٦٥/٦٤

الجهة بالجنيه	مشاركت الفاكتة	مصنم تجفيف البلم	مصنم تقطير الناتات	مصنم الاساسات الشمعية	نشر وتربية نخل العمل والمكبات الك. بنولى	مراكز التساج الدواجن	وحدات تجميع وتوريد الابان ومصنم البسترة	مصنم الملف وتجفيف البرسيم	مركز اتفاج الناعز	مركز اتفاج الاغنام المورينو	مركز اتفاج الماشية الفرير يان	مشروعات الحافظة
١٤٠٠٠	١٠٠			٨٥٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠٠	٧٩٥٠	٣٧٠٧٠		٨٥٩٠	٣٠٠٠٠٠	القاهرة
٣٢٠٠٠	٣٠٤٠				٤٠١٠						٤١٦٠٠	الاسكندرية
١٢١٢٦٠	٢٢٦٠	١٨٠٠٠	٣٥٠٠		٢٦٥١٠					٩٣٣٠	٤٨٤٦٠	بور سعيد
١٠٨٠٥٠	٨٧٠				١٨٦١٠			٢٤٣٧٠			٣٠٩٨٠	الاسماعيلية
٧٤٨٣٠					٨٤٠٠						٢٩٧٣٠	السويس
٤٧٦٣٠					١٤٩٠٠						٣٦١٩٠	الشرقية
٥٩٥٨٠	٢٠٩٠				١٠٣٢٠		٥٤١			٦٠٠٠	٢٦١٠٠	الدقهلية
٥٢٠٨٠	١٥١٠		١٣٤٠		١٢٤٠٠					٧٣٥٠	١٠٠٠٠	دمياط
٣٧٤٠٠	٧١٠	١٥١٠			١٨٦١٠					١٥٠٠	٤٨٤٦٠	المنوفية
٢٨٦٤٠	٧١٠	٥٤٣٠			١٥٤٠٠		١٢٢٦٠			٩٣٢	٤٨٤٦٠	الغربية
٧٨٣٦٠	٧٤٠				١٣١٠٠						٢٨٦٣٠	كفر الشيخ
٦٩٠٠٠	٧٤٠		١٢٧٠		٢٣٤٠٠					٩٣٢٠	٢٨٦٣٠	البحرية
٣٥٣٥٠	١٣٧٠		١٢٦٠		١٧٧٨٠					١١٩٦٠	٢٧١٦٠	الجيزة
٦٣١٤٠	٦١٠		٥٠٠٠		٩٩٣٠							الفيوم
٤٢٣٣٠	٧١٠				٢٧٠٠				٤٥٣٠			بنى سويف
٨٨٠٠					٢٠٠		١٠٠٠٠٠		٦١٠٠٠			المنيا
١٨٤٠٠									١٨٤٠٠			أسيوط
١٠٧٠٩٠									٥٨٩٠			سوهاج
												قنا
												أسيوان
												مرسى مطروح
												البحر الأحمر
												الوادى الجديد
٤٨٠٦٠						٢١٤٥٠				٢٦٦١٠		
١٠٤٦٠٠٠	١٦٠٢٠	٢٤٩٤٠	١٢٣٧٠	٨٥٠٠	٢٠٨٧٩٠	٣١٤٥٠	١٢٥٦٢٠	٦١٤٤٠	٣٤٩٢٠	١٠٢٦٣٠	٤١٥٣٢٠	الجمع ...

ثالثا - ادارة البحوث الفنية :

وتعنى هذه الادارة بالدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيق وتطوير الادارة المحلية ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق النظام ، وإيجاد الحلول لها مع تتبع كل ما يتعلق بالادارة المحلية سواء في الداخل أو الخارج من مؤتمرات أو دراسات لا يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام .

وقد أنشئت هذه الادارة حديثا في مارس ١٩٦٤ وقامت في هذه الفترة الوجيزة بانجاز الآتي :

١ - أعداد بحث عن العلاقات العامة وتكوين أجهزتها بالمحافظات والرسالة التي يجب أن تؤدبها .

٢ - تجميع الصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق نظام الادارة المحلية بالمحافظات والاتصال بالجهات المختصة لتذليلها .

٣ - أعداد السجلات الخاصة بالهيئات العلمية وتخصيصاتها وتبويب البحوث التي أجريت في نطاق الادارة المحلية ومنها البحوث المقدمة من أعضاء بعثات الادارة المحلية في الداخل والخارج .

٤ - تنظيم مكتبة الوزراء ووسائل الاستفادة منها ومعاونة المحافظات في تنظيم وتعميم المكتبات بالمجالس المحلية على مختلف مستوياتها ، وتيسير طريق انتفاع المواطنين بمحتوياتها .

٥ - الاشتراك في وضع الخطة لتدريب أمناء المكتبات والعاملين بها .

وخطة الادارة في عام ٦٤/٦٥ تنحصر في الآتي :

١ - استخلاص المشاكل العامة التي تعترض المجالس المحلية في تطبيق وكذلك مقترحات البحث التي تتقدم بها المحافظات أو إدارات الوزارة وإعداد خطة لاجراء البحوث والدراسات الخاصة بهذه الموضوعات بواسطة

لجان فنية متخصصة .

- ٢ - إجراء بعض الدراسات الميدانية على المجالس المحلية للتعرف على المشاكل التي تعترض تطبيق النظام واقتراح أنسب الحلول لها .
- ٣ - الاهتمام بمجالات البحث والدراسة الخاصة بالادارة المحلية سواء في الداخل والخارج واستخلاص ما يفيد منها في تطبيق وتطوير النظام .
- ٤ - القيام بتنفيذ المشروع المقترح لتنظيم مكاتب المجالس ووضع برنامج زمني لتعميم المكاتب بمختلف المجالس المحلية بالجمهورية ، ودعم الخدمات المكتبية في الريف ، بالاشتراك مع المحافظات والجهات المعنية .

رابعا : ادارة التخطيط الاقليمي :

أنشئت هذه الادارة بالقرار الوزاري رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ ولم تزاوِل نشاطها بعد .

وتختص هذه الادارة بما يلي :

(ا) تجميع البيانات اللازمة من المحافظات عن الموارد المالية ، وتعداد السكان ، والقوى الانتاجية القائمة فعلا ، والمعدل منها ، وعن العمالة والبطالة ، ومدى توفر الفنيين ، وعن إمكانيات النمو في القطاعات المختلفة ، أثر ذلك للنمو على العمالة ، وأشتغال العمال المتعطلين ، واستيعاب القوى العاملة الجديدة ، والحد الأدنى مستوى المعيشة التي يجب أن توفر للسكان في كل سنة من سني الخطة وفي نهايتها ، وذلك بقصد تحديد الأهداف التفصيلية التي يمكن أن تحققها الخطة في حدود الامكانيات المتاحة .

(ب) تحليل البيانات السابقة لمعرفة :

- ١ - العلاقة بين عناصر الاقتصاد القومي كاستثمار ، والاستهلاك ، والدخل ، والادخار .

٢ - العلاقات بين القطاعات المختلفة كالزراعة ، والصناعة ، والمواصلات ، والخدمات .

٣ - التوزيع الحالى للدخل ، وأثر الخدمات الاجتماعية فى إعادة توزيع الدخل .

(ج) تحديد الوسائل التى يمكن بواسطتها توفير أحسن المستويات فى الإنتاج وأداء الخدمات لاسعاد المجتمع ، وذلك فيما يلى :

١ - زيادة الإنتاج وإعادة تنظيمه لاستخدام الطاقات المعطلة .

٢ - أحداث استثمارات جديدة لزيادة القدرة الانتاجية ، وبالتالى زيادة الإنتاج .

٣ - تدريب العمال .

٤ - استخدام بعض الدوافع الاقتصادية لتشجيع الأفراد على زيادة الإنتاج .

(د) اقتراح المشروعات المختلفة داخل كل قطاع فى كل محافظة لكى يمكن تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة ، على أن تشمل هذه المقترحات تقدير الاستثمارات المطلوبة لها ، والحد الأدنى من الإنتاج الذى لابد أن يتوفر نتيجة لهذه الاستثمارات ، والحد الأعلى الممكن للإنتاج على ضوء ما يمكن تكوينه من طاقات إضافية إلى الطاقة الموجودة فعلاً ، ومدى إمكان استخدام هذا الإنتاج فى السوق المحلية ، وما يفيض عن حاجة هذه السوق ويمكن تصديره ، ويترتب على هذه المشروعات من عماله ، وأنواع الفنيين المختلفين المطلوبين لتحقيق الاستثمار والإنتاج المحدد ، ومقدار ما يمكن أن يترتب على هذا الإنتاج من دخل .

(هـ) إمداد إدارتى تخطيط المجالس المحلية ، وتخطيط الانعاش

الاقتصادى بنتائج هذه الدراسات ، حتى يمكن الاستفادة بها الدراسات التى تقوم بها هاتان الارتان مع الوزارات المختلفة فى تخطيط وتنفيذ المشروعات بالمحافظات .

(و) أبلغ نتائج هذه الدراسات إلى المحافظات للاستفادة بها فى مشروعات التخطيط المحلى أو فى مقترحاتها بالنسبة لمشروعات الخطة .

وتضم إدارة التخطيط الاقليمى الأقسام التالية :

— قسم التخطيط الاقليمى للمحافظات الاقليمية .

— قسم التخطيط الاقليمى للمحافظات ذات المدينة الواحدة .

— قسم التخطيط الاقليمى للمحافظات الصحراوية .

على أن تنشأ وحدات إدارية للتخطيط الاقليمى بكل محافظة مباشرة

الاختصاصات التى تقوم بها هذه الإدارة .

ويكون لإدارة التخطيط الاقليمى حق الاتصال بوزارة التخطيط القومى

وبالوحدات الادارية للتخطيط الاقليمى بالمحافظات وذلك عن طريق الادارة

العامة للتخطيط والبرامج التنفيذية .

الادارة العامة للمتابعة والتقويم

- تضم الادارة العامة للمتابعة والتقويم الادارات التالية

- ادارة متابعة المجالس المحلية

- ادارة متابعة الانعاش الاقتصادى

- ادارة تفتيش المجالس المحلية

الادارة العامة للمتابعة والتقويم

تضمنت مسئوليات وزارة الادارة المحلية تنفيذ قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية وتشكيل المجالس والاشراف عليها بما يؤدي إلى حسن سير العمل بها في حدود السياسة العامة للدولة .

وفي سبيل القيام بهذا الاشراف انشئت الادارة العامة للمتابعة والتقويم وحددت اختصاصاتها على الوجه التالي:

١ - القيام بأعمال المتابعة والتقويم الخاصة بالمشروعات والخدمات التي تؤديها الوحدات المحلية وكذلك مشروعات الانعاش الاقتصادي . مع اتخاذ كل ما يكفل التحقق من صحة البيانات والمعلومات التي تتضمنها تقارير المتابعة والتقويم .

٢ - القيام بأعمال التفتيش الفني على مشروعات الانعاش الاقتصادي .

٣ - القيام بأعمال التفتيش الفني على المجالس المحلية لتوجيه ومعاونة هذه المجالس في تطبيق نظام الادارة المحلية .

٤ - وضع الأنظمة التي تكفل القيام بأعمال المتابعة والتقويم والتفتيش الفني على مستوى الوزارة والوحدات المحلية واقتراح كل ما من شأنه رفع كفاءة التنفيذ .

٥ - عرض نتائج المتابعة والتقويم على جهات الاختصاص بالوزارة وخارجها والعمل على الاستفادة من هذه النتائج في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح الأوضاع وتحقيق الأهداف .

وفي سبيل تنفيذ هذه الاختصاصات قامت هذه الادارة بالاعمال الآتية:

لولا - في مجال المتابعة :

١ - قامت الادارة بوضع وسائل للمتابعة بعد دراسة مع المختصين بوزارة التخطيط القومي والوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى الادارة المحلية .

وأرسلت للمحافظات نماذج منها لا. تستخدمها محليا بعد اجراء التنسيق بينهما وبين الوسائل الأخرى المستخدمة بواسطة فروع الوزارات .

٢ - تم وضع خطة للمتابعة متضمنة البرنامج الزمني للدورات المختلفة والسجلات التي ينبغي استخدامها والعلاقات بين الأجهزة المختلفة المتابعة .

٣ - عقدت لجان مشتركة بين الادارة واجهزة المتابعة المختلفة بوزارات الخدمات للتنسيق بينها فيما يخص أعمال المتابعة بالمحافظات والوزارات لتسهيل وتبسيط اجراءات المتابعة بالمحافظات

٤ - قامت الادارة بمتابعة مشروعات المحطة بالمجالس المحلية ومشروعات الانعاش الاقتصادي التي تقوم الوزارة بوضع خططها وتشرف على تنفيذها للوقوف على سير العمل بها والتعرف على الصعوبات التي تعترض التنفيذ . كما قامت بالاشتراك مع الادارات المختصة بالوزارة بتذليلها وابلاغ المحافظات بالنتائج .

هذا وقد تضمنت اعمال المتابعة تحليل البيانات ومراجعتها واستخلاص النتائج ووضع تقارير عنها . وابلغت هذه التقارير إلى المحافظات ووزارة التخطيط القومي والوزارات المعنية .

٥ - معاونة للمجالس المحلية على القيام بأعمال المتابعة ، ورغبة في التعرف على نظم المتابعة بهذه المجالس توفد الادارة العامة للمتابعة مندوبيها عقب كل دورة متابعة إلى المحافظات لزيارة مكاتب التخطيط والمتابعة بالمحافظات ووحدات المتابعة بمجالس المدن ومجالس القرى وأقسام الانعاش الاقتصادي لمقابلة المختصين بها ومناقشتهم في مشاكل العمل ومقترحات تطويره وتقديمه كما يقوم المندوبون بزيارة بعض المشروعات والوحدات الانتاجية بالمحافظات للقيام بالمتابعة الميدانية للتحقق من صحة البيانات التي ترد من المحافظات

ومطابقتها للواقع . وقد كان لهذا النوع من المتابعة أثره الطيب لدى المحافظات
في تبادل المعلومات والتعاون المشترك بينها وبين الوزارة .

ثانيا : في مجال التدريب

١ - اقيمت برامج تدريبية بالاشتراك مع ادارة التدريب والمحافظات
والوزارات المعنية محليا ومركزيا .

٢ - استقبلت الادارة عددا من موظفي مكاتب التخطيط والمتابعة بمجالس
المحافظات وفروع الوزارات لتدريبهم عمليا على أعمال المتابعة .

٣ - قامت الادارة بالاشتراك مع ادارة التدريب بوضع برنامج تدريبي
ليكون نموذجا لبرامج التدريب التي تعقد محليا بالمحافظات والمجالس لتدريب
القائمين بأعمال المتابعة بها .

ونود أن نسجل انه كان لهذه الجهود أثرها في دفع عجلة تنفيذ المشروعات
بالمجالس المحلية مما عاون في تحقيق أهداف الخطة ، كما أنها زادت من اهتمام
المختصين بالمتابعة واثارت التوعية بها كدعامة أساسية من دعائم التنظيم الإداري .

ثالثا : في مجال التفتيش على المجالس المحلية ومشروعات الانعاش الاقتصادي

قامت الادارة بوضع خطة تشتمل على ما يأتي :

١ - المرور على مشروعات الانعاش الاقتصادي للتفتيش عليها وللتعرف
على موقف التنفيذ بها وتشغيلها وتسجيل البيانات ومطابقة سير المشروعات
لأهداف الخطة .

وقد تم التفتيش على المشروعات الرئيسية بالمحافظات ونوقشت النتائج
مع المختصين بالوزارة وتم التغلب على معظم المشكلات التي تعترض تنفيذ
وتشغيل المشروعات .

٢ - قام مفتشو ادارة تفتيش المجالس المحلية بزيادة المحافظات للتفتيش

على المجالس القروية ، وقد تمت زيارة ١٢٧ مجلسا قرويا منها ٤٦ مجلسا قرويا في مقار وحدات مجمعة خلال عام ٦٣/٦٤ ونوقشت النتائج الفنية مع رؤساء هذه المجالس المختصين بالمحافظات بغية التغلب على المشكلات ورفع مستوى الخدمة والانتاج .

هذا ويستهدف التفتيش الذي تقوم به الادارة التوجيه والمعاونة والارشاد للمجالس المحلية حتى يجسر لها أن تنهض بتبعاتها في ظل نظام الادارة المحلية.

رابعاً : الدراسات التي قامت بها الادارة

١ - قامت الادارة بدراسة ووضع نماذج للسجلات السنوية والسجلات الخمسية لمتابعة تنفيذ المشروعات وكذلك وضع نماذج لبطاقات متابعة تشغيل المشروعات حتى يمكن توحيد هذه النماذج وتعميم استخدامها بين جميع المجالس المحلية .

٢ - قامت الادارة بعمل دراسات عن تقويم المشروعات والخطوات التي تتبع في تنفيذها ومجالات الاستفادة منها والتنظيم الاداري الذي يضطلع بها .

٣ - دراسة تطوير أساليب واحتياجات التفتيش على المجالس المحلية والتنسيق بين ادارت الوزارة وبين الوزارات المعنية التي تقوم بالتفتيش على مرافقها بالمجالس المحلية .

٤ - اعداد دراسة للصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروعات وطرق علاجها والتجارب الناجحة بالمحافظات وتقديم تقرير عنها للمجلس التنفيذي في الاجتماع المشترك بينه وبين السادة المحافظين .

مشروعات الاداره في عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥

علاوة على اضطلاع الادارة بمسئولياتها المنصوص عليها في قرار تشكيلها ستقوم بالأعمال الآتية :

- ١ - اقامة دورات تدريبية على كل من المستوى المحلي والمركزي للمشتغلين بالمعابعة في المحافظات بالاشتراك مع ادارة التدريب .
- ٢ - تنفيذ الوسائل المستحدثة في المعابعة التي تمت دراستها وهي البطاقات والسجلات وتعميمها بالمحافظات .
- ٣ - وضع أسس لتقويم مشروعات الادارة المحلية بالمحافظات .
- ٤ - العمل على انشاء ادارة التنمية الاقتصادية بالمحافظات لبحث احتياجات المجالس المحلية وتنسيق هذه الاحتياجات مع مشروعات الخطة ويتبعها قسم الانعاش الاقتصادي بالمحافظة لتقوم بالاشراف على مشروعات الانعاش الاقتصادي ومتابعة نشاطها والتفتيش عليها ولتكون حلقة الاتصال بين المحافظة والوزارة .
- ٥ - القيام بالتفتيش على المجالس المحلية للمعاونة والتوجيه والارشاد ، بواسطة لجان مشتركة من مندوبي ادارات الوزارة .
- ٦ - التعرف على نتائج تفتيش الوزارات على المجالس المحلية فيما يختص بالمرافق التي تعنى بها كل وزارة لاماكان الوقوف على مدى قيام المجالس بمسئولياتها تطبيقا للمادة ٩٣ من قانون الادارة المحلية .

الإدارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء

تضم الادارة العامة للتنظيم والتدريب والاحصاء الادارات التالية :

- إدارة التنظيم
- إدارة التدريب
- إدارة الاحصاء

١ - أدلة التنظيم

قامت الإدارة في خلال العام الحالى ١٩٦٤/٦٣ بالأعمال التالية :

- ١ - دراسة القرار الوزارى رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٣ الخاص باعادة تنظيم واختصاصات الوزارة وإعداد الخرائط التنظيمية للوزارة ولتختلف الادارات العامة والادارات بناء على هذا القرار وتوضيح جميع الوحدات الادارية بكل خريطة من أعلى مستوى إلى أقل مستوى .
- ٢ - إعداد الاختصاصات التفصيلية لمختلف الادارات العامة والادارات بالوزارة وذلك في نطاق القرار الوزارى السالف الذكر .
- ٣ - إعداد دراسة عن توصيف مختلف الوظائف بالوزارة ليتمكن شغل هذه الوظائف لرفع كفاءة ونتاجية تلك الوحدات .
- ٤ - حصر لجميع الموظفين بالوزارة وتجميع كافة البيانات عن هؤلاء الموظفين من حيث الاسم والحالة الاجتماعية والمؤهل والخبرة والدراسات التدريبية التى حصل عليها والتدرج الوظيفى .
- ٥ - إعداد دراسة بمسميات مختلف الوظائف بالوزارة في مختلف الكادرات .
- ٦ - إعداد دراسة بتوزيع موظفى الوزارة على مختلف الوظائف بالادارات العامة والادارات والمكاتب طبقا لمؤهلاتهم وخبراتهم مع بيان وظيفة كل منهم طبقا لبيان مسميات الوظائف المعتمد وإعداد القرارات المنفذة لهذا العمل .
- ٧ - إعداد الدراسة بتوصيف وتقييم وترتيب الوظائف بديوان عام الوزارة والمحافظات ومجالس المدن والقرى طبقا لما قضى به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة ووافق السيد نائب رئيس الوزراء

ووزير الادارة المحلية على تلك الدراسة على مراحل تنفيذها وقد شملت تلك الدراسة ما يلى :

اولا - النطاق الذى تباشر فيه الوزارة عمليات التوصيف والتقييم وترتيب الوظائف :

(ا) ديوان عام وزارة الادارة المحلية .

(ب) دواوين عموم المحافظات .

(ج) دواوين عموم مجالس المدن .

(د) دواوين عموم مجالس القرى .

على أن يترك لوزارات الخدمات القيام بالمهمة فى دواوين فروع الخدمات ووحداتها بالمحافظات والمجالس المحلية - ما عدا محافظات : القاهرة ، والاسكندرية ، والسويس ، وبورسعيد بالنسبة للاسكان والمرافق ومحافظتى القاهرة والاسكندرية بالنسبة لادارة صحة المدينة .

ثانيا - التخطيط لهذه العملية :

وقد شكلت لهذا الغرض لجنة عليا بالوزارة برئاسة السيد نائب رئيس

الوزراء ووزير الادارة المحلية وعضوية :

السيد محافظ الجيزة ويمثل المحافظات الاقليمية

السيد محافظ السويس ويمثل المحافظات ذات المدينة الواحدة

السيد محافظ مرسى مطروح ويمثل المحافظات النائية

السيد وكيل وزارة الادارة المحلية

السيد مدير إدارة التنظيم بالوزارة مقررا للجنة

وتختص هذه اللجنة بما يلى :

١ - تخطيط برنامج العمل .

- ٢ - إصدار القرارات والتعليقات إلى اللجان الفرعية .
- ٣ - توفير جميع الامكانيات بالوزارة والمحافظة لاتمام العمل .
- ٤ - الاشراف على جميع أعمال اللجان الفرعية وتوجيهها .
- ٥ - دراسة نتائج أعمال اللجان الفرعية وإقرار الوضع النهائي لتقييم الوظائف .

ثالثا مراحل التنفيذ :

وقد شكلت لها :

(١) لجنة بالوزارة برئاسة السيد وكيل الوزارة وعضوية :

١ - السيد وكيل الوزارة للشؤون المالية والادارية

٢ - السيد وكيل الوزارة المساعد

٣ - السيد وكيل الوزارة المساعد

٤ - السيد مدير عام الادارة العامة للمستخدمين

٥ - السيد مدير إدارة المجالس المحلية

٦ - السيد مدير إدارة التنظيم

مقررا للجنة

وتختص هذه اللجنة بما يلي :

١ - وضع البرنامج التنفيذي لعملها طبقا للتخطيط الموضوع بمعرفة

اللجنة العليا .

٢ - الاشراف على إعداد الدراسة اللازمة لتوصيف وتقييم الوظائف

٣ - توفير الامكانيات اللازمة لاعداد الدراسة المطلوبة .

٤ - إقرار هذه الدراسة وعرضها في صورتها النهائية على اللجنة العليا .

(ب) لجنة فرعية في كل محافظة برئاسة سكرتير عام المحافظة وعضوية :

١ - السيد السكرتير العام المساعد

٢ - السيد مدير المستخدمين

٣ - السيد مدير الشؤون الادارية

٤ - عضو من إدارة التنظيم بالوزارة

٥ - رئيس وحدة التنظيم بديوان عام المحافظة مقررًا

وتختص هذه اللجنة بما يلي :

إعداد الدراسات اللازمة وتوفير الامكانيات وإصدار القرارات والتعليمات الكفيلة بالتنفيذ كما تقوم بالاشراف والتوجيه ومعالجة جميع المشاكل التي تعترض التنفيذ .

على أن تكون إدارة التنظيم بالوزارة ووحدات التنظيم بالمحافظات هي الجهاز التنفيذي لأعمال هذه اللجان ولها في ذلك أن تستعين بمن تراه لاماكان تنفيذ مهمتها .

رابعا - ماتم تنفيذه :

(ا) بالنسبة لديوان عام الوزارة

تم توزيع النماذج المتعلقة بهذه العملية على جميع موظفي الوزارة وجار تجميعها من مختلف إدارات الوزارة ودراستها وتحليلها وإعداد نماذج لوصف الوظائف تمهيدا لعرضها على اللجان المختلفة بالوزارة .

(ب) بالنسبة لدواوين المحافظات ومجالس المدن ومجالس القرى فان

اللجان الفرعية تقوم باعداد مايلي :

١ - تجميع القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات التي تتصل بأجهزة

ديوان عام المحافظة ودواوين مجالس المدن والقرى من ناحية تشكيلاتها التنظيمية أو اختصاصاتها وطريقة توزيعها على التقسيمات المختلفة داخل كل جهاز .

- ٢ - تجميع البيانات المتعلقة بالأوضاع التنظيمية القائمة وتصويرها في خرائط تنظيمية تبين التقسيمات المختلفة رئيسية أو فرعية والعلاقات القائمة بينها.
- ٣ - تجميع البيانات المتعلقة بالاختصاصات الفعلية التي يمارسها كل تقسيم رئيسي أو فرعي .
- ٤ - حصر لأفراد القوى العاملة في كل تقسيم رئيسي أو فرعي على النموذج المعد لذلك .
- ٥ - تجميع الحقائق والبيانات المتعلقة بكل وظيفة سواء في ديوان عام المحافظة أم في دواوين مجالس المدن أو القرى على النماذج المعدة لذلك .
- وتقوم اللجنة الفرعية بالمحافظة بدراسة هذه البيانات وتحليلها واعداد استمارات وصف لمختلف الوظائف بكل جهاز سواء أكانت مشغولة أو شاغرة وارسال هذه البيانات إلى ادارة التنظيم بالوزارة لدراستها واعداد النماذج الخاصة بوصف الوظائف وعرضها على اللجان المشكلة بالوزارة لهذا الغرض.
- ٦ - الاشتراك مع المحافظات في دراسة البناء التنظيمي لديوان عام المحافظة ومجالس المدن والقرى واعداد للقرارات التنظيمية لهذه الأجهزة مبينا بها الاختصاصات التفصيلية لكل جهاز وعلاقة هذه الأجهزة بعضها ببعض .
- ٧ - اعداد الدراسات المتعلقة باحتياجات مختلف ادارات الوزارة من الوظائف والمؤهلات .
- ٨ - اعداد للدراسات المتعلقة بتوزيع الموظفين المعينين بالوزارة والمتدربين أو المنقولين اليها على مختلف ادارات الوزارة حسب احتياجات تلك الإدارات.
- ٩ - الاشتراك في اللجان التي تعقد داخل الوزارة وخارجها تشترك فيها ادارة التنظيم .

- ١٠ - الاشتراك في البرامج التدريبية التي تعدها الوزارة ويكون للتنظيم دور فيها .
- ١١ - الاشتراك مع المخير الأمريكى فى اعداد الدراسة التنظيمية التى قام بها لتنظيم الوزارة والمجالس المحلية .
- ١٢ - اعداد الدراسات التحليلية لاجتماعات المجلس الأعلى لرعاية الشباب والاشتراك مع وزارة الشباب فى اللجان التى يلزم تمثيل وزارة الإدارة المحلية فيها .
- ١٣ - الاشتراك فى دراسة مشروع تخطيط وتنمية محافظة أسوان .
- ١٤ - التحضير لأعمال الاتحاد الإفريقى للسلطات المحلية .
- ١٥ - الاشتراك فى لجنة بحوث الإدارة المحلية وتجميع البيانات المطلوبة من الوزارات والمحافظات .
- ١٦ - دراسة تحليلية لاجتماعات اللجنة الدائمة لمشروع تهجير أهالى بلاد النوبة .
- ١٧ - دراسة ما يحال للإدارة من أبحاث ودراسات .

٢ - إدارة التدريب
البرامج التدريبية

١ - برامج نظمها الوزارة :

عدد الدارسين		المدة		البرنامج
الجملة	الوزارة	الحافظات	الى من	
٢٨	١	٢٧	٦٣/١٢/٢٦	تدريب موظفي مكاتب التخطيط والمتابعة بالمحافظات والوزارة.
٧٠	٧٠	---	١٩٦٤/٤/٤	تدريب موظفي الوزارة المجدد من خريجي الكليات النظرية
٣٤	٤	٣٠	٦٤/٤/١٦	تدريب موظفي المحفوظات بالمحافظات والوزارة
٢١	٦	٣٥	٦٤/٤/٢٠	تدريب موظفي التوريدات والمخازن بالمحافظات والوزارة .
٢٩	٢	٢٧	٦٤/٥/٣١	تدريب موظفي الحسابات بالمحافظات والوزارة
٣٢	٤	٢٨	٦٤/٦/٣٠	تدريب موظفي العلاقات العامة
٢٣٤	٧٨	١٤٧	المجموع	

٢ - برامج تذاويرها جهات أخرى :

(أ) معهد التخطيط القومي

تدريب موظفي الإدارتين العامتين للمتابعة والتخطيط بالوزارة

٥٠ على أعمال التخطيط

(ب) معهد الإدارة العامة

٣ تدريب موظفي الوزارة بالبرنامج العام للإدارة العامة ومدته

تسعة شهور

٢ تدريب موظفي الوزارة بالبرنامج الخاص برؤساء الأقسام

ثلاثة شهور

(ج) ديوان الموظفين

٥ برنامج شئون الموظفين ومدته ٣ شهور

٢ برنامج السكرتارية ومدته ٣ شهور

٣ برنامج المحفوظات ومدته ٣ شهور

٣ برنامج الإدارة المالية ومدته ٤ شهور

٣ - التدريب للمحل لموظفي محافظة المنوفية :

بناء على رغبة محافظة المنوفية في تنظيم برامج تدريبية محلية لموظفيها على مختلف تخصصاتهم فقد اشتركت الوزارة مع المحافظة في التعرف على الاحتياجات التدريبية التي يمكن تنفيذها على المستوى المحلي وتم وضع خطة لتنفيذ البرامج المطلوبة في النواحي الإدارية والمالية والفنية لموظفي ديوان المحافظة والمجالس المحلية ويبلغ عدد من شملهم التدريب ١٨٩٧ دارسًا موزعين على ٢٠ برنامجًا تم منها حتى آخر يونيو ١٢ برنامجًا .

وتعتبر هذه تجربة رائدة يسترشد بما يسفر عنها من نتائج يمكن تطبيقها في جميع المحافظات لرفع كفاءة الموظفين في أداء أعمالهم على أحسن وجه .

البعثات والأجهزة الدراسية

أولا - البعثات الخارجية :

١ - بعثات وزارة التعليم العالي :

تمت اجراءات الترشيح لابتعاد ٧ بعثات لموظفي الوزارة والمحاكمات منهم ٥ من الوزارة و٢ من المحاكمات وقد سافر منهم فعلا اثنتان والباقيون لازالت تعد لهم مكاتب البعثات بالخارج برامج دراساتهم ويتنظر سفرهم في بداية العام الدراسي.

البلد الموفد اليها	الجهة التي يعمل بها المبعوث	مدتها	موضوع البعثة
امريكا	الادارة العامة للتخطيط بالوزارة	سنة	١ - كيفية إعداد الميزانية للوزارة والمحاكمات وتمويل المشروعات .
أمريكا - إنجلترا هولندا - يوغوسلافيا هولندا - يوغوسلافيا	محافظة كفر الشيخ إدارة الاحصاء بالوزارة	سنة	٢ - تنظيم المجلس المحلي وعلاقاتها بالأجهزة الحكومية والشعبية .
أمريكا - هولندا إنجلترا - السويد إنجلترا - السويد	الشئون القانونية بالوزارة	سنة	٣ - تنظيم المجلس المحلي وعلاقاتها بالأجهزة الحكومية والشعبية .
أمريكا أمريكا	محافظة الاسكندرية الادارة العامة للتخطيط بالوزارة الادارة العامة للمتابعة بالوزارة	سنة	٤ - نظم الادارة المحلية .
		سنة	٥ - نظم الادارة المحلية .
		سنة	٦ - التخطيط والمتابعة على المستويات المحلية
		سنة	٧ - التخطيط والمتابعة على المستويات المحلية .

٢ - بعثات هيئة الأمم المتحدة (برامج المعونة الفنية) :
 سافر خمسة من موظفي الوزارة والمحافظات في بعثات تنظيمها
 هيئة الأمم المتحدة منهم ٣ من الوزارة و ٢ من المحافظة .

البلاد الموفد اليها	الجهة التي يعمل بها المبعوث	مدتها	موضوع البعثة
بولندا - السويد النرويج النرويج - السويد الهند يوغوسلافيا - هولندا انجلترا - هولندا	الادارة العامة للتخطيط بالوزارة مجلس مدينة الباجور منوفية الادارة العامة للميزانية بالوزارة الادارة العامة للتخطيط بالوزارة محافظة الاسكندرية	٤ شهور ٤ شهور ٤ شهور ٤ شهور ٥ شهور	١ - نظم الادارة المحلية . ٢ - نظم الادارة المحلية . ٣ - وسائل تمويل المشروعات المحلية . ٤ - وسائل تمويل المشروعات المحلية . ٥ - تنظيم وإدارة المجالس المحلية .

٣ - اجازات دراسيه :

سافر اثنان من موظفي المحافظات في اجازات دراسية بالخارج للحصول

على درجات عملية في موضوع تخصصهم كالآتي :

البلاد الموفد اليها	الحصول على الماجستير	مدتها	الجهة التي يعمل بها المبعوث	موضوع البعثة
انجلترا أمريكا	للحصول على الماجستير للحصول على الدكتوراة	٣ سنوات ٣ سنوات	محافظة القليوبية محافظة القليوبية	١ - تربية الدواجن ٢ - تربية الدواجن

٤ - منح دواسيه :

نظمت دراسة خاصة عن نظم الادارة المحلية وذلك بمعهد الادارة للدول
النامية ببرلين بألمانيا الغربية لمدة سبعة أسابيع وقد حضر الدراسة :

١١ من الوزارة

٥٤ من المحافظات موزعين كالآتي :

١٢ سكرتاريين عامين

٤ سكرتاريين عامين مساعدين

٣٨ رؤساء مجالس المدن

ثانيا - الهيئات الداخلية :

الجهة التي يعمل بها المبعوث		موضوع البعثة	
الجهة التي يدرس بها	الجهة التي يعمل بها المبعوث	مدتها	
معمل الدراسات والبحوث الاحصائية	ادارة الاحصاء بالوزارة	سنتين	الاعمال الاحصائية المطلوبة للتخطيط والمتابعة
معمل التخطيط القومى	الادارة العامة للتخطيط	سنة	التخطيط الزراعى والريفى
معمل التخطيط القومى	الادارة العامة للمتابعة	سنة	التخطيط المالى والاقتصادى
المركز الديموجرافى لشمال افريقيا	محافظة القاهرة	سنة شهر	دراسات وبحوث فى مسائل السكان
المركز الديموجرافى لشمال افريقيا	محافظة أسوان	سنة شهر	دراسات وبحوث فى مسائل السكان
مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى بمرس اللبان .	واحد من كل من محافظات : الفيوم - بنى سويف - الغربية - الجيزة - الشرقية	سنة شهر	التدريب فى مشروعات تنمية المجتمع فى الريف العربى

المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية

اشترك مندوبون عن وزارة الادارة المحلية في المؤتمرات والحلقات الدراسية الآتية :

- ١ - المؤتمر الثاني للاتحاد الافريقي للسلطات المحلية من ٢/١٥ الى ١٨/٢/٦٤ - أكر (غانا) .
- ٢ - حلقة دراسية عن الخدمات المركزية للسلطات المحلية من ٦/١٢ الى ١٠/٧/١٩٦٤ زاريا (نيجيريا) .
- ٣ - دورة دراسية للاطلاع على نظم الادارة اللامركزية من ١٢/ ١١ الى ١٤/١٢/١٩٦٣ - الهند - يوغوسلافيا .
- ٤ - مؤتمر التنمية الادارية ١٩٦٣ .
- ٥ - الحلقة الدراسية للتدريب على تنمية المجتمع من ٢٥/١١/٦٣ الى ٤/٢/١٩٦٤ - القاهرة .

المؤتمرات والحلقات الدراسية المحلية :

اشترك مندوب عن إدارة التدريب في كل من :

- ١ - دراسة وتقويم مشروعات تنمية المجتمع من ٢ - ١٤/٩/١٩٦٣ - مرسى مطروح - جامعة عين شمس .
- ٢ - العلاقات العامة في أجهزة الادارة المحلية من ١٣ - ١٥/٦/١٩٦٤ - السويس - محافظة السويس .

نوار من الخارج لدراسة نظام الادارة المحلية وتطبيقاته :

قامت الادارة بالاشتراك في وضع برنامج تدريبي لكل من الزوار الآتي

بينهم :

البلد الوافد منه الزائر	عدد الزوار	مدة التدريب والدراسة
١ - الكاميرون	١	١٩٦٣/١٢/١٦ - ١٩٦٣/١٢/١٤
٢ - نيجيريا	٢	١٩٦٤/١ - ١٩٦٣/٢٢/١٥
٣ - اندونيسيا	٢	١٩٦٤/٤ - ١٩٦٣/١٢/١٥
٤ - ليبيا	١	١٩٦٤/١٥ - ١٩٦٤/٣/١٢
دار السلام	٢	١٩٦٤/٦/٢٩ - ١٩٦٤/٦/٢٢

خطه لاسنه للتقبله .

- ١ - التوسع في تنفيذ البرامج التدريبية بحيث تغطي احتياجات ادارات الوزارة والمحافظات فيما ينظم على المستوى المركزي ومعاونة المجالس المحلية في وضع سياسة التدريب للبرامج المحلية .
- ٢ - التوسع في إيفاد البعثات للخارج وطلبت الوزارة ١٥ بعثة علمية وعملية من وزارة التعليم العالي . كما طلبت من هيئة الأمم المتحدة منع دراسية في عشرة موضوعات تتعلق بنظام الادارة المحلية .
- ٣ - دراسة انشاء معهد نظام الحكم ومراكز تدريب بالمحافظات .

٣ - إدارة الاحصاء

تقوم إدارة الاحصاء بالوزارة بمهمتين رئيسيتين :

١ - تضطلع بمسئولياتها التي تحددها القرارات المنشئة لها داخل إطار المسئوليات العامة للوزارة .

٢ - تعاون كافة وحدات الوزارة والوحدات التابعة لها فيما تتطلبه أعمالها من نشاط احصائي .

ولاشك في أن الاحصاء له أهميته الواضحة في البناء التنظيمي لوزارة الادارة المحلية إذ يلعب دورا فعالا في امكان قيام الوزارة بمسئولياتها التي تتميز بها عن باقي الوزارات وخاصة في النواحي الآتية .

(أ) تتولى الوزارة التوجيه لوحدات محلية متعددة لها شخصيتها المستقلة الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال التعرف أولا بأول على حالة هذه الوحدات .

(ب) تعمل الوزارة كحلقة اتصال بين هذه المحليات ومختلف الجهات المعنية فيما يتطلب أمداد كل منها ببيانات متبادلة .

(ج) الوزارة هي الجهة المعنية بتدعيم وتطوير نظام الادارة المحلية وهو نظام حديث يدعو الى مزيد من الدراسات المقارنة والبحوث المختلفة التي تقوم أساسا على بيانات احصائية متعددة .

(د) تعمل الوزارة مع قوى بشرية كبيرة سواء بالمحليات أو التنظيمات الشعبية ويقضى ذلك تخطيطا يقوم على الاحصاءات .

أهم الاعمال التي تضمنها نشاط الادارة خلال عام ١٣/١٩٦٤

١ - تجديد بيانات بطاقات العالم الرئيسية للقري على ضوء البيانات الواردة من الوزارات المعنية .

٢ - حصر الخدمات بمناطق المجالس القروية .

- ٣ - حصر الخدمات بالمناطق الغير مخدومة بالمجالس القروية .
- ٤ - انشاء نظام موحد لتسجيل المجالس المحلية بمستوياتها المختلفة .
(الأعمال ٢ ، ٣ ، ٤ بالاشتراك مع ادارة المجالس المحلية) .
- ٥ - أعداد الرسومات البيانية والجداول التي تتضمن نتيجة متابعة المشروعات التي تنفذها المحافظات في القطاعات المختلفة عن السنة المالية ٦٣/٦٢ (بالاشتراك مع الادارة العامة للمتابعة) .
- ٦ - دراسة البناء التنظيمي للاجهزة المركزية والمحلية للخدمات (بالاشتراك مع إدارة التنظيم) .
- ٧ - تبويب الاحصاءات الخاصة بالمشروعات التي نفذتها المحافظات خلال سنوات ١٩٦٣/٦٠ .
- ٨ - تبويب الاحصاءات الخاصة بالمشروعات التي نفذتها المحافظات خلال ثلاث سنوات ١٩٦٣/٦٠ .
- ٩ - انشاء غرفة للبيانات تخدم كافة الجهات المعنية بالوزارات والمحافظات .
- ١٠ - المساهمة في أعمال اللجان المشتركة لتطوير نظام الادارة المحلية .
- ١١ - الاشتراك في اعداد التقرير الذي رفع للمجلس التنفيذي عن المشروعات والتجارب الناجحة بالمحافظات والصعوبات التي واجهت التنفيذ .
- ١٢ - تبويب الاحصاءات الخاصة بالمهندسين والمستغلين بمحطات الكهرباء بالمحافظات .
- ١٣ - تبويب الاحصاءات الخاصة بالسيارات الحكومية والمستأجرة بالمحافظات .
- ١٤ - الاشتراك في لجنة دراسة الرسوم المحلية بالمحافظات .
- ١٥ - الاشتراك في لجنة أعداد ميزانية الوزارة والمجالس المحلية عن عام

١٩٦٥/٦٤ .

١٦ - الاشتراك في برنامج تدريب مكاتب التخطيط والمتابعة بالمحافظات وموظفي الوزارة الجدد .

١٧ - الاشتراك في الأعمال الاحصائية الخاصة بمشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان والمساهمة في تنظيم مؤتمر تنمية أسوان الذي عقد في مارس ١٩٦٤ .

١٨ - إصدار البرامج الزمنية لأجهزة الوزارة .

١ - الاشتراك في أعداد البيانات المطلوبة للكتاب السنوي لمصلحة الاستعلامات عن نشاط الوزارة والمحافظات .

مشروعات الادارة للسنة القادمة ١٩٦٥/٦٤ :

١ - انشاء بطاقات للعالم الرئيسية للمدن .

٢ - انشاء سجل كامل للخدمات في المناطق الحضرية والريفية .

٣ - تدعيم غرفة البيانات بالوزارة وتركز في هذه الغرفة كافة البيانات الخاصة بادارات الوزارة والمحافظات والجهات المعنية وبالتالي تكون هذه الغرفة بعد إجراء عمليات التسجيل والفرز والتبويب للبيانات هي المصدر الأساسي لأمداد الوزارة والجهات المعنية بكافة البيانات التي تطلبها .

وعلى أن يتبع في تنظيم هذه الغرفة أحداث وسائل الحفظ وأعلامها كفاءة مما يساعد على تحقيق الدقة والسرعة المطلوبة بمستوى عال .

ويعمل بالغرفة موظفون دائمون يعاونهم في كل إدارة بالوزارة وكل محافظة ضابط إتصال لتبادل البيانات مع الغرفة .

٤ - إجراء دراسات تؤدي إلى إستخدام الآلات الاحصائية والنظم الآلية في كافة أعمال الوزارة بما يحقق الكفاءة المطلوبة .

- ٥ - القيام بالدراسات الاحصائية المقارنة فيما يتعلق بنشاط الوزارة والمجالس المحلية وما يربطه بنظام الادارة المحلية بصفة عامة .
- ٦ - انشاء متحف إحصائي يتضمن نشاط الوزارة والمجالس المحلية والتنظيمات الشعبية ونظم الادارة المحلية في الخارج على أن يجهز المتحف بوسائل العرض المختلفة بما يصور الأوضاع الراهنة والخطط المستهدفة وعمليات النمو المطردة .
- ٧ - دراسة النظم المتبعة في التسجيل بالمعاملح والمؤسسات المختلفة .
- ٨ - زيارة المحافظات للمعاونة في إنشاء أو تنظيم أقسام الاحصاء بها مع العمل على تنظيم دراسات تدريبية للعاملين بها .
- ٩ - الاشتراك مع ادارت الوزارة في تصميم الا الاستمارات الدورية عن متابعة نشاطها .
- ١٠ - إصدار البرامج الزمنية والتقارير الدورية عن نشاط أجهزة الوزارة والمحافظات .

إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات

تضم إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات الأقسام التالية :

- قسم الفتوى والتشريع .
- قسم التحقيقات .
- قسم التظلمات الإدارية .
- قسم القضايا والحجوزات

ادارة الشؤون القانونية والتحقيقات

لقد كانت ادارة الشؤون القانونية والتحقيقات هي الجهة التي وقع على عاتقها مسئولية ابداء الرأي فيما غمض تفسيره وما صادف المجالس المحلية من عقبات ومشاكل قانونية خاصة في أولى سنوات تطبيق هذا النظام . وعلى ضوء ما سلف بيانه قامت هذه الادارة بالنشاط الآتي :

لولا - قسم الفتوى والتشريع :

١ - قام هذا القسم باعداد البحوث واعداد الرأي القانوني في جميع للمشاكل القانونية والمسائل المطلوب ابداء الرأي فيها والتي وردت من مختلف المجالس المحلية بجميع انحاء الجمهورية ووضعت الحلول القانونية لها مما أسهم في تسهيل مهمة المجالس المحلية في تطبيق نظام الادارة المحلية . كما قام هذا القسم ايضا بابداء الرأي القانوني في جميع الاستفسارات والمشاكل القانونية التي وردت اليه من جميع ادارات الوزارات المختلفة ووضعها في الصيغة القانونية النهائية مثال ذلك :

القرارات الجمهورية الخاصة بتشكيل مجالس المحافظات ذات المدينة الواحدة وتحديد نطاق المحافظات وتنازل المجالس عن أموالها وعقد القروض وتحديد سعر الضريبة الاضافية على الأطيان والثروة المنقولة والصادر والواردة وتعيين رؤساء مجالس المدن وقبول المساعدات والهبات التي تقدمها هيئات اجنبية والغاء الوحدات الادارية وانشاء القرى وتحويل القرى إلى مدن وتحديد نطاق المحافظات .

القرارات الوزارية الخاصة بتعيين الأعضاء المختارين بمجالس المحافظات والمدن والقرى - تصرف المجالس في أموالها بغير مقابل - انشاء مجالس المدن ومجالس القرى - قرارات تشكيل هيئات ادارة المشروعات المشتركة -

قرارات فرض الرسوم المحلية - تعيين رؤساء مجالس القرى - التصديق على اللائحة - الداخلية لمجلس المحافظة إذا تضمنت أحكاما خاصة - اسقاط العضوية لفقد الثقة والاعتبار - ... الخ .

هذا فضلا عن قيام هذا القسم بصياغة جميع القرارات الجمهورية والوزارية التي تعد بمعرفة جميع ادارات الوزارة في صيغتها النهائية قبل اتخاذ اجراءات التصديق عليها .

٣ - قام هذا القسم ايضا بمراجعة العقود المختلفة الواردة من المجالس المحلية ومن ادارات الوزارة المختلفة لوضعها في الصيغة النهائية .

٤ - ولقد قام هذا القسم ايضا بعرض المنازعات بين بعض المجالس المحلية والمصالح الحكومية الاخرى على مجلس الدولة لاتخاذ قرار بشأنها تطبيقا لما يقضى به قانون مجلس الدولة .

كما قام بعرض بعض المشاكل القانونية ذات الطابع العام والهام على اللجنة الفنية بالوزارة لوضع الحل القانوني لها .

٥ - ولقد ساهم هذا القسم في دراسة وبحث القوانين المختلفة التي تطبقها جميع وزارات الخدمات والتي تتعلق بالمجالس المحلية ووضع المقترحات لاجراءات تعديل بعض مواد هذه القوانين حتى تتطور وتتفق مع ما يقضى به قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية . كما قام بابداء الرأي في اصدار تفويضات السادة المحافظين في بعض اختصاصات السادة وزراء الخدمات بموجب القوانين ادعيا سلطات المجالس المحلية وتحقيقا لنظام اللامركزية الادارية كما اعد هذا القسم مشروعات القرارات اللازمة لهذه التفويضات .

ثانيا - قسم التحقيقات :

قام باجراء التحقيقات التي احيلت اليه واعداد المذكرات النهائية بنتائجها وكذلك دراسة ما ورد للوزارة من تحقيقات النيابة الادارية وعرضها بالنتيجة النهائية .

كما قام بمتابعة تنفيذ ما انتهت اليه التحقيقات المختلفة من قرارات .

ثالثا - قسم التظلمات الادارية :

قام هذا القسم بتلقى وبحث التظلمات الادارية التي تقدم بها موظفو وعمال الوزارة في المسائل الآتية :

(ا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم .

(ب) الطلبات التي قدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الى وظائف العامة والترقيات ومنح العلاوات .

(ج) الطلبات التي قدمها الموظفون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من محاكم تأديبية .

(د) الطلبات التي قدمها الموظفون بالغاء القرارات النهائية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

ولقد قام هذا القسم ببحث وفحص هذه التظلمات بعد اخذ رأى الجهات المعنية بشأنها وعرض نتائج البحث على الجهات المختصة في المواعيد المقررة ، وقد قام باطلاع مقدم التظلم بنتيجة ما انتهى اليه الرأى بخصوص تظلمه .

رابعا - قسم القضايا والحجوزات:

ولقد قام هذا القسم بمباشرة النشاط الآتى :

(ا) اعداد وجهة نظر الوزارة المؤيدة بالمستندات بشأن الدعاوى التي

ترفع من أو على الوزارة بعد أخذ رأى الجهة المختصة وذلك سواء أمام القضاء العادى أو الإدارى وإبلاغ إدارة قضايا الحكومة بوجهة النظر وتتبع ما يصدر من أحكام .

(ب) الاطلاع على الاحكام التى صدرت من القضاء العادى الإدارى فور صدورها وإبداء الرأى بشأنها من حيث الموافقة عليها أو الطعن فيها واتخاذ اجراءات الطعن فى الميعاد المقرر عن طريق إدارة قضايا الحكومة .

(ج) اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن المسائل ذات الصلة بالقانون كالتفقات والحجوزات والاذنات والتنازلات والصلح .

(د) متابعة الدعاوى التأديبية وما يصدر فيها من احكام وإبلاغ جهات الاختصاص ومتابعة التنفيذ .

ادارة المجالس المحلية

تضم ادارة المجالس المحلية الأقسام التالية :

- قسم انشاء المجالس .
- قسم تشكيل المجالس وعضويتها .
- قسم قرارات المجالس وأعمالها .

ادارة المجالس المحلية

تختص ادارة المجالس المحلية بما يلي :

- ١ - الاشتراك مع المحافظات في وضع خطة التوسع في انشاء المجالس المحلية .
- ٢ - دراسة المقترحات الخاصة بتعديل دوائر اختصاصات المجالس المحلية .
- ٣ - دراسة المقترحات الخاصة بتحويل بعض المجالس القروية الى مجالس مدن .
- ٤ - الاشتراك مع الاتحاد الاشتراكي العربي والمحافظات في تشكيل المجالس المحلية وعرض الاقتراحات على السلطات المسئولة .
- ٥ - تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية ومتابعتها .
- ٦ - الاشتراك مع ادارة التدريب في وضع برامج تدريب اعضاء المجالس المحلية .
- ٧ - اقترح البعثات والزيارات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية بالاشتراك مع ادارة التدريب .
- ٨ - تلقي وفحص القرارات والتوصيات الواردة بمحاضر جلسات المجالس المحلية .
- ٩ - توزيع صور محاضر الجلسات وقراراتها على جميع ادارات الوزارة وتلقى ردود وتعليقات هذه الادارات وما تتخذ من اجراءات بالنسبة للموضوعات التي تشتمل عليها هذه المحاضر والقرارات ثم ابلاغ المحافظات بما تم في هذا الشأن .
- ١٠ - متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تحتاج الى اجراءات معينة .
- ١١ - تتبع اعمال ونشاط المجالس المحلية للوقوف على ما تحققه هذه المجالس من أهداف .

اقسام ادارة المجالس المحلية

أولاً : قسم إنشاء المجالس

ثانياً : قسم تشكيل المجالس وعضويتها .

ثالثاً : قسم قرارات المجالس وأعمالها .

وتطبيقاً لفلسفة مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي أعيد تشكيل جميع المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها من مجالس محافظات ومدن وقرى بعد أن طبق ما جاء بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤ وبعد اشتراك الاتحاد الاشتراكي العربي والمحافظات بالنسبة للترشيحات الجديدة وذلك بالنسبة للمجالس المحلية السابق انشاؤها وتشكيلها في الأعوام الثلاثة السابقة كما تم تشكيل المجالس القروية السابق انشاؤها والتي لم تكن شكنت حتى صدور القانون المذكور وأصبح بذلك عدد المجالس المحلية المنشأة والمشكلة وعدد أعضائها كما هو موضح بالجدول التالي : —

عدد المجالس المحلية	أعضاء منتخبون	أعضاء مختارون	أعضاء معينون بحكم وظائفهم	
١٤	٧٢٠	١٩٢	٣٨٥	مجالس المحافظات
١٣٤	٢٥٨٠	٦٤٠	٨٥٤	مجالس القرى
٩٥٥	٩٥٧٠	١٧٠٠	٣٨٢٠	مجالس المدن
	١٢٨٧٠	٢٥٣٢	٥٠٥٩	
١١١٣		٢٠٤٦١		المجموع

وتنفيذا لتكامل خطة إنشاء المجالس المحلية ستعطى باقى قرى الجمهورية

بشكل ١٢٥ مجلساً قروياً خلال عام ٦٥/٦٤ .

وقد قامت الإدارة بتلقى جميع محاضر جلسات المحافظات والمدن ومتابعة
ما جاء بقراراتها لدى إدارات الوزارة والهيئات الأخرى .

خطة الإدارة في السنة المقبلة ١٩٦٥/٦٤ .

١ - تغطية باقى قرى الجمهورية بالمجالس المحلية .

٢ - الاشتراك مع باقى إدارات الوزارة لبحث ما يوقف أو يعطل أعمال

المجالس المحلية وزيادة نشاطها وتقييم المجالس على اختلاف مس. وياتم .

الادارة العامة للميزانية

تضم الادارة العامة للميزانية الإدارات الآتية .

– ادارة الإيرادات

– ادارة المصروفات

– ادارة الحساب الختامي

الادارة العامة للميزانية

تحقيقا لنجاح نظام الادارة المحلية رؤى أن يكون لكل مجلس من المجالس المحلية (محافظة - مدينة - قرية) ميزانية مستقلة .

وتقوم الادارة للميزانية والحساب الختامي بوزارة الادارة المحلية بفحص ومناقشة مشروع ميزانية الديوان العام لمجالس المحافظات مع السادة المحافظين ومع وزارة الخزانة ثم تعد المشروع التهانى لميزانية كل محافظة شاملة للديوان العام وفصول الخدمات التابعة لها تمهيدا لاستصدار القرار الجمهورى اللازم . كما تقوم الادارة أيضا بمراجعة وفحص الحسابات الختامية لمجالس المحافظات واستصدار القرار الجمهورى اللازم باعتماد هذه الحسابات .

وقد نقلت اختصاصات وزارات الخدمات الآتية إلى المحافظات وهي (التربية والتعليم - الشؤون الصحية - الاسكان والمرافق - الشؤون الاجتماعية التموين - الزراعة - العمل - المهاجر من وزارة التعدين والبتروول - الشباب والأعيان الموقوفة من وزارة الأوقاف) وفى سبيل أعداد مشروعات ميزانيات المحافظات تشكل لجان خاصة بالمحافظات لدراسة وتحديد الاعتمادات اللازمة لمشروعات تلك الميزانيات بعد أستطلاع رأى الوزارات ذات الشأن وكذلك مع وزارة الخزانة للاتفاق على الارقام النهائية لميزانيات تلك الخدمات ثم تقوم هذه الادارة بعد ذلك بتضمين تلك الارقام بميزانية كل محافظة . ويتقسم العمل فى الادارة العامة للميزانية والحساب الختامي إلى ثلاث إدارات رئيسية موزعة على الوجه الآتى :-

ادارة الايرادات :

وتتولى هذه الادارة فحص ايرادات مشروعات ميزانيات مجالس المحافظات والمجالس المحلية التابعة لها ومناقشة المقترحات الواردة بها من حيث فرض الرسوم

أوتتمة الموارد الذاتية وتحديد مقدار الاعانة اللازمة لكل مجلس من المجالس.

ادارة المصروفات :

تقوم بفحص ومراجعة الاعتمادات المقررة لكل مصروف من المصروفات الواردة بميزانية مجلس المحافظة والمجالس المحلية التابعة له تم تحدد الأرقام النهائية لأنواع المصروفات الموزعة على أبواب الميزانية المختلفة مع مراعاة ما قد يطرأ على تلك الاعتمادات من تغييرات أثناء السنة .

ادارة الحساب الختامي :

وتتولى فحص ومراجعة الحسابات الختامية لمجالس المحافظات وإعداد القرارات الجمهورية اللازمة باعتمادها .

ولا يقتصر نشاط الإدارة العامة على مناقشة وفحص مشروعات ميزانيات مجالس المحافظات والمجالس المحلية التابعة لها وكذلك فصول الخدمات بل تقوم أيضا بالمساهمة في تدريب الموظفين التابعين للمحافظات على أعمال الميزانية والحساب الختامي وذلك عن طريق القاء المحاضرات وأنتداب موظفي أقسام الميزانية بالمحافظات للعمل بالإدارة العامة للميزانية بالوزارة حتى يباشروا العمل بأنفسهم عمليا .

كما تقوم الإدارة أيضا بتدب السادة موظفيها للمرور على المحافظات أثناء فترة إعداد مشروع الميزانية وذلك مساهمة منها لايضاح ما قد يخفى على القائمين بأعداد مشروعات الميزانيات بالمحافظة ولارشادهم لأبسط السبل لانمام المشروعات بنجاح .

ومن الملاحظ الآن أن مجالس المحافظات تقوم بتوزيع الاعتمادات الخاصة بالمشروعات على المجالس المحلية - المدن - القرى - دون ظهور هذا التوزيع في ميزانية مجلس المدينة أو القرية وذلك لاعتبارات عديدة أهمها عدم قدرة

أجهزة التنفيذ الحالية بهذه المجالس على القيام بأعباء التنفيذ الأمر الذي دعا إلى أدراج اعتمادات مشروعات الخدمات بميزانية ديوان عام المحافظة أو بميزانيات مديريات الخدمات لكي تتمكن من مباشرة تنفيذ المشروعات عن طريقها باعتبارها قادرة على أداء الأعمال التي تتطلبها المشروعات وتنسيق الخدمات وتخطيطها ولعلها في المستقبل القريب بعد استكمال الأجهزة العامة بتلك المجالس أن تقوم بتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال .

الادارة العامة للشؤون المالية

تضم الادارة العامة للشؤون المالية الادارات التالية .

- ادارة الحسابات .
- ادارة العقود والمشتريات .
- ادارة المخازن .

الادارة العامة للشئون المالية

تختص الادارة العامة للشئون المالية بما يلي :

- ١ - تنظيم الحسابات الخاصة بالوزارة ومتابعة قيد العمليات المالية .
أول بأول .
 - ٢ - اصدار التعليمات الخاصة بالتنظيم الحسابي طبقا للوائح المعمول بها .
 - ٣ - اعداد البيانات والمعلومات التي تمكن من اعداد الحسابات الختامية .
 - ٤ - تنظيم المستندات والسجلات التي يعتمد عليها في المحاسبة .
 - ٥ - وضع الوسائل التي تمكن من تحقيق الرقابة الداخلية .
 - ٦ - تنظيم أعمال المشتريات والعقود والتخزين والجرد السنوي والدوري ومراقبة العهد .
 - ٧ - اعداد برامج التمويل الخاصة باحتياجات الوزارة .
 - ٨ - مباشرة أعمال المقبوضات والمدفوعات الخاصة بالوزارة وفروعها .
 - ٩ - تمويل مجالس المحافظات بانصبتها من اعتمادات ميزانية الإدارة المحلية وإيرادات الصندوق المشترك بعد الاعتماد من السلطة المختصة .
وفي ضوء هذه الاختصاصات تقوم بالمسئوليات الآتية :
- أولا : مسئوليات طبقا لللائحة الميزانية والحسابات ولائحة الناقصات ولزائدات ولائحة المخازن :
- مداركه احتياجات الوزارة ، بطرق الشراء المختلفة .
 - استلام الأصناف وفحصها وقيدتها بالمخازن توطئة لتوزيعها على الإدارة ذات الشأن .
 - مسك حساب الموجودات بكل إدارة من إدارات الوزارة وجردها

سنويا للتحقق من مطابقة الكميات الموجودة بالطبيعة على ما هو مدوّن بالسجلات المختصة .

مراجعة وصرف المرتبات والأجور والبدلات والمكافآت وبدل السفر ومصاريف الانتقال والإيجارات والاعمال المختلفة .

- تحويل المبالغ اللازمة للوافدين إلى الخارج ، أو للاصناف المطلوب استيرادها من الخارج أو الاشتراكات في المؤتمرات والمعارض بالخارج .

- الاشتراك في تجهيز وتجميع مقترحات بنود الباب الثاني لميزانية الوزارة

- مسك حساب للارتباطات والمصروفات للصرف في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية .

- تدبير العجز في بعض البنود من وفورات باقى البنود الأخرى والحصول على الاعتماد اللازم من السلطة المختصة .

- القيام بالتسويات الحسابية اللازمة المترتبة على حركة المحصم أو الاضافة وكذا الحركة الداخلية للمتحصلات بأنواعها .

- رصد الايرادات والمصروفات والحسابات الوسيطة الأخرى لديوان عام الوزارة بالسجلات الحسابية المختلفة وإجراء الحسبة اليومية .

- التقدم بالحسابات الشهرية والمدنية والختامية ، وارسال المستندات شهريا إلى ديوان المحاسبات .

تصفية المبالغ المضافة بالحسابات الدائنة والمدينة المختلفة من عهد وأمانات وديون ونقدية حتى لا يظهر منها بالسجلات الا ما لم ينته الغرض اللازم منه .

- مراقبة تنفيذ القواعد والتعليمات المالية والمحزنية .

ثانيا : مسئوليات اضافيه فرضها تنفيذ قانون نظام الادارة المحلية :

تقوم الادارة العامة للشئون المالية بالوزارة بنشاط هام في تدعيم هذا النظام بالمجالس المحلية وقطاعات الخدمات التي التحقت بها ، حيث أصبح لكل محافظة حساب خاص بالبنك المركزي منفصل عن الحساب العام لوزارة الخزانة . وفيما يلي ابرز أوجه النشاط التي تقوم بها الادارة ارساء لقواعد نظام الادارة المحلية .

- اتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة للالات أو المهمات أو السيارات المطلوب مداركها من الخارج للمحافظات ، عن طريق مناقصات أو ممارسات داخلية أو خارجية وتحويل ما يلزم لها من عملات ، أجنبية أو فتح اعتمادات مستندية .

- بمجرد صدور القرارات الجمهورية باعتماد ميزانيات المحافظات تقوم الادارة العامة للشئون المالية بتجهيز كشوف الاعانات الواجب اداؤها لكل محافظة لموازنة ميزانياتها وتدفع اليها هذه الاعانة مع ما يستجد عليها من تعديلات على أقساط شهرية بموجب شيكات عادية أو استثمارية ، تنفيذا للعمليات الصادرة من وزارة الخزانة في هذا الشأن .

- حصر قسروقات مجالس المحافظات على مستوى البنود والأبواب كل ثلاثة شهور وتجميعها في كل قطاع من قطاعات الخدمات على حدة ، وموافاة الوزارة المختصة باجمالى هذه المصروفات لعمل التسوية الختامية على ضوء الأرقام النهائية لما تم صرفه خلال السنة .

- تجميع فائض المحافظات جميعها من واقع الايرادات الفعلية والمصروفات الفعلية لكل محافظة وتحديد القدر النعلى من الاعانة لمواجهة العجز في الايرادات ليكون الفرق بينه وبين ما سبق صرفه من امانات خلال السنة

هو القصاص الذى يخصم من أول قسط من اعانة المحافظة عن السنة المالية التالية .

- صرف ما يعتمد عليه السيد وزير الإدارة المحلية من حصيلة الصندوق المشترك لمواجهة مشروعات صغيرة وغير منتظرة بالمجالس المحلية .

- صرف ما يعتمد عليه السيد وزير الإدارة المحلية من حصيلة المراهنات للمعاقبات ورعاية الشباب والجهات الأخرى لأقامة الأندية والنشاط الرياضى والأراض الأخرى المختلفة التى تدخل تحت هذا النوع من المصروفات .

- صرف ما يعتمد تخصيصه لكل محافظة من الاعانات المسددة من وزارة الاسكان والمرافق للأعمال المرتبط عليها بدائرة كل محافظة على ذمة شبكات المياه وشبكات الإنارة وما يتعلق بها من اعمال أخرى .

- مراقبة تنفيذ القواعد والتعليمات المالية فى النواحي المختلفة وتذليل ما قد يعصادف المجالس المحلية من صعوبات أو الحصول على استثناءات أو دفع مقدم تنفيذاً لقانون نظام الإدارة المحلية .

- طلب فتح الوحدات الحسابة وما يلزمها من مخابرة وزارة الخزانة لاعتماد فتح حساب خاص لكل منها بالبنك المركزى .

الادارة العامة للعاملين

الادارة العامة للعاملين

اولا : تلخص اختصاصات الادارة العامة للعاملين في الامور التالية :

- ١ - تطبيق وتنفيذ النظم والقواعد المتصلة بشئون التوظيف وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .
- ٢ - اعداد ميزانية الوظائف واعتمادات الأجور والمكافآت والرواتب وتنفيذ الميزانية بعد اعتمادها .
- ٣ - ابداء الرأى فى جميع المسائل المتصلة بشئون العاملين .
- ٤ - ابلاغ القرارات والتعليمات الخاصة بشئون العاملين وموالات استيفائها
- ٥ - اجراءات تسويات المعاشات والاجازات وخصم أقساط شركات التأمين وغيرها .
- ٦ - ابلاغ الجهاز المركزى ووزارة الخزانة والهيئة العامة للتأمين والمعاشات بحالات الاحالة إلى المعاش التى تقع خلال السنة مع استيفاء ملفات الخدمة فى المواعيد المقررة لتسهيل صرف المعاش .
- ٧ - المعاونة فى أعمال المحافظات المتعلقة بشئون التوظيف .
- ٨ - اعداد جداول أعمال لجنة شئون العاملين ومحاضر هذه اللجان وفقا لأحكام القانون .
- ٩ - الاشتراك فى لجنة الكسب غير المشروع وتبج تنفيذ قراراتها وأعمالها والتحضير لاجتماعاتها .

ثانيا : نشاط الادارة فى العام الحالى :

- ١ - تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ من ناحية التعيينات والعقوبات والنقل
- ٢ - تنفيذ القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات بالنسبة للعاملين .

- ٣ - اعداد التقارير السرية السنوية .
 - ٤ - اعداد قرارات العلاوات الدورية للعاملين .
 - ٥ - تنفيذ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات بالنسبة للعاملين .
 - ٦ - اعداد الاجراءات الخاصة بشغل الدرجات التاسعة .
 - ٧ - اعداد مشروع ميزانية الباب الأول للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .
- ثالثا : المشروعات التي انجزتها الادارة في نطاق المجالس المعنية .
- الاشتراك في ابداء الرأي لادارات المستخدمين بالمحافظات ومجالس المدن
- رابعا : خطة الادارة للسنة المقبلة ١٩٦٥/٦٤ .
- تطبيق وتنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن العاملين المدنيين بالدولة .

الادارة العامة للتفتيش المالى والادارى

تضم الادارة العامة للتفتيش المالى والادارى الادارات والاقسام التالية:

– ادارة التفتيش المالى .

– ادارة التفتيش الادارى

– قسم المراهنات .

الإدارة العامة للتفتيش المالى والإدارى

لاشك أن الإدارة المحلية هي إحدى طرق التنظيم الإدارى وتتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة بحيث تكون هذه الهيئات فى مباشرتها لاختصاصاتها تحت رقابة الدولة .
وتبغى الدولة من وراء رقابتها على الهيئات المحلية تحقيق أغراض متعددة منها حماية الدولة من إصراف السلطات المحلية ومنعها من تجاوز حدودها القانونية كما تستهدف تحقيق اللازم من الوحدة الإدارية فى البلاد .

ومنذ أخذت الجمهورية العربية المتحدة بهذا النظام صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل وزارة الإدارة المحلية وتحديد مسئولياتها وقد نص فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار المشار إليه بأن من مسئوليات الوزارة « تنفيذ قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتشكيل المجالس والإشراف عليها بما يؤدى إلى حسن سير العمل بها فى حدود السياسة العامة للدولة » .

ولما كان قيام الوزارة بالتفتيش المالى والإدارى على الهيئات المحلية صورة من صور إشرافها على هذه الهيئات فقد تضمنت المادة الثانية من هذا القرار أن التفتيش المالى والإدارى أحدهما تنظيمات وزارة الإدارة المحلية وتنفيذا لهذه المادة من القرار المشار إليه صدرت القرارات الوزارية المنفذة وتضمنت إختصاصات الإدارة العامة للتفتيش المالى والإدارى على الوجه التالى .

(١) القيام بأعمال التفتيش المالى والإدارى على أجهزة الوزارة ودبوان عام المحافظات وذلك للتوجيه والإرشاد والمعاونة .

(ب) القيام بأعمال التفتيش المالى والادارى على الوحدات المحلية (عن طريق العينة الممثلة) وذلك لمعاونة هذه الوحدات فى تنظيم أجهزتها المالية والادارية .

(ج) تلقى تقارير التفتيش المالى والادارى الخاصة بالوزارة الواردة من وزارة الخزانة وديوان المحاسبات وديوان الموظفين والرقابة الادارية وغيرها من الجهات الأخرى المعنية ودراسة هذه التقارير وإتخاذ الاجراءات اللازمة قبلها .

(د) تلقى تقارير التفتيش التى ترد من المحافظات ودراستها واستخلاص النتائج الهامة التى يمكن الاستفادة بها فى إتخاذ الاجراءات الايجابية لاصلاح الأوضاع .

(هـ) معاونة أجهزة التفتيش المالى والادارى بالمحافظات فى القيام بالتفتيش على المجالس المحلية (المدن والقرى) وذلك عن طريق التعليمات والمنشورات المنظمة لأعمال التفتيش .

(و) الاشتراك فى أعمال الجرد الفعلى أو السنوى وكذلك القيام بالجرد المفاجئ على المخازن والخزائن والعهد بالوزارة للتحقق من صحة مراكز العهد والمهمات .

(ز) المعاونة فى فحص المسائل الخاصة التى يرى المختصون بالوزارة أو المحافظات أن تشترك الادارة العامة للتمتيش المالى والادارى فيها .

(ح) الاشراف على أعمال المراهنات بأندية سباق الخيل والرمابة بما يحقق ضبط الرقابة على حصيلة المراهنات وقيمة المبالغ المسدد للوزارة . وتنقسم الادارة العامة للتفتيش المالى والادارى إلى الإدارات والأقسام الآتية :

أولاً - إدارة التفتيش المالى وتكون من:

(أ) قسم التفتيش المالى لديوان الوزارة

(ب) قسم التفتيش المالى للمحافظات

ثانياً - إدارة التفتيش الإدارى وتكون من:

(أ) قسم التفتيش الإدارى للوزارة

(ب) قسم التفتيش الإدارى للمحافظات

ثالثاً - قسم المراهنات

رابعاً - قسم السكرتارية والمحفوظات

هذا وتضع الإدارة فى الاعتبار أن التفتيش ليس تصيد الأخطاء وإنما يرمى إلى التوجيه والإرشاد ومعاونة الموظفين على التغلب على الصعوبات القائمة مع تطور أساليب العمل بما يكفل إتمامه فى سهولة ويسر .

ولذلك توجه الإدارة مفتشياً دائماً إلى أن من واجبات وظائفهم تنظيم العمل وتدريب الموظفين على حسن أدائه وأن يلفتوا الموظف إلى الأخطاء البسيطة التى يكون سببها قلة الخبرة ولا يتركوه إلا بعد أن يستدرك الخطأ على أن يثبت المفتش ذلك فى تقريره .

ولقد قامت الإدارة خلال السنة الأخيرة بالتفتيش من الناحيتين المالية والإدارية على ١٢٩ وحدة منها ١٩ محافظة و ٥٨ مجلس مدينة و ٥٢ مجلساً قروياً بخلاف ديوان الوزارة .

وتكشف الكثير من الملاحظات التى تنطوى على مخالفات مالية وإدارية نتيجة لهذا التفتيش وقد بلغ مجموعها ١٠٠٠ ملاحظة تقريباً خلال السنة الأخيرة .

وقد أبلغت جميع هذه الملاحظات إلى الجهات المختصة فى حينه للعمل على

تلافيها وتتابع الادارة تنفيذ ذلك أولا بأول .

كما تقوم الادارة العامة باصدار كتب دورية كل شهر عن أهم الملاحظات المالية والادارية التي تظهر خلال التفتيش الشهري ونشرها على جميع المحافظات للعمل على تلافي ما يظهر من أخطاء

ولما كانت الملاحظات التي أسفر عنها التفتيش بالمحافظات ذات أثر فعال في حسن سير العمل كما لقيت تقديرًا في كثير من المحافظات الأمر الذي دعا بعضها إلى الاستعانة بجهاز التفتيش بالوزارة في فحص بعض الأعمال المالية والادارية بالمجالس التابعة لها وتذليل بعض الصعوبات التي تعترضها في هذه الأعمال فقد إستجابت الادارة في تلبية رغبات المحافظات .

للقيام بالأعمال التالية على سبيل المثال :

- ١ - المعاونة في تقفيل حسابات بعض المجالس المحلية عن السنوات الماضية وإنشاء السجلات والدفاتر الحسابية اللازمة لذلك .
 - ٢ - تدريب بعض مفتشي المجالس على أعمال التفتيش تدريباً عملياً .
 - ٣ - فحص بعض الأعمال المالية والادارية .
 - ٤ - فحص أنواع الرسوم المحلية التي يخضع فرضها لسلطات المجالس المحلية طبقاً لقانون الادارة المحلية وبيان أنواع السجلات الواجب تسجيلها لهذا الغرض وطريقة القيد بها .
- كما اشتركت الادارة في أعمال اللجان التي يلزم أن يكون التفتيش المالي والاداري ممثلاً فيها وعالجت الأعمال والمسائل التي تدخل في نطاق هذه اللجان مثل :

١ - تصفية أرصده الحسابات الدائنة والمدينة بالوزارة

٢ - تصفية عهدة مخازن المهمات العمومية بالوزارة

- ٣ - تسوية عهدة مهات مخلفات الجيش البريطانى
- ٤ - تصفية عهدة مخازن التموين الطبى لوزارة الصحة بالعباسية
- ٥ - تصفية عهدة المهمات التى اشترتها الوزارة من مستشفى الانجلو سويس بالاسكندرية .

٦ - الأعمال التحضيرية لتقييم الوظائف .

٧ - بحث عهدة طوابع البريد الحكومية .

كذلك قامت الادارة ببحث الرسوم المحلية بجميع مجالس المدن والقرى وأعدت مذكرات خاصة بهذه الرسوم لكل محافظة مينا بها جميع الأنواع المطبقة بالمجالس المحلية وتقدمت بنتيجة بحثها للجنة الوزارة للادارة المحلية .

ذلك فيما يتعلق بنشاط الادارة العامة من ناحية التفتيش المالى والادارى أما فيما يختص بأعمال المراهنات فقط نظمها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنات على سباق الخيل ورمى الحمام وظلت وزارة الداخلية تشرف على تنفيذ هذا القانون حتى وكل تنفيذه إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية (الاسكان والمرافق حاليا) بموجب القانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ وظلت وزارة الاسكان والمرافق تمارس هذا الاختصاص إلى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٢ بنقل الاختصاص الوارد فى هذا القانون إلى وزارة الادارة المحلية (قسم المراهنات) .

ويقوم هذا القسم بمراقبة حركة بيع تذاكر الرهان ومراجعة العملية الحسابية لتوزيع أرباح الرهان وتحديد الحصة التى تدفع لجمهور المراهنين والحصة التى تخص كلاً من النادى والوزارة بعد إستقطاع حصة ضريبة الدمغة من إجمالى المبالغ المراهن بها وتحصل حصة الوزارة بنسبة ٧٪ من إجمالى هذه المبالغ .

وقد حددت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص
بالمراهنات اوجه صرف النسبة المذكورة على الوجه الآتى :

١ - ترقية تعليم الرياضة البدنية .

٢ - الاعمال الخيرية المحلية

٣ - الاعمال الاجتماعية النافعة

٤ - اعمال الاسعاف

وكانت الوزارات المتعاقبة على تنفيذ هذا القانون تقوم بتوزيع هذه
الحصيلة على الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية بمعرفة لجان تشكل
لهذا الغرض . الا أن هذه الوزارة تمشيا مع نظام الادارة المحلية رأت
توزيع الحصيلة على المحافظات ، لتولى كل منها توزيع نصيبها على المشروعات
الاجتماعية والثقافية والرياضية بها بعد حجز مبلغ لجمعيات الاسعاف ومبالغ
اخر احتياطي يحجز بالوزارة للاعانات العاجلة والحالات الطارئة تصرف
بقرارات خاصة من وزير الادارة المحلية

اما فيما يختص بخطة الادارة العامة للتفتيش المالى للسنة المقبلة ٦٥/٦٤
فستقوم الادارة العامة خلال السنة المذكورة بالتفتيش المالى والادارى على
ديوان عام الوزارة مرتين كما ستقوم بالاشراف والرقابة على الشؤون المالية
والادارية لجميع دواوين المحافظات وكذلك ستقوم بالتفتيش ماليا على ٦٢
مجلس مدينة و ٩٧ مجلس قرية واداريا على ٣٤ مجلس مدينة و ٦١ مجلس
قرية وذلك استكمالاً لخطة التفتيش على المجالس المحلية للعام السابق .

هذا بالاضافة إلى ما ستقوم به الادارة العامة من الاشتراك فى اعمال
اللجان السابق ذكرها وما يستجد من لجان اخرى .

اما فيما يتعلق بتقسيم المراهنات فسيستمر التفتيش على اندية السباق والصيد

بصفة دورية حسب المتبع الآن .

هذا ويقوم القسم بمراقبة تحصيل حصة الوزارة من حصيلة المراهات
عن السنة التالية التي بلغت حصيلتها حتى الآن مبلغ ٠٠ ر ١٩٠ جنيه تقريبا
وينتظر ان يكون مجموع حصيلتها حتى اخر العام ٢٩٠ الف جنيه ستقوم
الادارة بعرضها على السيد وزير الادارة المحلية لتوزيعها على المحافظات
وفقا لمقتضيات المصلحة العامة

ادارة للشئون الادارية

تضم ادارة الشئون الادارية الادارات التالية .

– ادارة السكرتارية .

– ادارة المراجعة والحفظ .

ادارة الشؤون الادارية

- اولا - ادارة السكرتارية .
- وتشمل الأقسام التالية .
- (أ) قسم السكرتارية الإدارية ويقوم بالأعمال الآتية :
 - ١ - تسديد ايجارات الاماكن المؤجرة للوزارة واشتراكات النور والمياه .
 - ٢ - أستخراج استمارات سفر موظفي الوزارة .
 - ٣ - الاشراف على ماكينات الوزارة وأصلاحها (الآلات الكاتبة وآلات الطباعة) .
 - ٤ - تسديد اشتراكات التليفونات والمكالمات الزائدة وطلب تركيب ما يستجد من تليفونات .
 - ٥ - عمل اشتراكات الوزارة في الجرائد والمجلات العربية والافرنجية (المحلية والأجنبية وتسديد اشتراكها) .
 - ٦ - عمل سجلات خاصة لكل نوع مما ذكر .
- (ب) قسم النشر ويختص بما يلي :
 - ١ - مراجعة وطبع وتوزيع القرارات الداخلية للوزارة وأعداد مجموعات منها بعد تسجيلها في سجلات خاصة .
 - ٢ - تسجيل القرارات الجمهورية التي ترد للوزارة ثم نسخها وطبعها وتوزيعها على الجهات صاحبة الشأن .
 - ٣ - مراجعة القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارة التي تطبع بهيئة المطابع الأميرية قبل نشرها .
 - ٤ - مراجعة وطبع وتوزيع القرارات الخارجية التي ترد للوزارة وأعداد مجموعات منها بعد تسجيلها في سجلات خاصة .

٥ - أعداد وأصدار النشرة الشهرية الخاصة بالوزارة وتوزيعها على إدارات الوزارة .

٦ - توزيع الوقائع المصرية والجريدة الرسمية والنشرة التشريعية على فروع الوزارة .

ويتبع القسم مطبعة خاصة تقوم بطبع ما تحتاجه الإدارات من مطبوعات وتجهيزها وتوزيعها .

(ج) قسم شئون السيارات ويقوم بالأعمال الآتية :-

١ - صيانة وأصلاح السيارات .

٢ - صرف السوائل اللازمة للسيارات .

٣ - اتخاذ إجراءات الحوادث .

٤ - استلام قطع الغيار الجديدة .

٥ - صرف أجور الاصلاح وقيمة الاستهلاك من الزيوت والسوائل .

٦ - مراقبة أعمال السائقين وعهد السيارات .

ولقد كان لنشاط هذا القسم أثره الملموس فى انجاز أعمال الوزارة التى تتطلب استعمال السيارات بما فى ذلك تسهيل مهمة الموظفين فى الاشراف على مشروعات الانعاش الاقتصادى والمرور على بعض المحافظات وكذلك عمليات الشراء المباشر التى تقوم بها الوزارة والمرور المحلى للأعمال المصلحية التى تتطلب السرعة فى انجازها كما قام القسم باستلام السيارات الموردة للمحافظات من الشركات وفحصها وتسليمها للمحافظات :

(د) قسم شئون الديوان ويقوم بالأعمال الآتية :

١ - الاشراف على العمال من حيث خدماتهم ونوباتهم كما يشرف على

النظافة اليومية والاسبوعية لمرافق الوزارة .

٢ - الاشراف على حضور وأنصراف السادة الموظفين والقيام بما تتطلبه هذه العملية من أجراءات .

٣ - الاشراف على حراسة المبنى ليلا .

٤ - الاشراف على جميع عهد ديوان الوزارة وفروعه .

٥ - الاشراف على مكتب استعلامات الوزارة ومراقبة الدخول والخروج وأرشاد الزائرين إلى الجهات التي يقصدونها في الوزارة .

٦ - صرف أدوات النظافة والكهرباء ومراقبة تنظيم استعمالها .

كما يقوم القسم باصلاح وترميم المباني والآثاث والأجهزة والمصاعد وصيانتها وتدريب العمال وتجهيز العيادة الطبية وتنظيم الاستعلامات والتوبات لديوان الوزارة .

ثانيا - ادارة المراجعة والحفظ :

وقد قامت بالاعمال الآتية :

١ - تم إنشاء فهرس جديد لأعمال الوزارة وقد اختيرت الطريقة الرقمية للفهرس لمرونتها ولأنها تقبل الاضافة والحذف بسهولة ودون أن يؤثر ذلك في نظام العمل كما أنشئ أيضا فهرس للاسماء بالطريقة الابدجية الرقمية على أحدث الطرق وقد صار تطبيق هذه الفهارس على أعمال الوزارة فعلا والادارة في سبيل تطبيق نظام الحفظ المعلق الرأسى حتى تكون محفوظات الوزارة على أحدث الطرق العلمية .

٢ - كذلك وضعت تصميمات حديثة لمطبوعات الادارة ودفاتر قيد البريد الوارد والصادر وأنشئت بطاقات الحركة واجنده الاستعجالات .

٣ - كما صدر القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء أربعة أقسام رئيسية

للإدارة وهي قسم الوارد وقسم الصادر وقسم الفهارس وقسم الحفظ ولم تكن هذه الأقسام موجودة من قبل .

٤ - اشتركت الإدارة مع إدارة التدريب في تدريب موظفي المحفوظات بالمحافظات عمليا ونظريا وكان لذلك أثر كبير في تنظيم العمل والإنتاج وسيتم تزويد إدارات المحفوظات بالمحافظات بالفهارس الجديدة ونماذج من المطبوعات الحديثة التي وضعت لأعمال الوزارة .

ادارة العلاقات العامة

تضم ادارة العلاقات العامة الاقسام التاليه :

- قسم الاعلام والتوجيه المعنوى .
- قسم العلاقات الداخلية .
- قسم العلاقات الخارجية .

العلاقات العامة

تواجه العلاقات العامة بالوزارة مسئولياتها ، وتساهم بكل إمكانياتها في تطبيق نظام الإدارة المحلية وتحقيق أهدافه ، وتتلخص واجبات العلاقات العامة فيما يلي :

- ١ - تنمية الوعي بنظام الإدارة المحلية وتعريف المواطنين بأهميته وذلك باستخدام جميع وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه .
 - ٢ - دراسة الرأي العام وقياسه وتحليله فيما يتعلق بأعمال الوزارة ونقل أصداء الأمانى الشعبية في مختلف المشاكل والقطاعات وعرضها على المسؤولين .
 - ٣ - الأطلاع على الصحف والمجلات وأعداد الرد على ما يستوجب الرد ب تلك الصحف والمجلات مما يتعلق بأعمال الوزارة بعد الاتصال بالمسؤولين .
 - ٤ - الاتصال بدور الصحف ووكالات الأنباء والإذاعة والتليفزيون لتزويدها بأخبار الوزارة .
 - ٥ - وضع برامج استقبال ضيوف الوزارة وترتيب زياراتهم .
 - ٦ - تنظيم أشراك الوزارة في الاحتفالات القومية والإشراف على عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات الخاصة بالإدارة المحلية .
 - ٧ - العمل على رفع كفاءة العاملين في الإدارة المحلية عن طريق الاشتراك في المؤتمرات الدولية والزيارات العلمية والندوات الثقافية .
 - ٨ - تنظيم اتصالات الوزارة بالسفارات والهيئات الأجنبية والدولية والوزارات الأخرى والاتحاد الاشتراكي والمحافظات والمجالس المحلية .
 - ٩ - تأدية الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية لموظفي الوزارة .
 - ١٠ - تنظيم تطوع الموظفين في مشروعات الخدمة العامة .
- وفيما يلي عرض موجز لنشاط أقسام العلاقات العامة :

أولاً - قسم الاعلام والتوجيه العنوى:

(١) مكتب الصحافة والنشر والاعلام :

قام المكتب بتغطية جميع المؤتمرات التى عقدتها الوزارة فى مجال الادارة المحلية والاتحاد الاشتراكى والمحافظات بالتعاون التام مع هيئات الاعلام (وكالات الأنباء - الصحافة - الاذاعة - التلفزيون) وذلك بامدادها بجميع القرارات الوزارية وقرارات المجالس المحلية وأخبار اجتماعات اللجنة الوزارية الادارة المحلية واللجنة الوزارية للشئون التنفيذية-ذية التى يرأسها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الادارة المحلية .

وهذه هى أهم المؤتمرات التى قام المكتب بتغطيتها :

- ١ - المؤتمر الصحفى الذى دعا اليه السيد عباس رضوان وزير الادارة المحلية والذى ظهر فى برنامج التلفزيون فى يولية ١٩٦٣ .
- ٢ - المؤتمر الصحفى للسيد على فوزى يونس وكيل الوزارة عن الاتحاد الافريقى للسلطات المحلية بصفته رئيسا للاتحاد عقب عودته من أكرا وذلك فى فبراير ١٩٦٤ وقد ظهر ضمن برامج التلفزيون .
- ٣ - المؤتمر الدولى للتخطيط الاقليمى بمحافظة أسوان - مارس ١٩٦٤ .
- ٤ - المؤتمر الصحفى الذى عقده السيد عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ووزير الادارة المحلية بمناسبة انتهاء المؤتمر الدولى لتخطيط محافظة أسوان والذى ظهر فى التلفزيون - مارس ١٩٦٤ .
- ٥ - مؤتمر العلاقات العامة والاعلام الذى عقد فى مدينة السويس - يونيه ١٩٦٤ .
- ٦ - مؤتمر الاتحاد الاشتراكى لوزارة الادارة المحلية لبحث مشكله فلسطين وتحويل مجرى نهر الأردن . وقد ظهر فى التلفزيون - يونيه ١٩٦٤ .
- ٧ - المؤتمر المشترك لمحافظة الدقهلية - يوليو ١٩٦٤ .

٨ - المؤتمر الاعلامى الذى دعا اليه برناميج « التليفزيون بيت الشعب »
وامتضاف فيه السيد عباس رضوان نائب رئيس الوزراء للادارة المحلية
والخدمات ليعرض فيه ما انجز من مشروعات تورية فى قطاع الخدمات ،
واذيع من استديوهات التليفزيون على الهواء مساء الأربعاء ١٥ يولييه ١٩٦٤ .

(ب) مكتب السينما والتصوير :

ويقوم مكتب السينما والتصوير بنشر الوعى الثقافى والاجتماعى والصحى
والزراعى والصناعى فى نطاق الادارة المحلية بوسائل مختلفة بين المواطنين
عامة وأهل الريف خاصة فى جميع مدن وقرى الجمهورية ، وقد استطاع
المكتب أن يؤدى رسالته على الوجه الاكمل فى الافرع الآتية :

١ - التصوير الصحى :

قام هذا الفرع - وهو مجهز بأحدث آلات التصوير القوتوغرافى وبه ممل
كامل للتحميض وطبع الصور الفوتوغرافية على اختلاف احجامها - بتصوير
جميع الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وابراز اوجه النشاط فى كل محافظة
كما قام بامداد الصحافة والهيات بمختلف الصور اللازمة عند قيامها بالتحقيقات
الصحفية فى المحامظات .

٢ - التصوير السينمائى والعروض السينمائية :

تم بالاتفاق مع المحافظات تصوير وتنفيذ أفلام سينمائية مقاس ١٦ مللى
تبين مختلف وجوه النشاط فى ظل الادارة المحلية وقد تم عرض هذه الافلام
فى التليفزيون العربى كما تم تنفيذ عدة افلام عن مهرجان الشباب بقرية بنى
عيد بمحافظة الدقهلية وعن أعياد الشباب بمحافظة الغربية ، وفيلم سياحى
عن محافظة البحر الأحمر ، وجريدة سينمائية عن محافظة الغربية تظهر كل
سنة أشهر ، ويضم هذا الفرع مكتبة سينمائية تضم ١٨٤ فيلما ثقافيا

واجتماعيا وصحيا وتاريخيا ، علاوة على الأفلام الترفيهية التي تستأجر من خارج الوزارة ، وقد تم توزيع ٢٤ آلة عرض سينمائية على المحافظات ، ووحدات اذاعية كاملة وهناك مشروع الاتفاق مع الشركة العامة للانتاج السينمائي العربي لتأجير افلام ترفيهية لعرضها بصفة دورية بانحاء المحافظات وكذلك الانصال بادارات الشؤون العامة بالوزارات لتسهيل اعادة المحافظات الأفلام التعليمية .

٣ - فرع التدريب :

يقوم هذا الفرع بتدريب المصورين وملاحظي السينما بالمحافظات على استخدام جميع آلات العرض السينمائية والاذاعة وتشغيلها وصيانتها واصلاحها .

(ج) مكتبة العلاقات العامة :

تسهم العلاقات العامة بقسط وافر في العمل على توسيع دائرة الثقافة لدى جميع المواطنين واعلامهم بماهية نظام الادارة المحلية وفلسفته ، وقد قامت المكتبة باعداد وتوزيع الكتب المختلفة المتعلقة بالادارة المحلية وفلسفتها وقانونها باللغة العربية واللغات الأجنبية .

وكما قامت بتوزيع كل ما من شأنه التوعية بالميثاق والانحداد الاشتراكي العربي وامتد بها المحافظات والزائرين والمدارس والهيئات المختلفة والمبعوثين وادارات الوزارة المختلفة لرفع مستوى الكفاية والوعي لدى العاملين بها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر يوضح الجدول الآتي اسماء بعض الكتب .
والعدد الذي وزع منها :

العدد الذي وزع	اسم الكتاب	العدد الذي وزع	اسم الكتاب
٦٨٠ ٣٩٠٠	الميثاق بالعربية والانجليزية والفرنسية	٥٠٠٠	قانون نظام الادارة المحلية
١٠٠٠٠	قانون الاتحاد الاشتراكي نشرات اصدرها الاتحاد	٦٠٠٠	نظام الادارة المحلية فلسفته وأحكامه
	الاشتراكي عن الاحداث الجارية	٣٠٠٠	دراسات في نظم الحكم المحلي
٢٠٠٠	السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية العربية المتحدة	١٠٠٠	مصطلحات الادارة المحلية
	للسيد / علي صبري	٤٠٠٠	الوحدات المجمعة (بالعربية، والانجليزية والفرنسية)
٢٥٠٠٠	عدد المصور عن حكم الشعب		

وقد بلغ ما وزعته المكتبة من جميع المطبوعات رقما يدل على مدى نشاطها
وجهدتها الكبير وهو ٩٠٤٧٠ كتابا ومنشورا .

(د) مكتب الترجمة :

يقوم المكتب بترجمة ما ينشر من أخبار تتعلق بالوزارة والمجاس المحلية
وزارات الخدمات وما يرد للوزارة من مطبوعات أو مكاتبات واعداد المراسلات
والبرامج التي يلزم اعدادها باللغات الأجنبية والاسهام في ترجمة الكتب المتعلقة

بنظام الادارة المحلية وقد تم ترجمة رسالة عن (مقارنة الحكم المحلى فى هولندا والجمهورية العربية المتحدة) كما تم إعداد مجموعة مصطلحات الادارة المحلية باللغة الانجليزية ووزعت على الادارات والمجالس المحلية المختلفة وتجرى حاليا ترجمة المحاضرات التى يلقىها الخبراء الأجانب بمعهد الادارة العامة ومعهد التخطيط القومى فيما يتعلق بالادارة العامة والادارة المحلية خاصة وذلك تمهيدا لطبعها وتوزيعها .

(هـ) مكتب المعارض والمنتجات الاعلامية :

يقوم المكتب باعداد الترتيبات الخاصة باقامة المعارض للوزارة والمحافظات سواء بالمعارض المحلية أو الدولية وباعداد الهدايا التذكارية التى توزع على المواطنين أو العاملين فى حقل الإدارة المحلية فى المناسبات وباعداد الملوحات الارشادية والاعلامية الخاصة بنشاط الوزارة وتوزيعها على المجالس المحلية .

ثانيا : قسم العلاقات الداخلية :

(ا) مكتب الرعايا الاجتماعيه والصحية :

تولى العلاقات العامة عناية كبيرة بأسر العاملين بوزارة الادارة المحلية فتعمل جاهدة على مشاركتهم فى حل مشكلاتهم والقيام بنحوهم بواجباتهم ، ومن أجل هذا يقوم المكتب بالإعمال الآتية :

١ - بحث الطلبات المقدمة من العاملين بالوزارة لعرض المساعدات والاطانات العاجلة فى حالة النكبات والحوادث أو اضطراب أحوال المعيشة ، ولتنظيم عملية الاعانات الاجتماعية تم وضع أسس لصفها .

هذا وقد تم بحث ٥٣٥ حالة وبلغ عدد الحالات التى صرفت لها المساعدات اللازمة ٣٧٨ وكانت جملة المبالغ المنصرفة لها ٤٦٧٠ جنيها تقريبا .

٢ - تقديم المساعدات للعاملين فى الوزارة عند علاجهم بالمستشفيات وقد

- اجريت كثير من العمليات الجراحية على ثقة الوزارة - العلاقات العامة
كما يقوم المكتب بواجب الرعاية الصحية لأسر العاملين في الوزارة .
٣ القيام بواجبات التهيئة والتعزية وزيارة المرضى .
٤ - تقديم الهدايا في المناسبات المختلفة في الأعياد والمواسم .
٥ - دراسة الطلبات المقدمة من أصحابها للنقل من المحافظات إلى الوزارة
أو بالعكس وذلك لظروفهم الاجتماعية .

(ب) مكتب النشاط الثقافي والترفيهي والرياضي والرحلات :
في مجال النشاط الثقافي :

قام المكتب بتنظيم ندوات ومحاضرات لتكوين رأى مستنير . فنظم
ندوة لتوعية موظفي الوزارة بالتنظيمات الشعبية والاتحاد الاشتراكي وندوة
عن مشكلات الإدارة المحلية اشترك فيها خير الأمم المتحدة كما اشترك المكتب
في وضع خطة البرامج الثقافية التي تنظمها الوزارة لتوعية موظفي الوزارة
باطلاع الرأى العام على نشاط الإدارة المحلية والأحداث الجارية ، ويشترك
في هذه البرامج مبعوثو الإدارة المحلية والمستغلون بشئوننا من اساتذة
الجامعات ورجال الدولة .

وفي ميادين الرياضة والترويج :

١ - قام المكتب بتنظيم وتنفيذ ١٥ رحلة ثقافية ترفيهية للعاملين بالوزارة
إلى مختلف المناطق بالجمهورية العربية المتحدة مثل : أسوان ، والسد العالي ،
والبحر الأحمر ، والسويس ، والأ-كندرية ، والنيوم ، ورأس البر ، وحلوان ،
والقناطر الخيرية ، وبور سعيد ، وغزه ، والمناطق الأثرية بسقارة وميت
رهينة وأهرامات الجيزة وقد اشترك في هذه الرحلات ٦٧٢ عضواً وكان
متوسط الاشتراك الذى دفعه العضو حوالى ٥٨٠ ملياً ، وأسهمت ميزانية

العلاقات العامة بحوالى ١٥٣٣ جنيها لموازنة نفقات هذه الرحلات وبلغ عدد الأيام التى استغرقتها الرحلات ٣٩ يوما .

٢ - قام المكتب بشراء تذاكر لمشاهدة المباريات الرياضية الهامة التى تقام بين الفرق المحلية أو التى تقام بينها وبين الفرق الأجنبية ووزعها مجانا على الممتازين من العاملين بالوزارة .

٣ - قام المكتب بشراء ٦٥١ تذكرة لاتاحة الفرصة للعاملين بالوزارة وعائلاتهم لمشاهدة المسرحيات والأفلام السينمائية الهادفة وقد وزعت هذه التذاكر مجانا على ٢١٧ من بين العاملين بالوزارة عن طريق الاقتراع بواقع ٣ تذاكر لكل أسرة وتكلف المشروع حوالى ١٤٥ جنيها .

٤ - قام المكتب بشراء أدوات رياضية وأدوات تسلية لاستعمالها فى الرحلات بحوالى ١٢٥ جنيها .

٥ - أعد المكتب مشروعا لتيسير اشتراك العاملين بالوزارة فى أحد النوادي العامة بالقاهرة .

٦ - قدم المكتب مشروعا لاقامه مصيف دائم للعاملين بالوزارة وعائلاتهم فى الاسكندرية أو بور سعيد أو رأس البر .

ثالثا - قسم العلاقات الخارجية :

يقوم قسم العلاقات الخارجية بواجباته من استقبال وتنظيم الزيارات لضيوف الوزارة والمحافظات واعداد البرامج اللازمة لهم ومرافقتهم أثناء الزيارة والاتصال بالسفارات والهيئة الأجنبية والمحلية فى الأحوال التى تستدعى ذلك .

هذا وقد تم استقبال ١٢٨٥ زائرا من مختلف بلاد العالم وكان عدد أيام الزيارات ٢٧٤ يوما وكان من أهم الزوار السادة :

نائب رئيس جمهورية تنجانيقا ، ووزير الحسك الملى فى كينيا ،
ونائب رئيس المجلس النيابى الألمانى ، ووزير زراعة النمسا ، والسيدة وزيرة
الشئون الاجتماعية بالاتحاد السوفىق والصكرتير العام للاتحاد الدولى
للسلطات المحلية بهولندا . وعمدة دار السلام ، ومدير مكتب العمل الدولى
بجنيف ، وكبير مفتشى الحكم الملى بالسودان ، وأعضاء الاتحاد الأفريقى ،
وأساتذة معهد الادارة الألمانى وكبار شخصيات المجالس المحلية بأفريقيا .

ثانيا : اللجان

لجان الوزارة وأعمالها

جان التقسيم الادارى :

تنظيماً لعملية التقسيمات الادارية بالمجالس المحلية بأنحاء الجمهورية صدر قرار السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ بتكوين لجان التقسيم الادارى بالمحافظات وتشكل هذه اللجان بعاصمة كل محافظة يرأسها مدير الأمن وتختص ببحث الاقتراحات الخاصة بإنشاء المدن والقرى وتحديد نطاق كل منها وتغيير حدودها وتحويل القرية إلى مدينة .

كذلك أصدر السيد وزير الادارة المحلية القرار الوزارى رقم ٣١٣ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء لجنة للتقسيم الادارى بالوزارة برئاسة السيد وكيل الوزارة وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية وهى وزارات : الداخلية ، والأشغال ، والإسكان والمرافق ، والخزانة ، والصحة ، والعدل ، والحرية .

وتختص اللجنة المذكورة بنظر المسائل المتعلقة بتحديد نطاق المحافظات وأنشاء وحدات ادارية جديدة أو إلغاء وحدات ادارية قائمة وتحديد تبعية للوحدات الادارية للمحافظات المختلفة .

هذا ومن أهم القرارات التنفيذية التى صدرت من السيد وزير الادارة المحلية القرار الوزارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذاً لنص المادة الثالثة من قانون إصدار القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والذى حدد ما يعتبر مجلس مدينه فى حكم قانون نظام الادارة المحلية ، والقرار الوزارى رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١ بأعتبار مجلس بلدى بور فؤاد مجلس مدينة .

كما صدرت قرارات متنوعة من السيد وزير الادارة المحلية بإنشاء الكثير من مجالس المدن ومجالس القرى وقرارات أخرى بتحديد دائرة اختصاص مجالس المدن المختلفة

ولقد شكت بالوزارة اللجان المختلفة التي تنظمها القوانين الخاصة بكل منها والتي صدر بتشكيلها قرار من السيد وزير الادارة المحلية وهذه اللجان هي:-

- لجنة شئون الموظفين - وقد نظم تشكيلها قانون نظام موظفي الدولة.
- لجنة البعثات والأجازات الدراسية - وينظم هذه اللجنة قانون البعثات.
- لجنة الكسب غير المشروع - وقد نظم تشكيلها القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ .
- لجنة الميزانية - ويصدر قرار تشكيل هذه اللجنة سنويا بناء على منشور وزارة الخزانة الذي يصدر منها سنويا بقواعد أعداد وتحضير مشروع الميزانية.
- اللجنة الفنية لشئون العمال - وتشكل هذه اللجنة تطبيقا لأحكام كادر العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣/١١/١٩٤٤ .
- لجنة التعبئة العامة - وتشكل هذه اللجنة تطبيقا لأحكام قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن لجان التعبئة ولجان الانتاج الحربي .

- اللجنة الفنية لوزارة الادارة المحلية :

وهي من أهم اللجان التي صدر قرار بإنشائها من السيد وزير الادارة المحلية للعمل على انجاح نظام الادارة المحلية .

وتختص هذه اللجنة بما يأتي :-

- ١ - البحث والكشف عن الأحكام التي تقتضيها فلسفة الادارة المحلية للاخذ بها في تفسير نصوص القانون وتطبيق لأمته .
- ٢ - بحث واقتراح الأحكام اللازمة في المجالات التي سكتت عنها نصوص الادارة المحلية .

٣ - مناقشة الاختصاصات التي يتعين نقلها إلى المجالس المحلية تدريجيا .

٤ - دراسة واقتراح النظم الجديدة والتعديلات التشريعية اللازمة للسير
بتشريعات وتنظيمات الادارة المحلية إلى الهدف السليم للحكم المحلي .

- اللجنة الاستشارية لوزارة الادارة المحلية : ويرأسها السيد الوزير
وتختص بمناقشة الاقتراحات المتصلة بالسياسة العامة للوزارة ونظام سير
العمل فيها وتنظيم الاداة الحكومية وتبسيط الاجراءات في مجال الوزارة.
كما تختص بابداء الرأي في كافة ما يحيله عليها الوزير من موضوعات أخرى
تصل بالادارة المحلية .

- لجنة التنظيم بوزارة الادارة المحلية :

ويرأسها السيد الوزير وتختص بوضع التنظيم الاداري بوحداته إلى
أقل المستويات ، وتحديد الاختصاصات والمسئوليات لكل وظيفة ، وتنظيم
دورة الاجراءات الخاصة بالأعمال التي تقوم بها الوزارة ، وتجميع وتبويب
المشروعات واللوائح المتعلقة بأعمال الوزارة وتقديم المقترحات والتوصيات
الخاصة بتبسيط الاجراءات .

- لجنة التخطيط والمتابعة بوزارة الادارة المحلية :

ويرأسها السيد الوزير وتختص باقرار مشروع الخطة العامة والمخطط
السوية للوزارة وتنسيق البرامج المختلفة للمحافظات سواء داخل القطاع الواحد
أو بين القطاعات المختلفة وذلك على ضوء الأهداف والسياسة القومية المرجو
تحقيقها بما يضمن تحقيق مبدئي الكفاية والعدل .

والنظر في اقتراحات المحافظات بشأن البرامج المقترح تعديلها في
المخطط السوية والخمسية والنظر في نتائج متابعة وتقويم المخطط والبرامج
المنفذة بالمحافظات .

— اللجنة الوزارية للإدارة المحلية :

قضى قانون نظام الإدارة المحلية بالمادة ٦١ منه على أن تنشأ لجنة وزارية للإدارة المحلية، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقوم بوضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الإدارة المحلية ولتنشيط المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة وفي حدود الاختصاصات للمجالس وتتولى على وجه الخصوص نقل الاختصاصات والموظفين والاعتمادات من الوزارات إلى المجالس المحلية .

وتطبقا للقانون صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٦٣ ، بتشكيل هذه اللجنة من السادة وزراء وزارات الإدارة المحلية (رئيسا) — الخزانة — التربية والتعليم — التموين — الثقافة والإرشاد القومي — الزراعة — الصحة — الإسكان والمرافق — الشباب — الداخلية — الشؤون الاجتماعية — العمل .

وتمارس هذه اللجنة اختصاصات عديدة في مجال الرقابة الإدارية على المجالس المحلية على النحو الآتي :

(أ) إبداء الرأي فيما يعرضه عليها وزير الإدارة المحلية من مشروعات لتشريعات الإدارة المحلية، أو القرارات الجمهورية التنظيمية التي تصدر في هذا الشأن .

(ب) إبداء الرأي في قرارات المجالس التي ينص القانون أو اللائحة التنفيذية على وجوب عرضها عليها .

(ج) اعتماد كل مصروف طارئ، غير وارد في ميزانيات مجالس المحافظات بقراره هذه المجالس .

(د) التنسيق بين المشروعات الحكومية والمشروعات التي تقوم بها المجالس بما يحقق التعاون في تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع المحافظات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

(هـ) اعتماد فرض الرسوم التي تفرضها مجالس المدن والمجالس القروية أو إلغاء بعضها أو تعديله أو تقصير أجل سريانه .

(و) اعتماد ما تضعه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية .

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ،

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ،

وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٦٣ ،

قرر

(المادة الأولى)

تشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية على النحو الآتي : -

رئيسا

١ - السيد وزير الادارة المحلية

٢ - السيد وزير التكوين والتجارة الخارجية

٣ - » وزير السياحة والآثار

٤ - » وزير الاسكان والمرافق

٥ - » وزير التربية والتعليم

٦ - » وزير الصحة

٧ - » وزير الشباب

٨ - » وزير الداخلية

٩ - السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية

١٠ - السيد وزير العمل

١١ - السيد وزير الخزانة

١٢ - السيد وزير الزراعة

أعضاء

(المادة الثانية)

يلغى القرار الجمهورى رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤)

(جمال عبد الناصر)

صورة مرسلة إلى السيد وزير الادارة المحلية .

سكرتير عام الحكومة

(عبد السلام بدوى)

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٦٤

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وقد تضمن النص على إنشاء هيئة عليا للإدارة المحلية تتألف من لجنة مركزية ولجنة إقليمية لكل من إقليمي الجمهورية وحددت المادتان ٦٢، ٦٣ من قانون نظام الإدارة المحلية مع المادة الثانية من قانون الإصدار اختصاصات هاتين اللجنتين .

ولما صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون نظام الإدارة المحلية ألغى هاتين اللجنتين وناط اختصاصاتهما لنائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

ولما صدر الإعلان الدستوري بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا مبينا في أساسه على فلسفة القيادة الجماعية أعد مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية تطبيقا لنفس المبدأ وتضمن هذا التعديل إنشاء لجنة وزارية للإدارة المحلية ولنشاط المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة وفي حدود الاختصاصات الموكولة للمجالس إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي حددها القانون . وتنفيذا لذلك فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

ولما صدر أخيرا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل الحكومة الجديدة فإنه صابر من المتعين تشكيل اللجنة المذكورة طبقا

للوضع الجديد .

لذلك تشرف وزارة الادارة المحلية برفع مشروع القرار الجمهورى المرافق
رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

وزير

الادارة المحلية

أ. أمضاء

(عباس رضوان)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٦٥
بتشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية
والقوانين المعدلة له

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتشكيل
وزارة الإدارة المحلية

وعلى قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٣ بالتقسيمات
التنظيمية لديوان الوزارة واختصاصات كل تقسيم ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة الوزارية
للإدارة المحلية ،

قرار:

مادة أولى : - تشكل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية على النحو التالي :

رئيس الوزراء	رئيسا
وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية	اعضاء
وزير التربية والتعليم	
وزير الصحة	
وزير الدولة للشباب	
وزير العمل	
وزير الإسكان والمرافق	
وزير الخزانة	
وزير الزراعة	
وزير الدولة للإدارة المحلية	
وزير التموين والتجارة الداخلية	
وزير السياحة والآثار	
نائب وزير الداخلية	

مادة ثانية : يكون للجنة الوزارية للإدارة المحلية أمانة عامة تنقل إليها الوحدات التنظيمية الحالية لوزارة الإدارة المحلية ، على أن يعاد تنظيمها وتحدد اختصاصات وحداتها بقرار من رئيس الوزراء ، وله في هذا الشأن حق نقل العاملين الزائدين عن حاجة العمل بها نتيجة التنظيم إلى جهات أخرى .

مادة ثالثة : يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار

مادة ٤ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢٠ أكتوبر

سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والقوانين المعدلة له

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ -

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ .

قرر

مادة ١ : تنقل كافة الاختصاصات المخولة لوزير الادارة المحلية بموجب

القوانين واللوائح لوزير الدولة للادارة المحلية .

مادة ٢ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ محرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الوزراء رقم (٤) لسنة ١٩٦٦
بإعادة تنظيم الامانة العامة للإدارة المحلية وتحديد اختصاصاتها

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الادارة المحلية والقوانين
المعدلة له ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن التشكيل الوزاري.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن تشكيل اللجنة

الوزارية للإدارة المحلية وإنشاء أمانه عامه لها .

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم واختصاصات

الامانة العامة للإدارة المحلية

قرر :

مادة ١ :

تتولى الامانة العامة الوارد ذكرها في المادة الثانية من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٣٧٥٣ لسنة ٦٥ المشار اليه دراسته واعداد الموضوعات التي

يطلب القانون عرضها على اللجنة الوزارية للإدارة المحلية ومتابعة تنفيذ

قرارات هذه اللجنة . كما تقوم بمعاونة وزير الدولة للإدارة المحلية في

حدود اختصاصه .

وللأمانة العامة في سبيل ذلك ممارستها ما يأتي : -

١ - اقتراح السياسة العامة لتنفيذ نظام الادارة المحلية .

٢ - اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير نظام

الادارة المحلية .

- ٣ - دراسة واعـداد مشروعات القرارات الخاصة بتشكيل المجالس المحلية .
- ٤ - تقييم المجالس المحلية ومتابعة قرارات مجالس المحافظات والمجالس المحلية الاخرى التي ترد للامانة العامة وتحتاج الى تصديق .
- ٥ - معاونة المحليات في دراسة المشاكل التي تنشأ في علاقاتها مع بعضها البعض أو مع الاجهزة المركزية .
- ٦ - تجميع بيانات تنفيذ الخطة في كل محافظة . ودراستها لاقتراح التوازن بين الخدمات فيها وبينها وبين المحافظات الاخرى .
- ٧ - معاونة المحليات في تخطيط مشروعات تحسين وتنمية اليه ومتابعة تنفيذها مع معاومتها في تخطيط مشروعات التنمية الاخرى التي تمول ذاتيا .
- ٨ - دراسة المشكلات التي تنشأ عند مناقشة ميزانيات مجالس المحافظات .
- ٩ - بحث واعداد مشروعات توزيع الايرادات المشتركة على مجالس المحافظات .
- ١٠ - دراسة الموضوعات المتعلقة بتنفيذ ميزانيات المجالس المحلية التي تحتاج لموافقة أو تصديق وزير الدولة للادارة المحلية .
- ١١ - مباشرة الشؤون المالية والادارية الخاصة بالامانة العامة واعداد مشروع ميزانيتها .
- ١٢ - بحث ودراسة كافة الموضوعات التي تكلف بها من وزير الدولة للادارة المحلية .

مادة ٢ :

يشرف وزير الدولة للادارة المحلية على الامانة العامة وله في ذلك

سلطات الوزير ويكون تنظيم الأمانة على الوجه الآتى :

أولا - مكاتب ملحقة مباشرة بالوزير :

١ - سكرتارية الوزير

٢ - مكتب الأمن

٣ - مكتب الشكاوى

٤ - العلاقات العامة

ثانيا - الامين العام وتتبعه الاجهزة الآتية :

١ - مكتب الامين العام

٢ - الادارة العامة للتخطيط والبحوث والاحصاء

٣ - » » للمتابعة والتقييم

٤ - » » للشئون المالية والادارية

٥ - » » للمؤتمرات واللجان

٦ - ادارة الشئون القانونية

٧ - ادارة المجالس المحلية

٨ - ادارة التنظيم والادارة

٩ - ادارة الميزانية والصندوق المشترك

ثالثا - اللجنة الفنية للادارة المحلية التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الدولة

للادارة المحلية .

مادة ٣ -

يصدر وزير الدولة للادارة المحلية القرارات اللازمة لتحديد مسؤوليات

واختصاصات كل جهاز من الاجهزة الواردة فى المادة السابقة فى حدود

الاطار العام لمسؤوليات الامانة العامة .

مادة ٤ :

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (٩ أبريل ١٩٦٦)

زكريا محيي الدين

قرار وزارى

رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٦

وزير الدولة للإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن التشكيل الوزارى،
وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وإختصاصات
الأمانة العامة للإدارة المحلية ،

قرر

المادة الأولى :

تختص وحدات الامانة العامة للإدارة المحلية وتتحدد مسؤولياتها وفقا

لما هو موضح فيما يلى :

سكرتارية السيد وزير الدولة للإدارة المحلية :

وتختص بالآتى :

القيام بأعمال السكرتارية الخاصة بالسيد الوزير ،

تلقي توجيهات السيد الوزير وتنفيذها ومتابعتها .

التحضير للاجتماعات التى تعقد بمكتب السيد الوزير .

مكتب الأمن :

ويختص بالآتى :

اتخاذ الاجراءات الوقائية الخاصة بضمن سرية وعدم اطلاق غير المختصين

على المكاتبات والوثائق التى تحتوى على معلومات سرية ذات أهمية خاصة

وكذا مقار اللجان السرية والمناقشات بها لعدم تسربها قبل التصديق عليها .

التصريح للزوار الاجانب بزيارة الامانة العامة والمنشآت التابعة لها في فروعها المختلفة . إجراء التحريات اللازمة التي يكلف بها بالنسبة لاعضاء المجالس المحلية . وكذا التحريات عن العاملين المرشحين لشغل الوظائف الخاصة بالامانة .

الاشراف على شئون الامن بالديوان العام واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو المخالفات التي تحدث من العاملين بالامانة العامة في غير أوقات العمل وكذا موضوعات المباحث العامة التي ترد في - هذا الصدد والشكاوى التي تقدم للمكتب .

التحرى عن العاملين إذا لزم الأمر وإسطلاع رأى عن جميع المرشحين الجدد وابداء المعلومات الرسمية عن العاملين الحاليين والاجانب الذين يعملون بالامانة العامة والمحافظات والمعلومات اللازمة عن المبعوثين والمتقاعدين والمعارين والقائمين باجازات دراسية بالخارج . عرض رأى العام المتعلق بأعمال الامانة العامة والمحافظات على السيد الوزير .

تلقى توجيهات السيد الوزير وتنفيذها .
تأمين الامانة العامة ضد أعمال التخريب المادي أو المعنوي .
الاشراف على الاستعلامات .

مكتب الشكاوى :

وينتص بالآتى :

ينتص بتلقى الشكاوى التي ترد للسيد وزير الدولة بالامانة العامة وإحالتها إلى جهة الاختصاص للفحص والتحقيق ومتابعة كل ما يتخذ نحوها من إجراءات وفحص نتائجها وعرض تلك النتائج على المسؤولين .

دراسة وتحليل الشكاوى ورأى الجهات المعنية فيها وإستخلاص الملاحظات العامة التى تعين فى تفيذ الاجراءات الكفيلة بتلافى أسباب هذه للشكاوى .

العلاقات العامة :

وتختص بالآتى :

الاطلاع على الصحف والمجلات وأجهزة الاعلام والنشر المختلفة وإستخلاص ما يرد فيها فى شأن نظام الادارة المحلية وأجهزته وإعداد الردود على ما يستوجب الرد عليه بعد عرضه على المسئولين .
الاتصال بدور الصحف والمجلات والهيئات الاذاعية والتليفزيونية لتزويدها بالاطخبار التى يرى الوزير تزويدها بها .
تنظيم الزيارات اللازمة لزولر الامانة العامة وإعداد البرامج اللازمة لهم ومرافقتهم أثناء زيارة أجهزة الامانة والمجالس المحلية .
الاعداد لسفر واستقبال المبعوثون من الامانة والمجالس المحلية وزوار الامانة .

معاونة المحافظات فى الاعلام عن المؤتمرات والاحتفالات التى تقيمها .

مكتب السيد الامين العام :

ويختص بالآتى :

القيام بأعمال السكرتارية الخاصة بمكتب السيد الامين العام .
تلقى توجيهات السيد الامين العام وتنفيذها ومتابعتها .
التحضير للاجتماعات التى تعقد بمكتب السيد الامين العام .
الادارة العامة للتخطيط والبحوث والاحصاء :

وتختص بالآتى :

التخطيط :

التخطيط لإنشاء المجالس المحلية .

دراسة المقترحات الخاصة بتعديل دوائر إختصاصات المجالس المحلية .
دراسة للمقترحات الخاصة بتحويل بعض المجالس القروية إلى مجالس مدن .
تقديم المعونة الفنية للمحليات في إعداد خططها الخمسية والسنوية في
مشروعات تحسين وتنمية البيئة .
دراسة المشروعات التي تتقدم بها المحليات ويعتمد تمويلها من الصندوق
المشترك .

دراسة والصعوبات الخاصة بالمحليات .

إعداد مشروع الميزانية التقديرية لكل من الأمانة العامة والمجالس المحلية على
ضوء الاحتياجات من النقد الاجنبى الواردة بمشروع الميزانية العادية
بالاشتراك مع إدارة الميزانية ومتابعة التنفيذ بعد الاعتماد .
اقترح الأسس التي يتم بموجبها توزيع حصيلة الصندوق المشترك
بالاشتراك مع إدارة الميزانية والصندوق المشترك .

البحوث :

إجراء البحوث النظرية والتطبيقية الخاصة بنظام الادارة المحلية .
جمع وتبويب البحوث المتعلقة بالادارة المحلية ونشر نتائجها على المحليات .
التعاون مع الهيئات العلمية في إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بنظم
الادارة المحلية وتطبيقاتها .
إعداد البحوث والدراسات للمؤتمرات والحلقات الدراسية الخاصة بالادارة
المحلية والافادة من - المؤتمرات الدولية .
إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بتكوين اتحادات المجالس المحلية .

إعداد مكتبة الأمانة العامة لتكون مرجعا للباحثين والمشتغلين بالادارة المحلية والاشراف عليها .

التدريب :

وضع خطة تدريب العاملين بجهاز الأمانة العامة والمعاونة في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المناسبة لهم .

معاونة المجالس المحلية في إعداد وتنفيذ وتقويم البرامج التدريبية الخاصة بها .

إعداد خطة البعثات الداخلية والخارجية للعاملين في مجال الادارة المحلية وتنظيم الاستفادة من - نشاط المبعوثين .

الاحصاء :

جمع وتبويب وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذ نظام الادارة المحلية ونشرها على المحافظات للاستفادة منها .

معاونة وحدات الامانة العامة والمجالس المحلية في تصميم السجلات والاستمارات والقيام بالدراسات الاحصائية التي ترتبط بمجال عمل كل منها .
القيام بالدراسات الاحصائية المقارنة فيما يتعلق بنشاط المحليات وتحليل هذه الدراسات .

الادارة العامة للمتابعة والتقسيم:

وتختص بالآتي :

المتابعة :

تجميع بيانات الخطة المتعلقة بمشروعات الوزارات التي نقلت إختصاصاتها إلى الادارة المحلية ومتابعة تنفيذها من وجهة نظر الادارة المحلية .
متابعة قرارات مجالس المحافظات .

متابعة مشروعات تحسين وتنمية البيئه .
تنسيق بيانات المتابعة ووسائلها واجراءاتها بين وحدات الادارة
المحلية والامانة العامة والوزارات المعنية .

التقسيم :

تقوم المجالس المحلية للتحقق من تأديتها لرسالتها والاهداف التي رسمت
لها عند انشائها ، وللادارة في سبيل الاضطلاع بذلك القيام بزيادات ميدانية
للمجالس المحلية .

حصر المشكلات التي تعترض المحليات في التنفيذ وبحث وسائل معالجتها
مع الجهات المعنية .

تقديم المعونة الفنية لوحدات الادارة المحلية لتدعيم اعمال المتابعة والتقييم
وتحقيق دورها في التنمية .

الادارة العامة للشئون المالية والادارية :

وتختص بالاتي :-

الشئون المالية :

تنظيم الحسابات وامساك السجلات اللازمة لها ومتابعة القيد فيها أولا
بأول وذلك في حدود اللوائح المالية .

اصدار التعليمات الخاصة بالتنظيم الحسابي طبقا للوائح المعمول بها
ووضع الوسائل التي تمكن من تحقيق الرقابة الدخلية بما يمنع تكرار الصرف
وحوادث الاختلاسات مع تبسيط الاجراءات .

مباشرة اعمال الخزينة الخاصة بالامانة العامة .

اعداد الحساب الختامي للامانة العامة والحسابات المتعلقة بتمويل
المحافظات طبقا لمنشور الميزانية .

مسك وتنظيم حسابات الصندوق المشترك .
تمويل مجالس المحافظات بما يتقرر لها في حصيلة الصندوق المشترك بعد
الاعتماد من السلطة المختصة .
القيام باعمال العقود والمناقصات والمزايدات على ضوء التعليمات المالية
ولائحة المناقصات والمزايدات .
القيام باعمال المخازن طبقا للائحة المخازن .
بحث طلبات المجالس المحلية الخاصة بالاستثناء من لائحة المناقصات والمزايدات
تنفيذا لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية واتخاذ اجراءات
البت فيها .

الشئون الادارية :

اعداد النشرات الادارية والقرارات والمنشورات وترقيمها وتوزيعها
على جهات الاختصاص .
تولى اجراءات سفر العاملين بالامانة العامة في الداخل والخارج .
القيام بالاجراءات اللازمة للايجارات والانارة وتركيب التليفونات .
تولى اعمال المحفوظات والوارد والصادر لمكاتب الامانة العامة .
القيام بمراقبة الحضور والانصراف واعمال الحراسة والنظافة والخدمة .
القيام باعمال الصيانة والتركيبات الكهربائية وتشغيلها .
الاشراف على استخدام المباني وتوزيع الحجرات .
التحفظ على العهد بادارات الامانة العامة وصيانتها .
تنظيم وتشغيل السيارات واتخاذ اجراءات صيانتها واصلاحها وصرف
الوقود والادوات اللازمة لها ومراقبة اعمال السائقين وعهد السيارات واتخاذ
الاجراءات نحو الحوادث والمخالفات المالية والادارية فيما يتعلق
بشئون السيارات .

شئون العاملين :-

تطبيق وتنفيذ النظم والقواعد المتصلة بشئون العاملين بالأمانة العامة وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .
ابداء الرأى فى جميع المسائل المتصلة بشئون العاملين بالأمانة العامة .
اجراء تسوية المعاشات وسداد الاقساط التى تستقطع من مرتبات العاملين الى اربابها مع ابلاغ الجهات المختصة .
التحضير للجنة شئون العاملين واعداد جداول اعمالها ومحاضرها وفقا لاحكام القوانين المتعلقة بشئون العاملين .
اعداد ميزانية الوظائف واعتماد الاجور والمكافآت والرواتب وتنفيذ الميزانية بعد اعتمادها .

الاشتراك فى لجنة الكسب غير المشروع وتتبع تنفيذ قراراتها .
النظر فى التظلمات والدعاوى الادارية التى ترفع من وعلى العاملين واعداد المذكرات الخاصة بها وابداء الرأى فى الطعون الخاصة بالدعاوى التى ترفع على الامانة العامة فيما يختص بشئون العاملين وذلك بالاشتراك مع ادارة الشئون القانونية والتحقيقات .
تأدية الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية للعاملين بالأمانة العامة .

الادارة العامة للمؤتمرات واللجان :

وتختص بالآتى :

اللجان :

اعداد الموضوعات التى يتطلب القانون عرضها على اللجان الوزارية ومتابعة تنفيذ قراراتها .

- اعداد الموضوعات المطلوب عرضها على اللجنة الفنية ومتابعة تنفيذ قراراتها .
- القيام باعمال السكرتارية للجان .

المؤتمرات :

- التحضير والاعداد للمؤتمرات وابلاغ توصياتها الى الجهات المعنية ومتابعتها .

- القيام باعمال السكرتارية الادارية للمؤتمرات .

- ادارة الشؤون القانونية والتحقيقات :

وتختص بالاتي :

- الفتوى والتشريع :

- القيام بالبحوث القانونية وابداء الرأي القانوني في المسائل التي يطلب الرأي فيها والاتصال بالقسم الاستشاري المتوى والتشريع بمجالس الدولة إذا اقتض الامر ذلك .

اعداد مشروعات القوانين ومشرعات واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات رئيس الجمهورية وعرض ما له صيغة تشريعية على مجالس الدولة لوضعها في الصيغة القانونية وصياغة القرارات الوزارية .

- اعداد المذكرات الخاصة بالمنازعات التي تنشأ بين الامانة وغيرها من الهيئات بالاتصال بالادارات المختصة مع ابداء الرأي واحالتها إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الدولة .

- اعداد وجهة نظر الامانة مؤيدة بالمستندات بشأن الدعاوى التي ترفع من أو على الامانة بعد اخذ رأى الجهة المختصة وذلك سواء امام القضاء العادى أو الادارى وبابلاغ ادارة قضايا الحكومة بوجهة النظر في هذه وتبج ما يصدر من احكام .

— الاطلاع على الاحكام التي تصدر من القضاء العادى أو القضاء الادارى فور صدورهما وابداء الرأى بشأنها من حيث الموافقة عليها أو الطعن فيها واتخاذ اجراءات الطعن فى الميعاد المقرر عن طريق ادارة قضايا الحكومة .
التحقيقات.

— بحث الشكاوى التي تحال اليها واجراء التحقيق فيها إذا استدعى الامر ذلك وكذلك اجراء التحقيق مع العاملين بالامانة فيما يحال اليها من مخالفات مالية وادارية لتحقيقها .

— الانصال بالنيابة الادارية إذا اسفر التحقيق عن مخالفات تستدعى اسناده اليها وذلك بعد موافقة السلطات المختصة ودراسة المذكرات التي ترد من النيابة الادارية فى الموضوعات التي احيلت من الامانة العامة واعداد مذكرات بشأنها لعرضها على الجهات المختصة .

والاتصال بالنيابة العامة وغيرها من الجهات إذا اسفر التحقيق عن مخالفات تستدعى اسناد التحقيق الى تلك الجهات وذلك بعد موافقة السلطة المختصة .
التظلمات الادارية .

— تلقى التظلمات الادارية التي يتقدم بها العاملون بالامانة العامة وابلغ التظلم فور وروده إلى الجهة الادارية التي اصدرت القرار لابداء الرأى فيه .
— فحص التظلم ورأى الجهة الادارية بشأنه وعرض نتائج البحث على المختصين فى حدود المواعيد — المقررة ثم ابلغ مقدم التظلم بنتيجة ما انتهى اليه الرأى بخصوص تظلمه .

— ادارة المجالس المحلية :

وتختص بالآتى : —

— الاشتراك مع الاتحاد الاشتراكى العربى والمحافظات فى تشكيل

المجالس المحلية وعرض المقترحات على السلطات المسئولة .
- الاشتراك مع ادارة التدريب في وضع برامج تدريب اعضاء المجالس المحلية .

اقترح البعثات والزيارات الخاصة باعضاء المجالس المحلية بالاشتراك مع ادارة التدريب .

- متابعة صحة عضوية المجالس المحلية .

- ادارة التنظيم والادارة :

وتختص بالآتي :

- اعداد البناء التنظيمي للامانة العامة ومتابعة تنفيذه .

حصر المشكلات والصعوبات التي تظهر في تنظيمات الامانة العامة والمجالس

المحلية واقتراح الحلول لها :

- القيام بالدراسات المتعلقة بترتيب الوظائف بالامانة العامة ومعاونة

المجالس المحلية في توصيف الوظائف وتقييمها في اطار السياسة العامة للتوظيف .

- معاونة المحليات في شئون التنظيم وتبسيط الاجراءات .

- الاشتراك في اعداد ميزانية الوظائف بالامانة العامة (الباب الاول) .

- متابعة تنفيذ التنظيم الاداري الخاص بالمجالس المحلية بالاشتراك مع

الاجهزة المختصة .

- ادارة الميزانية والصندوق المشترك

وتختص بالآتي :-

- اعداد مشروع ميزانية الامانة العامة ومتابعة بحثه مع وزارة الخزانة

والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ومتابعة تنفيذها بعد صدورها .

- بحث ودراية المشكلات التي تنشأ عند مناقشة ميزانيات مجالس المحافظات

بوزارة الخزانة .

- اعداد مشروع ميزانية الصندوق المشترك .
- اعداد القرارات الخاصة بتعديل فئات كل من الضريبة الاضافية على المصادر والوارد والضريبة الاضافية على الثروة المتمولة في الحدود المذكورة في المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية .
- بحث طلبات المحافظات من القروض والرسوم التي تطلب قرضها والمنحدرات والتنازلات وابداء الرأي بشأنها طبقا لقانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية .

- بحث واعداد القرارات الخاصة بفتح الاعتمادات الاضافية في ميزانية المحافظات وفحص التجاوزات فيما زاد عن اختصاصات مجالس المحافظة .

المادة الثانية :

يقوم كل مدير عام ومدير ادارة بتوزيع الاختصاصات والمسئوليات التي تختص بها الادارة العامة أو الادارة وفقا لماورد بالمادة السابقة على العاملين بكل منها وله في هذا الشأن نقل اى من العاملين داخل الادارة - العامة أو الادارة وفقا لما يقتضيه صالح العمل على أن تعتمد من السيد الامين العام .

المادة الثالثة .

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره

وزير الدولة للادارة المحلية

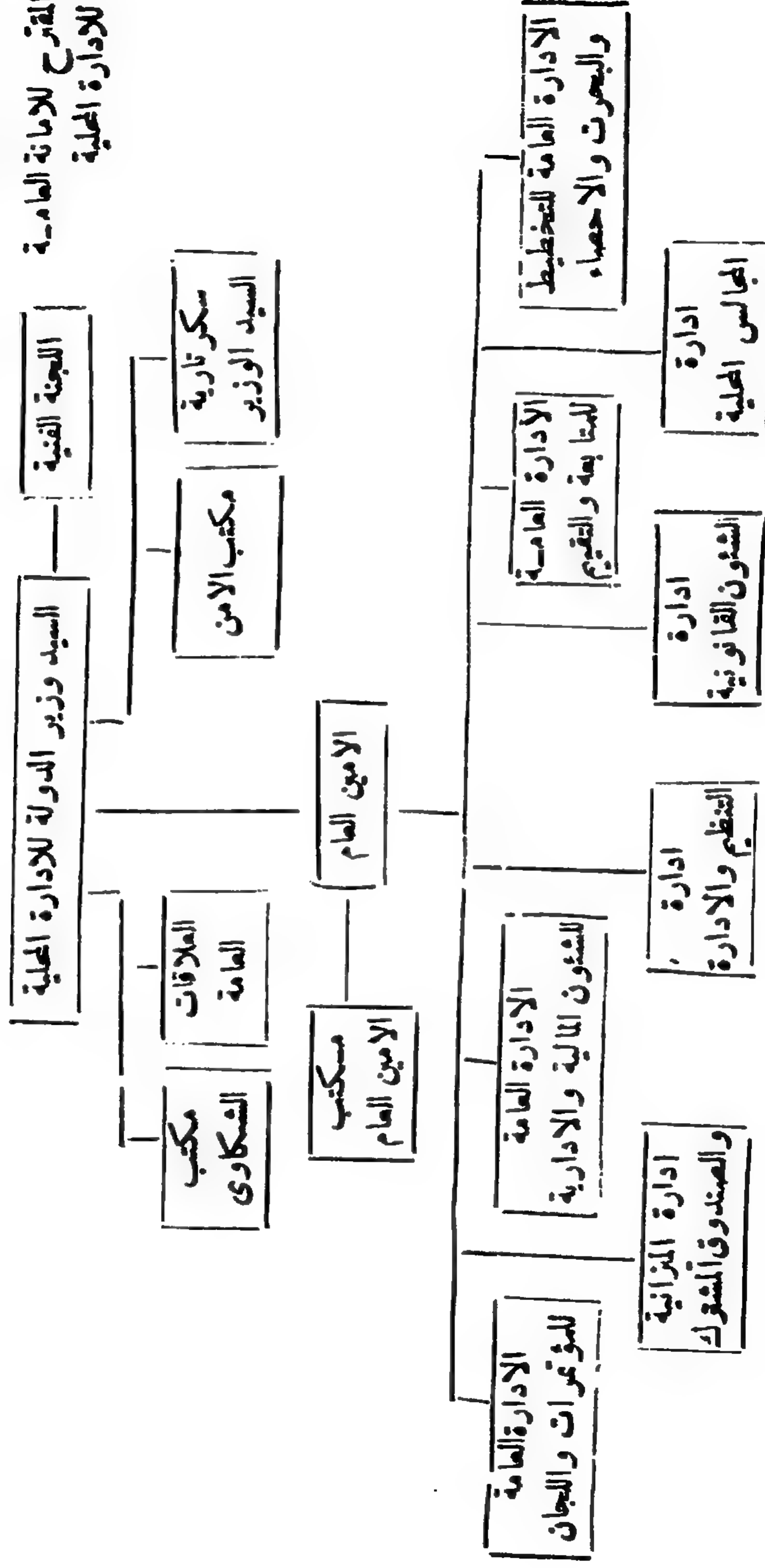
امضاء

« أحمد حمدي عبيد »

تحريرا في ١٠/٤/١٩٦١

مؤلفہ

للوضع المقترح للإمانة العامة
للادارة المحلية



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٢٤٨ لسنة ١٩٦٦.

بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية

والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة

التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل اللجنة الوزارية

للإدارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥٠ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل الوزارة :

قرار

مادة ١ : -

يعاد تشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية على النحو التالي : -
رئيس الوزراء

أعضاء

نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة
وزير التربية والتعليم
وزير الصحة
وزير الدولة للشباب
وزير العمل
وزير الخزانة
وزير الزراعة
وزير الدولة للإدارة المحلية
وزير التموين والتجارة الداخلية
وزير الإسكان والمرافق والسياحة
وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية
نائب وزير الداخلية ..

مادة ٢ : -

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ..

(نشر في الجريدة الرسمية عدد ٢٦٢ في ١٤/١١/٦٦)

١٩٦٦/١١/٢ ..

صورة طبق الأصل ..

١٩٦٧/٣/١٣ ..

قرار رئيس الوزراء

رقم ٩ لسنة ١٩٦٦

بتشكيل لجنة للتخطيط لنقل العاملين إلى المجالس المحلية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ،

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة للتخطيط لنقل العاملين إلى المجالس المحلية من

كل من :

وزير الدولة للإدارة المحلية رئيسا

أعضاء اللجنة الفنية للإدارة المحلية
ممثلين عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يختارهما رئيس الجهاز
وكلاء الوزارات المختصين بالإصلاح الإداري في الوزارات
التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية أعضاء

مادة ٢ - تتولى هذه اللجنة وضع خطة دراسة وإقامة الهياكل التنظيمية
وتحديد الاختصاصات والمسئوليات للأجهزة الوظيفية بالمجالس المحلية
وفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس وبمقتضى هذه
الدراسات واعتماد نتائجها .

كما تقوم بتحديد الإجراءات التي تلزم لحصر الدرجات والقوى الوظيفية
للفعالية في كل من المجالس المحلية والوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه
المجالس وفروع هذه الوزارات بالمحافظات .

مادة ٣ - تتولى وحدات التنظيم بالمحافظات والوزارات التي نقلت

اختصاصاتها إلى المجالس المحلية للمخطط والإجراءات المشار إليها على النحو التالي :

أولا - بالنسبة إلى الوزارات :

- (١) إعداد الخرائط التنظيمية لديوان عام الوزارة والاختصاصات والمسئوليات لكل وحداته الوظيفية .
- (٢) القيام بإجراءات حصر القوى الوظيفية الفعلية والدرجات الحقيقية به .
- (٣) تحديد العاملين الذين يتم نقلهم إلى الأجهزة المحلية .
- (٤) تحديد المرتبات الوظيفية للوحدات التنفيذية المختلفة التي تقوم على أساسها المحافظات بتحديد الربط الوظيفي لكافة وحداتها .
- (٥) مراجعة القرارات التنظيمية الخاصة بفروع الوزارات في المحافظات قبل إصدار القرارات النهائية باعتمادها .

ثانيا - بالنسبة إلى المحافظات :

- (١) إعداد الخرائط التنظيمية لديوان عام المحافظة ودواوين المجالس المحلية الأخرى الداخلة في نطاقها ، مع تحديد اختصاصات ومسئوليات وحداتها الوظيفية .
 - (٢) إعداد الخرائط التنظيمية لإدارات الخدمات المختلفة بكل محافظة على أساس المرتبات المحددة بمعرفة الوزارات ذات الشأن مع تحديد مسئوليات واختصاصات الوحدات الوظيفية للمديريات .
 - (٣) إجراء حصر الوظائف المختلفة الواردة بالبتدين السابقين .
 - (٤) تحديد ربط وظيفي يتم بموجبه إعداد الميزانيات التقديرية للقوى العاملة .
- مادة ٤ : تقوم اللجنة ببحث ودراسة ومراجعة اقتراحات الوزارات

والمحافظات في المسائل الواردة في المادة السابقة ثم اعتماد الهياكل الوظيفية لكل منها .

مادة ٥ - يتم نقل العاملين إلى وظائف المجالس المحلية المختلفة على ضوء الدراسات سائلة الذكر بمراعاة الهياكل الموضحة والمعتمدة على أن يكون نقل درجاتهم نهائيا إلى هذه المجالس طبقا للقواءد والبرامج التي تضعها اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في أول شعبان سنة ١٣٨٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦)

محمد صدقي سليمان

الامانة العامة للإدارة المحلية

قرار وزاري رقم ١٣٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٦

التفويض ببعض الاختصاصات

وزير الدولة للإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض
بالاختصاصات المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة . ،
وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات
ولائحة التنفيذية . ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفوف والقرارات
المعدة له . .

وعلى لائحة المخازن والمشتريات الماددة بقرار مجلس الوزراء في ٩ يونية ١٩٤٨ ،
وعلى اللائحة المالية للميزانية والحسابات . ،

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن التنظيم واختصاصات
الامانة العامة للإدارة المحلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن اختصاصات
ومسئوليات وحدات الامانة العامة للإدارة المحلية .

قرر :

مادة ١ : يفوض مديرو الادارات العامة ومديرو الادارات بالامانة كل فيما يخصه بسلطات رؤساء المصالح المنصوص عليها بالقوانين واللوائح . كما تفوض كل منهم فيما يخصه بالاضافة إلى السلطات السابقة بسلطات وكيل وزارة المنصوص عليها بالقوانين واللوائح وذلك في حالة غياب وكيل الوزارة في اجازة أو مهمة رسمية .

مادة ٢ - يقوم مدير ادارة الشؤون القانونية بالاشراف على ادارة المجالس المحلية في حالة غياب مدير ادارة المجالس في اجازة أو مهمة رسمية ويكذن له في هذا الشأن السلطات المشار اليها في المادة - السابقة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

وزير الدولة للإدارة المحلية

امضاء

« أحمد حمدي عبيد »

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٨٢ لسنة ١٩٦٦

بتمثيل وزارة الارشاد القومى فى بعض مجالس المحافظات

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية

والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٤ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس

محافظة القاهرة والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس

محافظة الاسكندرية والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس

محافظة بورسعيد .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٧ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس

محافظة السويس والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للادارة المحلية بالقرار رقم ٢١٢ الصادر

بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٦٦ .

قـرـر

مادة ١ - تمثل وزارة الارشاد القومي في مجالس المحافظات الآتية :

القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦ (١٤ سبتمبر

سنة ١٩٦٦)

(جمال عبد الناصر)

مذكرة ايضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٨٢ لسنة ١٩٦٦

بتمثيل وزارة الارشاد القومي في بعض مجالس المحافظات

طلبت وزارة الارشاد القومي تمثيلها لمجالس المحافظات ، وقد وافقت على ذلك اللجنة الفنية لنظام الادارة المحلية - بجلستها المنعقدة في ٢٨/٤/١٩٦٦ . هذا وقد تم عرض الموضوع على اللجنة الوزارية للادارة المحلية بجلستها المنعقدة في ٧ يوليو سنة ١٩٦٦ - فوافقت على تمثيل الوزارة المذكورة في مجالس المحافظات وذلك بالقرار رقم ٢١٢ .

ولما كانت مجالس محافظات (القاهرة والاسكندرية وبوسعيد والسويس) قد صدر بتشكيلها قرار جمهوري ، ومن ثم فيلزم أن يكون التعديل بقرار جمهوري توحيد للادارة القانونية .

لذلك - نتشرف برفع مشروع القرار الجمهوري المرافق - بتمثيل الوزارة المذكورة في مجالس تلك المحافظات .

رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

وزير الدولة للادارة المحلية

« أحمد حمدي عبيد »

المحافظات

بالجمهورية العربية المتحدة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠

بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة

إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون

المشار إليه ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

المادة الأولى - يقسم الإقليم الجنوبي إلى المحافظات الآتية : -

- | | | |
|--------|----------------|----------------------|
| (١) | محافظه القاهرة | ومقرها مدينة القاهرة |
| (٢) | الأسكندرية | » » الأسكندرية |
| (٣) | محافظه بورسعيد | ومقرها مدينة بورسعيد |
| (٤) | الاسماعيلية | » » الاسماعيلية |
| (٥) | السويس | » » السويس |
| (٦) | القليوبية | » » بنها |
| (٧) | الشرقية | » » الزقازيق |
| (٨) | الدقهلية | » » المنصورة |
| (٩) | دمياط | » » دمياط |
| (١٠) | كفر الشيخ | » » كفر الشيخ |

(١١)	د	الغربية	د	د	طنطا
(١٢)	د	المنوفية	د	د	شبين السكوم
(١٣)	د	البحيرة	د	د	دمهور
(١٤)	د	الجيزة	د	د	الجيزة
(١٥)	د	الفيوم	د	د	الفيوم
(١٦)	د	بنى سويف	د	د	بنى سويف
(١٧)	د	المنيا	د	د	المنيا
(١٨)	د	أسيوط	د	د	أسيوط
(١٩)	د	سوهاج	د	د	سوهاج
(٢٠)	د	قنا	د	د	قنا
(٢١)	د	محافظة أسوان	د	د	ومقرها مدينة أسوان
(٢٢)	د	مطروح	د	د	مرسى مطروح
(٢٣)	د	الوادى الجديد	د	د	الخارجة
(٢٤)	د	البحر الأحمر	د	د	الفردقة (١)

المادة الثانية - تقسم المحافظات المشار إليها إلى المدن والقرى الميمنة في
الجدول المرافقة (٢)

المادة الثالثة - تحدد نطاق المحافظات وفقا للبيانات الموضحة في
الكشوف والمخرائط المرافقة (٣)

(١) بعد تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١
(٢ ، ٣) راجع عدد المريدة الرسمية رقم ٢٥٤ الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

المادة الرابعة - يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .
المادة الخامسة - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠
بتقسيم الاقليم الجنوبي إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات
رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة
التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ،
وعلى قرار الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من
الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ،
وبناء على مارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ يضاف إلى المحافظات المينة بالمادة الأولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه المحافظات الآتية :
(٢٢) محافظة مطروح ، ومقرها مدينة مرسى مطروح .
(٢٣) محافظة الوادى الجديد ، ومقرها مدينة الخارجة .
(٢٤) محافظة البحر الاحمر ، ومقرها مدينة العرفة .

مادة ٢ - تقسيم المحافظات المشار إليها إلى المدن والقرى المينة فى

الجداول المرافقة .^(١)

(١) راجع الجداول والكشوف والخريطة المشار إليها بعدد الجريدة الرسمية الصادر

مادة ٣ - يحدد نطاق المحافظات وفقا للبيانات الموضحة في الكشف
والخريطة المرافقة . (١)

مادة ٤ - يدخل في تقسيم محافظة السويس مدن وقرى قسم عتاقة المينة
في الجدول المرافق ويعدل نطاق هذه المحافظة وفق بيانات الكشف
والخريطة المرفقين . (٢)

مادة ٥ - تضم الجداول والكشوف والخرائط المشار إليها في المواد
السابقة إلى الجداول والكشوف والخرائط المرافقة لقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول
سبتمبر سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو سنة ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر

(١) ، (٢) راجع الجداول والكشوف والخريطة المشار إليها بعدد الجريدة الرسمية

الصادر رقم ١٤١ الصادر في يونيو سنة ١٩٦١

الإدارة المحلية والحكم المحلي
وفقاً لأحكام القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المعدلة له

تمهيد : —

صدر القانون ١٢٤ ^(١) لسنة ١٩٦٠ بوضع نظام الإدارة المحلية في الجمهورية العربية في ٢٨ مارس ١٩٦٠ . ومنذ صدور هذا القانون حتى الآن عدل أربع مرات :

المرة الأولى بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ لتهيئة الظروف التي تسمح بسريان نظام الإدارة المحلية إلى الإقليم الشمالى في الجمهورية العربية المتحدة ، ذلك أن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ (بنظام الإدارة المحلية) وإن يكن قد صدر في ظل الجمهورية العربية المتحدة إلا أنه لم يطبق فور صدوره إلا على الإقليم الجنوبي وحده .

ونص المشروع على أنه لا يسرى على الإقليم الشمالى إلا بمقتضى تشريع خاص . وحين فكر في مد تطبيق نظام الإدارة المحلية إلى الإقليم الشمالى تطلب الأمر ادخال بعض التعديلات على النظام مما يجعله أكثر ملاءمة لظروف الإقليم الشمالى .

والمرة الثانية بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ لمواجهة تقاضيات الاعلان الدستورى الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فلقد وضع هذا الاعلان الدستورى أسس سلطات الدولة العليا ، والذي وزع سلطات رئيس الجمهورية على كل من مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى ، والذي ألغى في ذات الوقت

(١) راجع ص ٣٣ وما بعدها .

نظام نواب الرئيس الذين كانوا يمارسون اختصاصات تنفيذية في مختلف قطاعات الدولة . وعلى هذا الأساس كان من المتعين إيجاد سلطة جديدة لممارسة اختصاصات نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية والتي نص عليها في قانون الإدارة المحلية ، فانشأ القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٣ لجنة وزارة برئاسة وزير الإدارة المحلية ، وعضوية وزراء الخدمات الذين يتصل نشاطهم بنشاط الإدارة المحلية لممارسة معظم اختصاصات السيد نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

والمرّة الثالثة بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ لمواجهة حلول الاتحاد الاشتراكي العربي محل الاتحاد القومي في المستويات المناظرة لتنظيمات الإدارة المحلية . فجاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ ، واشترط أن يكون العضو المنتخب في المجالس المحلية عضوا في لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من المستويات الأخرى وأسقط العضوية عن من لا يتوافق فيه هذا الشرط .

والمرّة الرابعة بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إضافة فقرتان أخيرتان إلى المادة ٧٧ من القانون بخصوص تحصيل الموارد والرسوم المحلية المعمول بها قبل قانون نظام الإدارة المحلية .

وفي ضوء التعديلات السابقة والقرارات التنفيذية لهذه التعديلات بقي نظام الإدارة المحلية محتفظا بالأسس التي أرسيت بمقتضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي نجملها فيما يلي^(١) :

(١) راجع ص ٩٩ وما بعدها من كتاب مركز تدريب محافظة الاسكندرية «محاضرات

في التخطيط والمتابعة والتنظيم» مذكرات في نظام الإدارة المحلية المؤلف .

الاتجاه التخطيطي للإدارة المحلية وصلته بالحكومة المركزية

تتلخص فيما يلي : -

١ - وضع برامج لتنفيذ أحكام القانون بالتدرج خلال مدة أقصاها

خمس سنوات وتتضمن هذه البرامج ما يأتي : -

(أ) العمل على مربيان نظام الإدارة المحلية بالجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل في الإدارة المحلية بصفة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية وفقا

لأحكام القانون .

(د) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .

٢ - يعتبر مجلس المدينة في حكم القانون المرافق المجالس البلدية القائمة

وقت العمل به والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الإدارة المحلية أما المجالس

التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية .

٣ - يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات

المحلية بالمجالس على سبيل الإعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية

والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونفاهم . وذلك

كله إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية .

مركز المحافظ

يتعين من مطالعة القواعد التنظيمية للإدارة المحلية أن المحافظ له صفتان

الصفة الأولى :

أنه يمثل السلطة التنفيذية للدولة في نطاق المحافظة .

يصدر بتعيينه وأعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية وتسرى عليه

الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباته ومعاشه وأسبقيته، وتسري

عليه فيما عدا ذلك الاحكام الخاصة بوكلاء الوزارات .
ويقسم المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة وظيفته اليمين الاتية :
(أقسم بالله العظيم أن احافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أرى
مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أودى
أعمالى بالذمة والصدق) .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة الجمهورية
ويستمررون فى مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد
المحافظين الجدد ولا يترتب عن ذلك سقوط حقهم فى المعاش أو المكافأة
(المادة ٥ معدلة فى القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٦) .

ويترتب على هذه الصفة - النيابة عن السلطة التنفيذية للدولة فى دائرة
المحافظة - أن يكون المسئول الأول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة فى
هذه الدوائر .

وهى تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية فيها :
- يكون مسئولاً عن الأمن والأخلاق العامة فى المحافظة ويرتبط
فى ذلك ارتباطاً مباشراً بوزير الداخلية الذى يصدر القرارات اللازمة فى
هذا الشأن .

- يجب عليه ابلاغ الوزراء المختصين بما يعن له من ملاحظات فى كل
ما يتعلق بشئون المحافظة ، كما قد يعهد اليه الوزراء ببعض اختصاصاتهم
فى هذه الشئون .

- يوالى الاشراف على فروع الوزارات فى دائرة المحافظة ويعتبر
الرئيس المحلى لموظفى هذه الفروع عدا رجال القضاء ومن فى حكمهم .
- يتولى الاشراف على نشاط جميع مجالس المدن ومجالس القرى الكائنة

في دائرة المحافظة ، ويتولى التفتيش على أعمالها . وله أن يستعين في اجراء هذا التفتيش .

- ١ - سلطات الرقابة في الدولة بالاتفاق مع جهات الاختصاص .
- ٢ - بمثلى الوزارات الأعضاء بحكم وظائفهم في المجالس .
- ٣ - بلجان تشكل من أحد هؤلاء الممثلين وبعض أعضاء المجلس كما له في سبيل أداء هذا التفتيش اتخاذ ما يراه مناسبا من وسائل أخرى .
- يعلن أسماء أعضاء المجالس المحلية في دائرة المحافظة بعد الانتهاء من الاجراءات المقررة وفقا للقانون لاختيار أعضاء كل مجلس .
- تخضع قرارات المجالس المحلية في نطاق المحافظة لتصديقه في حالة اشتراك أحدها مع مجلس آخر في إدارة الأعمال والمرافق المشتركة .
- يعين الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في مجالس المدن ومجالس القرى في دائرة المحافظة - بناء على عرض ممثلي كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة .

المادة الثانية :

- أنه رئيس مجالس المحافظة . أى أنه هنا العضو ذو الرئاسة في الهيئة المحلية التي تمثل المحافظة باعتبارها الوحدة الادارية المحلية ذات الشخصية المعنوية .
- فرض عليه القانون بحكم هذه العضوية الرئاسية لمجلس المحافظة :
- أن يكون هو الاداة المنفذة لقرارات المجلس ، مستعينا في هذا التنفيذ بممثلى الوزارات في المجلس ، فيعهد تحت اشراف إلى كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذه القرارات ، ويكون هؤلاء الممثلين سلطة رؤساء المصالح في مباشرة هذا للتنفيذ .

— لا يجوز له تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتمادات في سلطة أعلى إلا بعد صدور هذا الاعتماد .

— هو الذي يدعو مجلس المحافظة إلى الانعقاد مرة على الأقل كل شهر، وعليه أن يدعو إلى الانعقاد في خلال شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء تشكيله .

— له أن يدعو المجلس لاجتماع غير عادي ، وعليه أن يدعوه إذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء .

— هو الذي يمثل مجلس المحافظة أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلات المجلس مع الغير .

— له أن يشترك في أعمال لجان المجلس ويرأس جلسة اللجنة التي يحضرها .
— إذا تضمن جدول أعمال المجلس مسائل تتصل بنشاط وزارة غير ممثلة في المجلس فعلى المحافظ أن يبلغ ممثلها في دائرة المحافظة بجدول الأعمال وذلك قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل .

ملحوظة :

إذ طرأ ما يمنع مباشرة المحافظ لهذه الاختصاصات فإن مدير الأمن في المحافظة ينوب عنه فيها .

تشكيل المجالس المحلية

ملحوظة :

روعي في تشكيل مجالس الادارة المحلية بصفة عامة لممثلي الشعب الأغلبية فيها .

تشكيل مجلس المحافظة

(١) المحافظ وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه .

ويكون تعيين مديري الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على أربعة عن كل مركز أو قسم إداري من أعضاء لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي في المحافظة التي يدخل في نطاقها المجلس المحلي^(١) .

(ج) عدد من الأعضاء العاملين^(٢) في الاتحاد الاشتراكي العربي لا يزيد على عشرة يختارون من ذوي الكفاية ويصدر باختيارهم قرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي وبناء على اقتراح المحافظ .

(د) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية الآتية :

الزراعة ، الداخلية ، الصحة ، الزراعة ، الشؤون الاجتماعية ، العمل ، الاسكان والمرافق ، الأشغال ، المواصلات ، الخزائن ، التموين .

يراعى دائما أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين ، فإذا لم تتوافر لهم الأغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى ستة .

الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس :

١ - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة .

٢ - أن يكون مقيما في دائرة المجلس .

٣ - أن يحسن القراءة والكتابة .

٤ - أن يكون راغبا في الاشتراك في عضوية المجلس .

٥ - ألا يكون من إحدى الفئات الآتية :

(١) و (٢) وفنا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة

بتشكيلات المجالس المحلية - راجع ص ٧٣ .

- (أ) المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس في جنائية أو جنحة معجلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو كانت العقوبة موقوف تنفيذها .
- (ب) من سبق فصلهم تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب معجلة بالشرف ما لم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل .
- (ج) من سلبت ولايتهم أو عزلوا من الوصاية ، ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الحكم بسبب الولاية أو العزل .
- (د) المحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية .
- (هـ) المحجوز عليهم مدة الحجز .
- (و) المصابون بأمراض عقلية ، مدة حجزهم .
- (ز) من شهر أفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر أفلاسهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

ملحوظة :

إذا تبين عدم استكمال العضو المنتخب أو المختار الشروط السابقة أو فقد شرطاً من هذه الشروط أثناء عضويته للمجلس، يصدر المجلس قراراً بإسقاط عضويته و يعلن خلو محله .

مدة العضوية :

مدة عضوية المجلس أربع سنوات ويجدد اختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين كل سنتين وعند انقضاء الستين الأولين يخرج بطريق القرعة نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين أما للنصف الآخر فتنتهى مدة عضويتهم بانقضاء مدة السنوات الأربع ويموز دائماً تجديد عضوية هؤلاء الأعضاء .

ملاحظات عامة:

يموز للمجلس أن يطلب من الوزارات ندب أحد موظفيها لحضور اجتماعاته

أو اجتماعات لجانته إذا اقتضت المسائل المعروضة ذلك ، ويشترك هؤلاء المندوبون في المناقشات دون التصويت .

إنشاء مجالس المدن وتشكيلها

١ - أن يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من للوزير المختص وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها . ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها .

٢ - يؤلف المجلس من :

(١) أعضاء لا يتجاوز عددهم ٢٠ من أعضاء لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي في المحافظة التي يدخل في نطاقها المجلس المحلي^(١).

(ب) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي^(٢) لا يزيد على خمسة يختارون من ذوي الكفاية في شئون المدينة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي وبناء على اقتراح المحافظ .

وينتظر تعديل هذا الوضع بما يلائم الاتحاد الاشتراكي العربي بعد إلغاء الاتحاد القومي وحوله محله .

(ج) ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون الوظائف الحكومية وهم ممثلو التربية والتعليم ، الخزانة ، والداخلية ، الإسكان والمرافق ، الشؤون الاجتماعية ، العمل ، الصحة .

(١) ، (٢) وفقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة

بتشكيلات المجالس الحلية — راجع ص ٧٣ —

وبعين المحافظ بناء على عرض ممثلى كل الوزارات ذات الشأن فى مجلس المحافظة هؤلاء الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم ، ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

وبعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيساً للمجلس ويختب الأعضاء وكلاء للمجلس من بين الأعضاء المنتخبين .
يباشر وكيل المجلس اختصاصات الرئيس عند خلو المنصب أو إذا امتنع على الرئيس مباشرة هذه الاختصاصات .

انشاء وتشكيل المجالس القرية

١ - ينشأ فى كل قرية أو مجموعة من القرى المجاورة مجلس قروى بقرار من وزير الادارة المحلية .
ويحدد للقرار مقر المجلس .

ويكون لكل منطقة من مناطق التقسيم الريفى التى تنشأ بها وحدة مجمعة مجلس قروى ويكون مقرة فى مركز الوحدة المجمع .

تشكيل المجلس القروى :

(أ) أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ١٢ من أعضاء لجان^(١) الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظة التى يدخل فى نطاقها المجلس المحلى .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التى يتألف منها المجلس القروى ويصدر بتحديدهم قرار من المحافظ ويراعى أن يكون من

(١) وفقاً لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات

بعضهم ممثلين للقرية والتعليم ، والداخلية والزراعة ، والاسكان والمرافق ، والشئون الاجتماعية ، والعمل ، والصحة .

فيكون تعيينهم بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثلى الوزارة ذات الشأن فى مجلس المحافظة .

ويجوز تعيين عضوين من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى^(١) يختاران من ذوى الكفاية فى شئون القرية ويصدر باختيارهما قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومى وبناء على اقتراح المحافظ .

ويتولى رئاسة المجلس أحد الأعضاء بعينه وزير الادارة المحلية لمدة سنتين بالاتفاق مع الاتحاد القومى بعد أخذ رأى المحافظ ويجوز تجديد تعيينه .
ينتظر تعديل هذا الوضع بما يلائم نظام الاتحاد الاشتراكى العربى بعد إلغاء نظام الاتحاد القومى .

نظام سير العمل فى المجالس

١ - يقسم عضو المجلس فى جلسة علنية قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية :
« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى أعماله بالذمة والصدق » .

٢ - يجتمع المجلس فى المكان المخصص لذلك اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس فى موعد يحدده ويؤلى عقد جلساته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة فى جدول الأعمال .

(١) وفقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات

٣ - يجتمع إجتماعا غير عادى على النحو سالف الذكر ، ولا يجوز أن يتداول الا فى المسائل التى دعى من أجلها .

٤ - جلسات المجلس علنية ما لم يطلب لرئيس أو ثلث الاعضاء جعلها سرية وفى هذه الحالة يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تستمر فى جلسة سرية أو علنية .

٥ - فى حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس فى مجلس المحافظة مدير الأمن وفى مجلس المدينة الوكيل المنتخب وفى المجلس القروى أكبر الأعضاء الحاضرين .

٦ - لا تكون المداولات قانونية أكثر من نصف عدد الأعضاء وفى حالة عدم تكامل هذا العدد تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع .

فإذا كان عدد الحاضرين فى الاجتماع الجديد أقل من العدد القانونى عرض الامر على وزير الإدارة المحلية ويجوز فى هذه الحالة حل المجلس .

ويصدر قرار المجلس بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ما لم ينص على اشتراط أغلبية خاصة ، وعند تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

٧ - يضع كل مجلس لائحة اجراءاته الداخلية خلال ثلاثة الاشهر التالية لأول اجتماع يعقد وذلك وفقا للوائح النموذجية^(١) .

(١) راجع ص ٢٢٥ قرار اللجنة المركزية للإدارة المحلية رقم السنة ١٩٦٠ فى شأن اللائحة النموذجية الداخلية للمجاس المحلية .

اختصاص مجلس المحافظة

يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع على المحافظة ، أى تعتبر مجالس المحافظات الأساسى الأصيل لتنفيذ سياسة اللامركزية ولتطوير النظام الإدارى فى اتجاه الإدارة المحلية الكاملة .

ويتولى بوجه إجمالى فى حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية على النحو الذى حددته اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية .

(أولا) (١) الإشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة فى دائرته فى حدود اختصاصه وفقا لأحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، كما للمجلس معه اقتراح إنشاء مجالس مدن أو مجالس قروية فى المدن والقرى التى تقتضى حالتها ذلك .

(ب) القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية فى المستوى الذى حددته اللائحة التنفيذية للقانون (١) .

(ج) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية والعمل على النهوض بالانتاج الزراعى والحيوانى والصناعى فى المحافظة ونشر التعاون بين أهالى المحافظة وإقامة معارض فى المكان الذى يحدد فى دائرة المحافظة .

(د) تهيئة العمل للمتطلين وحماية الأمومة والطفولة ورعاية العجز والشيخوخة .

(هـ) تقديم المقترحات والمساعدات اللازمة لصيانة الأمن المحلى فى دائرته .

(و) إدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه

(١) راجع ص ١٧٧ وما بعدها .

والتي تعهد الحكومة اليه بإدارتها وفقا لتعليماتها في هذا الشأن .

(ز) شئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذي حددته اللائحة التنفيذية .

(ح) العمل على تعميم ورصد الكتب والمتاحف ومراكز الثقافة الشعبية والتربية الأساسية ومكافحة الأمية والتدريب المهني والفني والإداري والخدمات الاجتماعية وتشجيع التربية الرياضية وتيسير التدريب العسكري في المستوى المحلي .

(ثانيا) القيام بالمشروعات ذات الطابع المحلي التي لا تتمكن مجالس المدن والمجالس القروية في انشائها أو إدارتها وله مباشرة الخدمات المختلفة في البلاد التي ليست فيها مجالس وذلك في النطاق الذي حددته اللائحة التنفيذية .

(ثالثا) مساوئة أي هيئة اجتماعية أو خيرية في دائرته بمدى بمعونته المالي والفني والإداري وله أن يقرض الجمعيات التعاونية ويمدها بمعونته الفني والإداري .

(رابعا) للمجلس أن يشترك مع غيره من مجالس المحافظات أو مع مجالس المدن أو المجالس القروية في إنشاء أو إدارة الأعمال أو المرافق التي تعود بالنفع على الجهات تمثلها تلك المجالس كما أن لكل مجلس أن يعهد لمجلس آخر أن يعهد لمجلس آخر وإدارة المرافق المشار إليها لحساب المجلسين ويتم التعاون في الجميع الأحوال على النحو الموضح باللائحة التنفيذية .

(خامسا) للمجلس أن يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمحافظة .

ويمكن تفصيل اختصاصات المجلس وفقا لأحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية على النحو الآتي :

(أولا) شئون التربية والتعليم :

رأى القانون أن التعليم العالي سواء في معاهد الوزارة أو في الجامعات مرفق قومي يجب أن تضطلع به وزارة التعليم العالي أما عداه في مراتب التعليم الأخرى فقد عهد به إلى مجالس المحافظات ومجالس المدن ومجالس القرى وقد جعل المجلس المحافظة مباشرة شئون التربية والتعليم الآتية :

(أ) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية العامة والفنية ما عدا المدارس التجريبية والنموذجية التي تتبع الوزارة مباشرة .
(ب) إنشاء وتجهيز وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات ما عدا معاهد المعلمين العليا .

(ج) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس المختلفة في المدن والقرى التي ليست بها مجالس محلية أو متى لا تدخل في اختصاصها هذه الأنواع في المدارس .
(ثانيا) الشئون الصحية :

تتولى المجالس المحلية الشئون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية فيما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لأغراض البحوث أو التدريب أو الإنتاج التي يصدر بها قرار من وزير الصحة التنفيذي وقد حددت دائرة اختصاص مجالس المحافظة على الوجه الآتي :

يتولى مجلس المحافظة الإدارة ولاشراف على المستشفيات العامة - مستشفيات طب العيون - ومستشفيات الامراض الصدرية - ومستشفيات ومعازل الحيات ، ومراكز رعاية الطفولة والامومة - ووحدات الصحة المدرسية - والمجموعات الصحية - ومعامل الصحة واللجان الطبية المحلية وللقومسيونات .

ويتولى مجلس المحافظة جميع الشئون الصحية والطبية اشرافا وإدارة

على النحو السابق في البلاد التي ليس بها مجلس مدينة أو مجلس قرية .
(ثالثا) شئون الاسكان والمرافق :

الاختصاص الاصيل في شئون الاسكان والمرافق لمجالس المدن ومجالس
القرى الا أنه بالنسبة لبعض المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية والاسماعيلية
والسويس فيشمل اختصاص مجلس المحافظة فيها اختصاص مجلس المحافظة
ومجلس المدينة في آن واحد في شئون الاسكان والمرافق .

فما عدا ذلك نجد أن اختصاص مجلس المحافظة يشمل الآتي :

(ا) عمل جميع الأبحاث الخاصة بمشروعات الكهرباء والمياه
والمجارى والغاز المحلية واختيار الواقع المختلفة لها .

(ب) طرح مناقصات وممارسات وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه
والمجارى والغاز المحلية ومشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكتها أو
أو تعديلها أو تجديدها التي لا ترتبط بأكثر من محافظة .

(ج) إدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التي لا تدار
بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة ، وذلك بالتعاون مع مجلس
المدينة أو مع المجلس القروى كل في حدود اختصاصه طبقا لامكانيات
كل منها .

(د) دراسة وبحث جميع الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين
والخاصة بتوصيلات المياه والمجارى والكهرباء والغاز في المشروعات القائمة
أو التي نقيمها محليا وإبداء الرغبات في شأنها .

(هـ) أعمال المرور وإطفاء الحرائق والاسعاف والانقاذ وتنفيذ خطة
الدفاع المدنى بالتعاون مع المجالس المحلية في نطاق المحافظة .

(و) القيام بجميع الشئون العمرانية وشئون المرافق العامة في المناطق

التي لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية .

(رابعا) الشؤون الاجتماعية والعملية :

جعل القانون لمجلس المحافظة في الشؤون الاجتماعية والعملية اختصاصات في التعاون وفي النشاط الاهلي وفي رعاية الشباب والتربية الرياضية والصناعات الريفية والبيئة والمساعدات الاجتماعية على النحو التالي :

١ - في الشؤون الاجتماعية :

(ا) التعاون :

١ - الاشراف على الاتحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية .

٢ - اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية

واقترح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها .

٣ - العمل على إنشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق

التعاوني وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة

(ب) النشاط الاهلي .

١ - اقتراح حل الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات

الاجتماعية واقترح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف اعانات

جديدة لها .

٢ - الترخيص في جمع التبرعات للهيئات الخاصة .

٣ - انشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الاجتماعية طبقا للسياسة العامة .

(ج) رعاية الشباب والتربية الرياضية :

انشاء وتجهيز مراكز رعاية الشباب على اختلاف أنواعها في جميع

انحاء المحافظة .

(د) الصناعات الريفية والبيئية :

١ - اجراء الدراسة التي تتطلبها الصناعات الريفية والبيئة ورفعها لجهات الاختصاص .

٢ - بحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى تمويل الصناعات الريفية والبيئة .

٣ - اقامة المعارض الإقليمية والدعابة لها .

(هـ) المساعدات الاجتماعية :

١ - تقرير وصرف المساعدات المختلفة التي تزيد قيمتها على ١٠ جنيه للعالة الواحدة .

٢ - تقرير وصرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة .

٣ - انشاء وتجهيز وإدارة مراكز ومكاتب التأهيل المهني لذوي العاهات .

٤ - تنسيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعاونة في هذه الناحية - بين الهيئات الخاصة والحكومية .

٢ - في العمل :

القوى العاملة والتفتيش العمالي :

انشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقا للسياسة العامة .

(خامسا) في الزراعة :

ليس لمجلس المدينة اختصاص في شئون الزراعة وذلك لأن بيئته حضرية وليست ريفية ولذلك خص القانون مجلس المحافظة ومجلس القرية بهذه الشئون ويشمل هذا الاختصاص الشئون الزراعية على الوجه التالي :

تنفيذ التشريعات الزراعية - الارشاد الزراعي - جمع الاحصاءات

الزراعية الحيوانية - مقاومة الآفات الزراعية - تنفيذ الحجر الزراعي

الداخلي - مراقبة المشاتل المحلية - مراقبة الاتجار في البذور - إقامة المتاحف

والمعارض والمكتبات الإقليمية - إدارة الوحدات الزراعية - توزيع التقاوي

إدارة المعالج - تنظيم الاتجار ببذور القطن ومحطات فحص البذور .

كما تختص ببعض الأعمال البيطرية مثل مكافحة أمراض الحيوان وتنفيذ القوانين البيطرية ، وأعمال التفاتيش البيطرية - ومراقبة سلخ الجلود - والكشف على اللحوم - ومكافحة أمراض الحيوان .. الخ ..

(سادسا) في التموين :

التموين مرفق يغلب طابعه القومى على طابعه المحلى ولذلك فاختصاص المجالس المحلية في شئون التموين اختصاص محدد وقاصر على فرض معاونة مجالس المحافظات لوزارة التموين في هذا المجال وفقا للسياسة العامة للدول . وذلك بأن يمارس المحافظ بالنيابة عن مجلس المحافظة القيام بالمعاونة في شئون الاشراف على تنفيذ الأسعار داخل حدود المحافظة ، والبت في الشكاوى التموينية ، والاشراف على تنفيذ التوجيهات والقواعد التى يقررها مجلس المحافظة لتنظيم تداول السلع التموينية والسلع الغير خاضعة لقيود البطاقات والبت في طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلهم والمخابز عن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم بتوزيعها .

(سابعا) في المواصلات :

قرر القانون اختصاص مجلس المحافظة بشئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة ولم يجعل لمجلس المدينة أو مجلس القرية اختصاص فيها . وفيما يلى اختصاص مجلس المحافظة في مرفق المواصلات .

(١) في الطرق والكبارى :

١ - إنشاء الطرق الاقليمية وطرق الدرجة الثالثة وهى التى تربط القرى بعضها ببعض أو الطرق الرسمية والتى لا تتمدى دائرة المحافظة للوحدات وصيانتها .

٢ - إقامة الكبارى المنشأة على الطرق المذكورة والتى تقل فتحتها عن ستة أمتار وصيانتها .

٣ - تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له في دائرة الطرق الإقليمية الواقعة في اختصاص كل محافظة .

٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب في الاقاليم فيما يختص بالمخطوط الجديدة التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .

٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية في دائرة المحافظة .

(ب) في السكك الحديدية :

تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة المواصلات فيما يختص بحركة الجداول وأقامة المحطات وأقامة المظلات وتحسين مستوى الخدمة .

(ج) في النقل النهري :

١ - إدارة ومنح التزام أو تراخيص المعدات وتشغيلها .

٢ - تقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسى وبرامج الأولويات بها .

(هـ) البريد :

المساهمة في انشاء وتجهيز وإدارة المكاتب الخاصة .

(ثامنا) في الشؤون الاقتصادية :

جعل هذا الاختصاص مشتركا بين مجالس المحافظات ومجالس المدن ومجالس القرى الكائنة في دائرة المحافظة على أساس أن يكون هذا الاختصاص المشترك دعوة لكل مجلس لمباشرة هذه الشؤون في حدود طاقته وما يتوافر له من إمكانيات وفيما يلي بهذا الاختصاص المشترك :

(أ) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

(ب) تنمية الصناعات المحلية

- (ج) الأشراف على أسواق الأقطان وسواحل الاغلال .
- (د) اقامة المعارض المحلية وتنظيمها .
- (هـ) العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية
- (و) العمل على تشجيع السياحة الداخلية وزيادة مناطق الآثار وتدير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

(تاسعاً) شئون الأمن :

لمجلس المحافظة أن يقدم اقتراحات الى وزارة الداخلية في كل ما يتعلق باستتباب الأمن كأنشاء مراكز أو نقط شرطة أو زيادة القوات فيها وكذلك بالنسبة الى مكافحة الكوارث والنكبات الطبيعية .
وللمجالس المحلية في دائرة المحافظة ابداء الرغبات والاقتراحات في هذا الشأن لمجلس المحافظة .

(عاشرًا) في الشئون الثقافية :

يأشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشئون الثقافية على الوجه التالي :

- (أ) مؤازرة الجمعيات والمنتديات الفنية والأدبية والثقافية والتشجيع على تأسيسها .
- (ب) انشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على انشائها .
- (ج) العمل على انشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية في نطاق المحافظة .
- (د) تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية .
- (هـ) تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر الوعي القومي .
- (و) العمل على تشجيع مشاهدة المناطق الأثرية وارتياحها .

اختصاص مجالس المدن والمجالس القروية

(أولاً) في شئون التربية والتعليم :

- ١ - يباشر مجلس المدينة شئون التربية والتعليم الآتية :
(أ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الإعدادية العامة والفنية في دائرة المجلس .
(ب) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في دائرة المجلس .
- ٢ - يباشر المجلس القروي انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في نطاق القرية أو القرى الداخلية في اختصاصه .

(ثانياً) في الشئون الصحية :

- ١ - لمجلس المدينة الإدارة والإشراف على المستشفيات المركزية ومراكز الطفولة والأمومة ووحدات الصحة المدرسية ومكاتب الصحة .
- ٢ - أعطى للمجلس القروي المجموعات الصحية والوحدات القروية ووحدات علاج الأمراض المتوطنة .

(ثالثاً) شئون الأسكان والمرافق :

أختصاص مجالس المدن والقرى في هذا الشأن اختصاص واسع يمكن إيجازه فيما يلي :

- ١ - مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الامتداد العمراني لها وذلك من ناحية دراسة هذه المشروعات والاعداد لتنفيذها .
- ٢ - عمل الترميمات والصيانة اللازمة للمباني العامة .
- ٣ - مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها .
- ٤ - أعمال النظافة العامة .
- ٥ - فحص ومراجعة المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم .
- ٦ - اعداد المشروعات اللازمة لأعمال المتزهات وتجميل الشوارع وأعمال

المشاتل ومزارع المجارى - ومشروعات انتاج السماد العضوى والكسح والسلخانات .

٧ - أعمال ردم البرك وإعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها .

٨ - الادارة والاشراف على وسائل النقل العام المحلى .

٩ - انشاء وإدارة الأسواق العامة .

١٠ - أعمال الاسعاف والانقاذ و'طفاء الحرائق .

١١ - تنفيذ الأعمال المتصلة بالاسكان على أساس النماذج التى تضعها

وزارة الاسكان والمرافق والتى يضعها مجلس المحافظة أيضاً وذلك وفقاً للخطة العامة للاسكان .

١٢ - إدارة المصايف والمشاتلى والنهوض بها .

١٣ - أعمال النظافة العامة وتراخيص المحال العامة .

(رابعا) الشئون الاجتماعية :

تتولى مجالس المدن ومجالس القرى ما يلى :

(ا) فى التعاون :

تتولى تنفيذ قوانين التعاون ، والعمل على نشر الوعى التعاونى والاشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية ، واقتراح حل مجالس إدارتها وتعين مجالس إدارة مؤقتة لها .

(ب) فى النشاط الأهلى :

تتولى الاشر على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الأهلية واقتراح حل هذه الهيئات وتعين مدير أو مجالس مؤقتة لها ، وصرف اعانات لها .

(ج) في رعاية الشباب .

تتولى تنفيذ السياسة الموضوعة في مجال رعاية الشباب والتربية الرياضية .

(د) في الصناعات الريفية والبيئية :

تتولى العمل على نشرها ولنهوض بها واستغلال الخامات المتوفرة في المدينة أو القرية التي لم تصنع .

(هـ) في المساعدات الاجتماعية :

تتولى تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقاً للقوانين المنظمة لها .

(ز) في شئون العمل والعمال :

تتولى الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح العمالية ، وعلى مكاتب الترخيم والتوظيف طبقاً للسياسة العامة .

المشروعات المشتركة

في المشروعات المشتركة ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس محافظات متجاورة أو يشترك فيها مجلس محافظة مع مجلس مدينة أو مجلس قروي أو أكثر يجوز لوزير الإدارة المحلية من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع .
ويحدد في قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة للعضو الذي يختاره الوزير ذو الشأن .

الإشراف على أعمال المجالس المحلية

ليس المقصود بنظام الإدارة المحلية أن تكون هناك دولة داخل دولة ، بل يجب أن تكون سياسة الدولة سياسة موحدة ولذلك منحت السلطات

المحلية الاختصاصات المحلية السابق بيانها على أن يكون ممارستها لاختصاصاتها هذه في حدود السياسة العامة للدولة ، فبعض اختصاصات الوزارات منحت إلى السلطات المحلية ولها متابعة أعمال المجالس المحلية وتقديم مآثرها من إرشادات وتوجيهات في ذلك الشأن بشرط أن لا تمس الأوضاع الخاصة باستقلال هذه المجالس . كما أن ديوان المحاسبات له حق التفتيش على أعمال المجالس من الناحية المالية ، ولقد وضع إلى جانب المحافظ مراقب مالي يكون تابعا لوزير الخزانة وهذا المراقب المالي يكون مسئولاً عن عمليات الصرف والشئون المالية الأخرى .

مجالس الأحياء

صدر قرار السيد وزير الدولة للإدارة المحلية رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦٥ بشأن تقسيم مدينة القاهرة إلى خمسة أحياء وهي : حي شرق القاهرة وحي شمال القاهرة وحي وسط القاهرة وحي غرب القاهرة وحي جنوب القاهرة. كما صدر قرار سيادته رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تقسيم مدينة الاسكندرية إلى ثلاثة أحياء وهي : حي شرق الاسكندرية وحي وسط الاسكندرية وحي غرب الاسكندرية . أعقبه صدور القرار رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء حي رابع بالعامة يضم قسمي الدخيلة والعامة . ومجالس الأحياء أسلوب واقعي نحو ارساء البناء الإداري العام في الدولة على أسس سليمة وربطة بالقاعدة الشعبية التي يرجى دائما وتحت جميع الظروف تفاعلها مع البناء الإداري العام في الدولة على أسس سليمة وربطه بالقاعدة الشعبية التي يرجى دائما وتحت جميع الظروف تفاعلها مع البناء الإداري إذا ما ريد إقامة على قاعدة شعبية الأمر الضروري في الدول الديمقراطية والاحتى في الدول الاشتراكية .

المحلاصة :-

أنه على هذه الأسس جرى تنفيذ قانون نظام الإدارة المحلية عن طريق نقل الاختصاصات من الوزارات إلى المجالس المحلية ، وقد تبين أن الظروف لم تسمح باستكمال هذا النقل على الوجه المطلوب في حدود المدة المقررة لأن نقل الاختصاصات سيتبع بطبيعة الحال نقل الاعتمادات المالية والموظفين ... الخ . إلى المجالس المحلية بحيث يقتصر دور الإدارة المركزية على

الإشراف والتوجيه والمعاونة الفنية وتقديم المساعدات بمختلف أنواعها إلى المجالس التي لا تمكنها ظروفها من القيام بواجباتها بدون معاونة .

وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة للتخطيط ولتنقل العاملين إلى المجالس المحلية تتولى وضع خطة دراسة وإقامة الهياكل التنظيمية وتحديد الاختصاصات والمسئوليات للأجهزة الوظيفية بالمجالس المحلية وفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس

وبحث هذه الدراسات واعتماد نتائجها .

وجدير بالذكر أن نظام الإدارة المحلية استطاع في هذه الفترة الوجيزة أن يحقق معجزة في مختلف الميادين فقد أصبح البناء اليوم - في الجدية والأسلوب الاشتراكي ، في أن رغبات الشعب ومطالبه وأراءه ومقترحاته ومشاكله أصبحت تدرس بعناية وتأخذ طريقها على جميع المستويات من مستوى القرية الى مستوى مجلس الوزراء ، حيث تبحث وتناقش وتنسق على ضوء مبادئ الميثاق وعلى أساس من التخطيط الاشتراكي وفي إطار الخطة العامة ومن واقع الإمكانيات المادية والطاقات البشرية فأصبح كل فرد يتمتع بحقه في العلم وحقه في العلاج وحقه في العمل - وفي التقدم - والرفاهية والرخاء وقد اقترح تعديل قانون الإدارة المحلية بمنح سلطات جديدة للمجالس المحلية لتحقيق أهداف الحكم المحلي وتزيد من الخدمات المحلية على ضوء مبادئ الميثاق ، كل ذلك برقابة المجالس الشعبية وفقا لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي محققين ما رددته الميثاق من « أن الحكم المحلي يجب أن ينقل - باستمرار وباللحاح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطة الشعبية فانها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » .

الملحق

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥
بمنظوم المجلس البلدية (١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية،
وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية والقروية
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة
الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية،
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالجبانة،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية،

(١) لائحة العريفة في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ - العدد ١٢ مكر ر .

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في إنشاء المجالس البلدية وتشكيلها

مادة ١ - يكون إنشاء المجلس البلدى بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية يحدد فيه دائرة اختصاصه ويجوز أن تشمل أكثر من بلد في دائرة المحافظة أو المديرية وفي هذه الحالة يعين الوزير للبلد الذى فيه مقر المجلس ، ويطلق على المجلس اسم هذا البلد .

مادة ٢ - يؤلف المجلس من :

(١) المدير أو المحافظ وتكون له الرئاسة .

وفي حالة غيابه يتوب عنه من يقوم مقامه في وظيفته .

وفى عدا البلاد التى يصدر بشأنها قرار خاص من وزير الشؤون البلدية والقروية - يجوز للمدير أو المحافظ أن ينيب عنه فى رئاسة المجالس الواقعة خارج مقر المديرية أو المحافظة و كبل المديرية أو المحافظة أو مأمور المركز أو مأمور البندر أو مأمور القسم فى محافظات الحدود بحسب الأحوال . ويجوز له ندب من يتوب عن مأمور المركز أو البندر فى حالة غيابه .

(ب) أعضاء يعينون بحكم وظائفهم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد الاتفاق مع الوزراء المختصين . ويمثلون كلا من وزارات الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والأشغال العمومية والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والمالية والاقتصاد .

ويجوز أن يعين بالطريقة ذاتها فى المجالس التى تقع فى دائرة اختصاصها ميناء أو بلد على الحدود عضو يمثل مصلحة الجمارك .

ويجوز للوزارات غير الممثلة فى المجلس أن تندب من يمثلها عند النظر فى

أمر يتعلق بها وبشترك هؤلاء المدربين في المناقشات دون التصويت .
(ج) أعضاء ينتخبون لا يقل عددهم عن ٧ ولا يزيد على ١٢ .
ويجوز تعيين أربعة أعضاء على الأكثر من أعيان البلد بقرار من وزير
الشئون البلدية والقروية بناء على اقتراح المدير أو المحافظ .
ويحدد العدد اللازم من الأعضاء المنتخبين والأعيان بقرار يصدره الوزير .
ويراعى دائما أن تكون الأغلبية في تأليف المجلس للأعضاء المنتخبين .
مادة ٣ - يجب أن تتوافر في الناخب لأعضاء المجالس البلدية الشروط
الآتية :

- ١ - أن يكون مصريا .
- ٢ - ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- ٣ - أن يكون مالكا في حدود البلد لعقار مبنى أو شريكا فيه أو يشغل
عقارا مبنيا عن طريق الانتفاع أو كان مستأجرا لعقار أو مقبلا فيه مدة
سنة سابقة على تاريخ الانتخاب .
- ٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه :
(أ) في جنائية .

في جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة
أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة
أو شهادة زور أو تأثير على الشهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق أو
تشرد أو في جريمة ارتكبت بقصد التخلّص من الخدمة العسكرية وكذلك
للشروع في إحدى هذه الجرائم ما لم يكن قد مضت خمس عشر سنة من تاريخ
الحكم النهائي .

(ج) بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية أو في الشروع فيها لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

(د) في جنحة مخدرات ما لم يكن قد مضت خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

(هـ) ألا يكون ممن أشهر أفلاسهم ما لم يكن قد مضت خمس سنوات من تاريخ شهر الإفلاس إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل هذه المدة .

(٦) ألا يكون من المحجور عليهم مدة الحجر أو من المصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم .

(٧) ألا يكون من العاملين من الضباط وصف الضباط والجنود في القوات المسلحة والبوليس وأية هيئة ذات نظام عسكري مدة خدمتهم .

مادة - ٤ : يشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدي من المنتخبين والأعيان عند الترشيح الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب للمجالس البلدية في البلد أو البلاد الداخلة في اختصاص المجلس .

ثانياً - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة .

ثالثاً - أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

رابعاً - أن يكون محل إقامته العادية في دائرة اختصاص المجلس .

خامساً - أن تكون القيمة التجارية لمسكنه أو لمحل عمله اثنين وسبعين

جنيهاً على الأقل في السنة أو أن يدفع ضرائب لا تقل عن خمسة عشر جنيهاً في السنة .

فإذا لم يتوافر هذا الشرط في العدد المقرر للاعضاء المنتخبين فيستوفي

العدد ممن يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم . وإذا تعدد في هذه الحالة من

يدفعون النصاب الأدنى يعتبر الشرط متوافرا لديهم جميعا .

وبعنى من شرط النصاب المالى من كان حاصلا على مؤهل دراسى عال .
وعلى المرشح أن يودع خزانة المجلس البلدى عند الترشيح تأمينا قدره
خمسون جنيها يخصصه المجلس للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن الترشيح
أو لم يحز فى الانتخابات عشر الاصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل .
وينخفض هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة إلى من يرشح نفسه فى أحد المجالس
الواقعة فى دائرة مديرية أسوان ومحافظات الحدود .

مادة ٥ - تجرى وزارة الداخلية الانتخابات طبقا لنظام يصدر به قرار
من مجلس الوزراء - ويعتبر البلد الذى يجرى فيه الانتخابات دائرة انتخابية
واحدة أو عدة دوائر وفقا للقرار الذى يصدر بذلك من وزير الشؤون
البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وإذا كانت دائرة اختصاص المجلس تشمل أكثر من بلد واحد يصدر
وزير الشؤون البلدية والقروية قرار بتقسيمها إلى دوائر انتخابية بقدر عدد
البلاد الواقعة فى دائرة اختصاص المجلس وبيان عدد الأعضاء الذين تنتخبهم
كل دائرة - مراعىا فى ذلك نسبة عدد سكانها إلى عدد السكان الذين تشملهم
دائرة اختصاص المجلس .

مادة ٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس البلدى ومجلس البرلمان أو مجلس
المديرية أو مجلس بلدى آخر . فإذا انتخب أحد فى أكثر من مجلس وجب
عليه أن يختار واحدا منها فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره انتخابه
نهائيا فى المجلس الذى انتخب فيه أخيرا والا تثبت له عضوية هذا المجلس
الأخير . وسقطت عنه عضوية المجلس أو المجالس التى سبق انتخابه عنها .
وفيما عدا الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين عضوية

المجلس البلدى وتولى الوظائف العامة بأنواعها وكذلك وظائف العمدية ومشايخ البلاد - فاذا انتخب أحد هؤلاء فى أحد المجالس البلدية ورغب فى عضوية المجلس وجب عليه أن يستقيل من منصبه فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صيرورة انتخابه فى المجلس نهائيا - وعليه أن ينحصر رئيس المجلس البلدى بذلك فى الميعاد المذكور وإلا سقطت عضويته !

مادة ٧ - مدة المجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين لسبب من الأسباب يحل محله من كان حائرا من المرشحين الذين لم يتم انتخابهم على أكثر الأصوات الصحيحة التى أعطيت بشرط أن تكون أكثر من العشر وإذا تحقق ذلك لأكثر من واحد أجرى المجلس القرعة لتعيين من يكون عضوا وفى حالة عدم توافر للشرط المذكور وجب اجراء انتخاب تكميلى لاختيار العضو الجديد فى خلال شهرين من تاريخ الخلو .

وتجرى قبل انتهاء مدة المجلس شهرين على الأقل انتخابات جديدة لمدة أخرى فاذا مضى هذا الميعاد ولم تتم الانتخابات استمرت نيابة الأعضاء إلى حين تمام الانتخابات .

وتجتمع هيئة المجلس من تلقاء نفسها إذا لم توجه الدعوة للأعضاء الجدد فى خلال شهر على الأكثر من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب .

الباب الثانى

فى اختصاصات المجلس البلدية

مادة ٨ - يختص المجلس البلدى بوجه عام بمراقب الصحة والتنظيم فى دائرته ويقوم بوجه خاص بالأعمال الآتى بيانها .

(١) تخطيط البلد وشق الشوارع وتعديلها وتعديلها وصيانتها وإنارتها وكذلك إنشاء المنزهات وتعهدا .

(٢) النظافة العامة .

(٣) توفير الماء الصالح للشرب .

(٤) تصريف المياه والفضلات .

(٥) إنشاء المذابح وإدارتها .

(٦) إطفاء الحرائق .

مادة ٩ - يقوم المجلس فى دائرة اختصاصه بتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الأراضى والطرق والمحال التجارية والصناعية والمجارى وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للبلد .

ولكل جهة من الجهات الحكومية ذات الشأن فى تنفيذ هذه القوانين واللوائح أن تراقب حسن تنفيذها من جانب المجلس . وعلى المجلس أن يراعى ما يبلغ له من إرشادات عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقرويه فى هذا الشأن .

مادة ١٠ - يجوز للمجلس البلدى فى دائرة اختصاصه أن ينشئ أو يدير بالذات أو بالواسطة الأعمال الآتى بيانها .

- (١) عمليات توليد الكهرباء والغاز.
 - (٢) المصاريف والمشاتي .
 - (٣) المجارى .
 - (٤) أعمال الإسعاف والانتقاذ .
 - (٥) الملاجىء .
 - (٦) المستشفيات العمومية والمصحات والمعازل الصحية والمستوصفات ومعاهد القابلات وغير ذلك من المنشآت والمؤسسات الصحية .
 - (٧) الحمامات والمغاسل العمومية .
 - (٨) أفران حرق للقمامة .
 - (٩) الأسواق العمومية وأسواق المأكولات وحلقات الأسماك والأقطان وسواحل الغلال .
 - (١٠) المعارض .
 - (١١) المتاحف والمكتبات العامة ودور التمثيل والسينما والملاهى وغيرها من المحال العمومية والأندية الرياضية والمؤسسات الاجتماعية .
 - (١٢) الرسائل المحلية للنقل العام .
 - (١٣) توفير المواد الغذائية والكساء عند الضرورة .
 - (١٤) المساهمة فى إنشاء المساكن الشعبية .
- ويجوز للمجلس فى دائرة اختصاصه أن يقوم بأى عمل آخر من الأعمال ذات المنفعة العامة بموافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .
- مادة ١١ - يجب الحصول على موافقة المجلس البلدى فى الأمرين الآتيين:
- (١) تغيير اسم البلد .
 - (٢) اللوائح المحلية التى يصدرها المدير أو المحافظ لتسرى فى دائرة

إختصاص المجلس وكذلك تعديلها أو إلغاؤها .
وعلى المجلس أن يصدر قراره في خلال شهرين من تاريخ وصول
الأوراق إليه وإلا اعتبر الأمر مرفوضا .
وللمدير أو المحافظ في حالة ظهور وباء أو حدوث أمر من الأمور
المستعجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس بالنسبة إلى ما هو منصوص عليه في
الفقرة السابقة وعلى رئيس المجلس في هذه الحالة دعوة المجلس فورا للانعقاد
في جلسة غير عادية لاستصدار قرار في شأنها .
مادة ١٢ - يجب أخذ رأى المجلس البلدى المختص مقدما في الأمور
الآتية :

- (١) تغيير حدود البلد .
- (٢) تنظيم النفل العام في دائرة اختصاص المجلس .
- (٣) تنظيم حركة المرور .
- (٤) إنشاء مدارس ومستشفيات للحكومة أو لمجلس المديرية وكذلك
نقلها أو إلغاؤها .
- (٥) إنشاء الأسواق وإقامة الموالد .
- (٦) إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة وأملاك مجلس المديرية
وكذلك تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها .
- (٧) ما يعرض للبيع من الاراضى القضاء المملوكة للدولة أو لمجلس المديرية
والمعدة للبناء في البلد .
- (٨) ما يعرض للبيع من الاراضى الزراعية المملوكة للدولة أو لمجلس
المديرية إذا كانت على مسافة ألف متر على الاكثر من حدود اختصاص
المجلس .

ويبدى المجلس رأيه فى كل مسألة يرى المدير أو المحافظ أخذ رأيه فيها.
مادة ١٣ - للمجلس البلدى أن يبدى رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة
للبلد الذى يمثله ويتولى رئيس المجلس أو من يقوم مقامه إبلاغ هذه الرغبات
إلى الجهات المختصة وترسل صورة منه فى الوقت ذاته إلى وزارة الشؤون
البلدية والقروية .

مادة ١٤ - فى المشروعات ذات النفع العام التى تشترك فيها مجالس مجاورة
يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه
المجالس الأمر بتشكيل لجنة مشتركة لإدارة المشروع ، ويحدد الوزير عدد
الاعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس فى هذه اللجنة التى يشترك فيها كذلك
الاعضاء المعينون ممن لوظائفهم صلة بالمشروع - وتكون رئاسة اللجنة للعضو
المعين الذى يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية .

الباب الثالث

في نظام سير العمل بالمجالس البلدية وبلجانها

مادة ١٥ - يمثل المجلس رئيسه أو من يقوم مقامه ويشرف على حسن سير أعماله ويتوب عنه في صلاته بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والأفراد . وبوقوع عقود البيع والشراء وما يرخص المجلس في إبرامه من عقود أخرى .

ويدعو الرئيس المجلس للاجتماع بدعوة توجه كتابي إلى جميع الأعضاء مع جدول الأعمال قبل التاريخ المعين لانعقاد المجلس بثلاثة أيام على الأقل . ويجوز عند الاستعجال إرسال الدعوة قبل ميعاد الانعقاد بمدة تقل عن ثلاثة أيام أوفى يوم الانعقاد ذاته . ويرأس جلسات المجلس ويوقع محاضرها ويشرف على تنفيذ قراراته . ويضع مشروع الميزانية السنوية ويعرض على المجلس لإحالة إلى لجنة المالية لتقديم تقرير عنه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك لمناقشته وإقراره .

وللرئيس في حدود أحكام هذا القانون جميع الاختصاصات المخولة لمدير المصالح فيما يتعلق بالشئون المالية للمجلس .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس في المكان المخصص لذلك اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس في ميعاد يحدده - ويوالي عقد جلساته إلى أن ينتهي من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال . وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك كتابة نصف عدد الأعضاء المنتخبين على الأقل وللرئيس أن يدعو المجلس لاجتماع غير عادي .

مادة ١٧ - جلسات المجلس علنية ويجوز عقدها بصفة سرية بناء على

طالب الرئيس أو أغلبية الاعضاء الحاضرين - وفي هذه الحالة يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المعروض تستمر في جلسة سرية أو علنية.

مادة ١٨ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف عدد الأعضاء وفي حالة عدم تكامل هذا العدد بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد للاجتماع أجلت الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة على الأكثر .

وفيا عدا الأحوال التي يشترط فيها أغلبية خاصة يكون اجتماع المجلس في الاجتماع الجديد صحيحا مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين فإذا كان عدد الأعضاء في الجلسة التالية أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث مقصورا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ١٩ - في غير الأحوال التي يشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين . وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه صوت الرئيس .

مادة ٢٠ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز شهرين فإذا طلب الوزير المختص أو المدير أو المحافظ الرأي بصفه عاجلة تعين على المجلس إبداءه في مدة ١٥ يوما فإذا امتنع عن إبداء رأيه أو تأخر عن إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز التجاوز عن رأيه .

مادة ٢١ - تكون قرارات المجلس باطلة إذا جاوزها حدود اختصاصه وفي هذه الحالة يصدر بالغائها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢٢ - انعقاد المجلس في غير المكان المخصص للاجتماعات أو في غير الميعاد المحدد له باطل .

مادة ٢٣ - لكل عضو أن يبلغ الرئيس ما يرى إدراجه في جدول أعمال

المجلس قبل انعقاده بأسبوع على الأقل . وعلى الرئيس أن يضمن جدول الاعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات والموضوعات إذا كان النظر فيها من اختصاص المجلس . كما أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال بعبارة واضحة موجزة وأن يقدمه للرئيس ليدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى الجلسة التالية وللعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .
مادة ٢٤ - يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجانا لبحث المسائل التي تعرض عليه ويحدد عدد أعضائها ونوع المسائل التي تبحثها .

ويجب تشكيل اللجان الآتية :

(١) لجنة الشؤون الصحية .

(٢) لجنة الشؤون الهندسية . وتعتبر السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

(٣) لجنة الشؤون الاجتماعية .

(٤) لجنة المواصلات .

(٥) لجنة المالية .

ويكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاص الوزارات الملثين لها . ويكون العضو المعين بحكم وظيفة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية عضوا في جميع اللجان . وتكون جلسات لجان المجلس سرية . ولكل عضو من أعضاء المجالس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشة وتدون في محاضر جلسات اللجان جميع ما يدور فيها من مناقشات ولا يجوز لعضو ان يجمع بين عضوية أكثر من لجنتين إلا إذا كان من الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم .

وتعرض تقارير اللجان على المجلس وتبين في اللائحة الداخلية كيفية تنظيم أعمال اللجان .

مادة ٢٥ - تشكل في المجلس البلدى لجنة للجبانات برئاسة رئيس المجلس أو من يقوم مقامه وبعضوية قاض شرعى يعينه رئيس المحكمة الشرعية الابدالية التى يقع المجلس فى دائرة اختصاصها واثنين من أعضاء المجلس ينتخبهما لمدة سنتين ومهندس من موظفى المجلس يعينه رئيس المجلس .

وتختص اللجنة المذكورة بالمسائل المنصوص عليها فى المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ المشار اليه ، وتعرض اقتراحاتها فى هذه المسائل على المجلس ، ولا يكون قراره فيها نافذا الا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢٦ - لا يجوز للعضو أن يحضر جلسات المجلس أو جلسات لجانه إذا كان له فى موضوع المداولة مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو لأحد أقاربه أو أصحابه لغاية الدرجة الثالثة وإلا كان قرار المجلس فى موضوع المداولة باطلا .

مادة ٢٧ - لا يجوز للعضو أن يبرم مع المجلس بالذات أو بالواسطة عقود مقاوله أو توريد أو بيع أو إيجار أو ماشابه ذلك والا كان العقد باطلا . ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة أن يبرم عقدا نص عليه فى الفقرة السابقة إذا كانت له فى إبرامه مصلحة أكيدة ، ولا يكون قرار المجلس فى هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢٨ - لا يجوز للعضو أن يعمل فى دعوى ضد المجلس بصفته محاميا أو خيرا أو أن يشتري حقا متنازعا عليه مع المجلس أو أن يتملكه بأية طريقة .

مادة ٢٩ - تسقط العضوية بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عضو يخالف أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ .

ويجوز للعضو أن يطقن في هذا القرار بغير رسوم في خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلانه به .

وتفصل محكمة القضاء الإداري في هذا الطلب على وجه الاستعجال .

مادة ٣٠ - لا يجوز فصل العضو إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويصدر بناء على قرار من المجلس البلدى المختص بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم .

ويجوز للمجلس أن يقرر وقف أحد أعضائه بناء على قرار ثلثي الأعضاء الحاضرين إلى أن يتخذ المجلس قرارا في شأنه .

مادة ٣١ - يجوز اعتبار أى عضو من غير الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم مستقيلا إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مقبول ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التى دعى لحضورها لسماع أقواله فيها ، ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي ١٥ يوما من تاريخ دعوة العضو اليها .

مادة ٣٢ - لا يتناول العضو أى أجر أو مكافأة عن عضويته أو عن أى عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية - ومع ذلك يجوز للأعضاء المنتخبين أو المعيّنين طبقا للفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية أن يستردوا نفقات الانتقال إلى الجهات التى تقرر هيئة المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعمال المجلس .

الباب الرابع

في الموارد المالية للمجالس البلدية ومصرفاتها

مادة ٣٣ - تتكون إيرادات المجلس من :

أولا - الرسوم التي يجوز للمجلس فرضها طبقا لأحكام هذا القانون .

ثانيا - الإيرادات والائتادات والأرباح ناتجة من استغلال المرافق العامة .

ثالثا - التبرعات .

رابعا - الضرائب والرسوم والموارد الأخرى التي تنزل له الحكومة عنها .

خامسا - الضرائب التي يجوز فرضها لحساب المجلس .

سادسا - إيرادات أموال وأملاك المجلس .

سابعا - جميع الموارد الأخرى المرخص فيها .

مادة ٣٤ - للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه رسوما مقابل

الانتفاع بأمواله العامة أو بالمرافق العامة التي يملكها أو المهود اليه بإدارتها .

مادة ٣٥ - للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه ،

(١) رسوما إضافية بنسبة مئوية على ضريبة العقارات المبنية ،

فاذا لم توجد هذه الضريبة فتفرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة

الإيجارية السنوية .

ويجوز بقرار من المجلس إعفاء العقارات المبنية من هذه الرسوم

الإضافية إذا كانت لا تتجاوز ٢٥٠ مليا سنويا .

(٢) رسوما على المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية

والتجارية .

(٣) رسوما على العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب .

(٤) رسوما على الملاحى .

(٥) رسوما على المراكب التجارية ومراكب الصيد والزهة .

(٦) رسوما على الأسواق المرخص فى إدارتها للافراد والهيئات

والشركات .

(٧) رسوما على ما يذبح فى المذابح العامة أو النقطة المستعملة لذلك .

(٨) رسوما على استغلال الشواطىء والسواحل .

وللمجلس أن يفرض رسوما أخرى مما تكون لها صفة بلدية محضة .

مادة ٣٦ - لا يكون قرار المجلس فيما يتعلق بالرسوم المنصوص عليها فى المادتين ٣٤ و ٣٥ نافذا إلا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣٧ - لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يطلب الى المجلس فرض رسم بلدى معين تمكينا له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى . كما يجوز له أن يطلب الى المجلس إلغاء أو تعديل الرسوم البلدية بالتخفيض أو الزيادة أو تأجيل أجل سريانها إذا رأى فى بقائها مالا يتفق وحالة المجلس أو السياسة الاقتصادية أو المالية للدولة .

فاذا رفض المجلس فى الحالتين المتقدمتين إجابة الطلب عرض الوزير الأمر على مجلس الوزراء ، فاذا أيد مجلس الوزراء رأى الوزير وجب على المجلس إصدار القرار الذى وافق عليه الوزراء .

مادة ٣٨ - يبين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية القواعد الخاصة بتحديد أساس جميع الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وكذلك أحوال الإعفاء منها أو تخفيضها ، ويجوز أن يتضمن القرار

النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها
مادة ٣٩ - يكون للمجلس في تحصيل الرسوم امتياز على جميع أموال
الأشخاص المستحقة عليهم تلك الرسوم وتأتي في الترتيب بعد المصاريف
القضائية وبعد الضرائب الحكومية مباشرة .

مادة ٤٠ - تنزل الحكومة للمجلس عن حصيلتها في دائرة اختصاصه
إيجار أراضي البناء القضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ
الذي يحصل من بيع الأراضي المذكورة .

مادة ٤١ - للمجلس أن يقبل التبرعات التي ترد إليه وله أن يتصرف
فيها وأن يغير تخصيصها ، ولا يكون قراره فيما تقدم نافذا إلا بعد مصادقة
وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٤٢ - تنزل الحكومة للمجالس البلدية عن الموارد الآتية :
أولا - الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاصها .
ثانيا - ضريبة الملامى والمرامات المفروضة في دائرة اختصاصها .
ثالثا - صافي إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصها .
رابعا - نصف الضريبة المفروضة على السيارات والموتوسيكلات
المرخص بها في دائرة المديرية أو المحافظة ، دا البلاد التي بها مجالس بلدية
منشأة بقوانين خاصة .

خامسا - المبلغ الذي يقرر تعويضا لها عن إلغاء الدخولية .
وتسدد حصيلة هذه الموارد الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ليتولى
الوزير توزيعها على المجالس البلدية كلها أو بعضها تبعاً لحاجات تلك
المجالس من المشروعات العامة .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية أن يخصص مبالغ من تلك الحصيلة

لمجالس بلدية غير خاضعة لهذا القانون.

مادة ٤٣ - تسدد حصيللة ما يفرض من ضرائب اضافية على الضرائب العامة لصالح المجالس البلدية الى وزارة الشؤون البلدية والقروية لتولى الوزير توزيعها بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٤٢

مادة ٤٤ - تعرض لصالح المجلس البلدى وفي دائرة اختصاصه :

(١) ضريبة على الصادر والوارد فى الموانى لا يتجاوز نسبتها ٣ ٪ من قيمة الرسوم الجمركية .

(٢) ضريبة استهلاك المياه والكهرباء والغاز إذا لم يكن استغلالها بمعرفة المجلس على ألا يتجاوز نسبتها ١٠ ٪ من قيمة الاستهلاك .

وتحصل هذه الضرائب طبقا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجلس البلدى .

مادة ٤٥ - يجوز للمجلس أن يفرض إتاوة على العقارات التى انتفعت من المشروعات العامة بحيث لا يتجاوز نسبتها ٥٠ ٪ من الزيادة فى قيمة هذه العقارات .

مادة ٤٦ - يدبر المجلس أمواله الناتجة والمنقولة .

مادة ٤٧ - لا يجوز للمجلس بغير موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية الزول بغير مقابل عن حقوقه فى الأموال والمنشآت أو المؤسسات التى يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٤٨ - لا يجوز للمجلس أن يعقد فرضا بغير موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٤٩ - يجب الحصول على موافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية مقدما على ما يأتى .

أولا - التصرف في زوائد التنظيم متى زادت قيمة الزائد على ٣٠٠ جنيه.
ثانيا - تحديد تعريفات المياه والتيار الكهربائي والغاز ومد المنشآت الدينية
والمخيرية والرياضية والاجتماعية بالمياه والتيار الكهربائي والغاز بسعر مخفض
أو بالمجان .

ثالثا - التصرف بمقابل في أموال المجلس من عقار منها بلغت قيمته أو
من منقول تزيد قيمته على مائة جنيه .

رابعا - الإيجار للغير الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .

مادة ٥٠ - يجب الحصول على موافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية
مقدما على ما يقوم به المجلس من الشؤون والأعمال الآتية .

أولا - الأعمال الخاصة بالتعديل الجوهري في شبكات المياه والكهرباء والغاز.
ثانيا - الأعمال الخاصة بإجراء تعديل أو ترميم في المحطات الرئيسية
للمياه والكهرباء والغاز والمجارى .

ثالثا - الشؤون والأعمال الأخرى الواردة في الميزانية المعتمدة والتي
تزيد قيمتها على الحد الذي يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه
على ألا يقل ذلك الحد عن ٥٠٠ جنيه وفي هذه الحالة يجوز للمجلس أن
يقوم بتلك الأعمال إذا لم تبسد الوزارة رأيها في خلال شهرين من تاريخ
وصول الأوراق إليها .

رابعا - التصرف في ضوائع التنظيم متى زادت قيمة الضائع على ٣٠٠ جنيه.

خامسا - الإيجار من الغير الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .

مادة ٥١ - تعفى المجالس البلدية من كافة الضرائب والرسوم الحكومية
وتكون أراضي الحكومة التي تخصصها المجالس البلدية للرفاق العامة بها
ملكاً لها بدون مقابل بشرط موافقة مجلس الوزراء على هذا التخصيص .

الباب الخامس

في الميزانية

مادة ٥٢ - يقدم المجلس مشروع الميزانية إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل مرافقاً له البيانات والمستندات التي تبنى عليها تقدير الإيرادات والمصروفات وتتبع في تحضير الميزانية القواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥٣ - تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية ببحث مشروع الميزانية ويجوز لها أن تحذف منه أو تخفض فيه أو تضيف إليه مبالغ أو بنوداً وذلك وفقاً لما تقتضيه حالة المجلس المالية وعليها أن تدجج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهملها المجلس كلها أو بعضها .

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مرتبطاً بها بحكم قضائي أو بنص قانوني .

(٢) مصروفات اصلاح وإدارة وصيانة المنشآت والمؤسسات والأعمال

المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ٨

(٣) مصروفات تنفيذ القوانين واللوائح المنصوص عليها في المادة ٩ ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥٤ - يعمل بالميزانية القديمة لحين اعتماد الميزانية الجديدة .

مادة ٥٥ - لا تكون قرارات المجلس بتقل اعتماد من باب الى آخر في الميزانية أو بتعديل ربط المساهيات والأجور والأعمال الجديدة أو بإلغاء أو بفتح اعتماد إضافي نافذة إلا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥٦ - على المجلس أن يضع حسابه المحتامى عن العام المنتضى فى خلال ثلاثة شهور على الأكثر من انتهاء ذلك العام ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الشئون البلدية والقروية .

مادة ٥٧ - لا يجوز للمجلس بغير موافقة وزير الشئون البلدية والقروية أن يرتبط بتعهد يترتب عليه إتفاق مبالغ من ميزانية سنة أو سنوات مقبلة وذلك فيما عدا مشروعات وأعمال المرافق العامة .

الباب السادس

في موظفي المجالس البلدية ومستخدميها وعمالها

مادة ٥٨ - يحدد كل مجلس عدد درجات الموظفين والمستخدمين والعمال اللازمين له ويعرض قراره في هذا الشأن على وزارة الشؤون البلدية والقروية لإقراره أو تعديله .

ويعتبر موظفوا المجالس ومستخدموها وحدة إدارية من حيث ترقيةاتهم وتنقلاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥٩ - يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات المدرجة في الميزانية المعتمدة وطبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك القواعد الخاصة بالعرقية والنقل والتأديب وترك الخدمة .

مادة ٦٠ - يجوز أن يعين لبعض المجالس البلدية مديرتابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية يشمل اختصاصه دائرة مجلس واحد أو أكثر ويحدد وزير الشؤون البلدية والقروية المجالس التي يعين فيها وطريقة تعيينه .

ويتولى هذا المدير اختصاصات رئيس المجلس عدا دعوة المجلس للاجتماع وإعداد جدول الأعمال لدور الانعقاد ورئاسة الجلسات .

وتدرج وظيفته في ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية وعلى المجلس أو المجالس المختصة أو تؤدي مرتبه إلى الوزارة وأن تدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانياتها .

ويجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعهد بهذه الوظيفة إلى موظف

في الوزارة المذكورة بالإضافة إلى عمله وفي هذه الحالة لا يؤدي المجلس أو المجالس المختصة مرتبه إليها .

مادة ٦١ - يجوز لوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تعين للمجلس موظفا ماليا يكون تابعا لها ويختص بمراجعة حسابات المجلس إيرادا ومصروفا ويكون مسئولا عن سلامتها ومطابقتها للوائح والقوانين والتعليمات المالية .

وتدرج وظيفته في ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية وعلى المجلس المختص أن يؤدي مرتبه للوزارة وأن يدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانيته .

الباب السابع

في الأحكام العامة

مادة ٦٢ - يجب على الوزارات والمصالح الحكومية أن تعطي المجلس البلدى عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية ما يطلبه من البيانات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

مادة ٦٣ - للموظفين الذين يتدبرهم المجلس الحق في الاطلاع على الأوراق التجارية والدفاتر والمستندات المتعلقة بالرسوم البلدية وفي طلب البيانات اللازمة لهذا الغرض .

مادة ٦٤ - إذا رفضت وزارة الشؤون البلدية والقروية التصديق على قرار أصدره المجلس أو رفض المجلس الاخذ باقتراح أو طلب للوزارة وأصر على رأيه عرض الامر على الوزير ويكون قراره فيه نافذا .

مادة ٦٥ - تتولى وزارة الشؤون لبلدية والقرية التفتيش على حسابات المجالس وكافة الأعمال الإدارية والفنية والهندسية ومراقبتها ، كما يجوز لها أن تتولى تنفيذ المشروعات الهامة لحساب المجالس وتتولى أيضا التفتيش على جميع المعاهد والأعمال الصحية والطبية بالمجالس وتبلغ الوزارة ملاحظتها الى المجالس للعمل بها .

مادة ٦٦ - يلزم كل مجلس بالمساهمة في النفقات التي تتكبدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في القيام بالأعمال الآتية الخاصة بالمجالس .

(١) التفتيش المالى والحسابى والفنى .

(٢) دراسة وإعداد وتنفيذ المشروعات والأعمال الجديدة وأعمال

الصيانة .

(٣) وضع مواصفات التوريدات العامة لعمليات واشتراطاتها وفحص عطاءاتها .

ويحدد مقدار هذه المساهمة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بشرط ألا يتجاوز ١ ٪ من إيرادات المجلس .

مادة ٦٧ - لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يضع لائحة عامة بالنظام الداخلي للمجالس البلدية وطريقة سيرها في أعمالها ولكل مجلس أن يضع لائحة في حدود اللائحة العامة المشار إليها ولا تكون اللائحة التي يضعها المجلس نافذة إلا بعد مصادقة الوزير .

مادة ٦٨ - يجوز حل المجلس بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين في القرار أسباب الحل ويجب إجراء الانتخابات الجديدة في خلال ثلاثة شهور من تاريخ قرار الحل .

على أنه لا يجوز حل المجلس الجديد مرة أخرى للأسباب ذاتها .

مادة ٦٩ - إذا حل المجلس أو إذا قضى بإبطال عضوية أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية على الفور قراراً بتأليف هيئة إدارية مؤقتة من رئيس المجلس ومدير البلدية وأعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم ومن أي موظف آخر من التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية أو المحافظة ومن ثلاثة على الأقل من أعيان البلديات تقوم هذه الهيئة مقام المجلس بالأعمال الضرورية العاجلة إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد على ألا تتعرض للنظر في المسائل التي من أجلها حل المجلس ويتبع فيما يتعلق برئاسة هذه الهيئة الحكم المبين في المادة الثانية وتجتمع الهيئة المذكورة في المواعيد التي يحددها الرئيس وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٧٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

أولاً - كل من تعمد إدراج اسم في جدول الانتخاب أو حذفه منه بغير حق أو تعمد عدم إدراج اسم فيه أو عدم حذفه منه .

ثانياً - كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره في جدول الانتخاب مع علمه بعدم توافر الشروط المقررة لاستعمال حق الانتخاب فيه أو في ذلك الغير ، وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

ثالثاً - كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من الإدلاء بصوته أولاً لا كراهه على التصويت على وجه معين .

رابعاً - كل من أعطى آخر أو عرض أو التزام بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .

خامساً - كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .
سادساً - كل من أدلى بصوته في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق .

سابعاً - كل من تعمد التصويت باسم غيره .
ثامناً - كل من استعمل حقه في انتخاب واحد أكثر من مرة .
مادة ٧١ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

أولاً - كل من أدخل بحرية الانتخاب أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات .

ثانياً - كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة

انتخاب بأية وسيلة وذلك بقصد تغيير الحقيقة في النتيجة أو بقصد إيجاد
يستوجب اقتراحا جديدا .

ثالثا - كل من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو ألقه
مادة ٧٢ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز
خمسين جنيها .

أولا - كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أو
أخلاق أحد المرشحين بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكذلك كل من
أذاع بهذا القصد أخبارا كاذبة .

ثانيا - كل من اشترك حاملا لسلاح في أى عمل من الأعمال الخاصة
بالانتخابات أو للتصلة بها أو في الترويج أو في الدعاية لها أو رافق القائمين
بذلك في طوافهم أو اجتماعاتهم الانتخابية وذلك من تاريخ نشر القرار الخاص
بدعوة الناخبين للانتخاب حتى نهاية عملية الانتخاب ويضبط السلاح
ويحكم بمصادرته .

ثالثا - كل من دخل حاملا لسلاح في المكان المخصص لاجتماع الناخبين
ويضبط للسلاح ويحكم بمصادرته .

رابعا - كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بغير حق وامتنع عن
مغادرتها بعد أمر رئيس لجنة الانتخاب له بذلك .

خامسا - كل من أفشى سر اعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه .

مادة ٧٣ - يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من طبع أو نشر
أوراقا لترويج الانتخاب دون أن تشمل على اسم الطابع أو الناشر وتضبط
الأوراق موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٧٤ - يعاقب على الشروع في الجرائم للمتقدم ذكرها بالعقوبة

المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٧٥ - كل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل .

مادة ٧٦ - تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر اجراء متعلق بالتحقق .

ولا يسرى هذا الحكم على الجرائم المنصوص عليها في البندين (أولا وثانيا) من المادة ٧٠ والبنـد (خامسا) من المادة ٧٢

مادة ٧٧ - يسكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب أو بشرع في ارتكابها في قاعة الانتخاب .

مادة ٧٨ - يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الاوراق والبيانات والمستندات المنصوص عليها في المادة ٦٣ بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

مادة ٧٩ - تعتبر مجالس بلدية في تطبيق هذا القانون وتسرى عليها أحكامه المجالس البلدية والقروية الموجودة الآن عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة .

مادة ٨٠ - تظل الرسوم والمواد المالية المقررة عند صدور هذا القانون معمولا بها .

مادة ٨١ - يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ المشار اليه عدا المواد ١١ ، ٩ ، ٧ ، ٦ وتنقل الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين ١١ ، ٩ الى وزير الشؤون البلدية والقروية ويبلغى كذلك القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ، ويستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذًا لهذين القانونين .

ويستمر العمل أيضا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه
وبالقانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية والمعدل بالقانون رقم ٥٨٥
لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٨٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بديوان الرئاسة في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٤ (٩ فبراير سنة ١٩٥٤)

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥

في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية - وقد تكشف التطبيق العملي لهذا القانون في خلال الفترة من تاريخ صدوره إلى الآن عن قصور أحكامه مما إقتضى تناولها بالتعديل من حين إلى آخر بقوانين لاحقة .

ورغما عن ذلك فقد ظلت أحكامه في حاجة ماسة إلى التعديل والأمر الذي رأى معه ضرورة وضع تشريع جديد تدمج فيه كافة التعديلات السابقة مع إضافة تعديلات جديدة تتطلبها سياسة الإصلاح والنهض بمرافق البلاد . وتهدف التعديلات الجديدة إلى توحيد الأحكام التي تسري في شأن المجالس القائمة على رعاية البلدية بالقضاء على التفرقة الموجودة الآن بين المجالس البلدية والمجالس القروية - تلك التفرقة التي لا توجد لها ما يبررها طالما أن كلا من هذين النوعين من المجالس يتولى شئون ذات صبغة واحدة إلا وهي الشئون ذات الصبغة البلدية . كما ترمي هذه التعديلات إلى زيادة الموارد المالية للمجالس وتنميتها وتزيد الهيئات القائمة عليها بعناصر النافعة وتسهيل سير العمل بها وتعزيز الرقابة عليه وعلى القرارات التي تصدر ضمانا لسرعة البت فيها .

هذه هي الخطوط الرئيسية لمشروع القانون المرافق . وهناك تعديلات أخرى تناولت بعض التفاصيل أسفر التطبيق العملي عن ضرورة إدخالها أما بقصد إزالة الغموض الذي شاب بعض النصوص أو استكمال نواحي النقص أو تبسيط الاجراءات .

وقد وزعت أحكام المشروع على سبعة أبواب تناولت الباب الأول منها الأحكام الخاصة بإنشاء المجالس البلدية وتشكيلها - فنيط بوزير الشؤون البلدية والقروية سلطة إنشاء المجالس البلدية بقرار يصدره يحدد فيه إختصاصها المكاني - ثم عدة المادة الثانية العناصر التي يتألف منها المجلس فئات بالمدير أو المحافظ برئاسة المجلس وأتابت عنه في حالة غيابه من يقوم مقامه في وظيفته .

وبذلك تنحصر الرئاسة دائماً في ممثل للسلطة المركزية . وقد أجاز للمدير أو المحافظ فيما عدا البلاد التي يضطر بشأنها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أن ينيب عنه في رئاسة المجالس الواقعة خارج مقر المديرية أو المحافظة وكيل المديرية أو وكيل المحافظة أو مأمور المركز أو مأمور البندر أو مأمور القسم في محافظات الحدود بحسب الأحوال ومن ثم ينحصر عن مأموري المراكز الإختصاص المطلق المضافى عليهم بحكم القانون في رئاسة المجالس طبقاً للنظام القائم والذي كان مثار الشكوى - فلا يباشرون الآن هذا الإختصاص إلا عن طريق النذب فيتيسر بذلك محاسبتهم ومراجعتهم في تصرفاتهم أمام الجهة التي ندبهم - وضم إلى الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم عضو يمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية المعينة بأموال المجالس . وتحدثت المادة بعد ذلك عن الأعضاء المنتخبين فانقص عددهم بحيث أصبح لا يزيد على ١٢ ولا يقل عن ٧ طبقاً لما أسفرت عنه التجربة من أن كثرة عددهم تعوق سير الأعمال .

وإذ يجمع بعض ذوي الكفاية من أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد عن خوض المعارك الانتخابية أو تسفر نتائج الانتخابات عن عدم تمثيلهم فقد أجاز لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على إقتراح المدير أو المحافظ

فيعين أعضاء بالمجلس لا يزيد عددهم على أربعة من بين الأعيان . ولما كان الأساس في المجالس البلدية أنها لا تعدو أن تكون برلمانات صغيرة يترس فيها الأهالي في حكم أنفسهم بأنفسهم فقد نص على أن تكون الأغلبية دائما في التشكيل للأعضاء المنتخبين .

وضمانا لتمثيل الناخبين بعناصر صالحة زيد النصاب المالي الواجب توافره في المرشح للعضوية وأعلى من هذا النصاب الحاصلون على مؤهلات عالية تشجيعا لهم على ترشيح أنفسهم . كما إشتراط دفع تأمين قدره خمسون جنيها ينخفض إلى النصف بالنسبة إلى مديرية أسوان ومحافظات الحدود وقد نظمت حالات عدم رده مع تخصيصه للأعمال الخيرية المحلية .

وعنيت باقى مواد هذا الباب ببيان نظام الانتخابات وطريقة إجرائها وحظر الجمع بين عضوية المجالس وعضوية البرلمان والهيئات الإقليمية الأخرى وتولى الوظائف العامة .

وتناول الباب الثانى تحديد الاختصاصات النوعية للمجلس وبيان الأعمال التى يتعين عليه القيام بها والأعمال التى يجوز له إنشاؤها وإدارتها وكذلك المسائل التى يتعين موافقتها عليها وجوبا والأمور التى يكتفى بأخذ رأيه فيها مقدما . كل ذلك بما لا يخرج عما يقضى به النظام القائم مع اضافة بعض التعديلات اللفظية والموضوعية التى اقتضتها المصياغة وظروف التطور الاقتصادى والعمرانى للبلاد فى السنوات الأخيرة

ونظم الباب الثالث سير العمل بالمجالس ولجانها والجديد فيه أنشأ لجنة للجبانات أو العناية بشئونها من خصائص المجلس البلدى وقد عقد لهذه اللجنة الاختصاص المنصوص عليه فى المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالجبانات والذى كان موكولا الى لجنة برئاسة

القاضى الشرعى . ونظمت كيفية تشكيل اللجنة الجديدة ومدة عضويتها ومدة القوة التنفيذية لقراراتها . وغنى عن البيان أن سير العمل بهذه اللجنة يخضع لما تخضع له باقى لجان المجلس من أحكام فى هذا الشأن .

كما أجاز الطعن فى القرارات التى يصدرها وزير الشئون البلدية والقروية بسقوط العضوية من العضو فى بعض الأحوال أمام محكمة القضاء الإدارى بدلا من المحكمة الابتدائية كما هو الشأن فى النظام القائم وهذا الإبدال اقتضته طبيعة القرار وما تستتبعه من تحديد للاختصاصات .

وأفردت أحكام المشروع الباب الرابع لموارد المجالس البلدية ومصرفاتها تعددت مصادر الإيراد إجمالا ثم تناولت مواد هذا الباب كل مصدر من هذه المصادر بالفصل والتنظيم . فنزل الحكومة للمجالس فى مجموعها عن إيراداتها من بعض الضرائب والرسوم الحكومية وكذلك عن صافى إيراداتها من الأسواق الحكومية والمبالغ المقررة تعويضا لها عن إلغاء الدخولية وقد وافقت الحكومة على النزول عن هذه الموارد الى المجالس البلدية بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من يونية سنة ١٩٥٤ وليست هذه السياسة بمستحدثة اذ تتكون حاليا موارد المجالس البلدية لمدينة القاهرة والاسكندرية وبور سعيد بموجب قوانينها الخاصة من بعض الإيرادات الحكومية .

ولكى لا تتخيم بلد بالمشروعات العمرانية بينما تبقى أخرى عاطل من هذه المشروعات فقد نص على ضرورة تحديد حصيلة هذه الموارد الى وزارة الشئون البلدية والقروية لعيد توزيعها بالقسط على المجالس كلها أو بعضها بقدر حاجة كل منها من المترعات العامة .

وإذا كانت بعض المجالس غير الخاضعة لأحكام هذا القانون فقيرة

في مواردها المالية فقد أجاز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يخصص لها مبالغ من تلك الحصيلة وتوزع أيضا حصيلة الضرائب الإضافية على الضرائب العامة التي تفرض لصالح المجالس بطريقة ذاتها ونص أيضا على أن تفرض لصالح المجلس البلدى في دائرة اختصاصه ضريبة على الصادر والوارد في الموانى لا تتجاوز نسبة معينة من قيمة البضائع وضريبة على استهلاك المياه والكهرباء والغاز إذا لم يكن استغلالها بمعرفة المجلس على ألا تتجاوز نسبة معينة من قيمة الاستهلاك . كما فرضت كذلك ائافه على العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة لا تتجاوز نسبة معينة من الزيادة في قيمة هذه العقارات .

وعلاجا لما لوحظ من امتناع بعض المجالس عن فرض بعض الرسوم المقررة نظيرها في المجالس الأخرى أما لأغراض انتخابية أو تهربا من تحمل الأعضاء شخضيا بعثها فتمد خول وزير الشؤون البلدية والقروية الحق في أن يطلب إلى المجلس فرض رسم بلدى معين تمكننا له من مباشرة أعماله فيما يعدد بالنفع المحلى فاذا رفض أجابة الطلب عرض الوزير الأمر على مجلس الوزراء فان أيد هذا المجلس رأى الوزير وجب على المجلس البلدى إصدار القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء .

وقد أعفيت المجالس من كافة الضرائب الحكومية .

وخصص الباب الخامس الميزانية لما لها من وضع يختلف عن بقية ما يصدره المجلس من قرارات ولذا أحيطت في المشروع برعاية خاصة اقتضت بسط رقابة الحكومة عليها ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والاحتفاظ لها بسلطة ادخال ماتراء من تعديلات مترسمة في ذلك الصالح العام . وقد استتبع هذا الاتجاه إلغاء اللجنة المشتركة المختصة بفحص مشروع الميزانية طبقا للنظام

القائم وترك لوزارة الشؤون البلدية والقروية الحرية المطلقة في الانفراد بمراجعة الميزانية واعتمادها كقالة عدم تعطيل الأعمال .

وانتظم الباب السادس الأحكام الخاصة بالموظفين والمستخدمين والعمال فنيط برئيس المجلس تعيينهم طبقا للاعتبارات المدرجة في الميزانية المعتمدة وطبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية يتضمن علاوة على ذلك القواعد الخاصة بالترقية والنقل والتأديب وترك الخدمة رعاية لما يخضعون له من نظم خاصة تغاير في بعضها النظم الموضوعة لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة .

وتوفيقا بين مهام رئيس المجلس البلدى وشئون وظيفته الادارية فقد أجاز تعيين مدير لبعض المجالس البلدية يتبع ادارتا وزارة الشؤون البلدية والقروية ويكون له من درايته الفنية والادارية ما يكفل حسن سير العمل وخول هذا المدير اختصاصات رئيس المجلس فيما عدا دعوة المجلس للاجتماع واعداد جدول الأعمال لدور الانعقاد ورئاسة الجلسات . وكذلك اجاز تعيين موظف مالى للمجلس مهمته مراقبة حساباته ايرادا ومصرفا ويكون تابعا لوزارة الشؤون البلدية والقروية ومن ثم يتوفر له حرية أوسع تمكنه من الحيولة دون وقوع المخالفات المالية .

واشتمل الباب السابع على الأحكام العامة فنص على الزام الوزارات والمصالح الحكومية باعطاء المجالس البلدية عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية ما تطلبه من البيانات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصها . وتمكيننا للمجالس من تقدير الرسوم التي تقرضها واستئذائها خول الموظفون الذين يتدربون لهذا الغرض الحق في الاطلاع على الأوراق التجارية والدفاتر والمستندات المتصلة بالرسوم وفي طلب البيانات الخاصة بها .

وتضمنت مواد هذا الباب أيضا الأحكام المنظمة لحل المجلس البلدى وما يتلو ذلك إجراءات . وبينت الجرائم الانتخابية العقوبات التى تطبق فى حالة ارتكابها . كما فرضت عقوبة الغرامة التى لا تتجاوز ألف قرش على الامتناع عن تمكين موظفى المجلس من الاطلاع على الأوراق والدفاتر والمستندات المتعلقة بالرسوم وتقديم البيانات المتعلقة بها . وكذلك نصت على اعتبار المجالس البلدية والقروية الآن مجالس بلدية فى تطبيق هذا القانون فتسرى عليها أحكامه عندا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة .

ولما كان تطبيق النظام الجديد يقتضى فسحة من الوقت تتمكن فى أثناءها وزارة الشؤون البلدية والقروية من استصدار القرارات اللازمة لتنفيذه فقد نص على استمرار العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذا للقوانين رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالجبانة ورقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية - كما نص على استمرار العمل بأحكام القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٥٣ ما دام أن فترة الانتقال المنصوص عليها فى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ لما تنقضى بعد .

وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة وجاء التفصيل بالموافقة عليه واستصداره .

وزير الشؤون البلدية والقروية

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦
في شأن الوحدات المجنعة (١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام مجالس المديرية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس للخدمات العامة
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،
وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومي ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرض رئيس مجلس الوزراء ،

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ - العدد ٩ مكرر .

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - يعتمد تقسيم المناطق الريفية (القرى وزمامها) المبين بالجدول المرافق وتنشأ فى كل منطقة من مناطق التقسيم وحدة مجمعة .

ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار من اللجنة العليا للوحدات المجمعة .

مادة ٢ - تقوم الوحدة فى دائرة اختصاصها بأداء الخدمات التى يعهد بها إليها طبقا لهذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣ - تشمل الوحدة المجمعة الأقسام الآتية :

(١) قسم الشؤون الصحية .

(٢) قسم التربية والتعليم .

(٣) قسم الشؤون الاجتماعية، ويشتمل على فرع للتعاون وآخر للصناعات الريفية .

(٤) قسم الشؤون الزراعية .

ويجوز بقرار من اللجنة العليا للوحدات المجمعة إضافة أقسام أو فروع أخرى إليها .

مادة ٤ - يكون لكل قسم من هذه الأقسام رئيس مسئول عن سير العمل فيه ، ويجوز أن يعهد إلى الرئيس الواحد بأكثر من قسم .

مادة ٥ - يكون للوحدة مجلس إدارة مكون من رؤساء الأقسام، ويجوز أن يضم إليه أعضاء استشاريون من أهل المنطقة من غير موظفى الحكومة . ويتناوب رؤساء الأقسام رئاسة جلسات مجلس الإدارة ويكون رئيس قسم الشؤون الاجتماعية سكرتيرا للمجلس .

مادة ٦ - يتولى مجلس الإدارة إدارة الوحدة وتنظيم أعمالها على النحو المبين باللائحة التنفيذية ويقوم رؤساء الأقسام كل فيما يخصه بتنفيذ قراراته .

مادة ٧ - ينشأ في كل مديرية مجلس إقليمي للخدمات يشكل على الوجه الآتي :

(١) رؤساء الإدارات الإقليمية بوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل ، والصحة العمومية ، والشئون البلدية والقروية ، والمالية والاقتصاد والزراعة .

(ب) ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاية من أهل الرأي في المديرية من غير موظفي الحكومة يعينون بقرار من اللجنة العليا للوحدات المجمع على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

ويرأس المجلس أكبر الأعضاء الموظفين درجة وأقدمهم عند التساوي . ويكون العضو لمثل الوزارة الشئون الاجتماعية والعمل سكرتير للمجلس مالم يكن هو الرئيس طبقاً للفقرة السابقة ، وفي هذه الحالة ينتخب المجلس سكرتيه من بين أعضائه الموظفين .

ويتولى العضو الممثل لوزراء المالية والاقتصاد أعمال السكرتيرية المالية فإذا كان هو الرئيس ندب لهذا العمل أقدم موظفي وزارة المالية والاقتصاد التالي له في الإقليم .

ويكون للمجلس سكرتير مساعد متفرغ تعينه اللجنة التنفيذية للوحدات المجمع .

مادة ٨ - يتولى مجلس الخدمات الإقليمي الإشراف على الوحدات المجمع في دائرة المديرية وعلى نظام العمل فيها ، وتنسيق البرامج التي تقوم بها . ويكون المجلس لجاناً لكل فرع من فروع الخدمات التي يقوم بها ، كما يجوز له تكوين أي لجان أخرى تدعو إليها حاجة العمل . وتشكل هذه اللجان من بين الموظفين المختصين في الإقليم ومن غيرهم من موظفي الحكومة أو الأهلالي على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

وللمجلس أن يتدب من يرى الاستعانة به من أهل الخبرة بصفة دائمة أو مؤقتة وفق القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - تعتبر الإدارات الإقليمية لوزارات الخدمات فيما يخص الوحدات المجهزة فرعية لمجلس الخدمات الإقليمي وذلك في النواحي الفنية والمالية والإدارية .

مادة ١٠ - تؤلف لجنة تنفيذية من سكرتير عام المجلس الدائم للخدمات العامة ومن وكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، والشؤون البلدية والقروية ، والتربية والتعليم ، والصحة العمومية ، والزراعة والمالية والاقتصاد . ويرأس هذه اللجنة سكرتير عام المجلس الدائم للخدمات العامة ويكون مقرها لها أمام اللجنة العليا للوحدات المجهزة .

وتتولى اللجنة تنفيذ قرارات اللجنة العليا للوحدات المجهزة والإشراف على أعمال مجالس الخدمات الإقليمية في حدود السياسة العامة التي تضعها اللجنة العليا .

مادة ١١ - تنشأ لجنة وزارية تسمى اللجنة العليا - للوحدات المجهزة

وتشكل من :

- (١) وزير الشؤون البلدية والقروية .
- (٢) » الشؤون الاجتماعية والعمل .
- (٣) » التربية والتعليم .
- (٤) » المالية والاقتصاد .
- (٥) » الصحة العمومية .
- (٦) » الزراعة .
- (٧) السكرتير العام للمجلس الدائم للخدمات العامة .

ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الوزراء وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة أقدم الوزراء الحاضرين .

ويمثل اللجنة رئيسها بصلاحياتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء ويتوب عنها في إجراءات التصرفات القانونية وله أن ينوب عنه أحد الأعضاء في القيام بهذه التصرفات .

مادة ١٢ - تختص اللجنة العليا للوحدات الممثلة بالهيئات الآتية :

(١) تحديد الأهداف العامة والمحلية للوحدات الممثلة والعمل على توفير الإمكانيات الفنية والمادية في حدود السياسة العامة للدولة .

(٢) الإشراف على كل ما يتصل بالوحدات الممثلة ولها في سبيل ذلك أن تستعين بالهيئات الفنية والإدارية في الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية ولها أن تنشئ هيئات خاصة تعهد إليها بمسائل معينة بما يدخل في اختصاصها .

مادة ١٣ - تعتبر اللجان الفنية بالمجلس الدائم للخدمات العامة لجاناً استشارية للجنة العليا للوحدات الممثلة ، وتقوم بدراسة ما يحال إليها من مسائل وما تكلف به أعمال .

مادة ١٤ - تشكل بقرار وزاري ، لجنة في كل وزارة من الوزارات الممثلة في اللجنة العليا للوحدات الممثلة ، برئاسة وكيل الوزارة العضو في اللجنة التنفيذية للوحدات الممثلة ، وعضوية عدد من موظفي إدارات الوزارة ومصالحها التي يتصل عملها بالوحدات الممثلة وتكون مهمة هذه اللجنة اقتراح الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين الوزارة وبين الوحدات الممثلة ومراقبة التنفيذ على ضوء ما تقرره اللجنة العليا للوحدات الممثلة .

الميزانية

- مادة ١٥ - يكون لكل وحدة مجمعة ميزانية خاصة يقترحها مجلس إدارة الوجوده ويصدق عليها مجلس الخدمات الإقليمي .
- وتتكون الإيرادات في هذه الميزانية مما يأتي :
- (١) الدخل الذي تحققه الوحدة من اوجه نشاطها المختلفة .
 - (٢) الرسوم التي يرخص لها بتقاضيتها مقابل الخدمات .
 - (٣) الوصايا والهبات التي تمنح لها .
 - (٤) ما قد يخصص لها في الميزانية مجلس الخدمات الإقليمي .
- ويقدم مشروع ميزانية الوحدة إلى مجلس الخدمات الإقليمي قبل بدء السنة المالية بستة شهور على الأقل . وللمجلس الخدمات الإقليمي حق التعديل في ميزانية الوحدة .
- ويعمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتماد الميزانية الجديدة .
- مادة ١٦ - يكون لكل مجلس خدمات إقليمي ميزانية خاصة تصدر بقانون ضمن ميزانية الدولة . وتبين في هذه الميزانية إيرادات ومصروفات المجلس والوحدات التابعة له .
- وتتكون إيرادات مجلس الخدمات الإقليمي من :
- (أ) المبالغ المخصصة له في ميزانية الدولة .
 - (ب) الرسوم التي تفرض لحسابه طبقاً لأحكام هذا القانون .
 - (ج) الهبات والوصايا التي تمنح له .
- ويرفع مجلس الخدمات الإقليمي مشروع الميزانية إلى اللجنة العليا للوحدات المجمعّة قبل بدء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل .

مادة ١٧ - يجوز زيادة نسبة الرسوم المنصوص عليها في المادتين ١٩ ،
٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديريات إلى
١٥ ٪ بناء على اقتراح مجلس الخدمات الإقليمي وموافقة اللجنة العليا على
أن تخصص الزيادة لميزانية مجلس الخدمات الإقليمي .

ولا يجوز فرض الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة في البلاد التي بها
مجالس بلدية وتقع ضمن مناطق الوحدات المجمععة على أن تؤدي هذه المجالس
البلدية إلى مجلس الخدمات الإقليمي من ميزانيتها نسبة من الرسم المذكور
يصدر بتحديد ما قرار من اللجنة العليا للوحدات المجمععة .

مادة ١٨ - يجوز لمجلس الخدمات الإقليمي بناء على اقتراح مجالس
إدارات الوحدات المجمععة أن يرخص للوحدات المجمععة أن تقاضي رسوما
مقابل خدمات معينة تؤديها .

وللمجلس إدارة الوحدة أن يقرر إعفاء الأفراد من هذه الرسوم كلها
أو بعضها بصفة عامة بالنسبة لفرد أو في كل مرة تؤدي فيها الخدمة .

مادة ١٩ - تبين اللائحة التنفيذية طريقة إعداد الميزانيات المنصوص عليها
في هذا القانون وكيفية اشتراك الهيئات المختلفة للوحدات المجمععة في
إعدادها وإقرارها كما تبين طريقة إعداد الحسابات الختامية لهذه الهيئات
وكيفية إقرارها .

الموظفون

مادة ٢٠ - يكون شغل وظائف الكادر الفنى العالى والإدارى بناء على اقتراح مجالس الخدمات الإقليمية . ويرفع الاقتراح الى اللجنة التنفيذية حتى اذا ما وافقت عليه أصدرت الوزارة المختصة قرار التعيين بواسطة اللجنة التنفيذية .

ويعان عن هذه الوظائف بواسطة اللجنة التنفيذية .

مادة ٢١ - يكون شغل وظائف الكادر الفنى المتوسط والكتابى بواسطة مجلس الخدمات الإقليمى بعد الإعلان عنها .

مادة ٢٢ - يكون تعيين العمال والخدمة الخارجين عن الهيئة من اختصاص مجلس إدارة الوحدة المجمععة إلا ما استثنى بنص فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ - تكون ترقية الموظفين بواسطة الجهة التى قامت بالتعيين ويكون النقل فيما بين الوحدات المجمععة فى الإقليم الواحد من اختصاص مجلس الخدمات الإقليمى ، أما النقل فى الحالات الأخرى فتختص به اللجنة التنفيذية للوحدات المجمععة .

ويكون الاختصاص فى تأديب موظفى ومستخدمى وعمال الوحدات المجمععة وفقا للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة العليا للوحدات المجمععة .

مادة ٢٥ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٢ جادى الثانية سنة ١٣٧٥ (٢٥ يناير سنة ١٩٥٦)

كشف بمقار الوحدات المجمة بالجمهورية المصرية

عدد الوحدات	اسم المديرية
٦٩	١- البحيرة
٣٩	٢- كفر الشيخ
٦٧	٣- المتوفية
٤١	٤- القليوبية
٦٦	٥- الغربية
٩٢	٦- الدقهلية
١٣	٧- دمياط
٨١	٨- الشرقية
٤٤	٩- الجيزة
٣٧	١٠- الفيوم
٤١	١١- بنى سويف
٧٠	١٢- المنيا
٥٣	١٣- أسيوط
٦٩	١٤- سوهاج
٦٥	١٥- قنا
١٦	١٦- أسوان
٨٦٣	مجموع الوحدات بالجمهورية

مديرية البحيرة

مركز دمنهور :

مقر الوحدة - زاوية غزال ، سنهور ، أبعادية دمنهور ، شرنوب ،
نديبة ، البرنوجي ، دسونس أم دينار ، دنشال .

مركز شبراخيت :

مقر الوحدة - الرحمانية ، محلة بشر ، عزبة البكوات ، لقانة ،
محلة فرنوى ، الربدان .

مركز اتياى البارود :

مقر الوحدة - صفط الملوك ، النيرة ، دقدوقة ، أرمانية ، نكلا العنب ،
أمليط ، ششت الانعام ، معنيا ، قليشان ، الضهرية وحصتها .

مركز رشيد :

مقر الوحدة - محلة الامير ، أدفينا ، إادكو .

مركز كوم حمادة :

مقر الوحدة - شابور ، النجيلة ، كفر بولين ، صفط العنب ، خربتا ،
الطود ، دست الاشراف ، واقد ، كوم شريك ، البريجات ، كفر داود ،
المخطاطبة .

مركز أبو حمص :

مقر الوحدة - بسنتاوى ، دميستا ، عزبة كوم البصل ، قافلة ، بلقطر ،
محلة كيل ، بطورس ، بركة غطاس .

مركز الدلنجات :

مقر الوحدة - المسين ، زمران النخل ، الوقائية ، طيبة ، ام لامية .

مركز كفر الدوار:

مقر الوحدة - قومية أبو قير ، عزب دفشو ، منشاه بليح ، الكريون ،
زهرة ، الوسطانية ، زاوية سيدى غازى ، أيسس المستجدة .

مركز المحمودية:

مقر الوحدة - ديروط ، تقيش محمد باشا المغازى ، سرنباى ، ممخراط ،
نظارة فيشا بلخا .

مركز أبو المطامير:

مقر الوحدة - زاوية صقر ، كوم الفرح .

مركز حوش عيسى :

مقر الوحدة أبو الشفاف ، الكوم الأخضر .

مديرية كفر الشيخ

مركز فوة :

مقر الوحدة - الجزيرة الخضراء ، برنال ، منية المرشد ، مطوبس ،
قريط ، عزب القمسيون .

مركز دسوق :

مقر الوحدة - شابه ، عزب أبو مندور ، شباس الملح ، الأصيفر ، منهور
المدينة ، محلة أبو طلى الغربية ، شباس الشهداء ، محلة ديباى .

مركز سيدى سالم :

مقر الوحدة - أبو غنيمة ، سد خميس ، الحدادى ، منشاة عباس ، الورق .

مركز قلين :

مقر الوحدة - شباس عمير ، ميت الديب ، كفر المرازقة ، البكاتوش .

مركز كفر الشيخ .

مقر الوحدة - مسير ، صفا ، محلة موسى ، الحمرا ، دقلت ، اسحاقه ،
المخادمية ، سيدى غازى ، رياض أنقوادية (الوحال) العباسية .
مركز بيلا .

مقر الوحدة - كوم الحجر ، الحامول ، كفر الجرايدة ، الزعفران ،
ابشان .

مركز البرلس :

مقر الوحدة - البرج .

مديرية المنوفية

مركز شبن الكوم :

مقر الوحدة - اصطبارى ، شنوان ، ميت خلف ، الماي ، زوير
ومنشاة ابراهيم حبشى ، مليج وحصتها ، شتتا الحجر ، كفر طنبدى ،
البتانون ، شبرا باص .

مركز تلا :

مقر الوحدة - زرقان ، طبلوها ، كفر السكرية ، جتזור ، طوخ
دلكا ، زاوية بم ، الكمايشة ، كفر ربيع ، صفت جدام ، كشيش .

مركز قويسنا (منشاة صبرى) :

مقر الوحدة - بطا ، اسطنها ، أم ختان ، دملو ، ميت بره ، شبرا بنجوم ،
مصطاي ، قويسنا ، طه شبرا ، ابنهس ، طوخ طنبشا بركة السبع .

مركز الشهداء :

مقر الوحدة ، زاوية الناعورة ، عشا وكفرها ، دنشواى زاوية البقل ،

دراجيل .

مركز أشمون :

مقر الوحدة - شما ، شنشور وحصتها ، ساقية أبو شعرة ، شوشاي وكفر
عطا ، محادون ، جريس ، طهواي ، سبك الأحد ، أبو رقبة ، طلبا ، دورة ،
شطانوف ، البرانية .

مركز منوف :

مقر الوحدة ... الحامول ، سرس اللبان ، كشوش ، سدود ، ابراهيم ،
جزى ، طملاي ، منشاة سلطان ، تقا .

مركز الباجور :

مقر الوحدة - مناوهلة ، سبك الضحك ، مشرف ، جروان ، فيشا ،
بن العرب ، بهناي ومنشاتها ، كفر الحضرة .

مديرية القليوبية

مركز الخانكة :

مقر الوحدة .. أبو زعبل ، كفر حمزه ، سرياقوس ، القلج ، المرج .
مركز بنها :

مقر الوحدة — أسنيت ، حمجرة الجديدة ، شبلنجه ، بتمده ، مرصفا
وكفر أحمد حشيش ، سندنهور ، طحلة .

مركز شبين القناطر :

مقر الوحدة - طهودرية ، الأحراز ، زفينة مشلول ، كفر شبين ،
المرج ، طحانوب ، نوى ، الجعافرة .

مركز طوخ :

مقر الوحدة - ميت كيتانة وكفر شومان ، الدبر ، مشتهر ، قها ،

ترسا ، بلتان ، كفر منصور ، اكياد دجوى ، العمار الكبرى ، برشوم الصغرى .
مركز قليوب :

مقر الوحدة - أجهور الكبرى ، المنيرة ، سنديس ، طنان ، سندیون ،
صنافير ، القناطر الخيرية ، شلقان ، أبو الغيط ، بلقس ، ناي .
مديرية الغربية

مركز طنطا :

مقر الوحدة - شبشير الحصنة ، نواج ، شوبر ، تلبننت قيصر ، محلة موحوم
وحصتها ، برما ، شبرا النملة ، دفرة ، محلة منوف ، شوفى ، صناديد .

مركز كفر الزيات :

مقر الوحدة - النحارية ، كفور بلشاي ، أيار ، الدلجون ، دلبشان ،
أبو الغر ، أكوه الحصلة .

مركز بسيون :

مقر الوحدة - صا الحجر ، كفر المنشى أبو حمر ، كتامة الغابة ،
قرانشو ، شيراتنى .

مركز قطور :

مقر الوحدة - بلتاج ، الشين ، أبشواى الملق ، دماط ، سجين الكوم .

مركز السنطة (منشأة السنطة) :

مقر الوحدة - القرشية ، ش نراق ، أشناواى ، ميت حواى ، شبرا
قاص ، السنطة ، مسهلة ، كفر كلا الباب ، الجعفرية ، أبو مشهور ، هورين ،
كفر نفره البحرى .

مركز زفتى :

مقر الوحدة - شراملس ، سنباط وحصتها ، شرشابة ، حانوت ، نهطاي ،

دمنهوور الوحش ، الغريب ، سنبو الكبرى ، تفهنا العزب .

مركز المحلة الكبرى :

مقر الوحدة - الشهيد ، نصف أو بشيش ، نمره البصل ، سامول ،
محلة حسن ، المعتمدية ، محلة أبو علي القنطرة ، العامرية ، الهياتم ، صفط
تراب ، شبرا بابل ، دمرو .

مركز سمند :

مقر الوحدة - محلة زياد ومنشأة نظيف ، ميت عساس ، الراهبين ، أبو
صيربنا ، ميت بدر حلاوة .

مديرية الدقهلية

مركز المنزلة :

مقر الوحدة - المطرية ، الحوته ، العزيزه ، النصر اط ، الجمالية وكفرها ،
الكفر الجديد ، ميت سلسيل

مركز دكرنس :

مقر الوحدة - دمو السباخ ، ديمشلت ، نجير وميت شداد ، البجلات ،
منية النصر ، الازل ، برنبال القديمة ، برنبال الجديدة ، أشمون الرمان ،
ميت سويد وطبيل ، بني عبيد ، المحمودية ، الفاروقية ، الكردي .

مركز المنصورة :

مقر الوحدة - بدواي ، البرامون ، شها ، محلة دمنة ، طناس . ميت علي ،
تلبانه ، شاوه أو يش الحجر ، برق العز ، نقيطة .

مركز السنبلوين :

مقر الوحدة - صدفا ، البيضاء ، المقاطعة ، الحجايزة ، برقين ، البلامون ،
نوب طريف ، الربع ، ميت غريطة ، الحصانية ، سنفا .

مركز أجا :

مقر الوحدة - نوسا القيط ، برج نور المحص ، ميت العامل ، شنشا ،
شراویش ، أخطاب ، طنامل الشرقى ، صهرجت العفرى ، برهمتوش ،
طنبول الكبرى .

مركز ميت غمر :

مقر الوحدة - دماص ، بشلا ، أتميده ، كوم النورو كفر الدليل ، أوليله ،
دنديط ، ميت الفرماوى ، أم الزين ، صهرجت الكبرى ، جصفاء ، ميت يعيش ،
هلا ، شنبارة الميمونة ، كفر شكر ، كفر طصفاء .

مركز طلخا :

مقر الوحدة - بطرة ، ديسط ، دميرة ، بوت ، نشأ ، درين ، نبروه ،
ميت عنتر ، ميت الغرقا ، بانوت .

مركز شربين :

مقر الوحدة - كفر الوكالة ، كفر أبو زاهر ، ميت أبو غالب ، كفر
الترعة الجديد ، كفر الترعة القديم ، الحصص ، دنجواى .

مركز بلقاس :

مقر الوحدة - الشركة بلقاس خامس ، الستامونى ، كفر الحاج شريفى ،
المعصره ، الشوامى ، بسنديلة ، مستعمرة الجزاير .
مديرية دمياط

مركز كفر سعد :

مقر الوحدة - كفر سعد ، كفر الوسطانى ، كفر البطيخ ، تفتيش
كفر سعد ثان .

مركز فارسكور :

مقر الوحدة - بساط كريم الدين ، الزرقه ، السرو ، شرباص ، الرحامنة ،
العادلية ، الروضة ، شط الخياطة ، عزبة البرج .
مديرية الشرقية

مركز الحسينية :

مقر الوحدة - صان الحجر القبلية ، المناجاه الكبرى ، جزيرة سعود ،
سماكين الغرب ، قهبونة ، الاخيوه .

مركز كفر صقر :

مقر الوحدة - قصاصين السباخ ، أولاد صقر ، نراك ، حانوت ، سنجها ،
القضاء ، الهجارسة ، الصوفية .

مركز فاقوس :

مقر الوحدة - الغزالي ، السماعنة الديدمون ، البيروم ، الدمين ، الصوايح ،
الميصمية ، سواده ، اكباد البحرية ، الصالحية .

مركز أبو كبير :

مقر الوحدة - الحصوة ، منشأة رضوان ، كفور نجم ، هريط ، طوخ
الفراموص ، الرحمانية .

مركز هيا :

مقر الوحدة - مباشر ، الابراهيمية ، كفر المحمودية ، بيشة فايد ،
الرززمون ، العلاقة .

مركز أبو حماد :

مقر الوحدة - الأسدية ، القرين ، ميت ردين ، الصوه ، الحامية ، العباسية ،
التل الكبير ، القصاصين الجديدة :

مركز الزقازيق :

مقر الوحدة - الطيبة . كفر الحمام ، القنايات ، شيبة النكارية ، الزنكلون ،
العصلوجي ، بردين ، بنى عامر ، شوبك بسطة ، طهرة حميد .

مركز منيا القمح :

مقر الوحدة - كفر الربعاية ، ملامس ، الجديدة ، الع-زيزة . كفر
شلشامون ، بنى هلال ، سنهوت البرك ، الصنافين القبليّة ، السعدين ، سنهوا .

مركز بلبس :

مقر الوحدة - كفر ايراش ، مشلول السوق ، الصحافة . البلاشون ،
ميت معلا ، الزوامل ، انشاص الرمل ، شبرا النخلة ، غيته ، أولاد سيف ،
كفر أيوب سليمان .

مركز ديرب نجم :

مقر الوحدة - صافور ، العصايد ، صنفط زريق ، بهنيا ، قرموط صهيبة ،
جميزة بنى عمرو .

مديرية الجيزة

مركز أمباية :

مقر الوحدة - وردان ، أبو غالب ، الرهاوى ، منشية القناطر ، برقاش ،
المنصورة ، برطس ، أوسيم ، وراق العرب ، وراق الحضر ، البراجيل ،
ناهيا ، المعتمدية ، منشاة البكارى ، كرداسة .

مركز الجيزة :

مقر الوحدة - نزلة السمان ، الطالبيّة ، زين ، جزيرة الذهب ، أبو النمس ،
شرامنت ، للناوات .

مركز البدرشين :

مقر الوحدة - أم خنان ، الحوامدية ، صقارة ، ميت رهينة ، المرازيق ،
الشويك الغربى ، دهشور .

مركز العياط :

برنشت ، البليدة ، المتانية ، المعرقب ، ميت القايد ، القطورى .

مركز الصف :

مقر الوحدة - الشوبك الشرقى ، الاخصاص ، غمازة الصغرى ، القبابات ،
أطفيح ، الأقواز ، كفر قنديل ، صول ، البرميل .

مديرية الفيوم

مركز الفيوم :

مقر الوحدة - الصالحية ، اللاهون ، العدوه ، العزب ، زاوية الكرادسة ،
ثلاث ونزلة الحريشى ، دسيا ، دمو .

مركز طامية :

مقر الوحدة - قصر رشوان ، منشأة الجمال ، الروضة ، سرسنا ،
الزربى .

مركز أبشواى :

مقر الوحدة - أبو كساه ، كحك ، المشرك ، قارون ، الشواشنة ، المعجمين ،
طهار ، النزلة ، الحامولى .

مركز سنورس :

مقر الوحدة - السعيدية ، سنهور ، ترسا ، قديمين ، ييهو ، مطر طارس ،
منشأة طنطاوى .

مركز إطسا :

مقر الوحدة - العتامنة ، قلانة ، المنيا (منية الحيط) ، أبو جندير ، قلماشاه ،

تطون ، الفرق السلطاني ، الحجر .

مديرية بني سويف

مركز الواسطي :

مقر الوحدة - ميدوم ، أطواب ، أنقسط ، قن العروس ، اليمون
أشمنت ، أبو صير الملق .

مركز بوش :

بني عدي ، دلاص ، دنديل .

مركز بني سويف :

مقر الوحدة - أبشنا وبني موسى ، بلفيا ، إهناسيا الخضراء ، تزمنت
الشرقية ، باروط البقر ، طحا بوش .

مركز إهناسيا المدينة :

مقر الوحدة - قاي ، النوية العواونة ، منشأة كساب ، براوة الوقف ،
ننا وبهتنا ، منشأة عبد الصمد .

مركز بيا :

مقر الوحدة - قنيش الحمراء ، طنسا بني مالو ، طحاليشة ، صفت رشين ،
سدس الأمراء ، هليه .

مركز سمسطا الوقف :

مقر الوحدة - دشطوط ، الشنطور ، بدهل ، مزورة .

مركز الفشن :

مقر الوحدة - أبسوج ، تلت ، القضاي ، الفنت ، صفت العرفا ، أقفص ،
دلهانس ، شري .

مديرية المنيا

مركز العدوه :

مقر الوحدة - الصفاينة ، عطف حيدر ، القبايات .

مركز مغاغة :

مقر الوحدة - شارونه ، ملاطية ، الكوم الأخضر ، العباسية الجديدة

طنبدى ، أبا الوقف ، شم البصل البحرى ، برطباط الجبل .

مركز بنى مزار :

مقر الوحدة - بنى سامط ، أبو جرح ، شلقام ، بردونة الأشراف ،

صندفا ، القيس ، بنى على ، الجرنوس .

مركز مطاى :

مقر الوحدة - منشأة لطف الله ، أبوان ، بردانوها ، حلوه ، منبال .

مركز سمالوط :

مقر الوحدة - قلو صنا ، منة عطين ، اسطال ، أبوسدم ، معصرة سمالوط ،

شوشة ، البيهو ، بنى عنى ، بنى سمرج ، دير جبل الطير ، طحا الأعمدة .

مركز المنيا :

مقر للوحدة - دمشير ، طوخ الخيل ، تله ، طهنشا ، صفط الحمار ، بنى محمد

سلطان ، الداودية ، زهره .

مركز ابو قرقاص :

مقر الوحدة - جريس ، بلنصورة ، بنى حسن الشروق ، سفاى ،

منسفيس ، بنى موسى ، أبيوها ، بنى عبيد ، نزلة اسمنت .

مركز ملوى :

مقر الوحدة - انليدم ، هور ، المحرص ، ابشادات ، قلندول ، الأشمونين ،

نواى ، تونة الجبل ، اليرمون ، أم قمص ، دروه ، المعصرة ، ثنده ،
دير البرشا .

مركز ديرمواس :

مقر الوحدة - بنى حرام ، نزلة البدرمان ، دلجا ، الحاج قنديل .
مديرية أسيوط

مركز ديروط :

مقر الوحدة - الحارط ، ديروط الشريف . أبو الهدر ، دشلوط ، قصر
حيدر ، صنبو ، كودية الاسلام .
مركز القوصية .

مقر الوحدة - قصر العمارنة ، فزاره ، مير ، بنى زيدبوق ، السراقنا ،
رزقة الدير المحرق ، التتالية .
مركز منفلوط :

مقر الوحدة - بنى مجد ، أم القصور ، بنى شقير ، بنى عدى الوسطانية،
الحوانكة .

مركز أسيوط :

مقر الوحدة - مسرع ، نجع سبع ، العدر ، منقباد ، درنكة ، شطب ،
المطبعة ، موشا ، ريفا .

مركز أبنوب :

مقر الرحدة - المعايدة الشرقية ، بنى محمد الموارنة ، السوازم البحرية ، بنى
زيد ، الحمام ، بنى مر ، الفيا ، الوسطى .

مركز أبو تيج :

مقر الوحدة - باقور ، دويته ، اللايزة ، التخيطة ، الزرابى .

مركز البدارى .

مقر الوحدة - المطمر ، ساحل سليم ، بويط ، البياضية ، النواورة ، العقال
بحرى ، الشامية .
مركز صدفا .
مقر الوحدة الدوير ، دير الجنادلة ، أولاد اللباس ، البربا ، الغنايم
الغربية .

مديرية سوهاج

مركز طما :

مقر الوحدة - مشطا ، الريانية المعلق ، كوم اشقاو ، كوم غريب ،
أم دومه ، المدمر :
مركز طهطا :

مقر الوحدة - شطورة ، السوالم ، بنجا ، الصفيحة ، نزلة القاضي ، الشيخ
مسعود ، الصوامعة غرب ، غنيس الطليحات ، نزه ، جبهينة الغربية ، نزلة عماره .
مركز ساقلته :

مقر الوحدة - الجلاوية ، الكتكاته ، سفلاق .

مركز المراغة :

مقر الوحدة - بنى هلال ، بناويط ، أولاد اسماعيل ، شندويل ، البطاخ ،

الغريزات .

مركز أنخيم .

مقر الوحدة - نيده الجواو يش .

مركز سوهاج :

مقر الوحدة - جزيرة شندويل ، تونس ، عرابة أبو دهب ، الحمادية ،
ادقا ، أولاد عزاز ، روافع القصير ، بNDAR الكرمانية ، بلصفوره ، الكوامل
بحري ، الصلعا .

مركز المنشاة :

مقر الوحدة - روافع العيساوية ، الخريزات الغريبة ، الزوك الغريبة ،
الأحايوه غرب ، الدويرات ، أولاد جباره ، أولاد حمزه ، أولاد سلامه .

مركز جرجا :

مقر الوحدة - بNDAR الشرقية ، بيت خلاف ، البربا ، مزاته والشيخ
جبر ، المخلافية ، العوامر بحري ، بيت علام ، بيت داود سهيل .

مركز أولاد طوق شرق :

مقر الوحدة - أولاد يحيى بحري ، أولاد سالم ، أولاد يحيى قبلى ،
الحيام ، البلايزه بحري ، النغاميش .

مركز البلينا :

مقر الوحدة - برديس ، الشيخ مرزوق ، الساحل بحري ، أولاد عليوه ،
الحرجة قبلى ، العرابا المدفونة ، بنى حميل .

مديرية قنا

مركز أبو طشت :

مقر الوحدة - الشرق سمهود ، أبو شوشة ، سمهود ، بلاد المال بحري ،
كوم يعقوب ، بخانس ، الشقيبي ، القارة .

مركز نجع حمادى :

مقر الوحدة - كوم البجا ، أولاد نجم بهجورة ، بهجورة ، فرشوط ،

هو ، الغربي بهبورة ، العرمي ، الرحمانية قبلي ، سلمية الحائط ، الحلقاية بحري .
مركز دشنا :

مقر الوحدة - فاو بحري ، الوقف والقلمنة ، فاو قبلي ، نجع عزوز ،
أبو مناع بحري ، العطيات ، أبو دياب ، السمطا .
مركز قنا :

مقر الوحدة - أولاد عمرو ، القوصة ، القناوية ، دندرة ، الأشراف
القبليّة ، العسليّة ، أبنود ، البراهمة ، البلاص ، ققط .
مركز قوص :

مقر الوحدة - الشيخية ، الحراجية ، طوخ ، نقادة ، الكلالسة ،
جراجوس حجازة ، الشعراني ، خزام ، البحري قولا ، الزوايدة .
مركز الأقصر :

مقر الوحدة - العشي ، الزينية قبلي ، الكرنك ، منشأة العماري ، للقرنة ،
البياضية ، طود ، العديسات .
مركز أرمنت :

مقر الوحدة - أرمنت الحيط ، الغبعية ، المحاميد .

مركز اسنا :

مقر الوحدة - الشغب ، كيان المطاعنة ، أصفون ، النمسا ، كوم مير ،
الحلة .

مديرية أسوان

مركز إدفو :

مقر الوحدة - السباعية ، الحجز بحري ، البهيلى بحري ، البصياية

قبل ، الكلج غرب ، الرديسية قبلي ، الرمادي بحري ، الرمادي قبلي ،
سلوة بحري .

مركز كوم أمبو :

مقر الوحدة - المنشية ، أقليت ، كفور كوم أمبو ، بنبان ، نجع
الشطب ، دراو .

مركز أسوان :

مقر الوحدة - أبو الريش بحري

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦

تكالبت على الريف المصرى عوامل متعددة متباينة من فقر وجهل ومرض وما أشبه ظلت نكمن فى أرجائه دهرًا طويلا حتى تمكنت منه وأوصلته إلى حاة من التأخر والانحلال لم تجد معها المحاولات القليلة التى كانت تبذل باسم النهوض بالريف . ويعزى فشل هذه المحاولات إلى الارتجال فى الاصلاح فلم يكن لإصلاح الريف سياسة مرسومة تلائم بينه وبين امكانيات الدولة وحاجات البلاد ، وكان التناقص بين المشروعات التى تقوم بها مختلف الوزارات مفقودا ، مما أدى إلى عقم هذه المحاولات رغم النفقات الباهظة التى استغرقتها . لهذا كان لابد للنهوض بالريف من ارساء نظام الاصلاح على أساس مدروس .

ومشروع الوحدات المجمعة ، وقد قطع أمدًا فى التطبيق العملى يرمى إلى توفير الخدمة الشاملة لأبناء الريف جميعا وتربية الوعى القومى وتنسيق الخدمات الموجودة بالريف فضلا عن أنه يعتبر نواة للحكم المحلى .

والمشروع لا يهدف إلى مجرد التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للريف المصرى فحسب بل هو يهدف إلى ذلك كله وإلى خلق شخصية الريف المصرى خلقا جديدا يتميز بالحياة والنشاط والابتكار ويتسم فوق ذلك كله بالنكامل الذى تجمع فيه الجهود وتوجهه طبقا لخطط واقعية مرسومة قابلة للتنفيذ . وقد اقتضى هذا جميعه إعادة تقسيم المناطق الريفية على النحو المبين بالجدول المرافق لمشروع القانون .

ونصت المادة الأولى على إنشاء وحدة مجمعة فى كل منطقة من مناطق الريف . ويم ، وعلى جواز تعديل هذا الجدول بقرار يصدر من اللجنة العليا للوحدات

المجموعة وذلك لمواجهة الموقف في حالة ازدياد عدد سكان الوحدة وحتى يكتفى تحقيق التوازن دائما بين الوحدات .

وعينت المادة الثانية اختصاص الوحدة بالمجموعة .

وأوردت المادة الثالثة أمثلة لأقسام الوحدة ، وغنى عن البيان أن التعداد الوارد في النص إنما جاء على سبيل المثال لا الحصر حتى يمكن في المستقبل إنشاء أقسام أخرى تدعو الحاجة إليها . ورأس كل قسم أو كل مجموعة من الأقسام رئيس مسئول عن سير العمل بها .

وأنشئ للوحدة المجموعة مجلس إدارة رؤى ألا يقتصر على ضم رؤساء الأقسام وإنما أجاز ضم بعض الأهالي بصفة أعضاء استشاريين حتى يكون رأى أهل المنطقة معروفا . وقد راعى المشروع أيضا عدم تخصيص واحد بعينه لرئاسة مجلس الإدارة وإنما عهد بها إلى جميع رؤساء الأقسام يتداولونها بالتناوب على أن يكون رئيس قسم الشؤون الاجتماعية سكرتيرا له .

أما عمل مجلس إدارة الوحدة فقد بينته المادة السادسة من المشروع ، وينحصر في إدارة الوحدة وتنظيم أعمالها على الوجه المبين باللائحة . وعهد إلى رئيس كل قسم بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة كل فيما يخصه .

ونصت المادة السابعة على إنشاء مجلس إقليمي للخدمات في كل مديرية يؤلف على الوجه الذى بينه المشروع ، ويرأس المجلس أكبر الأعضاء الموظفين درجة وعهد بأعمال السكرتارية إلى العضو الممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلا أن يكون هو الرئيس أما أعمال السكرتارية المالية فيتولاها العضو الممثل لوزارة المالية إلا أن يكون هو الرئيس وفضلا عن ذلك يكون للمجلس الإقليمي سكرتير مساعد متفرغ تعينه اللجنة التنفيذية .

ونصت المادة الثامنة على أن يختص المجلس الإقليمي للخدمات بالاشراف

على الوحدات المجمعة في دائرة المديرية وعلى نظام العمل فيها وتنسيق البرامج التي تقوم بها . وحتى يتسنى للمجلس القيام بعمله على الوجه الأكمل نص على أن يكون لجنا للكل فرع من فروع الخدمات يقوم بها وأى لجنا أخرى تدعو إليها حاجة العمل ، وترك تشكيل هذه اللجان إلى اللأحة الداخلية كذلك نصت المادة التاسعة على اعتبار المراقبات الاقليمية لوزارات الخدمات أجهزة فرعية لمجلس الخدمات الاقليمي وذلك سواء في النواحي الفنية أو المالية والادارية .

ونصت المادة العاشرة على تأليف لجنة تنفيذية على الوجه الذى أوضحته المادة عهد إليها بتنفيذ قرارات اللجنة العليا للوحدات المجمعة والإشراف على أعمال مجالس الخدمات الاقليمية وذلك فى حدود السياسة العامة التي تضعها اللجنة العليا ويرأس هذه اللجنة السكرتير العام للمجلس الدائم للخدمات العامة ويكون مقررا لها أمام اللجنة العليا للوحدات المجمعة .

وتعتبر اللجنة العليا للوحدات المجمعة وفقا للمادة الحادية عشرة لجنة فرعية من لجنة التخطيط القومى وينص على أن يمثل اللجنة العليا رئيسها فى صلاتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء وأن ينوب عنها فى إجراء التصرفات القانونية وله أن ينوب عنه أحد الأعضاء فى القيام بهذه التصرفات . وتختص هذه اللجنة العليا بدراسة احتياجات وإمكانات الريف ووضع الخطوط الرئيسية لبرامج التنمية الاقتصادية وبرامج الانعاش الاجتماعى وتحديد الأهداف العامة والمحلية والعمل على توفير الامكانيات الفنية والمادية فى حدود السياسة العامة للدولة . كذلك عهد إليها بالإشراف على كل ما يتصل بالوحدات المجمعة وله أن يستعين بالهيئات الفنية والادارية الحكومية وغير الحكومية ، كما لها أن تنشئ هيئات خاصة تعمد إليها بمسائل معينة .

واعتبرت المادة ١٣ اللجان الفنية بالمجلس الدائم للخدمات العامة لجانا استشارية للجنة العليا لتقوم بدراسة المسائل التي تحال عليها .

كما نص في المادة ١٤ على أن تشكل في كل وزارة من الوزارات الممثلة في اللجنة العليا لجنة برئاسة وكيل الوزارة تكون مهمتها اقتراح الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين الوزارة والوحدات الممثلة ومراقبة التنفيذ على ضوء ما تقرره اللجنة العليا أو اللجنة التنفيذية .

وجعل في المادة ١٥ لكل وحدة مجمعة ميزانية خاصة بها تخصص المبالغ المدرجة بها للصرف على الأعمال المحلية والمشروعات المنصوص عليها في الميزانية . ويصدر بالميزانية قرار من مجلس إدارة الوحدة يرفع إلى المجلس الاقليمي في المواعيد التي يبتها المادة الخامسة عشرة للتصديق عليه ، ونص على أن يكون لمجلس الخدمات الاقليمي حق التعديل في ميزانية الوحدة .

أما ميزانية مجلس الخدمات الاقليمي فقد أوجبت المادة ١٦ أن تصدر بقانون ضمن ميزانية الدولة ، وتبين في هذه الميزانية إيرادات ومصروفات المجلس والوحدات التابعة له .

ونصت المادة ١٧ على أنه يجوز زيادة نسبة الرسوم المنصوص عليها في المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٤ بوضع نظام للمجالس المديرية إلى ١٥ ٪ بناء على اقتراح مجلس الخدمات الاقليمي ووافقة اللجنة العليا على أن تخصص الزيادة بميزانية مجلس الخدمات الاقليمي .

على أنه في البلاد التي توجد بها مجالس بلدية وتقع ضمن مناطق الوحدات الممثلة فلا يجوز فرض الرسم المشار اليه آنفا في مقابل أن تؤدي هذه المجالس البلدية إلى مجلس الخدمات الاقليمي من ميزانيتها نسبة من الرسم المذكور ورؤى أن يترك تحديد هذه النسبة إلى اللجنة العليا للوحدات الممثلة

ونص أيضا على حق مجلس الخدمات الاقليمي نفسه - بناء على اقتراح مجالس إدارة الوحدات المجمع - في أن يفرض لحساب الوحدات رسوما مقابل خدمات معينة تؤدى بها وترك لمجلس إدارة الوحدة تقريراً وجه الاعفاء من هذه الرسوم .

أما طريقة أعداد الميزانيات الحسابات الختامية فقد ترك بيانها لللائحة التنفيذية ويقت المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٣ بعض الأحكام الخاصة بتعيين ونقل الموظفين والمستخدمين وتحديد الجهة التي تقوم بتدريبهم . فبالنسبة لموظفى الكادر الفنى العالى والادارى تصدر بتعيينهم قرارات من الوزارات المختصة لحساب الوحدات المجمع وذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية . أما موظفو الكادر الفنى المتوسط والكتابى فيكون تعيينهم بواسطة مجلس الخدمات الاقليمي بعد الاعلان عنها .

وترك لمجلس إدارة الوحدة المجمع تعيين العمال والخدمة الخارجين عن الهيئة .

ونصت المادة ٢٣ على أن تختص الجهة التي قامت بالتعيين باجراء الترقية أما نقل الموظف فاذا كان بين الوحدات فى إقليم واحد فيختص به مجلس الخدمات الاقليمي . أما إذا كان النقل من إقليم إلى آخر فيختص به اللجنة التنفيذية للوحدات . أما تحديد درجات الاختصاص فى تأديب موظفى ومستخدمى عمال الوحدات المجمع فقد ترك تنظيمه للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية . ونص على أن تصدر اللائحة الداخلية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة العليا للوحدات المجمع .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصحيفة التى أقرها مجلس الدولة للتفضل باصداره .

للمؤلف

- دراسات مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي .
- « شرعية الجرائم والعقوبات »
- الأحكام العامة للتقارير عن العاملين المدنيين علما وعملا في ١٥ سنة .
- موسوعة شئون العاملين للقطاع الحكومي والقطاع العام (ثلاثة أجزاء) .
- اقتراحات مثمرة في الادخار والإدارة والإسكان .
- شرح قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛
- التخطيط الوظيفي في إطار المجالس المحلية .
- نظام الإدارة المحلية .
- التقارير عن الموظفين .
- المكافآت والأجور الإضافية .
- دراسات تطبيقية في شئون التوظيف .
- المكافآت والرواتب الإضافية .
- النقل والندب .
- الاعارة .
- التجنيد .
- الأجازات .
- البعثات والأجازات الدراسية .
- من وحى القانون « دراسات في القانون الجنائي والقانون العسكري .
- الموجز في القانون الدولي العام الطبعة الأولى والطبعة الثانية بالاشتراك مع
- الأستاذ حسين درويش .

- * المرشد في التحقيقات العسكرية .
- * مذكرات في القانون الجنائي لطلبة كلية الطيران .
- * مذكرات في القانون الدولي العام لطلبة كلية الطيران .
- * مذكرات في المسؤولية الجنائية لطلبة خفر السواحل .
- * مذكرات في قانون العقوبات لطلبة خفر السواحل .
- * قصص جيم الاجتماعية .
- * قصة ظهور الحق لتعليم المحاكمات العسكرية .

مقالات

- بعض مشاكل العسكرية، إليك حلها (صور قضائية من القانون العسكري
تشرف عجلة المهندسين العسكريين)
- طرائف من التحقيقات (نشرت بمجلة القوات المسلحة) .
 - من الذي يملك القضاء (نشرت بمجلة الجيش) .
 - شاهد الزور (نشرت بمجلة خدمة الجيش) .
 - من أرشيف القضاء (قصص اجتماعية نشرت بمجلة المهندسين .

فهرس

صفحة

مقدمة

الإدارة المحلية والحكم المحلي

في عهد الثورة

تمهيد

د	المراحل التي مرت بها نظم الادارة المحلية
د	مجالس المديريات
٢	المجالس البلدية والقروية
٤	الوحدات المجمع

الباب الاول

٧	الادارة المحلية والحكم المحلي
٧	في ضوء الميثاق
٧	الديمقراطية السليمة في ضوء الميثاق
٨	المقومات الأساسية للديمقراطية
١١	الادارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الميثاق

الباب الثاني

١٥	الادارة المحلية والحكم المحلي
١٥	في ضوء الدستور

صفحة

١٥	الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء دستور ١٩٥٦
١٩	الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء دستور ١٩٦٤
٢٠	الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الدستور الجديد

الباب الثالث

٢٣	الإدارة المحلية والحكم المحلي
٢٣	في ضوء الاتحاد الاشتراكي العربي
٢٣	الإدارة المحلية والاتحاد القومي
	الإدارة المحلية والحكم المحلي في ضوء الاتحاد الاشتراكي
٢٧	العربي

الباب الرابع

	الإدارة المحلية والحكم المحلي وفقا لأحكام القانون
٣١	رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
٣٣	١٩٦٠
	بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١
٣٣	لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣
٣٤	بدء سريان القانون
٣٤	وضع برامج التنفيذ
٣٦	قانون نظام الإدارة المحلية

الباب الأول

٣٦	أحكام عامة
----	-----	-----	------------

صفحة

الفصل الأول : تقسيمات الادارة المحلية ٣٦

الفصل الثاني : المحافظ ٣٧

الباب الثاني

مجالس المحافظات ٤٠

الفصل الأول : تشكيل مجالس المحافظات ٤٠

الفصل الثاني . اختصاصات مجالس المحافظات ٤٣

الفصل الثالث : الموارد المالية ٤٦

الباب الثالث

نظام مجالس المدن ٤٩

الفصل الأول : إنشاء مجالس المدن وتشكيلها ٤٩

الفصل الثاني : اختصاصات مجالس المدن ٥٠

الفصل الثالث : في الموارد المالية لمجالس المدن ومصرفاتها ٥٢

الباب الرابع

المجالس القروية ٥٦

انشاء مجالس القرى وتشكيلها ٥٦

اختصاصات مجالس القرى ٥٦

الموارد المالية لمجالس القرى ٥٧

الباب الخامس

أحكام عامة لمجالس المحافظات ومجالس المدن

والمجالس القروية ٥٨

الفصل الأول : نظام سير العمل ٥٨

صفحة

٦٢	الفصل الثاني : حقوق الأعضاء وواجباتهم
٦٥	الفصل الثالث : الشؤون المالية
٦٨	الفصل الرابع : موظفو المجالس وعمالها
٧١	الفصل الخامس : في الاشراف على أعمال المجالس
					مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
					بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤
٧٣	بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية
٧٣	- الأعضاء المنتخبين والمختارين من الاتحاد الاشتراكي العربي
					قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦
					بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
٧٥	بنظام الادارة المحلية
٧٥	فرض وتمصيل الموارد المحلية
					المذكرة الايضاحية
٧٦	لقانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
٧٦	ملاحظات عامة على نظام الادارة المحلية
٨٢	مؤتمرات الادارة المحلية
٨٣	مركز المحافظ
٨٦	تشكيل مجالس الادارة المحلية
٨٦	- تشكيل مجلس المحافظة
٨٩	- تشكيل مجلس المدينة
٩٢	- تشكيل مجلس القرية

صفحة	
٩٤	اختصاصات مجالس الإدارة المحلية
٩٤	- في التربية والتعليم
٩٦	- في الصحة العامة
٩٧	- في الشؤون البلدية والقروية
٩٠٠	في الشؤون الاجتماعية والعمالية
١٠٤	- في الزراعة
١٠٥	- في التمويل
١٠٦	- في المواصلات
١٠٧	- في الشؤون الاقتصادية
١٠٨	- في شؤون الأمن
١٠٨	- في الشؤون الثقافية
١٠٩	- المشروعات المشتركة
	مسائل من اختصاص الوزارات ولكن يجب عليها أخذ رأى
١١١	المجالس فيها أو الحصول على موافقتها عليها
١١١	الوحدات المجهزة
١١٢	اختصاصات مالية لمجالس الإدارة المحلية
١١٣	اختصاص ابداء الرغبات
١١٤	اختصاصات إضافية
١١٥	تيسير مباشرة المجالس لاختصاصاتها
	نظام سير العمل
١١٦	في مجالس الإدارة المحلية

صفحة							
١١٧	اجتماع المجلس ومكان الاجتماع	...	
١١٧	اللائحة الداخلية للمجلس	...	
١١٨	جدول الاعمال	...	
١١٩	القسم	...	
١١٩	الجلسات	...	
١١٩	لجان المجلس	...	
١٢١	حقوق الاعضاء واجباتهم	...	
١٢١	الاجراء المجانية في عضوية المجلس	...	
١٢٣	حق كل عضو في جدول الاعمال	...	
١٢٣	حق السؤال	...	
١٢٣	مسئولية العضو في غيابه عن جلسات المجلس	...	
١٢٤	وجوب احفاظ العضو بما تتطلبه العضوية من ثقة واعتبار	...	
١٣٤	أقصاء الشبهات عن عضو المجلس	...	
١٢٥	أسقاط العضوية عن عضو المجلس	...	
١٢٥	الموارد المالية لمجالس الادارة المحلية	...	
١٢٩	موارد مجلس المحلية	...	
١٣١	موارد مجلس المدينة	...	
١٣٤	موارد المجلس القروي	...	
١٣٦	أحكام عامة	...	
١٣٦	في الضرائب	...	
١٣٦	في الرسوم	...	
١٣٩	ميزانيات مجالس الادارة المحلية	...	

صفحة					
١٣٩	ملاحظات عامة
١٤٠	مرحلة الاعداد
١٤١	اجراءات الاعداد
١٤٣	مرحلة الاعتماد
١٤٤	مرحلة التنفيذ
١٤٤	- الصرف في حدود اعتمادات الميزانية
١٤٤	- ضبط حساب الارتباطات
١٤٤	- حكم خاص بالاعمال الجديدة
١٤٧	- عقود المجالس المحلية
					- الترخيص بالمصمم على اعتمادات سنة مالية قائمة بمصروفات
١٤٩	سنة مالية سابقة
١٤٩	- التعلية بحساب الامانات
١٥١	- وسائل لضبط حسابات المجالس وتنظيم ادارتها المالية
١٥٤	سلطات رؤساء المجالس في الشئون المالية
١٥٦	موظفو المجالس وعملها
١٥٦	الموظفون المنقولون من الوزارات إلى المجالس
١٥٨	الموظفون الجدد الذين تعينهم المجالس من البداية
١٥٩	- التعيين بناء على مسابقة
١٥٩	- صدور قرار التعيين من المحافظ
١٦٠	- جواز اضافية شروط أخرى للتعيين
١٦٠	- التعيين في وظائف لا تقتضى التفرغ
١٦٠	- حدود سلطة رؤساء المجالس في التعيين

١٦١	لجنة شئون الموظفين
١٦١	- تشكيل اللجنة
١٦١	- إختصاص اللجنة
١٦١	نقل موظفى المجالس إلى الحكومة أو إلى مجالس أخرى
١٦٢	عمال المجالس
١٦٣	الإشراف على أعمال المجالس
١٦٤	التوجيه من الوزارات ذات الشأن
١٦٤	جواز مساهمة الوزارات مع المجالس فى بعض المشروعات
١٦٤	التفتيش
١٦٤	إشراف الهيئة العليا للإدارة المحلية
١٦٦	التصديق على قرارات المجالس المحلية
١٦٧	جواز حل المجالس المحلية
١٦٨	ملاحظات ختامية
١٦٨	التطبيق التدريجى لقانون الإدارة المحلية
							أحكام إنتقالية
١٦٩	- ميزانيات المجالس المحلية فى فترة الانتقال
١٧٠	- حكم بشأن المجالس البلدية القائمة وقت العمل بالقانون
١٧٠	- حكم موظفى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية
١٧١	بدء نفاذ القانون
١٧٥	حقوق العضوية فى اللجان التنفيذية للاتحاد القومى
							لللائحة التنفيذية
١٧٥	لقانون نظام الإدارة المحلية
١٧٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦

صفحة

الباب الاول

١٧٨ تقسيات الادارة المحلية

الباب الثانى

١٨٠ المحافظ

الباب الثالث

١٨٢ نظام سير العمل

الباب الرابع

١٨٤ تشكيل المجالس

١٨٤ الأعضاء بحكم وظائفهم

أنظر صفحة ٤١٨ للقرار الجمهورى رقم ٣٥٨٢ لسنة ١٩٦٦ بمشيل

وزارة الارشاد القومى فى بعض مجالس المحافظات

الباب الخامس

١٨٦ اختصاصات المجالس المحلية

١٨٦ الفصل الأول : أحكام عامة

١٨٧ الفصل الثانى : شئون التربية والتعليم

١٨٩ الفصل الثالث : الشئون الصحية

١٩٠ الفصل الرابع : الشئون البلدية والقروية

١٩٣ الفصل الخامس : الشئون الاجتماعية والعمالية

١٩٦ الفصل السادس : الشئون الزراعية

١٩٧ الفصل السابع : شئون التمويل

١٩٨ الفصل الثامن : شئون المواصلات

صفحة

الفصل التاسع : الشؤون الاقتصادية ١٩٩

الفصل العاشر : شؤون الأمن ١٩٩

الفصل الحادى عشر : الشؤون الثقافية ٢٠٠

الفصل الثانى عشر : المشروعات المشتركة ٢٠٠

الفصل الثالث عشر : مسائل يجب موافقة المجالس عليها ... ٢٠١

الفصل الرابع عشر : مسائل يجب أخذ رأى للمجالس المحلية عليها ٢٠١

الفصل الخامس عشر : الوحدات المجمعة ٢٠٣

الباب السادس

الموظفون والعمال ٢٠٥

الفصل الأول : الموظفون ٢٠٥

الفصل الثانى : العمال ٢٠٧

الباب السابع

النظام المالى ٢٠٩

الباب الثامن

الرسوم المحلية ٢٢٠

الباب التاسع

كيفية اعتماد بعض القرارات ٢٢٤

اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية ٢٢٥

الفصل الأول : العضوية فى المجالس المحلية ٢٢٦

الفصل الثانى : جدول الأعمال ٢٣٣

الدعوة الى الاجتماع ٢٣٦

صفحة	
٢٣٧	الفصل الثالث : إجتماعات المجلس
٢٣٧	الجلسات العلنية
٢٣٧	الجلسات السرية
٢٣٨	الفصل الرابع : صحة إجتماعات المجلس ونظام الجلسات
٢٣٩	المحافظة على نظام الجلسات
٢٤٠	نظام المناقشات بالجلسة
٢٤٤	أخذ الآراء
٢٤٧	الفصل الخامس : محاضر الجلسات
٢٤٩	الفصل السادس : قرارات المجلس
٢٥١	الفصل السابع : لجان المجلس
٢٥٧	الفصل الثامن : أحكام ختامية
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١
٢٥٩	بعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١
	بمنح مكافآت للسكريتين العاملين والسكريتارين العاملين
٢٦٠	المساعدين للمحافظة
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١
	بشأن منح مكافآت لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس
٢٦١	المحافظات
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢
٢٦٢	بمسئوليات وتشكيل وزارة الادارة المحلية

صفحة

	قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٣ بالتفويضات
٢٦٥	التنظيمية لديوان الوزارة واختصاصات كل تقسيم
	التطور التاريخي لرسالة أجهزة وزارة الادارة المحلية
٢٨٩	والأعمال التي تقوم بها
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٦٤
٣٨٥	بتشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية
	المذكرة الابضاحية لمشروع قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٤
٣٨٧	لجنة ١٩٦٤
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٥٣ لسنة
٣٨٩	١٩٦٥ بتشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٦
٣٩٢	بنقل كافة الاختصاصات المخولة لوزير الدولة الادارة المحلية
٣٩٢	بموجب القوانين واللوائح لوزير الدولة للادارة المحلية
	قرار رئيس الوزراء رقم (٤) لسنة ١٩٦٦ باعادة تنظيم الاعانة
٣٩٣	العامة للادارة المحلية وتحديد اختصاصاتها
	قرار وزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم الأمانة العامة
٣٩٧	للادارة المحلية
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٤٨ لسنة ١٩٦٦
٤١١	بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية
	قرار رئيس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة للتخطيط
٤١٣	لنقل العاملين إلى المجالس المحلية
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٨٢ لسنة ١٩٦٦
	بتمثيل وزارة الارشاد القومي في بعض مجالس
٤١٨	المحافظات

المحافظات

- ٤٢١ بالجمهورية العربية المتحدة
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠
- بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى
- ٤٢٣ محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١
- بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة
- ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى محافظات ومدن وقرى
- ٤٢٦ وتحديد نطاق المحافظات

الإدارة المحلية والحكم المحلي

وفقاً لأحكام القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والقوانين المعدلة له

- ٤٢٩ الملحق

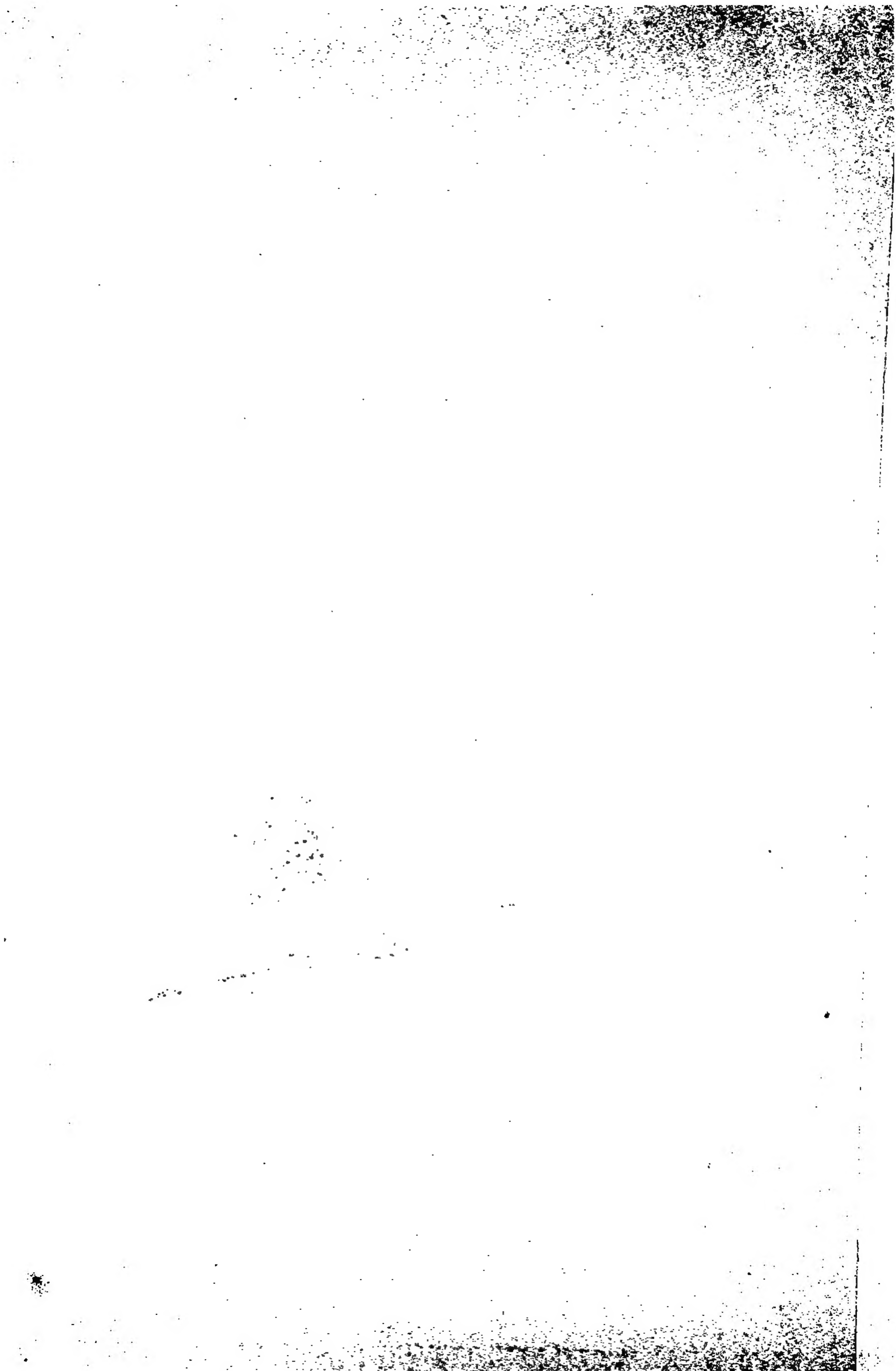
للمؤلف

مطبعة م . ك . الاسكندرية

محمد محمود محمد مسعد

• شارع اديب اسحاق (عمارة البعيد)

٣٠٨٤٧ }
٣٠٩١٠ } تليفون



٢/٥٨/١/٢٩

م ١٥٠٠

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ٣ ميدان التحرير (المشقة)